أوروبا... ومصير الشرق العربي

حرب الاستعمار على محمّد علي والنهضة العربيّة

تأليف: د. جوزف حجّار
ترجمة: بطرس الحلّاق
ماجد نعمه
مراجعة: حسن فخر

اوروبـــا
ومصير الشرق العربي

أوروبا ومصير الشرق العربي

حرب الإستعمار على محمّد علي والنهضة العربية

تأليف : د. جوزف حجّار

ترجمة : بطرس الحلّاق

ماجد نعمه

مراجعة : حسن فخر

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

بيروت

حزيران (يونيو) ١٩٧٦

مقدمة

ينطوي هذا الكتاب على ميزتين مهمتين من الضروري التنويه بهما .

ميزته الاولى انه يتناول حقبة بارزة من تاريخ الشرق العربي في ظل حكم الامبراطورية العثمانية ونظام امتيازات الدول الاوروبية الخمس الكبرى فشل المؤرخون ــ الغربيون منهم بخاصة ــ لاسباب سياسية في غالب الاحيان في معالجتها بأمانة ونزاهة .

وميزته الثانية انه حرر في بلد اوروبي (فرنسا) وباللغة الفرنسية ووزع بعشرات الالوف من النسخ . وبذلك قدم مساهمة جليلة الفائدة في تعريف رجال الفكر والسياسة والاوساط المثقفة الرصينة الى حقائق تلك الحقبة ودقائق صراعات الدول الخمس الكبرى لبسط نفوذها وسيطرتها على الوطن العربي كله من المحيط الى الخليج ، وخصوصا على منطقة الشرق الاوسط ذات الاهمية السياسية والجغرافية بوصفها المفصل الرئيسي للمواصلات بين القارات الثلاث .

ولعلي لا اعدو الحقيقة اذا اضفت ميزة ثالثة وهي ان مؤلف الكتاب كاهن كاثوليكي عربي كريم ورجل علم مدقق هزه ما رآه في كتب التاريخ الاوروبية حول تلك الفترة من طمس غير بريء للحقائق وتشويه متعمد للاحداث ، فانبرى بكفاءة لمهمة اعادة تاريخ تلك الحقبة (١٨٠٥ ــ ١٨٤٤) . وبعد سنتين من البحث والتنقيب في خزائن محفوظات بعض وزارات الخارجية في الدول المعنية والاطلاع على المراسلات السرية لقناصل هذه الدول في استنبول والاسكندرية وبيروت ودمشق والقدس ، بالاضافة الى عشرات المصادر الاخرى ، وضع الاب جوزيف حجار هذا الكتاب الذي لقي اهتماما واسعا في الاوساط الثقافية والسياسية الاوروبية .

ما اشبه اليوم بالامس .. لم يتغير شيء تقريبا في اساس نظرة الدول الاوروبية ــ فضلا عن الولايات المتحدة التي لم تكن في تلك الحقبة قد تبوأت مكانتها الفاعلة وملكت القدرة على تقرير مصائر الشعوب ــ فهي ما تزال تتعامل معنا انطلاقا من مصالحها ومطامعها وخوفها من الوحدة العربية . فقط تغيرت الاساليب بحكم تغير العصر .

كانت الدول الاوروبية الكبرى ــ بريطانيا ، فرنسا ، النمسا ، بروسيا وروسيا ــ تصطرع فيما بينها على بسط نفوذها وسيطرتها على المناطق الاسيوية والافريقية ذات الخيرات والثروات الطبيعية الضخمة . وكانت انظارها متجهة ،

بشكل خاص . الى ممتلكات الامبراطورية العثمانية الواسعة الارجاء يشجعها على ذلك تدهور اوضاع الامبراطورية وسيرها المطرد في طريق الانحطاط والتفكك . في هذه الفترة كان محمد علي ، والي مصر الالباني الاصل ، نجما صاعدا في سماء الامبراطورية العثمانية الداكنة وقوة اساسية يعتمد عليها الباب العالي في مواجهة ثورات شعوب المناطق الاوروبية من الامبراطورية العثمانية (اليونان وسربيا وبلغاريا الخ . .) . كل ذلك اعطى محمد علي مكانة تتجاوز صفته كوال عثماني يحكم اقليم مصر باسم السلطان .

وكانت الدول الاوروبية، رغم صراعاتها ، متفقة على العمل لاضعاف الامبراطورية العثمانية وتجزئتها بأمل الاستيلاء على ممتلكاتها الواسعة في آسيا وافريقيا . وفي هذه الاثناء كان محمد علي يعمل بجد وثبات من اجل بناء اسس دولة متقدمة ويستعين بالتقنية الاوروبية في سبيل هذه الغاية . فجند جيشا كبيرا وبنى اسطولا بحريا ضخما . كما اقام نظاما اداريا حديثا وانشأ المدارس وبنى المصانع وطور الزراعة واعتمد نظام احتكار الدولة للانتاج والتجارة . وقد ساعده على القيام بكل ذلك ما كان يلمسه من انحطاط الامبراطورية العثمانية وانشغال السلطان في مواجهة مطامع الدول الاوروبية وضغوطاتها . وكان في الواقع ينفذ بتؤدة خطة طموحة تهدف الى الاستيلاء على عرش آل عثمان ، او على الاقل اعلان استقلاله عن الامبراطورية .

لقي محمد علي ، في البداية ، تشجيعا من الدول الاوروبية ، ولا سيما من بريطانيا وفرنسا . فقد كانت الاولى تطمح الى السيطرة على الشرق الاوسط من اجل اقامة طريق لمواصلاتها الى الهند والشرق الاقصى . وجرى البحث حول مشروعين في هذا الشأن . الاول يقضي باقامة خط حديدي بين الاسكندرية والسويس (وقد نفذ في مرحلة لاحقة) لتأمين المواصلات مع الهند ، والثاني يقضي بانشاء خط للقوافل بين انطاكية واعالي الفرات ومن هناك تعتمد الملاحة النهرية الى البصرة .

وفي الوقت نفسه كانت فرنسا ، منافسة بريطانيا الرئيسية ، تعمل على استمالة محمد علي وتشجعه ، عن طريق المساعدات الفنية والعسكرية (تزويده بالسلاح واعارته الضباط لتدريب جيشه والفنيين لتشغيل صناعته الخ.) ، على الوقوف في وجه مطامع بريطانيا للسيطرة على طريق الهند. ولهذا زينت له المكاسب التي يمكن ان يجنيها عن طريق الاستيلاء على سوريا الطبيعية ، والدول الافريقية الشمالية (المغرب الجزائر تونس وليبيا) وبالطبع كانت فرنسا تريد ان تستخدم محمد علي للقيام بهذه المهمة نيابة عنها بحيث تستطيع فيما بعد سلبه اياها . ولم يقع محمد علي في فخ المغامرة الافريقية . اما المغامرة السورية فلم تكن بعيدة عن مطامحه وحلمه في احتلال عرش آل عثمان في استنبول .

وهكذا قام محمد علي بحملته بقيادة ابنه ابراهيم باشا واستولى على سوريا بادئا بعكا ثم دمشق ولبنان وحلب وبلاد ما بين النهرين منزلا الهزائم الشنيعة بالجيوش العثمانية . وفي الوقت ذاته كانت قواته مستولية على الحجاز واليمن . وعندما

تجاوزت الجيوش المصرية بر الاناضول واصبحت على مشارف استنبول قامت قيامة الدول الاوروبية وتداعت الى مؤتمر قرر توجيه انذار حاسم الى محمد علي تدعوه الى التراجع حتى حدود سوريا الطبيعية . ويذكر في هذا الصدد ان ابراهيم باشا كتب الى والده متذمرا وطلب اليه السماح له باحتلال استنبول حيث قال : انـي بانتظار اذنـك لاحتلال عاصمة آل عثمان . ولكن محمد علي رد عليه على الفور محذرا من الاقدام على هذه الخطوة بقوله : ولكن الاسطول البريطاني علـى مشارف الاسكندرية .

لقد تبين بوضوح ان الـدول الاوروبية كانت تستخدم محمد علي لاضعـاف الامبراطورية العثمانية فتصبح تحت رحمتها وترغمها علـى التخلـي لها عن ممتلكاتها وتمنحها الامتيازات في اراضيها . وبالفعل وجد السلطان نفسه مرغما على طلب حماية هذه الدول لانقاذه من جيش محمد علـي وعقد معهـا معاهدة تكرس هـذه الحماية . وهكذا عندما وصلت الدول الكبرى الى اهدافها في حمل الباب العالي على الخضوع لمشيئتها وتلبية مطالبها قلبت لمحمد علي ظهر المجن واجبرته علـى التراجع ، ثم الانسحاب من سوريا والعودة الى حدود ولايته في وادي النيل . وامتنعت فرنسا في البداية عن المشاركة في حملة الضغط والتهديد ضد محمد علي لكنها لم تلبث ان تخلت عنه كذلك .

في تلك الاثناء وضعت الدول الاوروبية ، ولا سيما بريطانيا وفرنسا ، بذور سيطرتها على الشرق الاوسط والشمـال الافريقي العربـي . ولعبت الارساليات الدينية الاوروبية وقناصل الدول الاوروبية في لبنان ، الذين كانوا يتمتعون بسلطات مطلقة منحها لهم الباب العالي مجبرا ، دورا كبيرا في تقويض حكـم محمد علي وتحريض الاهالي عليه . وقد جاء في رسالة بعث بها آنئذ القنصل الروسي في بيروت الى حكومته : كلما قامت الادارة المصرية بجمع السلاح من الاهالي يقـوم القناصل خلال اقل من اسبوع بتسليم المناوئين للحكم المصري اسلحة بديلة .

وتحت ستار حماية الطوائف مارست الدول الاوروبية نشاطات تخريبية وتآمرية في لبنان وغذت الاتجاهات الانعزالية الرامية الى اقامة وطن قومي مسيحي الى جانب وطن قومي صهيوني في فلسطين اقتناعا منها بأن مثل هذه الخطوات تسد الطريق في وجه الوحدة العربية وتبقي المنطقة ميدانا لنفوذها .

اجل ، في تلك الفترة بالذات بدأت توضع الخطط لاقـامة الوطـن القومي الصهيوني في فلسطين بتشجيع من الدول الكبرى ، ولا سيما بريطانيا ، وبموافقة الباب العالي . فقد جاءت الى القدس بعثات نظمتها جمعيات يهودية أوروبية تقودها شخصيات نافذة يهودية او متعاطفة مع اليهود في بريطانيا واميركا ، وبدأت تشتري الاراضي وتبني المعابد . وكانت هذه البعثات تشكو من العراقيل التي تقيمها في وجهها الادارة المصرية في فلسطين ولكنها لم تلبث ان خلا لها الجو بعد زوال الحكم المصري في سوريا .

ثمة امر يستدعي الانتباه كثيرا في احداث تلك الحقبة وهي ان الدول الاوروبية الكبرى بدأت ترى في محمد علي ، بعدمـا تلألأ نجمـه وقويت شوكتـه ، نـواة

لامبراطورية عربية كبرى وهو امر اخذ يفض مضاجع هذه الدول فراحت تحتاط له بالضغوط والتآمر . والملاحظ ان محمد علي نفسه ، بالاستناد الى الوثائق المتوافرة، لم يكن ينطلق في طموحاته الكبرى من هذا الاساس تماما. ولو كان كذلك ، فربما كانت الاحداث اتخذت مجرى آخر ، ولكان تزود بحوافز قومية ونفسية تمنحه زخما اكبر في جهوده الرامية لاعلان استقلاله عن الامبراطورية بدلا من ان يبقى في طور التردد ومراعاة خواطر الدول الكبرى وعدم الاقدام على اية خطوة حاسمة دون موافقتها . ولعل اصله الالباني ، وبالتالي ابتعاده الطبيعي عن التحرك بمشاعر قومية عربية ، قد لجمه عن الاندفاع الحاسم والجريء في هذا السبيل . ان ابنه ابراهيم كان اكثر تأثرا بالمشاعر العربية لنشأته في الارض العربية .

وقد جاء في تقرير ارسله السفير النمساوي في استنبول الى حكومته حول محمد علي ما يلي : ان طموحا خارقا يتحكم به . واعتقد انه بحاجة الى عشر سنوات من السلام ليجعل من مصر الامة الخامسة بعد روسيا وانكلترا وفرنسا والنمسا بالاستناد الى اقتصاد متين واسطول تجاري ضخم . ثم يقول في تقرير آخر : اني ارى الى جانب اوضاع الباب العالي المتدهورة وهيبته المنهارة جيشا عربيا مدربا احسن تدريب مزهوا بانتصاراته واسطولا جبارا وموارد كافية لزيادة حجم الاسطول والجيش ثلاثة اضعاف ، وادارة في غنى عن الاتراك ، وانبعاثا للروح القومية عند العرب ، وميلا واضحا لدى اوساط اوروبية كثيرة للتعامل مع حكومة محمد علي ، وتقديرا واسعا يتمتع به هذا الوالي في البلاد العربية .

ومع ولوج الامبراطورية العثمانية طريق الانهيار والتجزئة راحت الدول الاوروبية ، ولا سيما بريطانيا وفرنسا ، تستولي على البلاد العربية في المشرق والمغرب قاطعة على العرب طريق الوحدة والانبعاث . وبالفعل نفذت هاتان الدولتان خططهما تدريجيا خلال اقل من مئة عام . فبدأت انكلترا مشاريعها تلك باحتلال عدن ثم مسقط وعمان ومناطق الخليج فالعراق والسودان وفلسطين وشرقي الاردن. اما فرنسا فبدأت بالجزائر ثم المغرب وتونس ، ثم سوريا ولبنان غداة الحرب العالمية الاولى . ولم يكن بلا مغزى ، بالطبع ، ان يتوجه الجنرال الفرنسي غورو ، فور دخوله دمشق على انقاض حكم فيصل ، الى قبر صلاح الدين ويقول بعنجهية : ها نحن عدنا !

وكان الحال كذلك ايضا بالنسبة للبذرة الصهيونية التي القيت في ذلك الحين في تربة فلسطين بحماية وتشجيع الدول الاوروبية فنمت واثمرت وعد بلفور ، ثم دولة استيطانية عنصرية دخيلة في قلب العالم العربي وعلى اشلاء الشعب العربي الفلسطيني .

ان الحقائق التي احتواها هذا الكتاب القيم تساعد على وصل الماضي بالحاضر وتبين الترابط التاريخي المتواصل بين منطلقات الدول الغربية الكبرى ونوازعها المعادية لطموح العرب الى التقدم والتطور والوحدة الشاملة .

حسن فخر

القسم الأول

الفصل الأول

مصر تهتدي الى زعيمها
١٨١٥ - ١٨٣١

الفصل الاول

مصر تهتــــدي الى زعيمهـا

(١٨١٥ – ١٨٣١)

كان اسم سيد مصر الجديد محمد علي . فقد اندمج هذا الالباني الاصل بصورة كاملة وثابتة في حياة البلد الذي تبناه . وكان منذ سنة ١٨١٥ قد فرض نفسه على مصر من خلال صراعه ضد الفوضى والفساد الداخليين اللذين اشاعهما المماليك الاقطاعيون .

ومنذ ذلك الحين جسد بعث امة قديمة ازاء انحطاط السلطان المزري الذي كان سيده اسميا ، وفي وجه المطامع الاستعمارية للدول الاوروبية العظمى . لقد قدر للمسألة الشرقية ، العريقة في القدم ، ان تتأثر بالمسألة المصرية التي قيض لها ان تتحكم لفترة طويلة بمصائر الامبراطورية العثمانية الواهنة وتغير من مطـامع واستراتيجية سياسة التقسيم ومناطق النفوذ في المنطقة الشرقية من البحر الابيض المتوسط وتهدد ، من ثم ، المناطق الحساسة المتنـاثرة علـى طريق الهند التـي تدافع عنها . لقد تأثرت قارات ثلاث ومصالح متنوعة بعمل رجل الدولة النابه هذا .

ليس في نيتنا اعادة رسم او درس تجربة انسانية مضيئة ان لم نقل نموذجية ترجع في تاريخها الى الفجر البعيد وشبه المنسي للاهتمامات الكبرى التـي تأخذ بخناق العالم الثالث المعاصر . وكذلك ليس في نيتنا المجازفة في الدخول الى ميدان سياسي بحت يتعدى الاطار الخاص لعملنا في اعادة البناء التاريخي . الا ان شخص وعمل محمد علي يندرجان في جملة الاسباب والعوامل التي كان لها في معظم الاحيان الدور الرئيسي في تحديد مسار مجمل الظروف السياسية والدينية والتي كـانت دائما تؤثر فيها والتي تحلل مختلف الاوجه المكملة لها . ثمة واقعتان وراء هـذه الانطلاقة الوطنية التي وضعت محمد علي في الواجهة الامامية من تاريخ مصر : كان هناك اولا احتلال بونابرت لمصر . فقد دافع هذا البلد ، منذ الفتح العربي والاسلامي في القرن السابع ، عن نفسـه ضد كل غزو خارجي او صليبي . ومن مصر نفسها انطلق هجوم الايوبيين المسلمين ليضع حدا للمغامرة الصليبية في الشرق الادنى . ومرة ثانية وقفت مصر بجماهيرها الشعبية في وجه السيطرة الاجنبية فكانت هنـاك انتفاضتان (ت١ ١٧٩٩ – وآذار – نيسان ١٨٠٠) ضد الجيوش الفرنسية مهددتا

للفشل النهائي الذي اصاب حملة بونابرت . وتبع هذه الانتفاضة الشعبية انتفاضة اخرى اوقفت الغزو الانكليزي وجعلت القوى الوطنية تلتف حول زعيم نابه بعيد النظر . (لقد كشفت هاتان المحاولتان الاوروبيتان الفاشلتان من اجل السيطرة نوايا القوى الاستعمارية ازاء بلد هو محط انظار المطامع من كل صوب . ان هذه النوايا هي التي وجهت سياسة الدفاع الذاتي والتوسع التي سار عليها والي مصر فكان جديرا بهذا المنصب الذي اسنده اليه الباب العالي سنة ١٨٠٥ .

في سنة ١٨٠٥ كان محمد علي يمسك بيده زمام سلطة لا ينازعه عليها احد في وادي النيل . ولم يلق اية معارضة حقيقية لخططه في الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي في الداخل . فقد نجح في وضع حد لشغب وفساد المماليك وامن لنفسه السيطرة الكاملة . ان الغاء نظام الالتزام في جباية الضرائب سنة ١٨٠٩ وانهاء الاحصاء العام للاراضي ابتداء من سنة ١٨١٣ والذي عقبه توزيع الاراضي الزراعية على الممثلين الرئيسيين للمجتمع المصري الريفي على اساس الاستفادة منها مدى الحياة ، كل هذا مكنه من تدعيم نظام حكمه وكسب تأييد جماهير السكان العاملة . وفي الواقع فقد فرض نفسه كمالك فعلي وحيد للبلاد وكسيد لمصائرها الحيوية. وبعد ما حقق كل ذلك اختط لنفسه سياسة داخلية وخارجية ذات جوانب متعددة ومتكاملة : كان يسيطر ، بقبضته الادارية القوية، على ثروات وادي النيل الضخمة وثروات المناطق التي ضمها اليه . وكان يفرض نفسه على السلطان العثماني الذي انهكته حملات «التهدئة» العسكرية كما انه برز امام أوروبا ، المشدوهة والفيورة ، من خلال منجزاته الكبرى وجيشه الشجاع الذي كان النصر حليفه في معظم الاحيان ، وكذلك بفضل وضعه المالي المتين واوضاعه المزدهرة على وجه الاجمال (١) .

لقد تطورت هذه الحقبة الممتدة بين سنة ١٨١٥ و ١٨٣١ خلال مرحلتين متعاقبتين ومتمايزتين . المرحلة الاولى تصل حتى حرب المورة التي انتهت بهزيمة نافاران (١٨٢٧) : وهي الحقبة التي كان محمد علي يخضع فيها لارادة الباب العالي حيث كان يرسل صفوة جنوده الى المقاطعات المضطربة او المتمردة من الامبراطورية ، وفي الوقت نفسه كان يعمل في ولايته على تهيئة الوسائل الفعالة لانتصاراته ، وعلى تطوير البنى الاقتصادية . والمرحلة الثانية تنتهي عند غزوه لسوريا والاناضول . وتظهر هذه المرحلة المكانة التي اصبح سيد مصر يحتلها على المسرح السياسي في حوض البحر الابيض المتوسط وذلك نتيجة الدور الذي دفعته اليه القوى الاوروبية الاستعمارية او الذي شعر بأنه مدعو للقيام به في التاريخ . وفي الواقع شهدت هاتان المرحلتان الصعود الحذر الثابت لباشا محلي الى مستوى امير ذي مكانة عالمية .

١ ــ ١٨١٥ - ١٨٢٧ : دروس الانحطاط العثماني

لا شك في ان وصول السلطان محمد الثاني الى كرسي الخلافة في اسطنبول (٢٨ تموز ١٨٠٨) قد ولد آمالا كبارا لانهاض الامبراطورية العثمانية . الا ان

المؤسسة العسكرية الانكشارية القديمة ، التي اصبحت قوة رجعية مسيطرة في الدولة ، كانت تشل كل الجهود الرامية الى اصلاح بنى الامبراطورية . ولم ينجح السلطان في تحطيم الحاجز الذي كان حتى ذلك الحين منيعا ومعرقلا قويا لارادته الاصلاحية الا بعد عشرين عاما . ومع هذا ، فان التصفية النهائية للانكشارية (١٦ حزيران ١٨٢٦) جاءت متأخرة اكثر مما يجب (٣) .

اصلاحات وطنية كبرى

وبالمقابل كان محمد علي ، نائب السلطان في مصر ، اسرع منه في تصفية الطبقة الاقطاعية ، طبقة المماليك الصلفاء (١ آذار ١٨١١) . وبتخلصه من هذا العنصر المعارض ، اصبح السيد المطلق للبلاد التي اراد ان يجعلها ، ببعد نظره وطموحه ، في مستوى الاهداف التي كان يسعى لتحقيقها . وهذه الاهداف تنبع من المعطيات الاساسية التي كانت تصنع آنذاك قوة وازدهار الامم الاوروبية المتطورة : اصلاحات داخلية تتناول الاقتصاد الريفي والصناعة والتجارة ، ضمان الامن للسكان بفضل قوانين عادلة وليبرالية وتشجيع الهجرة الاجنبية واندماجها في البلاد ، سياسة خارجية توسعية ونافذة ترتكز على جيش نظامي قوي ومنضبط وحسن التسليح . تلك كانت العناصر الاساسية التي كان مقدرا لها ان تعيد بناء قوى مصر الحية في وقت كان التفكك يهدد الامبراطورية العثمانية .

لقد مكنه وضع يده بصورة مطلقة على كل الموارد والثروات الاقتصادية المصرية من ضمان فرض هيمنته الراسخة على السكان الاصليين . كانت عمليات اصلاح الاراضي الصالحة للزراعة ، التي كان يتابع تطورها شخصيا ، تسمح له باعادة توزيع تدريجي ومركزي للملكية العقارية . وكان هذا التوزيع في الواقع ، يتخذ فقط شكل منح صاحب الارض حق استثمارها مدى الحياة ، على الاقل في البداية. ويظهر هذا التصور تقليديا ، على كل حال ، في التاريخ المصري . لقد كان محمد علي يريد ان يحيط نفسه بطبقة ارستقراطية من ملاكي الاراضي تدين له وحده بثرواتها وقوتها مستوحيا في ذلك تجربة نابوليون وبعض الحكام الاتوقراطيين المعاصرين . وهكذا فقد تم التوزيع المجاني للاراضي المجدية ، غير المسجلة في السجلات العقارية والمعفاة احيانا من الضرائب ، على رفاقه المخلصين له في الحرب وعلى كبار ضباط جيشه وافراد عائلته . وهذا التصرف المطلق بالاراضي المتوافرة في مصر جعله المالك الوحيد في ولايته .

لذلك فقد تناقضت آراء معاصريه في الحكم عليه تناقضا شديدا ، اذ رأى فيه اتباع سان سيمون ، رواد اشتراكية الدولة المطبقة حاليا ، حامل لواء نظريتهم الاقتصادية . في حين أن الراي الرسمي والعام في دول الحلف المقدس اوجس شرا من هذه التجربة لا بدافع الخوف من خطرها الايديولوجي بقدر ما هو بدافع الخوف من القوة الفعلية التي قد يحصل عليها محمد علي .

حسب احصاء عام جرى سنة ١٨٢١ ، كانت مصر تعد ٥٣٢،٠٠٠ر٥ نسمة

وتضم ٢٫٢٢١٫٩١٥ فدانا من الاراضي المغلة . وحتى عام ١٨٣٠ ظل حق استثمار هذه الاراضي شخصيا . وتطور هذا النظام نحو اشكال اكثر ليبرالية ، نحو الارساء الفعلي للملكية الخاصة . في عام ١٨٣٦ ، اصبح حق استثمار الاراضي وراثيا . وفي حال عدم وجود وريث تنتقل الاراضي الى الارقاء البيض . وبعد مدة من الزمن . في عام ١٨٤٢ ، اعترف بحق الملكية الخاصة . ولم يقر الخديوي اسماعيل نهائيا بهذا الحق الا في عام ١٨٥٨ .

كان الوالي يبرهن بذلك عن رؤية واقعية جدا لحاجات الدولة ووضع البلاد الاجتماعي . هل ينبغي الكلام هنا عن اقطاعية ؟ في هذه الحالة لا بد من ربط تجربة محمد علي بالتجارب العريقة لسلاطين واسياد مصر في العصور القديمة والوسطى . ام ينبغي لنا ، بالاحرى ، ان نجد هنا نظاما شخصيا ، مستوحى من ضرورات « الدكتاتورية الشرقية » ؟ وفي هذه الحالة ، تندرج هذه التجربة في خط التجارب التعاونية الكلية لتاريخنا المعاصر . ومهما يكن فان محمد علي كان يرسي بذلك احدى ادوات سلطته الفعالة . كذلك ينوي تدعيم هذه التجربة ببناء الصناعة الوطنية (٤) .

والواقع ان الصناعة الوطنية ، القائمة على التقنيات الجديدة ، كانت حتى ذلك الحين غير معروفة في الشرق . وعلى كل حال فقد كانت التقنية الصناعية ما تزال في طريقها الى احداث تغييرات اقتصادية ومالية في اوروبا وذلك تحت التأثير القوي لبريطانيا . ويبدو ان محمد علي قد اطلع بسرعة على هذا التطور الصناعي الذي كان من شأنه ان يفرض التفوق الاوروبي على اقتصاد الامبراطورية العثمانية الحرفي والزراعي .

ومنذ الرابع من نيسان ١٨١٤ ، نشر محمد علي في مالطا اعلانا يدعو فيه العمال من كافة الاختصاصات الى التعاقد معه للعمل . وفي السنة التالية أمر وكلاءه في العواصم الاوروبية الكبرى ان يزودوه بعمال مهرة ومتخصصين في صناعة النسيج التي كان ينوي دفعها الى الامام . لقد ادرك آنئذ تماما اهمية تحويل المواد الاولية الوطنية في مصر نفسها وبيعها مصنعة الى الخارج . وهكذا بدات اليد العاملة في الهجرة الى مصر ببطء . وفي اثناء ذلك اقدم على مصادرة العمال الحرفيين في القاهرة والمقاطعات للعمل في المؤسسات التي انشأها . وكان يطمح الى الاستغناء عن الصناعة الاجنبية ومنافستها وحتى الحلول محلها في الشرق الادنى . وقد اطلع القنصل الفرنسي روسل وزيره في باريس على هذه النوايا منذ الواحد والثلاثين من ايار ١٨١٧ (٥) .

« الخبراء » الاجانب

بدأ العمال الاجانب يفدون بكثرة الى مصر ، تلبية لنداء محمد علي منجذبين بالاسطورة التي كانت بدات تدور حول شخصه . وشكل هؤلاء المهاجرون ، بعد مدة من الزمن ،

جاليات تضم الآلاف ، مؤلفة بشكل خاص من السوريين واليونانيين والمالطيين والايطاليين . ومن هذا الاحتياطي البشري المجدد الفعال سرعان ما ظهر معلمون وعمال متخصصون في معامل نسج القطن والصوف والحرير التي بدأت في الظهور منذ سنة ١٨١٦ (٦) ، واصبحت المهن تعد بالآلاف . وفيما يتعلق بالحرير تكونت المجموعات الاولى من عمال من فلورنسا وليفورن ومارسيليا اسسوا معامل لم تحقق دائما ، على كل حال ، النجاح الكامل . وكان الحال كذلك بالنسبة للحرفيين الذين جيء بهم من سيدان Sedan وكاركاسون لصنع الشراشف ، حيث اكتفوا بنتائج متواضعة جدا . وكانت بلادة الفلاح تجاه الاساليب الثورية وظروف العمل والمناخ ، وخاصة النقص في المحروقات اللازمة لتشغيل القوة المحركة ، تشكل عقبات كبيرة . هذا ولم يكن الموقف الرسميللقوى الاستعمارية ليشجع هذه البدايات في تصنيع البلاد (٧) .

ثمة رجلان اعطيا صناعة النسيج هذه زخما كبيرا وقاطعا : « جيسيب بوكتي » و « جومل بوكتي » من سكان ليون . وقد جاء الاول كميكانيكي في حملة نابليون واستقر في مصر ثم اصبح قنصلا للسويد .

وفي ايلول ١٨٠٩ عينه محمد علي مديرا عاما لمصانع الدولة (٨) . وفي الوقت نفسه كان المهندس الفرنسي جومل يجري تجارب على نوع جديد من القطن ادت الى تحقيق ازدهار كبير لزراعة هذا الصنف (٩) . وقد ادار هذان الرائدان انشاءات معامل القطن الكبيرة التي تم انشاؤها اولا في سنة ١٨١٨ ، في القاهرة وكرونفيش وبولاق . وجاءت النتائج الاولى اكبر من التوقعات فصار بامكان مصر ، منذ ذلك الحين ، ان تطمح الى منافسة منتجات مانشستر وغلاسكو .

وانشئت صناعات اخرى في مصر نذكر منها صناعة السكر والنيل Indigo والزجاج والدباغة والورق والبارود والمنتجات الكيمائية . وكما كان الامر في حقل صناعة النسيج، فقد عهد بهذه الصناعات الى خبراء اوروبيين من مختلف الجنسيات. وكان محمد علي يشد هؤلاء اليه برباط من الثقة والمكافآت .

كذلك برزت ايضا سياسة الانفتاح والتودد تجاه الخبراء الاجانب في مؤسسات ليبرالية لم تكن تعرفها الامبراطورية العثمانية وحتى بعض البلاد الاوروبية ذات النظم البوليسية . ان الغاء القوانين التمييزية التي كان يخضع لها بعض الرعايا ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية المسيحية جهارا وانشاء المدارس والكنائس ، وبصورة خاصة اشاعة الامن في كل المقاطعات عن طريق جهاز شرطة يقظ وشديد القسوة احيانا ، هذه الاصلاحات الثورية جعلت من محمد علي بطلا من ابطال مساواة المواطنين امام القانون ، وهي المساواة التي لم تكن مؤمنة في ذلك الحين بالنسبة للاقليات العرقية ، وخاصة بالنسبة لليهود ، في عدة بلدان اوروبية (١٠) .

وفي هذا الضوء يمكن ان نفهم لماذا اراد المغامرون من كل الاتجاهات السياسية ومن كل الطبقات الاجتماعية ان يجربوا حظهم في هذا البلد او ان يحاولوا ان يضعوا في خدمة محمد علي امكانيات غير مستغلة او مجهولة في بلادهم الاصلية .

وكانت التصفية النهائية لنابليون والانظمة الرجعية في « الحلف المقدس » قد بعثرت او عطلت عن العمل عددا من الضباط الشباب او من انصار الثورة الفرنسية. وكانت اميركا وايران ومصر ، التي كانت قد بدأت تنفتح على الحياة الجديدة ، تستقبل عددا من هؤلاء الشباب المغامرين والمشردين . الا ان محمد علي لم يكن لينخدع بسهولة ، وهكذا تم ، بطريقة مهذبة ، ابعاد بعض هؤلاء ، ومن بينهم من كان من افضلهم توعية كالبارون دارماندي ، الضابط السابق في المدفعية في حرس نابليون . والكابتن الار مساعد المارشال برين Brune (١١) . وخضع البعض الآخر للتجربة عن طريق تكليفهم القيام بمهمات قاسية في المناطق البعيدة عن مصر قبل ان يقبلوا نهائيا ويسلموا مناصب هامة . الا ان نية محمد علي الحسنة ، نتيجة ضغوط ضرورات تحقيق التحولات السريعة في الجيش والبلاد ، كانت احيانا تقع فريسة الخداع . وكان يعزي نفسه عن هذا بالفوائد والحسنات التي كان ينالها من المتحققين بخدمته المتصفين بالاخلاص والكفاءة . لذلك فقد كان يقول للذين يحذرونه من الاختيار المتسرع :

« انني اعرف انه بين الخمسين شخصا الذين يأتون ليعرضوا علي خدماتهم، هناك تسعة واربعون يمكن اعتبارهم حجارة كريمة مزيفة . الا انني لا استطيع ان اكتشف الجوهرة الحقيقية الوحيدة بينهم دون تجربتهم جميعا . اني اشتريهم كلهم وعندما اكتشف العنصر الحقيقي بينهم فانه يعوض علي مئة مرة الخسارة التي سببها لي الآخرون » (١٢) .

وقد سبق لنا وعرفنا عمل جيسيب وجومل . وقد ساعده رواد آخرون في مجالات اخرى من حقول النهضة المصرية . يكفي ان نذكر بعض هؤلاء الاكثر شهرة : القنصل الفرنسي دروفيتي وبعده القنصل البريطاني بورينغ ، والضابط الفرنسي سيف (Sève) الذي عرف في التاريخ باسم سليمان باشا ، الكاهن دوم رافائيل، الفرنسيون جول بلانا ، لينان دو بيلفون ، بول كوست ، ا.ب كلوت ، لوفيبير دو سوريزي ، الالمانيان فيشر وخصوصا برونر ، الايطالي لورنزو مازي واليونانيون تيودور وميشال توسيزا وجان داناستازي .

ان هذه الشخصيات اللامعة لا يمكن ان توضع في لائحة المقامرين . لقد وضع هؤلاء التقنيون من الدرجة الاولى خلاصة علمهم واندفاعهم في خدمة والي مصر والقضية الشرقية . لقد كانت وسائلهم ذات فائدة في تصنيع البلاد وبشكل خلاص في المؤسسات المتنوعة التي كانت تعمل على انشاء جيش نظامي دائم .

البعثات المدرسية

كان التعليم وتكوين الملاكات الوطنية في مختلف الادارات من اكبر اهتمامات محمد علي . وكانت اوروبا في ذلك الحين تحتكر لنفسها المدارس العليا . وبانتظار انشاء مدارس مماثلة في مصر ، ارسل محمد علي عشرات الطلاب في بعثات دراسة الى الخارج ولا سيما الى فرنسا ، وكذلك الى انكلترا والنمسا . وكان هؤلاء

الطلاب يدرسون على نفقة الحكومة المصرية . سافرت البعثة الاولى الى باريس سنة ١٨١٨ . وانيطت ادارة ومراقبة الطلاب الى الجغرافي جوزيف ايوب ، استاذ اللغة العربية في ثانوية لويس الكبير . وكان هذا الفريق المؤلف من اربعين شخصا يتحدر من جميع الفئات الاجتماعية والدينية : مصريون صميمون ، اتراك ، مشرقيون وارمن . وكانوا يهيئون لمختلف فروع الادارة العسكرية والمدنية التي كانت ما تزال في حالة بدائية : العلوم القانونية والسياسية ، الطب ، الزراعة ، الكيمياء ، الهندسة المعمارية ، الطباعة والخط ، الهندسة العسكرية والمدفعية ، الميكانيك وبناء السفن . وكانت اوروبا تفرض آنذاك تفوقها وازدهارها في هذه الحقول . وكانت هذه البعثات تتوالى بشكل منتظم ، شبه سنوي تقريبا ، وكانت تمتد وتتسع لتشمل دائما فروعا جديدة كالصناعة النسيجية والفن العسكري (١٣) .

وكان على محمد علي ان ينتظر عودة المتخرجين الاوائل من اوروبا ووصول اتباع سان سيمون الفرنسيين المطرودين من استنبول لكي ينظم وزارة التعليم العام . حتى ذلك الحين كان كل الجهد التربوي الوطني منصبا على القيام بالاصلاحات العسكرية الكبرى. ورغم ذلك ، فان مطبعة بولاق ومنشوراتها بقيت شهيرة في تاريخ الثقافة العربية المعاصرة . وكان الكاهن الملكي السوري دوم رافائيل في اصل هذا العمل الذي انتزع من الاوساط الدينية والرهبانية في لبنان والبروتستانتية في مالطا احتكارها للطباعة العربية . وقد اتسعت مطبعة بولاق المتواضعة التي انشئت سنة ١٨٢١ ، اتساعا كبيرا ابتداء من السنة الثانية لانشائها . لقد نشرت كتبا عربية وتركية وفارسية ووضعت في متناول يد النخبة المثقفة نصوصا هامة من الاداب والعلوم العربية وكذلك ترجمات لافضل الكتب الفرنسية والانكليزية . كما اصدرت الحكومة صحيفة عربية تدعى « الوقائع المصرية » شكلت اول تجربة صحفية عربية على الصعيد المحلي (١٤) .

احتكار الدولة وامتيازات الاجانب

كل هذه المؤسسات الجديدة التي خرجت الى الوجود بفضل نباهة محمد علي وعقليته المنفتحة والمنظمة ، كانت بكل تأكيد تشكل هوة مع ماض من الفوضى كانت تستفيد منه بشكل خاص الجاليات التجارية الاجنبية. لم يعد بامكان اعمالهم ان تزدهر في ظل مثل هذا الحكم القائم على الاحتكار التجاري وعلى التركيز الصناعي. لقد كان محمد علي ، بفضل مساعدة مستشاريه القانونيين ، يفسر قانون المعاهدات والتشريعات التجارية بشكل يحد من احكامه الى اقصى حد ، ولكن دون المساس بحرفيته ، وذلك بغية ضمان المصلحة الوطنية . وهكذا فقد صار التجار يجدون ان افضل ارباحهم التي كانوا يحصلون عليها في الماضي بدأت تسحب منهم. لذلك فقد وصلت شكاويهم الى المراجع العليا . وحتى لا يدع محمد علي هذه الشكاوى تتناقل في الاوساط الاجنبية والقنصلية وتثير جوا تخريبيا وتآمريا ، ناقش هذه القضية مع القنصل الانكليزي سالت (Salt) . وقد راجع هذا الاخير وزيره في لندن

السير جورج كانينغ بتاريخ ٥ ايار ١٨٢٥ (١٥) ، وعرض موضوع الصراع وعناصر الجدل القائم حوله على الوجه التالي :

« ... يبدو ان التجار يعتقدون ان احدى الفقرات من المادة ٥٣ من قانون المعاهدات التي تقضي بامكانية تصدير وحتى شراء كل انواع البضائع دون ان يكون باستطاعة احد ان يضايقهم او يعرقلهم ، تعطيهم حقا مطلقا في التجارة الحرة ويجب ان تشكل مانعا ايجابيا للباشا ، ولغيره ، من احتكار منتجات البلاد او الوقوف بين التاجر والمزارع او صاحب الانتاج الاول ... » .

ثم يلاحظ بأن مثل هذه الحرية في التجاره لم توجد في الواقع ابدا اذ ان السلاطين والولاة المحليين كانوا دائما يحدون من حق الاتجار ببعض المنتجات . ثم يتابع تقريره ، عارضا الوضع الجديد الناشيء عن توظيفات احتكار الدولة الواسعة :

« ... ومن المناسب ايضا ان نلاحظ ان الباشا قد خلق كل هذه الانواع الجميلة التي تشكل حاليا أثمن المواد المعدة للتصدير كالقطن والنيل والسكر وذلك بتوظيفه الذكي لراسمال كبير في مختلف فروع هذه الصناعة . وان التجار الاجانب او المزارعين ما كان في استطاعتهم ابدا وما كانوا يملكون الوسائل لتحسينها » .

وانطلاقا من هذه الوقائع الجديدة ومن الوضع العام للامبراطورية العثمانية ، فقد برر القنصل الانكليزي سياسة محمد علي الاقتصادية اذ لم ير هناك اية امكانية لجعل السلطان يتدخل لاجباره على اخذ موقف اكثر ليبرالية او بالاحرى اخذ موقف ضار بمصالحه ومفيد للتجار :

« ومن جهتي فلا يمكنني ان اعتقد انه قد دار في خلد الباب العالي يوما ان يتنازل عن حق مراقبة انظمته الداخلية . وهكذا سيكون من الصعب حمل السلطان على ارغام الباشا ، حتى ولو كان بامكانه ان يفعل ذلك ، على التخلي عن هذا الحق الذي اعطاه لنفسه في بلاده وعلى تبني نظام تجاري عادل . وكبرهان على ما اقول ، الفت انتباهكم الى ان الباب العالي قد فسخ ، منذ فترة قصيرة ، بالضبط ، تصدير الحرير من كل ارجاء امبراطوريته . ولا شيء اسهل بالنسبة الى الباشا ، اذا اراد ان يغطي اجراءاته ، من الحصول على امر مماثل بمنع تصدير القطن » .

ان دفاع القنصل سالت يبدو مثيرا للعجب خاصة وانه صدر عن رجل مثله من واجباته الطبيعية ان يدافع عن مصالح المواطنين الانكليز . الا ان نواهي العدالة والتقدير للاصلاحات الكبرى التي كان محمد علي قد حققها ، اوحيا اليه بهذا الموقف الشريف . وقد اقتنع وزيره كانينغ بحججه وقبل بالاساس الصحيح للسياسة المصرية . لذلك كتب ملاحظات حول هذا التقرير القنصلي تنطوي على دلالة عميقة :

« بصورة عامة ، فان ملاحظات القنصل سالت حول الجزء المتعلق بالمعاهدات الذي لجأ اليه التجار الانكليز تبدو ذات اساس من الصحة ... ان فكرة دولة تتنازل لدولة اخرى عن حق تنظيم صادراتها ووارداتها ينظر اليها في المسيحية كشيء لا معقول . صحيح ان المعاهدات مع تركيا ذات طابع خاص وهي تقبل بالتنازلات منذ

البدء بدون ان يكون هذا التنازل متبادلا من جانبنا وهي منذ ذلك الحين محافظ عليها من خلال معاهدة سلام . . . اما فيما يتعلق بحق السلطان بالحد من صادرات تجارنا من مقاطعات امبراطوريته فان استثناء « المواد الممنوعة » المشار اليها في المادة التي ذكرها المستر سالت يبدو نهائيا » .

كان يبدو ، في هذه الاثناء ان محمد علي قد اقنع انكلترا بصوابية سياسته الاقتصادية . فهو لم يكن يدعي حتى ذلك الحين منافسة المنتجات الانكليزية في الاسواق الخارجية وخاصة اسواق الدول العربية وسوريا وشبه الجزيرة العربية . لقد كان في اول طريق الازدهار وكانت قوته السياسية والعسكرية قد بدات بالكاد تفرض ذاتها . لا شك ان حملاته العسكرية الاولى كانت قد كشفته امام اخصامه . الا ان « قوته الضاربة » وجيشه النظامي الذي كان مكونـا علـى طراز الوحدات النابليونية كانا ما يزالان في طور التكوين .

الحملات الاولى ضد الوهابيين في الجزيرة العربية

منذ ١٨٠٠ كان يخوض حربه الاولى ضد وهابيي مكة . ولـم تكـن مهمة جيوشه ، التي كان يقودها ابنه طوسون مهمة سهلة في صحاري شبه الجزيـرة العربية . وبدأت الانتكاسات تتتالى بعد الانتصارات دون ان يلوح في الافق مخرج مشرق ، خاصة وان عبدالله بن سعود كان قد خلف والده في ٢٣ نيسان ١٨١٤ . واضطر محمد علي أن يتولى هو شخصيا قيادة العمليات . وفي ١٠ كانون الثاني ١٨١٥ احرز الانتصار الحاسم في كلخ ودخل مكة منجزا بذلك اول عملية مظفرة خارج حدود ولايته . ولم تكن جيوشه ذات تماسك بعد كما لم تكن تملك اية انضباطية نظامية . كان جيشه ، المؤلف بصورة خاصة من مجندين نوبيين ومرتزقة يونانيين ، بقيادة ضباط فرنسيين بقوا في مصر بعد حملة نابوليون وكانوا يسمون « بالمماليك الفرنج » وكانوا يشكلون حرسه الخاص (١٦) . ورغم ذلك فانه لم يكن بعد آمنا بشكل مطلق في ولايته نفسها . فبعد محاولة الانكليز الفاشلة غزو مصر كان نابوليون بين سنة ١٨٠٠ و ١٨٠٢ يفكر في انزال جديد في مصر . وفي هذا السبيل كان قد ارسل في مهمة سرية الى سوريا ومصر « بوتان »و « نرسيا » ليدرسا حالة البلاد والانشاءات الدفاعية في وادي النيل . وفي الواقع احس الباشا بهذه النوايا فعزز تحصينات البلاد القديمة وجعلها في حالة حسنة . بالاضافة الى هذا الخطر الخارجي ، كان محمد علي يخشى احابيل الباب العالي الذي كـان يريد ابداله وكان قد عين محله سرا لطيف بك . الا ان لعبة الحاكم المركزي افتضحت بسرعة فقبض محمد علي على منافسه ودق عنقه (١٧) .

لقد شجع الانتصار الاول على الوهابيين باشا مصر على مد دائرة نفوذه الـى سوريا ، هذا البلد الذي كان الوهابيون يطمعون هم ايضا به . وقد ابلغ الكولونيل الانكليزي « ميسي » الذي كان يتابع عن كثب حملة الجزيرة العربية حكومته منذ السابع من تموز ١٨١٣ بأنه لا يستطيع الاعتقاد بأن باشا مصر قد تخلى نهائيا عـن

نواياه في التوسع والاستغلال . وكان يستقي توقعاته من مصادر حسنة . وكان محمد علي نفسه يفكر في ذلك الوقت بارسال حملة الى سوريا كضرورة استراتيجية. وفي ١٩ آب من نفس العام كتب الى السلطان عن هذا الموضوع :

« ان هدفي هو اولا عرض الحالة الحقيقية . وثانيا لاقول بأنني بمطالبتي بسوريا لا اريد ابدا ان استفيد من ذلك او ان اوسع سلطتي . اني لا ارمي الا الى هدف واحد : ان اؤدي خدمة الى سيدي » (١٨) .

وفي الوقت الذي كان يعير فيه انتباهه الى مصائر المقاطعات البعيدة التي كان يطمع فيها ، كانت مشاريعه للمستقبل قد اخذت بالنضوج . لقد كشفت له الحملة على الجزيرة العربية ضعف جيشه الحقيقي ، هذا الخليط من كل الاجناس الذي كان افراده ذوي قيمة شخصية كبيرة الا انه كان ينقصهم النظام المتماسك . اما الحملة الثانية التي قادها ابراهيم باشا بمعاونة الفرنسي « ج. م. ف فيسيير » فقد استمرت من ١٨١٦ الى ١٨١٨ . لقد جعله هذا الضابط القديم في الجيش النابوليوني يكتشف فن الستراتيجية العسكرية الحقيقية . لقد تضافرت عبقرية ابراهيم باشا مع تقنية « فيسيير » لتقضيا نهائيا على « التمرد الوهابي » . وفي ١٥ ايلول ١٨١٨ استسلم عبدالله بن سعود للزعيم المصري الذي عاد منتصرا الى القاهرة . لقد اصبح مشروع انشاء جيش نظامي ودائم ضرورة ملحة واخذ طريقه ، بعد قليل الى التحقيق (١٩) .

وكان هناك ضابط فرنسي قديم كلف بايجاد الاداة الحاسمة لقوة وغزوات محمد علي اسمه « جوزيف سيف » المعروف تاريخيا باسم سليمان باشا . لقد رأى هذا الضابط القديم الذي خدم في روسيا وغروشي وواترلو حياته المهنية تتحطم بسبب اوضاع حكومته . وبعد ان بقي ثلاث سنوات في فرنسا لا يعمل شيئا اخذ يفكر بمشروع للسفر الى ايران . الا ان محمد علي ادخله ، بعد أن قدمه اليه المهندس المعماري باسكال كوست ، الذي كان في ذلك الحين مديرا لمصانع البارود وللجسور والطرقات في مصر، في خدمته كمهندس اولا . ثم عهد اليه بعد ذلك بمهمة تدريب الوحدات الجديدة في الجيش المصري (٢٠) .

الجيش ، اداة القوة

قبل ان نتابع والي مصر في حروبه من اجل تمكين وتوسيع سلطته العسكرية لا بد من الاشارة باختصار الى المجهود الذي بذله في صنع اداة هذه السلطة : الجيش . لقد كان خلق ذلك الجيش اعظم عمل خلقته عبقرية وارادة القوة عند سيد مصر، فقد استأثرت هذه المؤسسة في النهاية ، وحتى عشية غزو سوريا ، بكل قوى البلاد الحية (٢١) .

اقيم اول مخيم لتنشئة الملاكات في القصبة (Esbeh) قرب اسوان حيث كان على القائد « سيف » (Séve) ان يكوّن ، من بين بضع مئات من العبيد الاتراك والشراكسة والمماليك ، اول ضباط محترفين . وكان القنصل الفرنسي

«دروفيتي» يشجع هذه التجربة بشكل ظاهر . وقد ارسلت حكومة لويس الثالث عشر اربعة آلاف بندقية لسد حاجات الكلية الحربية . وكان الجيش نفسه مؤلفا بشكل خاص من عبيد النوبة ثم بعد فترة من المجندين الذين كانوا يؤدون خدمتهم العسكرية الاجبارية . وفي فترة من الفترات ، كان هناك تفكير في طلب مساهمة دروز جبل لبنان الذين كان الامير بشير قد وضعهم ، حين كان ملتجئا الى مصر ، في تصرف حاميه . على كل حال كان محمد علي قد أمن تعاون هذه القوى في حال تقدم محتمل نحو سوريا .

في حزيران ١٨٢٤ كان « سيف » قد اعتنق الاسلام حتى يؤكد انصهاره الكامل في النظام . ولكن معاونيه الفرنسيين الآخرين مثل «بلانا» و «دومرغ» و «كادو» و «كيسون» وغيرهم ... ، لم يسيروا على خطاه . على كل حال فان عدد العناصر الاجنبية القادمة من كل ارجاء اوروبا الثورية من فرنسيين وايطاليين واسبانيين وبروسيين لم يتجاوز البضع عشرات. وقد ظل هؤلاء المرشدون الاوروبيون على رأس الفرق والكتائب الجديدة .

في نهاية ١٨٢٣ كان محمد علي يستعرض باعتزاز اولى قواته النظامية والى جانبه قنصلا فرنسا وانكلترة «دروفيتي» و «سالت» ولم يكن عددها يتجاوز العشرة آلاف من المشاة مكونة من ٦ فرق تضم كل منها ٥ طوابير . وقد انشأ محمد علي في نفس الوقت مجموعة كاملة من المدارس لكي يؤمن لهذه المؤسسة العسكرية الاولى الادارات والتنشئة المطلوبة . ومنذ ١٨١٨ كان قد انشأ مدرسة للتعليم الثانوي في الخانكه بالقرب من القاهرة وفي جوار معسكر للقوات النظامية . وكان يقبل فيها ابناء العائلة المالكة وكبار اعيان وضباط مصر . وفي عام ١٨٢١ انشأ معهدا آخر للدراسة العامة في بولاق ، نقل بعد ذلك الى قصر العيني . وكان هذا المعهد يستوعب ٦٠٠ شاب كانوا يدرسون بالاضافة الى العربية ، اللغة التركية والايطالية وكذلك بعض المعلومات الاولية في الحساب والهندسة . وكان يدير الدروس كهنة ايطاليون وكذلك الاب دوم رفائيل .. وقد انشئت عدة مدارس خصوصية مهمتها مد هذه المؤسسات العسكرية الاساسية بالكادرات : في سنة ١٨٢٢ انشئت مدرسة لضباط وصف ضباط المشاة في دمياط تتسع لاربعمئة مجند، وفي ١٨٢٣ انشئت المدرسة العسكرية العليا في الخانكه التي كانت تتسع لخمسمئة طالب وحيث كان برنامجها مطابقا لبرنامج مدرسة سان سير الشهيرة ؛ في سنة ١٨٢٥ انشئت مدرسة قيادة الاركان ؛ وفي ١٨٢٦ انشئت مدرسة الموسيقى العسكرية وفي ١٨٢٩ انشئت مدرسة المدفعية . بعد ١٨٣٠ انشئت مدرستان اخريان اكملتا حلقة هذه المؤسسات العسكرية : مدرسة الفروسية في سنة ١٨٣١ ومدرسة الهندسة في سنة ١٨٣٤ . وكانت كل هذه المدارس تقريبا موضوعة تحت اشراف ضباط فرنسيين منهم «بلانا» و «ري» و «غوتار ديفونور» و « فاران » دون أن يستبعد التعاون مع ضباط من امم اخرى كالايطالي « بولوغنيني » والاسباني « انطونيو دي سيفيرا » . ابتداء من ١٨٢٦ صار الضباط المتفوقون يرسلون في بعثات للتخصص الى فرنسا . منذ ذلك الحين اصبح بامكان محمد علي الذي صار يعتمد على قوة حسنة الانضباط

ومجهزة تجهيزا جيدا ، ان يخاطر بالقيام بعمليات عسكرية خارج حدود ولايته . وكانت هذه العمليات العسكرية ، في تلك الفترة، تقتصر على مهمات اشاعة النظام والامن التي كان يكلفه بها سيده ، سلطان القسطنطينية . وكان محمد علي ، بصفته خادما ذا مصالح للسلطان ، يرسل نخبة جنوده الى النقاط الاستراتيجية المضطربة والتي كانت محط اطماع الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا .

حملة اليمن وبريطانيا

لقد قدر لحملة اليمن ان تدوم عدة سنوات تتخللها طبعا هدنات قسرية . وابقى محمد علي ، الذي بدأ هذه الحملة في سنة ١٨١٩ قوات له هناك حتى عشية الانسحاب من سوريا في ١٨٤٠ . وبذلك وجدت بريطانيا نفوذها مهددا بشكل قوي ووجدت طريق الهند مقطوعة . وعلى كل حال فان صراعا متباينا في الحدة كان يجري ، منذ ١٨١٧ ، بين القبائل اليمنية وبين القوة العسكرية المحدوده للحاكم الانكليزي في موكا Mokka . وعند مقدم الجيش المصري بقيادة ابراهيم باشا نفسه ، ارسلت بريطانيا الكابتن «ج. ف. سادلر» بسرعة من بومباي في سنة ١٨١٩ ليتابع عن قرب العمليات العسكرية ويبحث عن وسائل « تعاون » انكليزي ـ مصري لاعادة الهدوء الى البلاد . وكان الباب العالي ومحمد علي قد احسا بالمطامع الاستعمارية الكامنة وراء هذا المسعى . وفي ١٥ تشرين الاول ١٨١٩ حذر السلطان والي مصر من النوايا الانكليزية « التي كانت تهدف بشكل رئيسي ، بالنسبة للقضية اليمنية ، الى ان تحتل تدريجيا ، بعض المواقع من اجل التمهيد لغزو محتمل لهذه المنطقة وايجاد الوسائل للتدخل في شؤونها » (٢٢) .

ومع ذلك فان بريطانيا تدخلت بقواتها لتنتقم من هجمات الجنود اليمنيين ضد موكا . وفي ٢ كانون الاول ١٨٢٠ قصفت المدينة واجبر الامام على التوقيع على معاهدة سلام وعلى احترام «حقوق» المقيم الانكليزي فيها ، ممثل شركة الهند (١٥ كانون الثاني ١٨٢١) . وفي عام ١٨٣٣ بدات المخاوف الانكليزية بالظهور وذلك اثناء الهجوم المصري الجديد ، الواسع النطاق لغزو الشاطىء اليمني . وكان بالمرستون يعلن في ذلك الحين انه لا يرى اي مبرر في احلال سلطة محمد علي محل سلطة السلطان الاسمية في هذه المنطقة وفي ان يسيطر بالتالي على طريق الهند (٢٣) .

الانكليز واطماعهم في الحبشة

وفي سنة ١٨١٩ ـ ١٨٢٠ كان محمد علي يخطط ايضا لاحتلال الحبشة . وقبل ذلك بزمن طويل كان يحلم بتسيير جنوده نحو هذا البلد الغامض . وكان قد ارغم ، سنة ١٨١٤ عالم الاتنولوجيا والرحالة ج.ل بوركاردت (١٧٨٤ ـ ١٨١٩) الذي كان يجتاز الجزيرة العربية ، على التوقف في الطائف لارتيابه بأنه عميل بريطاني متزي بزي حاج مسلم تحت اسم الشيخ ابراهيم (٢٤) . وفي الواقع فان هذا الرجل السويسري كان يسافر ويدوّن ملاحظاته العلمية لحساب الجمعية الافريقية

في انكلترة بعد ان سبق وزار منابع النيل . وقد استجوبه والي مصر طويلا حول السودان والنوبة والمناطق الحبشية . الا ان هذا المشروع الذي كان يراوده مرارا كان يصدر في نفس الوقت عن اسباب سياسية وعسكرية واقتصادية . لقد كانت هذه المنطقة الخلفية ، التي تضم آخر معقل للمماليك ، اعداؤه الاوائـل ، تشكل احتياطيا من العبيد الذين كان يريد ان يلحقهم بجيشه . وكان رجل الاعمـال الكبيرة هذا يسعى ، بشكل خاص ، من وراء ذلك الى العثور على مناجم الذهب والاحجار الكريمة التي كان خياله يدله اليها كمـا في قصص الجان .

ومع ذلك فقد كان يستعد بنشاط لهذه الحملة المغامرة مضفيا عليها مظاهر بعثة استكشاف علمية كبيرة . وكانت بريطانيا ، هي ايضا ، في حالة حذر وتيقظ . لقد كانت تطمع بنفس المنطقة وتحتفظ لنفسها بحق ضمها اليها او وضعها تحت وصايتها في الوقت المناسب . لذلك فقد كلفت القنصل هـ. سالت باقناع الباشا الشاغب بالعودة عن مثل هذا المشروع . ولما لاحظ القنصل عدم اكتراث الباشا بالتنبيهات الودية ، اضطر الى استعمال لغة عدائية مباشرة ومكشوفة . وسنلاحظ، من خلال التفسير الذي اعطاه القنصل ، وجود اشـارة الـى المشاريع التبشيرية لجمعيات الكتاب المقدس الانكليزية .

على كل حال فان لقاءات هذا القنصل مع اولئك المرسلين الذين كانوا يزورون مصر آنذاك وخاصة جووت Jowett ، كانت معروفة . في ٢٠ تشرين الثـاني كان « سالت » ينقل الى حكومته مقابلته مع محمد علي ونتائج مساعيه :

« ... لقد اغتنمت هذه الفرصة لاعلن له بلهجة حازمة بأن هذا المشروع قد سبب لي بالفعل ألما حقيقيا لانني متأكد من انه سوف لا يروق للحكومة البريطانية اذ اننا نعتبر ان الحبشة ، منذ بعثتي الاخيرة واقعة تحت حمايتنا الى حد ما ... لقد لفت نظره الـى ان الحبشة هي البلد الوحيد في افريقيا الذي احتفظ بالدين المسيحي والى انها صمدت صمودا مظفرا خلال اجيال امام هجمات المسلمين والى انه لا ينبغي ان يتوقع احد من اوروبا ، وانكلترة خاصة ، ان تنظر بلا مبالاة الى هذا البلد وقد هوجم دون أي مبرر . ولقد التزمت انـا شخصيـا بزيارة هـذا البلد ، متجشما في ذلك الكثير من التكاليف ، واقامة علاقات ودية مع حكامه . وهناك الكثير من الاشخاص (كنت اشير بذلك الى جمعية الكتاب المقدس) في بريطانيا يهتمون بمستقبل هذا البلد .

« وعندما رأى سموه موقفي الجدي ، غير لهجته وطمأنني بشكل معبر الـى انه قد تخلى منذ الآن عن كل مطمع فيها ، بالرغم من ان هذه المنطقة تغص بالذهب وبالاحجار الكريمة وبالرغم من ان غزوه لها امر مضمون .. وذلك حتى لا يتورط ، ولو للحظة واحدة ، مع حكومتنا ... » (٢٥) .

من الآن وصاعدا ركز محمد علي امكانياته على الاصلاحات الداخلية في ولايته حتى اليوم الذي سيكلفه فيه السلطان بمهمة القضاء على الانتفاضة اليونانية فـي المورة Morée . ولكن ، اذا كان وادي النيل يشهد ازدهار مؤسسات حديثة

فرضت على اوروبا بصورة تدريجية ان تحترم نائب الملك فان امبراطورية السلطان ظلت متعثرة في انطلاقها . ان عجز السلطان محمد الثاني عن تحطيم المقاومة الرجعية للاتراك التقليديين وللانكشارية قد دفع بالدول الاوروبية العظمى اكثر فأكثر الى طرح مسألة تجزئة تركيا . لقد انعكست المشاريع السرية للحكومات الاوروبية ، كما في الماضي ، بشكل محرف ومشوه نوعا ما ، في كتابات الصحفيين الباحثين عن الاخبار المثيرة .

انحطاط عثماني ومشاريع تقسيم جديدة

في تلك الفترة صدر في باريس كتيبان ينطويان على اجترار لبعض الآراء التي ظهرت في القرن الثامن عشر حول انحطاط الامبراطورية العثمانية وضرورة توزيع مقاطعاتها على الامم الاوروبية التجارية. الكتيب الاول عبارة عن منشور مغفل بتوقيع ج.ج صدر سنة ١٨٢١ بعنوان : « آراء حول ازمة الامبراطورية العثمانية الراهنة » . ويدعو المؤلف من جديد في هذا الكتاب الى طرد الاتراك من أوروبا وتوزيع بعض المواقع الاستراتيجية في البحر الابيض المتوسط على الدول الاستعمارية . وتبعا لذلك ينبغي على فرنسا ان تطالب بجزيرتي قبرص وكريت . اما الكتيب الثاني فمنسوب الى مؤلف يدعى ب.أ. دوفو (١٧٩٥ — ١٨٧٧) . ان ما يقترحه هذا الكتيب الذي يحمل عنوان « حول تقسيم تركيا الاوروبية بين روسيا وانكلترا واليونان بواسطة فرنسا » كان بشكل خاص خلق « امبراطورية يونانية » على انقاض السيطرة العثمانية (٢٦) .

وفي هذه الاثناء كانت مسألة احتمال تقسيم تركيا تطرح فعليا امام الدبلوماسية الاوروبية. وفي ٤ تموز ١٨٢١ ارسل نسرلود Nesserlode مذكرة دورية الى الدول الكبرى يطالبها فيها بابداء رأيها بشأن مصير الامبراطورية العثمانية . وكان القيصر يحث على التفاهم بين الدول الكبرى المعنية بشأن تقسيم كان يبدو له مستعجلا ووشيكا . بعد ذلك بأسبوعين كانت الحكومة الروسية تقترح على فرنسا تحالفا شكليا حول هذا الموضوع . ولكن الدوق ريشيليو كان يطالب بمشروع حسي . وهذا ما كان يرفضه القيصر . ورغم ذلك كان يبدو ان شاتوبريان يؤيد هذا المشروع الروسي . لقد ارسل من سفارته في روما رسالة دعا فيها وزيره الى التفاهم مع القيصر بشأن تقسيم عادل للمقاطعات العثمانية الاوروبية :

« اذا اردتم (القيصر) الذهاب الى القسطنطينية فقوموا مع الدول المسيحية بتقسيم عادل لتركيا الاوروبية . اما الدول التي ليست في موقع يسمح لها بالتوسع من جهة الشرق فتحصل على تعويضات في مناطق اخرى ... » (٢٧) .

لقد كان شاتوبريان يتنازل بكل طيبة خاطر عن القسطنطينية لروسيا . الا انه، في المقابل ، كان يطالب بكولونيا وريناني لفرنسا . اما الحكومة البريطانية فكان يبدو انها دخلت في لعبة وضع خريطة جديدة للقارة . اما بروسيا ، التي كان يتوجب عليها ان تتخلى عن مقاطعاتها الشرقية في رينانيا فقد كانت ستحصل ، مقابل ذلك،

على مملكة الساكس التي سيعوض على اصحابها بالمقاطعة الميلانية . وكانت حدود هولندا ستتغير ايضا وفقا لذلك التخطيط .ولكن كل هذا لم يكن اول مشروع ديبلوماسي من نوعه .

ابعاد حملة اليونان

كل هذه الضجة في اوساط الرأي العام والحكومات كانت ، في الواقع ، تحضيرا لحرب الانفصال الاولى في الامبراطورية العثمانية . كان الثوار اليونانيون بداوا حملتهم التحريرية الاولى مدعومين في ذلك باندفاع رومنطيقي حرك كل اوروبا المسيحية الى جانبهم . وقد طلب السلطان مساعدة جيش باشا مصر لسحق هـذه الانتفاضة . وفي ١٦ كانون الثاني ١٨٢٤ صدر فرمان يقضي بالتنازل عن ولاية المورة لمحمد علي فتم بذلك تكليفه بحكم هذه المنطقة الثائرة حكما فعليا (٢٨) .

وفي العاشر من شهر تموز التالي ، كان ابراهيم باشا يبحر من الاسكندرية بأسطول مؤلف من ٦٣ مركبا عسكريا ومئة زورق نقل وبجيش قوامه ستون الف رجل . وكان القائد المصري محاطا بقيادة اركان نصفها اوروبي ونصفها الآخر شرقي وبأفضل معاونيه وبجيوش مدربة منـذ بضـع سنـوات علـى الاساليب الحربية النابليونية (٢٩) . وقد فرضت فعالية هذه الجيوش النظامية المنضبطة نفسها بعد فترة قصيرة على شجاعة الثوار اليونانيين الذين كان يعوزهم التنظيم ، وعلى مدربيهم ومعاونيهم الاوروبيين .

لا نستطيع ان نتتبع هنا نشاط الجيش المصري الذي جرى بالتنسيق مـع نشاط الجيوش المرسلة من القسطنطينية ولا ان نعيد رسم الوسائل المؤثرة التـي قضت على الانتفاضة . ولكن اوروبا اهتمت بهذا الواقع . ذلك لان قوة مصر الجديدة احبطت سياستها الرامية الى تحرير اليونان واجبرت الـدول المسيحية الكبرى ، للمرة الاولى ، منذ اكثر من مئة عام ، على التشاور والتحالف لمواجهة هذا الهجوم المعاكس وللدفاع عن النفس (٣٠) .

لقد كانت الحكومة الفرنسية تنظر دائما بعين العطف واحيانا تشجع هذه النهضة المصرية . وقد ارسلت الى محمد علي ، بعد ذلك ببضعة اسابيع ببعثـة عسكرية قبلها هذا الاخير مظهرا بذلك حسن نيته في التعاون . الا ان الحكومة الفرنسية كانت تهدف من وراء ذلك الى توجيه مجرى الاحداث لخدمة مصالحهـا الذاتية . وقد وصلت البعثة الى الاسكندرية بقيادة الجنرال بوير Boyer (٣١) في ٢٤ تشرين الثاني ١٨٢٤ . وفي السنة التالية (آب ١٨٢٥) كان عدد ضباط البعثة قد ارتفع الى الضعف تقريبا . وكان الجنرال بليارد Belliard ، الذي تفاوض مع المراجع العليا بصدد هذه البعثة ، قد اعطى الجنرال بوير تعليمات ذات مغزى مستقاة من نصائح الوزارة الباريسية . (١ آذار ١٨٢٥) .

كان على بوير ان يقنع محمد علي بعدة مبادىء وان يجعله يتصرف بشكـل

يكسب فيه عطف اوروبا المسيحية . وهكذا فقد كان عليه ان يحمله على اعادة النظر بحملة المورة التي كانت تستنزف قوته العسكرية الناشئة بدون طائل وتجعله على تعارض مع سياسة اوروبا المسيحية . فهو اذا ما حشد قواه من اجل اعادة البناء الداخلي عن طريق اصلاح البنى القائمة ، فقد يجعله ذلك يحقق كسبا اكثر في نظر العالم «المتمدن» . اما اذا اراد ان ينطلق في سياسة توسع وطنية فان افريقيا وسوريا تشكلان امكانيات عظيمة لا تحمل معها مجازفات ذات شأن .

لقد كانت هذه التعليمات تعكس جيدا المبادىء الاساسية للسياسة الفرنسية . ذلك ان بريطانيا كانت بالضبط ابلغت محمد علي بمخاوفها ازاء سياسته الشرقية والافريقية . كان يبدو ان الاختيار مستحيل امام تنافس القوى الاستعمارية . الا ان سيد مصر يتابع ، وسط هـذا التنافس الانكلـو ـ فرنسي ، سياسته الخـاصة باستراتيجية محكمة .

لقد كانت الحكومة الفرنسية ، في الواقع ، تفكر في تسخيره لمطامحها الخاصة بمصر . ذلك ان حلم نابليون باحتلال هذا البلد وبالتالي قطع طريق الهند كان ما يزال امرا ثابتا في سياسة باريس الشرقية . وقد عبر القنصل الفرنسي دروفيني عـن هذه النوايا بصراحة زائدة في رسالته الى الوزير في ٧ آب ١٨٢٦ . كانت عملية البناء العسكري للقوات المصرية ، التي عهد بها الى بعثة الجنرال الفرنسية ، تمهد « للاحداث التي يجب ان تجعلنا يوما ما نمتلك هذا البلد » (٣٢) . ربما لم يكن القنصل ينظر في هذا التقرير الا الى تطورات الوضع في مصر في حين ان الحكومة الفرنسية كانت تضع مخططا اوسع يشمل كل المغرب الواقع على البحر الابيض المتوسط . وقد اثار دروفيني نفسه فيما بعد اهتمام الباشا بهذا المخطط . على كل حال فقد غادر بوير وكبار معاونيه مصر بعد الاستيلاء على الجزائر سنة ١٨٣١ ...

لقد لفتت الانتصارات المصرية في المورة الانظار الى القوة المصرية الفتية. فيما كانت الحكومات الاوروبية تتشاور حول تدخل مسلح او من اجل ايجاد تسوية اقل عنفا للمسألة اليونانية . كانت المسألة المصرية نفسها قد اصبحت موضوع اهتمام من قبل هذه الحكومات . فما هـو السبيل الى تحديد وتوجيه او السيطرة على هذه القوة الفتية التي كانت تعرض الوضع العثماني القائم والتوازن المتوسطي للخطر ؟

التخوف من نجاح مصري في اوروبا

وبهذا الصدد فان كتاب هـ. لوفيرني Lauvergne « ذكريات من اليونان اثناء حملة ١٨٢٥ » الذي صدر في باريس سنة ١٨٢٦ ، يورد حوارا ذا دلالة عميقة مع الكولونيل سيف (سليمان باشا) الذي رسم له خطط سيده من اجل انهاض مصر . وعبر « لوفيرني » ، بعد سماعه هذا الاعتراف ، عن افكاره بالكلمات التالية :

« فكرت كثيرا في الذي سمعته واستنتجت ان في محمد علي شيئا يتفوق فيه على افراد امته . ان امانيه وآماله تبدو لي في مستوى تاجر عظيم . ولكن مـا

اخافني ، بصفتي فرنسيا ، هو تصوري لباشا مصر هذا ، الذي يملك حاليا خمسين مليونا من العائدات ، في المستقبل البعيد وقد ارتبطت به كل الامم ، ليس فقط عن طريق منتجات ارضه بل ايضا عن طريق هذه المنتجات نفسها بعد تصنيعها . واخذت مراكبه الرائعة تنشرها في كل اسواق اوروبا ... » (٣٤) .

والحقيقة ان هذا الصحفي كان يضخم ، تحت وقع الخطر الذي احس به ، امكانيات محمد علي المالية . وقد كانت الديبلوماسية الانكلو – فرنسية في ذلك الحين مطلعة بشكل افضل على صعوبات محمد علي المالية . وقد كتب ستراتفورد كانينغ Stratford Canning هذا في ١٠ حزيران ١٨٢٦ وارسله من لندن الى قنصل الاسكندرية هـ. سالت H. Salt معتقدا انه قد وجد بذلك مخرجا موفقا لارباك المسؤولين المصريين وتوجيه طموحهم الى نقاط اخرى غير المورة . وفي السابع من شهر آب التالي كان دروفتي يصف من الاسكندرية نفس الحالة الصعبة للمالية المصرية :

« ... ان وضع محمد علي المالي يزداد خطورة شيئا فشيئا : فالموسمان السيئان المتعاقبان والتكاليف الباهظة للحرب ضد المتمردين وتشبثه بالاستمرار في اقامة المعامل التي لا تعود عليه بأي ربح ، كل ذلك استنزف موارده . وهو الآن لا يدري الى اية وسيلة يلجأ لمواجهة نفقات حملته القادمة . ان بناء وصيانة المصانع تقدر هذه السنة بعشرين مليون فرنك . ورغم هذا فقد اقدم على حفر عدة اقنية اضافية وامر بتنفيذ اشغال اخرى من هذا النوع . الا انه لم يستطع ان يقنع نفسه حتى الآن بأن عليه في زمن الحرب، ان يترك جانبا كل ما هو غير اساسي... » (٣٥).

في مثل هذه الظروف كان التقارب الانكليزي – الروسي الذي انضمت اليه فرنسا بعد فترة قصيرة هو الذي يوجه الديبلوماسية الاوروبية نحو حل المسألة اليونانية . فبعد مفاوضات دقيقة تم التوقيع على بروتوكول سان بطرسبرغ في ١٣ آذار ١٨٢٥ . وقد قبل الموقعون على هذا البروتوكول مبدأ التدخل الاوروبي في الامبراطورية العثمانية من اجل وضع حد «للحوادث» التي كانت تثير الاضطراب في المشرق . الا ان مذكرة دورية صادرة عن نيسلرود في ٤ نيسان ١٨٢٥ كانت تعارض على حد سواء استقرار مصر في المورة وانتصار الانتفاضة اليونانية انتصارا تاما : اذ ان هذا يؤدي الى ازكاء نار الثورة التي كانت ما تزال تحت الرماد في اوروبا والى تشجيع انتفاضات اخرى ضارة بتوازن القارة . ولكن هذا الاتفاق لم يعط النتائج المرجوة . ففي ١٧ آذار ١٨٢٦ وجه امبراطور روسيا نيقولا ، بشكل فجائي، انذارا الى الباب العالي مطالبا اياه بجواب حاسم خلال ستة اسابيع والا فسيقطع العلاقات الديبلوماسية ويحمله كل العواقب المترتبة عن مثل هذا الاجراء (٣٦) .

وفي ٨ ايار وجدت تركيا نفسها مرغمة على القبول بفقرات هذا الانذار الذي كان يقضي بمنح مقاطعات مولدافيا وفالاشيا وصربيا البلقانية مؤسسات ليبرالية تؤدي الى الاستقلال الذاتي وهو الامر الذي كانوا يطالبون به لليونان . وفي اثناء ذلك كان الاتفاق الروسي – الانكليزي قد رسم بالضبط حدود هذا الاستقلال الذاتي

الذي فرض على الباب العالي تحت طائلة تدخل مسلح تشترك فيه فرنسا ايضـا . وكان يقصد من وراء ذلك ايقاف تقدم الجيش المصري الذي كان يستعد لمهاجمة اثينا بعد ان احتل ميسولونجي .

لقد شجعت انتصارات الجيش النظامي المصري هذا السلطان على تحطيم مقاومة الانكشارية تحطيما نهائيا وابدالهم بجيوش شبيهة بجيوش محمد علي . كان الصراع انذاك في الفترة الواقعة ما بين ٢٩ ايار وبين ١٦ حزيران ١٨٢٦ يدور بين الاصلاح الذي كان القصر ينادي بـه وبين مقـاومة الجيـوش الانكشارية القديمـة المتداعية . وقد حررت المذبحة العامة للانكشاريين الرئيسيين ، السلطان من حاجز كان يعيق حكمه وبذلك اصبح محمود الثاني مصلح امته وزعيمها الفعلي (٣٧) .

مطالب الدول الكبرى :

منذ ذلك التاريخ اصبح وضع الشرق العثماني موضع الحسبان . الا ان اوروبا حاولت قبل لجوئها الى التدخل المسلح والتأديبي ، اقناع سيد مصر بالتخلي عن حملة اليونان لانها لم تكن تريد القبول به كطرف ثالث في الصراع الدائربين المتمردين اليونانيين واوروبا المسيحية من جهة ، وبين الامبراطورية العثمانية من جهة ثانية . فبدل ولاية المورة التي كان الباب العالي قد عهد بها اليه ، اخذت الدول الكبرى تغري خياله الطموح بمناطق اخرى من الامبراطورية العثمانية «اكثر ربحا» : كان البعض يغرونه بخيرات سوريا والبعض الآخر يصورون له بمبالغة النفوذ الـذي سيكسبه من فتح المغرب .

اما الديبلوماسية الانكليزية فكانت تريد له سوريا . وانطلاقا من صعوبات محمد علي المالية ، كتب ستراتفود كانينغ في العاشر من حزيران ١٨٢٦ الى قنصله في الاسكندرية السيد سالت يقول :

« اذا استطعنا ان نحمل محمد علي على فهم مصالحه الخاصة ، الى حد دفعه الى تبني وجهات نظرنا فلا شك في ان مساهمته ستساعد على نجاح مفاوضاتنا . سيكون من الافضل له ان يتنازل عـن جـزء من الجزية التـي سيدفعها اليونانيون ويحتفظ لابنه بولاية سورية من ان يستمر في تبديد موارده على اخضاع شعب مقاوم لا يستطيع احتلال بلاده قبل ان يبيده عن بكرة ابيه . . . » (٣٨) .

وكان ستراتفورد كانينغ قد طرح هذه التعليمات الدقيقة على سفيره فـي القسطنطينية جورج كانينغ منذ الرابع من حزيران . ان اغراء محمد علي بسوريا كحل للازمة اليونانية يدخل في نطاق بروتوكول سان بطرسبورغ الذي كان قد واجه احتمال اللجوء الى القوة :

« أمن الممكن ان نقنع والي مصر ـ اذا لم نخض الحرب ضده ـ بالتجاوب مع الوساطة بصدد المسألة اليونانية . . . وذلك عن طريق اعطائه الامل في ولاية سورية عوضا عن المورة وبوعده ، اذا كان سلوكه حسنا ، بمساعدة معينة في مشاريعه

لبناء السفن ؟... اني افهم تماما ان بروتوكول سان بطرسبورغ لا يعني استخدام القوة الا انه لا يقول بأي رفض لهذه الوسيلة ... » (٣٩) .

اما الحكومة الفرنسية فقد كانت تفكر بجر محمد علي الى مغامرة في شمالي افريقيا .

حتى ذلك الوقت ، كانت عروض القنصل دروفيني المبطنة ومساعدة البعثة العسكرية والبحرية تغذي اوهامه . وكان محمد علي يعطي ، ظاهريا ، الانطباع بالاقتناع بهذه العروض . وكانت متطلباته المالية والتقنية في هذه المرحلة الاولى من المساومة الديبلوماسية شبه تعجيزية . وفي آب ١٨٢٥ نزل الكولونيل ري مصحوبا بعدة تقنيين في الاسكندرية ومعه عدة نماذج من المدافع الحربية قدمها شارل العاشر . وكان كذلك مكلفا باعادة تنظيم ترسانات ومعامل الاسلحة (٤٠) . وفي نيسان ١٨٢٧ وصلت ايضا ، بناء على طلب والي مصر بعثة بحرية فرنسية اخرى . وبعد فترة قصيرة انضمت السفن الجديدة التي اوصى عليها في اوروبا الى اسطوله البحري وذلك قبل هزيمة نافاران بالضبط . (بين حزيران وآب ١٩٢٧) (٤١) .

لم تزعج الصداقة المصرية ـ الفرنسية والازمة اليونانية في اوجها الدبلوماسية الانكليزية المنافسة . فقد كان الحذر وحتى الخوف الذي كان يشعر به باشا مصر ازاء الحكومة الانكليزية معروفا . وقد كاشف هو نفسه القنصل الفرنسي بذلك عندما اشار الى مخاوفه وتحفظاته بالنسبة الى مشروع افريقيا الشمالية . وكان القنصل باركر ، خليفة المستر سالت في الاسكندرية واعيا لهذا . وقد كتب في ١٩ حزيران ١٨٢٧ الى زميله في سميرن Smyrne ، السيد ويري Werry هذه الاسطر المعبرة :

« ما هي القيمة السياسية لصداقة الباشا للفرنسيين ؟ حتى ولو افترضنا انها نتيجة شعور بالعرفان ـ بسبب النعم والعلاقات الشخصية فماذا يمكن ان تساوي ؟ فلنتركهم اذن يتمتعون بسلام بكل فوائد حب محمد علي ما دمنا قادرين على السيطرة عليه بالتخويف : هذا ما يجب أن يكون اساس سياستنا . ضعوا قوة انكلترة الهائلة في كفة ميزان وضعوا حب الباشا للمتملقين والمتزلفين الفرنسيين في الكفة الاخرى وسترون كفة من سترجح ؟... » (٤٢) .

هذا وقررت النمسا ، التي كان يبدو انها لم تكن حتى ذلك الحين مهتمة بالمسألة المصرية وبنتائج الانتفاضة اليونانية ، ان تقوم هي ايضا باتصالات تمهيدية مع محمد علي . وقد اوفدت الكونت أ. بروكتش A. Proktesch الى مصر للقيام، ظاهريا ، برحلة دراسية . وقد عرفت نتائج هذه المهمة الديبلوماسية والعلمية من مصدرين منفصلين تماما . لقد وصف هذا الرحالة الديبلوماسي ، من خلال كتاباته الادبية ، انطباعاته واعطى تفاصيل كثيرة عن مشكلات جغرافية واجتماعية وتاريخية . ان كتابه «Erinnerungen aus Egypten» المؤلف من ثلاثة اجزاء والذي صدر بين عامي ١٨٢٩ و ١٨٣٠ وكتابه : «Das Land zwschen den Katarakten»

الذي نشر سنة ١٨٣١ هما اثران كبيران ولكنهما لا يهمان مؤرخ تلك الحقبة الا جزئيا. ويعود ذلك بالضبط الى كون الكتابين يضمان بضع رسائل تصف مقابلاته مع محمد علي في الاسكندرية والقاهرة . وقد دامت اقامته في مصر والنوبة من ٥ ت١ ١٨٢٦ الى ٣٠ آذار ١٨٢٧ .

ان هذا الديبلوماسي النمساوي لا يورد من محادثاته مع محمد علي الا بعض الخطوط العامة (٤٣) ، وحسب هذه الخطوط فان باشا مصر قد اشتكى من ان الباب العالي جعله يتحمل وحده عبء الحرب في المورة . وقد اشتكى ايضا بكثير من المرارة من ان روسيا وانكلترا تحاولان التدخل في شؤونه .

اما مشروع السيطرة على سوريا كتعويض عن المورة فيبدو له معقولا . ان طموحا خارقا يتحكم به : كان يلزمه عشر سنوات من السلام ليجعل من مصر الامة الخامسة في العالم بعد روسيا وانكلترا وفرنسا والنمسا وذلك عن طريق وضع برامج للتنمية قائمة على اساس اقتصاد متين واسطول بحري تجاري خاص بمصر .

ومع ذلك فان المحفوظات الديبلوماسية تحتفظ بالمفتاح الحقيقي لمهمة بروكش فون اوستن الشرقية الاولى هذه . في هذه المحفوظات يظهر مترنيخ اكثر تعاطفا مع الانتفاضة اليونانية ومع النهضة السياسية في مصر في نفس الوقت . كان حتى ذلك الحين قد عارض مبدأ التدخل الانكليزي — الروسي في الازمة اليونانية . وكان يتمنى لو ان الباب العالي ومحمد علي قاما بعمل سريع وحاسم للقضاء على الانتفاضة . وفي الواقع كان المستشار النمساوي يخشى ، وهو على حق ، على مقاطعاته الساخطة من التشبه بالمثل اليوناني . وهكذا كان على بروكش ان يدعم سيد مصر في موقفه الحذر ازاء انكلترا . وفي هذا المجال فقد كان يبدو راضيا من تصريحات بوغوس ، وزير خارجية محمد علي الذي بالرغم من ميله الى بريطانيا ، فقد كان يؤيد بروكش عندما اعلن :

> « ان بريطانيا لا يمكن ان تتمنى لمصر ان تكون قوية ومستقلة عنها . ان وضع مصر الجغرافي وواقع كون التجارة مع الهند تشكل اساس عظمة بريطانيا قد جعلت ، بكل تأكيد ، هذه الدولة الكبيرة حريصة على ابقاء مصر مقاطعة ضعيفة وعاجزة ... » (٤٤) .

وهكذا فان البعثة الديبلوماسية النمساوية لم تأت بأي شيء ايجابي بالنسبة لمحمد علي ، بل ان الامر كان على عكس ذلك . فهي بتغذيتها للمشاعر المعادية للانكليز عنده قد جرته ، كما كان يعتقد ، الى خسارة نقطة في لعبة التوازن بين الدول الاوروبية الكبرى . وفي هذا المجال كانت الديبلوماسية النمساوية تقف الى جانب السياسة الروسية .

والسبب في ذلك هو ان الحكومة الروسية لم تكن تؤيد الانتفاضة اليونانية الا تأييدا مشروطا . وقد أثرت المساعدة المصرية للباب العالي تأثيرا قويا على مجرى الحرب التي كان اليونانيون يتراجعون فيها باستمرار . لا بل انهم كانوا في وضع

شبه ميؤوس منه . وكان الامير ليفن Lieven سفير روسيا في لندن يسعى ، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، الى كسب تأييد زميله النمساوي الامير استرهازي لوجهات نظره . لقد كان يؤكد ان اوروبا المسيحية لا تستطيع أن تتعامل مع باشا مصر الذي شبهه برؤساء الدول البربرية التي يقوم حكمها على القرصنة والنهب .

التوازن الاوروبي في خطر ؟

ولكي يضع الديبلوماسي الروسي ، عمليا ، حدا لهذا القتال الخاسر بالنسبة الى اليونانيين ، كان يفكر باتخاذ عدة اجراءات قد تحقق تدريجيا الاستقلال الذاتي لليونان وتمنع الباب العالي والمصريين من متابعة القتال . ان اقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع حكومة يونانية واستدعاء السفراء من القسطنطينية وفرض هدنة الامر الواقع التي قد توقف كل مساعدة للقوات العثمانية كل ذلك اشياء من شأنها ان تفرض هذه السياسة . هذا وكشفت بعض المقتطفات من الحجج والتعليلات الروسية التي اوردها الديبلوماسي النمساوي البعد الحقيقي للمشكلة : مشكلة توازن القوى الذي رسمت خطوطه في مؤتمر فينا . فقد كتب « استرهازي » في ٢٥ آذار ١٨٢٧ ما يلي :

« لم تكن المسألة تكمن في القيام بحرب ضد الباب العالي وانما في منع طرف ثالث من التدخل في الصراع بين الاتراك واليونانيين ...

ولا يجب ان ينظر الى هذا التدخل الذي يمارسه باشا مصر كطرف رئيسي في هذا الصراع من زاوية مسألة النفوذ فقط وانما ايضا وبصورة خاصة من زاوية الموقف المختلف الذي سيكون على امراء اوروبا مجتمعين ان يأخذوه بعين الاعتبار نتيجة نشوء قوة افريقية جديدة .

« ان هذه المسألة تبدو لي ذات اهمية مباشرة سواء بالنسبة لعاهل النمسا ام بالنسبة الى قيصر روسيا ، اذ ان كليهما لا يستطيعان ان ينظرا دون اكتراث الى ظهور سلطة جديدة قائمة بشكل رئيسي – كما هي الحال في الجزائر وتونس وطرابلس – على نظام القرصنة والنهب وغزو البحار ، ويؤدي الامر في النهاية الى توجيه ضربات اليمة الى التجارة التي هي في الواقع شديدة الاضطراب بسبب فوضى السنوات الست الاخيرة » (٤٥) .

الا ان مترنيخ لم يكن ذلك الانسان الذي يمكن حمله على الاقتناع بمثل هذه التعليلات . ذلك انه لم يقبل بوضع مصر محمد علي في نفس موضع انظمة المغرب الافريقي . الا انه مع ذلك كان متفقا تمام الاتفاق مع روسيا على منع انهيار التوازن الاوروبي لمصلحة القوة الصاعدة الطموحة التي كانت تفرض نفسها في افريقيا . وهكذا فقد كان يعتبر مشروع امكانية استقلال مصر الذي كان ينظر اليه كتعويض عن انسحاب جيوش محمد علي من اليونان وكخطوة مقابلة للاستقلال الذاتي لليونان الذي كان يطالب به بالحاح ، مسألة مرفوضة . وقد اجاب سفيره في لندن بقوله :

« ... اذا استطاعت الحكومة البريطانية سنة ١٨٢٦ ان توافق على مشروع قائم على ادعاء خارق كهذا فلا بد انها قد نسيت تماما ما كانت تدافع عنه بشدة في السنوات الاولى من القرن الحالي . هل نحن مستعدون لاعطاء الباب العالي تفسيرا لهذا الاجراء ؟ هل ستعلن الدول الكبرى عند ذلك استقلال مصر متناقضة في ذلك مع السلطان ومع واليه ؟ هل ستؤيد هذا الخلاف ؟ انها اذا فعلت فستلتزم منذ الآن ، على الاقل ضمنيا ، بانتزاع مصر من حكم السلطان . لمصلحة من قد تحدث مثل هذه الثورة ؟ أتكون لمصلحة امير مصري ؟ عندئذ سنرى بالضبط ان ما كان قد صور امام اوروبا على انه خطر مخيف قد تحقق ونشأت قوة افريقية جديدة يجب ان يخشى جانبها ، بسبب موقعها ومواردها ، اكثر بكثير من هذه الدول البربرية التي يحلو للامير «ليفن» ان يضع محمد علي باشا مصر ضمنها رغم انه ، في موقفه الحالي ، لا يمت اليها بأي وجه شبه » (٤٦) .

ان مثل هذه التصريحات لا تحتاج الى اي تعليق . انها تكشف بقسوة حقيقة الازمة التي كانت تواجه بالضرورة محمد علي .

وهكذا لم تشترك النمسا في التوقيع على معاهدة لندن في ٦ تموز ١٨٢٧ التي كان الهدف منها حل الازمة التركية ــ اليونانية ، ولو بالقوة اذا ما دعت الحاجة. ومع ذلك اصبح بالامكان اعتبار الاستقلال اليوناني ، منذ ذلك الحين ، شيئا مكتسبا وامرا واقعا .

هزيمة نافاران Navarin

ورغم هذا التحذير الرسمي من الدول الاوروبية الكبرى فقد استمرت القوات العثمانية في قمع انتفاضة المورة . وفي هذا الوقت كان اسطول الحلفاء ، المحتشد قرب نافاران يحاصر السفن التركية والمصرية في هذا المرفأ . وقرر « الحلفاء » ، لكي يضعوا حدا لرفض السلطان ايقاف العمليات في اليونان ، توجيه ضربة حاسمة . فقد امر الاميرال الفرنسي « دو رينيي » ، بحجة ان طلقا ناريا وجه الى مركب اوروبي ، بتدمير الاسطول المعادي دون أي انذار مسبق . وفي خلال بضع ساعات كانت الهزيمة قد تمت . وقد فسر اللجوء الى استخدام القوة بهذا الشكل المخالف لابسط القواعد الحربية تفسيرات شتى . وابلغ الاميرال دورينيي نفسه ، المنفذ المباشر لهذه المخالفة الاعتباطية ، بعد ايام قليلة أ. بروكش فون اوستن بصورة شخصية ان عمله هذا كان « جنونا سياسيا » . اما الراي العام الاوروبي فقد ظل منقسما بالرغم من ان الوقائع التي نقلت اليه صورت هذا العمل على انه دفاع عادل عن الاسطول الاوروبي (٤٧) .

وصل خبر الهزيمة الى الشرق في مطلع تشرين الثاني . واذ توقع باشوات مصر وسوريا هياج الجماهير اصدروا الاوامر المشددة لحماية القناصل وجاليات التجار الاوروبيين . وقد نقل القنصل الروسي في الاسكندرية هذه الوقائع الى

حكومته بتاريخ ١٣ كانون الاول ١٨٢٧ (٤٨) . واضاف ان خبر الهزيمة لم يحدث النتيجة المرجوة : اي ان يرضخ السلطان لمطالب الحلفاء . وكانت ردة الفعل الاولى لمحمد علي عند قراءته هذه الاخبار ان هتف قائلا : « الاقوياء دائما على حق » . بعد هذا بقليل ، في ٢٧ كانون الاول ، كان القنصل « بزوني » نفسه ينقل الى الاميرال « هايدن » الذي كان في مالطا الحالة النفسية لمحمد علي :

« ... ان حدث نافاران ، الذي لم يكن له اي وقع ظاهر على نفسية محمد علي ، قد اعطاه الفرصة ليكرر انه ، بصفته طائعا لارادة السلطان ، لا يأسف لفقدان سفنه وان جلالته سيجده دائما مستعدا لبذل كل الجهود الممكنة لمساعدته اذا ما قرر استئناف الحرب . اما بالنسبة للنكبة التي حلت بأسطوله في نافاران فان الباشا اشار بكل برودة الى انه كان يتوقع هذا » .

وعندما اطلع القنصل محمد علي ما نشرته الصحف عن قضية نافاران وعن العدوان الذي قام به الاتراك اعلن هذا الاخير بأن « هذا العدوان لم يصدر عن هؤلاء ولكن الاقوياء يريدون دائما ان يكونوا على حق » . وقد حاول ايضا ان يبرىء ساحة ابنه ابراهيم من التبعات التي القيت عليه مؤكدا انه في ذلك لم يفعل سوى اطاعة أوامر الباب العالي ... » (٤٩) .

لم يفصح محمد علي للقنصل، وهو الدبلوماسي المحنك، بكل ماكان يفكر به بالرغم من ان هذا الاخير كان مكلفا من قبل الاميرال «هايدن» بتاريخ ١٧ كانون الاول بالتأكيد له بأن الدول الكبرى لم تكن تريد ان تنال بشكل مباشر من مصر ولا من الامبراطورية العثمانية ولكنها كانت ترمي فقط الى منح الاستقلال الذاتي السياسي لليونان . لذلك فقد نصح محمد علي بالبقاء على الحياد في هذا الصراع :

ليس عندي في الوقت الحاضر اية تعليمات اريد ان ابلغك اياها سوى ان في استطاعتك ان تقول لباشا مصر ان روسيا ليس لها أي مطمع لا في مصر ولا في تركيا وان رغبتها الوحيدة هي ان ترى السلام قد عاد عن طريق وضع حد للآلام التي تحاصر اليونان وان الوسيلة الوحيدة التي ترتئيها الدول الكبرى الثلاث من اجل هذا هي الاعتراف لليونان بكيان سياسي يستطيع ان يجعلها تنعم بالهدوء . وان باشا مصر يحسن صنيعا ، لخيره وخير الانسانية ، بالوقوف على الحياد في هذا القتال اذا ما قدر له ان يستأنف » (٥٠) .

دروس الهزيمة

لقد استخلص باشا مصر بشكل مختلف تماما دروس تجربة التسلط والتعسف هذه . فما لم يفصح عنه ابدا للضباط المحليين والاجانب الذين كانوا يحيطون به كتبه الى المسؤولين في القسطنطينية .

لقد احس محمد علي، وهو الانسان المتعلق بالامبراطورية العثمانية وبالدين الاسلامي تعلقا شديدا ، بأن هزيمة نافاران هي بمثابة الامتحان الحاسم لمصائر هذه

الامبراطورية . لقد صارح ، تحت وقع هذا الخبر ، في ١٢ كانون الاول ، مسؤولا كبيرا كان يراسله في القسطنطينية بكل ما كان يفكر به مقترحا عليه مخططا حسيا لتجديد تركيا وذلك تحاشيا لسياسة التقسيم التدريجية التي كانت اوروبا المسيحية تريدها وتشرع في تنفيذها . ولا يتسع المجال هنا لايراد كل هذه الوثيقة الخطيرة والبعيدة النظر بشكل يثير الدهشة . ولكننا في خلال تحليلنا سنورد منها بعض المقتطفات (٥١) . وكان المسؤولون في القسطنطينية في حالة ارتباك ، ولم يكونوا يريدون القبول بالسلام الذي تريد الدول الكبرى الثلاث فرضه . ولكن محمد علي كان يعلن تحبيذه لسلام مؤقت ، كنوع من الهدنة تهدف الى اعادة بناء القوى الضائعة على ان يستأنف القتال في الوقت المناسب :

« لقد سبق وكتبت اليك بأن مصيرنا مرتبط بخيط واه وقصدت بهذا بالضبط ان اعالج العواقب الخطرة التي تهدد وجود الامة ووجود الدين الاسلامي . اما بالنسبة للكرامة التي تذكرها فانها لا تعطى بل تؤخذ بالافعال التي تجهد النفس ، اذا صح التعبير وهي تقضي بالعمل على تقوية الدولة وتنمية مواردها وقوتها بمجهود كبير لا يعيقه شيء . . . » .

« في مثل هذه الظروف فان القبول بالسلام يبرز كواجب يأمرنا به مثل محمد نفسه « مجد العالم » في حروبه مع اعدائه . ان السلام يصبح امرا ضروريا في حالة الانحطاط الراهنة التي تحل بالامبراطورية العثمانية . والتهرب من هذا عن طريق اللجوء الى المشاعر الانانية او الى الاندفاع الزائد لا يفيد شيئا . الا ان لا شيء يحملنا لان نيأس ونقنط من قضيتنا نفسها وان نرمي بذلك الدولة والدين في كارثة تكون المسؤولين عنها امام الله وامام التاريخ » .

ولكن هل ينبغي ان نقف امام الاعتراض الخطير القائل بأن اوروبا سوف لا تترك الامبراطورية تنعم بسلام يسمح لها باعادة تنظيم نفسها ؟ ان محمد علي الذي كان قد قبل بمثل هذا السلام من ناحية المبدأ ، اعلن واحدة من المعطيات الرئيسية في لعبته السياسية :

« ينبغي ان نلاحظ ، مع ذلك، ان احداث هذا العالم قد اثبتت ان كل ساعة تمر تجلب معها قوة جديدة ؛ خاصة وان الدول الاوروبية الكبرى ، وهذا ما اثبتته التجربة ، ليست دائما متفقة فيما بينها واننا اذا لم نستطع ان نتوصل ، عن طريق انقسامها ، الى التخلص من الدول الكبرى الثلاث معا فعلينا ان نعمل كي لا نجد في مواجهتنا سوى دولة كبرى واحدة وهذا ما سيسهل مهمتنا بشكل فريد وسيخفف العبء الذي يثقل كاهلنا » .

بعد هذا التحليل لذلك الوضع الراهن واسبابه العميقة ، حاول محمد علي ان يقترح الاجراءات الكفيلة باعطاء الامبراطورية القوة للدفاع عن نفسها . كان ينادي بسياسة قوية ، مشيرا على السلطان بعدم الاعتماد على نصائح كبار المسؤولين في الرميلة Rouméli وفي الاناضول الذين كانوا فقراء وبسطاء وكان تفكيرهم في

مستوى ذكائهم المحدود . فلكي يتمكن السلطان ان ينهي هذه الحرب ، التي كان يعتقد بأنها ستكون طويلة ومكلفة ، نهاية سعيدة عليه الى ان يلجأ الى اغنياء واقوياء الامبراطورية . وفي اشارة منه الى نفسه والى صدى انجازاته الاصلاحية ، لم يخش محمد علي من وضع نفسه في الواجهة ، ومن تقديم خطة بناءة جدا :

« وما تبقى فان « كابو ــ كاتودا » ا ممثله في القسطنطينية) قد سبق واشار على المسؤولين في السلطة بأن يوكلوا الينا ادارة سوريا على ان يلزموننا بتجنيد جيش من ٣٠ الى ٤٠ الف رجل وان يكلفوا في نفس الوقت ابننا ابراهيم بادارة اعمال الرميلة حيث سيمارس الحكم مع خدام الباب العالي المخلصين ... » .

ان قوته الرئيسية تكمن في تأسيس جيش قوي حسن التجهيز يجري تدريبه على النمط الاوروبي . على ان يضم هذا الجيش الشبان الذين يعرفون الكتابة والقراءة بحيث يمكن تلقينهم مبادىء الحرب الحديثة وتهيئتهم للقيام بمهمتهم كمسؤولين مقبلين . وهكذا ستكون هذه الامة مستعدة بصورة حازمة لكل احتمال . وستدخل هذه المقاطعات التي تكون قد اعطت هذه الملاكات ، عالم الازدهار والمدنية من اوسع ابوابه .

اما اذا ما عجلت اوروبا العدوة في مهاجمة الامبراطورية حتى تستبق نموها ، فان محمد علي يقترح تأليف حكومة اتحاد مقدس تحركها ارادة القتال بكرامة بدلا من الموت بتفاهة :

« واما اذا ما هاجمنا اعداؤنا ، في هذه الاثناء، كما تعتقدون انتم، من وراء ظهورنا لكي يوقفوا تطورنا فعندئذ سنتخذ، بالاتفاق مع ابني ، في الرميلة كما في سوريا ، كل الاجراءات الضرورية لتنظيم الادارة المالية وزيادة عدد المجندين وتخزين المؤن الضرورية ؛ ولكننا في هذه الحالة ، نريد ان تعطى لنا ، ابني وانا، ثلاث او خمس وزارات من وزارات الامبراطورية حتى نتعاون، تحت شعار الاتحاد المقدس ، للقيام بتنظيم عام يستطيع وحده ان يعطينا الوسائل الاكثر فعالية لمحاربة اعدائنا . وهكذا فعوضا عن ان نموت ببلاهة بدون ان نقوم بأية مهمة من تلك التي تطمحون اليها ، ولكي نتحاشى لعنة وغضب الامة الاسلامية والاجيال القادمة ، من الافضل الف مرة ان نعيش ونخدم وطننا وديننا ، وان نموت بعد ذلك ميتة المؤمنين الحقيقيين مخلفين وراءنا آثارا باقية ... لقد حان الوقت لوضع نفسي ، ووضع ابني كذلك ، في خدمة الدولة والدين ... » .

ان كل برنامج حياة وعمل سيد مصر يبدو ملخصا في هذا البيان الموجه بشكل غير مباشر الى السلطان محمود الثاني . الا ان هذا الاخير كان يدير اذنيه الى نصائح مستشارين آخرين اقل طموحا . خاصة وانه كان يريد هو نفسه ان يقود اللعبة السياسية ــ العسكرية في امبراطوريته وذلك بعدما تخلص من الانكشارية .

وهكذا كان شديد الحذر من تكليف تابعه النافذ حكم الولايات التي كان يطمع بها هو نفسه . ان دروس انحطاط الامبراطورية لم تنفعه في ذلك الوقت . وقد كان اصراره على متابعة القتال ومعارضة منح الاستقلال الذاتي لليونان يشكلان تهديدا جديدا بتقسيم الامبراطورية .

اما محمد علي فقد كان يسحب قواته من المورة ويستعد لتحقيق آرائه الاصلاحية التي كان ، بدافع مصلحته الخاصة ، يريدها لكل الامبراطورية . ومنذ ذلك الحين اصبح مصيره مختلفا عن مصير سيده . ولكنه في نفس الوقت بقي خاضعا ومرتبطا بهذه الامبراطورية المتزعزعة .

٢ ــ البحث عن تحالفات أوروبية
١٨٢٧ - ١٨٣١

ان التدمير المتعمد والمنتظم للاسطول العثماني في نافاران كان يشير الى عزم روسيا وحلفائها الانكلو ــ فرنسي على تحطيم مقاومة السلطان (٥٢) . ولكن هذا الانتصار جعل الباب العالي يتصلب في موقفه ، وفي نفس الوقت اذكى في اوروبا الآمال القديمة في تقسيم نهائي للامبراطورية العثمانية . وسارت دول اخرى على خطى محمد علي فنصحت ، ولكن عبثا ، السلطان بايقاف الحرب . كما أن بروسيا، بالاشتراك مع النمسا التي ظلت على الحياد ، استعادت دورها كوسيط لـدى القسطنطينية .

وقد اعطى مبعوث النمسا صورة عن حالة الاضطراب والتعصب التي تسود القسطنطينية . وفي ١٥ آذار ١٨٢٨ كتب الى فيينا يقول :

« لا شيء استطاع ان يحمل السلطان على التفكير . سواء أكان موقفه هذا صادرا عن خوف من خطر قد يتهدده اذا ما تراجع امام مقترحات الدول الكبرى ، ام عن حرج ديني مبالغ فيه ، ام عن تجاهل لا علاج له ، فان الواقع هو ان مقاومته ازدادت ولم تضعف ... » (٥٣) .

ولكن الحلفاء لم يكونوا متفقين على الاجراءات الرادعة الكفيلة بالقضاء على هذه المعارضة . فقد كانت روسيا تستعد لغزو تركيا وتدمير وحدة هذه الامبراطورية . الا ان انكلترا كانت تعارض بشدة هذا المشروع خوفا من ان يمد القيصر حكمه الى القسطنطينية . اما فرنسا ، من جهتها ، فقد كانت تنادي بالاعتراف السياسي باليونان ؛ ولكي تفرض ذلك قامت بمظاهرة بحرية وسدت مداخل الدردنيل محاولة تجميد كل مقاومة عثمانية . وقد أدى هذا الخلاف في وجهات نظر الحلفاء الـى انقاذ تركيا من خطر تدمير مباشر .

فقد فقد القيصر ، باعلانه الحرب على السلطان ، دعـم فرنسا وانكلترا . ولكن كان بامكان مصر ان تسحب جيوشها من المورة بدون عوائق وان تقوم بذلك تحت حماية اعداء الامس. لقد كان تقدم روسيا الظافر في آسيا حتى ارزروم Erzeroum وفي أوروبـا عبـر بيساربيـا حتـى اندرينوبـل يهـدد القسطنطينية مباشرة ويضع مسألة تقسيم الامبراطورية العثمانية على بساط البحث .

غير ان الروس لم يجرؤوا على مهاجمة العاصمة العثمانية . لا بل على العكس اذ ان القيصر ، امام هياج الرأي العام الاوروبي ومعارضة الحكومة البريطانية ، ذهب بنفسه الى برلين ليحصل على الوساطة البروسية (٥٤) . وقد قبلت هـذه الوساطة وجرت المفاوضات مع الباب العالي بادارة السفير « ميليتز Millitz » يعاونه رئيس الاركان الجنرال فون موفلينغ . كان ذلك في حزيران ١٨٢٩ . ولكن في الوقت الذي كان فيه الوسطاء النمساويون منهمكين في مهمتهم ارتجلت فرنسا مشروعا لتقسيم تركيا عرف منذ ذلك الحين باسم راسم خطوطه الرئيسية ، الوزير بولينياك Polignac .

وكان عدد من الصحفيين قد اطلقوا مرارا فكرة التقسيم هذه . وكان احد الصحفيين المدعو «ج. دو برادت» قد نشر في باريس كتابا بعنوان « في النظام الاوروبي الدائم ازاء روسيا وقضايا الشرق » (٥٥) . كان خطر التوسع الروسي يشكل هاجسا له . لذلك فقد اقترح انشاء امبراطورية يونانية كبرى تضم المقاطعات العثمانية الاوروبية وتمتد من الضفة اليمنى لنهر الدانوب وحتى القسطنطينية التي تدخل ضمن نطاقها . ان هذه الامبراطورية الشرقية الجديدة قد تشكل حاجزا امام الزحف الروسي نحو البحر المتوسط في حين ان اقامة اتحاد فدرالي اوروبي قد يقطع الطريق ، في وجه المطالب السلافية ازاء الغرب .

وفي السنة التالية صدر في باريس ايضا كتاب بعنوان « تقسيم تركيا » يرد فيه مؤلفه « ج. ب ماروشيتي » على الكتاب الاول (٥٦) . فرغم انه كان يقترح فيه اعلان استقلال اليونان ، فقد رفض اعادة احياء الامبراطورية البيزنطية القديمة . اما بقية المناطق العثمانية في اوروبا بالاضافة الى القسطنطينية فيمكن ان تقتسم بين الدول الاوروبية المختلفة . وسيكون هذا التقسيم فرصة لاعادة النظر فـي خارطة اوروبا السياسية التي رسمها مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ بصورة جذرية .

وفي نفس سنة ١٨٢٨ ايضا ، اصدر كاتب مجهول بتوقيع ج.ب.م في باريس دراسة حول « تقسيم تركيا » (٥٧) ، وكان هذا الكاتب على اقتناع بالانهيار الوشيك لهذه الامبراطورية . وكانت المطامع الروسية بالسيطرة على اسطنبول تقلقه بنفس المقدار . لذلك كان يطالب بانشاء « مملكة البوسفور » في اسطنبول لتحول دون الزحف السلافي . كما ان على هذه المملكة ان تحظى بضمانات اوروبا المسيحية وتؤمن حرية الملاحة في مضائق الدردنيل لجميع الامم . ومن شأن هذا التقسيم المحتمل لتركيا ان يؤدي بالضرورة الى تقسيم افضل للامارات الاوروبية بـين العـائلات الملكية الكبيرة .

كانت كل هذه المشاريع التي تفتقت عن بعض المخيلات الخصبة ، في الحقيقة ذات فائدة كبيرة في تغذية تيار اعلامي داخل الرأي العام محبذ لوجهات نظر بعض الحكومات . وبالفعل فان مثل هذه المخططات التقسيمية كانت تدرس في عواصم اوروبية كفيينا وباريس وكانت كل حكومة تضيف اليها بعض النقاط التـي تخدم مصالحها الذاتية . كان مترنيخ يقترح على حكومات بطرسبورغ وبرلين مخططا سريا

معاديا لفرنسا في حين كان بولينياك يحمل حكومته على تبني مشروع رسمي لتقسيم تركيا مرفقا بمراجعة اساسية لخريطة اوروبا السياسية « تحسبا للمستقبل في حال سقوط القسطنطينية » . وقد قدم هذا المشروع ، الذي وضعه بوالوكونت في شهر آب ١٨٢٩ ، الى القيصر في شهر ايلول . كان هذا المشروع يدعو الى انشاء دولة مسيحية في القسطنطينية لا تكون خاضعة بأي شكل من الاشكال للوصاية الروسية خاصة وانها تهدف بالضبط الى منع الروس من التربع على انقاض العثمانيين . وكان القيصر سيحصل على مقاطعات فالاشيا Valachia ومولدافيا في اوروبا وارمينيا وتريبيزون في آسيا كتعويض على هذا . اما بروسيا التي كانت « عقدة المشروع » حسب تعبير بولينياك ، فكانت ستحصل على الساكس وهولندا في حين ان انكلترا كانت ستستولي على المستعمرات الهولندية . اما ملك هولندا فكان سيجلس على عرش القسطنطينية وسيحكم جزءا اوروبيا واسيويا من الامبراطورية العثمانية المجزأة . وبالنسبة الى النمسا فكانت ستحصل على مقاطعات البوسنة وكرواتسيا وصربيا وهرزريغوفين التي طالما طمعت بها . اما فرنسا فكانت ستسترجع المقاطعات البلجيكية واللوكسمبورغية وحتى بعض الاجزاء من هولندا . واخيرا سيمنح ملك ساكس السابق حكم دولة اصطناعية تضم الاراضي الواقعة على ضفة الرين اليسرى . الا ان روسيا رفضت هذا المشروع رفضا مطلقا وذلك منذ ان بدات خطوطه الاولى في الظهور (٥٨) .

في خلال ذلك كانت الوساطة البروسية في القسطنطينية تصيب نجاحا . وفي الرابع عشر من ايلول ١٨٢٩ وضعت معاهدة اندرينوبل نهاية للحرب الروسية ـ التركية . لقد اعترفت تركيا اخيرا بالاستقلال الذاتي لليونان كما نصت عليه اتفاقيات لندن في السادس من تموز ١٨٢٧ . وبذلك ، وبنفس الوقت فان بقاء الامبراطورية العثمانية المتداعية قد تأمن ، لا بل ، تكرس . فبالرغم من المطامع التي كانت تنسب الى روسيا فيما يتعلق بالقسطنطينية وبالسلطان ، فان حكومة بطرسبورغ اكدت بصورة علنية ان الحفاظ على الامبراطورية العثمانية هو افضل من القضاء عليها . وقد عبر الكونت دونيسيلرود عن هذا الموقف عشية التوقيع على معاهدة اندرينوبل في الرابع من ايلول :

« لقد كنا دائما نعتبر ان الحفاظ على هذه الامبراطورية كان يفيد اكثر مما يضر المصالح الحقيقية لروسيا وان اي تغيير آخر يمكن ان يحدث هناك لا يمكن ان يساوي الفائدة الناتجة عن وجود دولة مجاورة ضعيفة . . . » (٥٩) .

اوروبا تتعاطف مع مصر

لقد انقذت تركيا الاوروبية في الوقت الحاضر من الانهيار . ولكن طموح محمد علي في الشرق ، هذا الطموح الذي كان يلاقي مساندة سرية ومشروطة من فرنسا كان يهيىء للسلطان ازمات داخلية أشد خطرا على عرشه . لقد اصبح محمد علي يدرك الآن مدى قوته ويدرك بصورة خاصة الدور الذي بامكانه القيام به في حال انهيار الامبراطورية العثمانية . ذلك انه كان يجسد في ذلك الحين المؤسسة الثابتة

والصلبة الوحيدة القادرة على انهاض الخلافة الاسلامية التي كانت مهددة في عقر دارها . ان المعاملة الاستثنائية التي اتاحت له سحب جيوشه تدريجيا من المورة قبل المواجهة الروسية ـ التركية هي دليل واضح على تعاطف الدول الاوروبية الكبرى معه . ولم تكن فرنسا وحدها هي التي تظهر نحوه المزيد من التعاطف بل ان روسيا ايضا كانت قد اعلمته انها لا تريد ان تقضي عليه او ان تضعفه في بلده . وقد ظهر ذلك في الرابع والعشرين من تشرين الاول ١٨٢٧ حين ابلغ الاميرال الروسي هايدن قنصل بلاده في الاسكندرية بتدمير الاسطول العثماني في نافاران . فقد اضاف في حاشية في اسفل الرسالة قائلا : ان حوالي عشرين سفينة مصرية تركت ، عمدا ، بمنأى عن نيران الحلفاء وذلك لكي يثبتوا لمحمد علي ان نواياهم لم تكن « عدائية » عندما دخلوا الميناء (٦٠) .

وعلى كل حال فانهم قد اطلعوا فيما بعد على مشاعره السلمية التي كان ينصح سلطانه بها بعد الهزيمة (٦١) . وفي السابع والعشرين من كانون الاول التالي صار بامكان الاسطول المصري العودة الى الاسكندرية بفضل هذا الموقف المسالم الذي فرضته عليه الدول الاوروبية (٦٢) .

وفي مطلع عام ١٨٢٨ ابلغ الاميرال هايدن محمد علي عزم الحكومة الروسية الاكيد على اقامة علاقات طيبة معه ، كما كان الحال قبل الازمة لكونه هو شخصيا مستعدا للقيام بأي شيء للحفاظ على « حسن التفاهم » (٦٣) . ورغم ذلك فقد كان وضع محمد علي يزداد صعوبة اذ كان عليه ان يوفق بين مقتضيات الطاعة للسلطان وبين مقتضيات مصالحه السياسية والتجارية . وكانت انكلترا قد اوفدت اليه الكولونيل كرادوك ليقنعه بسحب جيوشه نهائيا من المورة . كما كان هو نفسه يؤكد انه سيكتب الى السلطان بهذا الموضوع وانه سيستعمل التعابير الحازمة للحصول على نتيجة مرضية » (٦٤) .

وكانت فرنسا تريد ، من جهتها ، ان تمحي ذكرى هزيمة نافاران والاستمرار في تشجيع مصر في مهمة النهوض الاقتصادي والبناء الوطني . فعينت الفارس دروفيتي ، صديق الباشا القديم والذي كان قد استدعي من منصبه وكاد ان يفقد كل حظوة ، قنصلا عاما في الاسكندرية . وفي السادس من كانون الثاني ١٨٢٨ نزل في الاسكندرية وهو محمل بالهدايا الملكية من قبل حكومته (٦٥) . ومنذ ذلك الحين اصبح يتتبع محمد علي في كل تنقلاته وذلك بهدف استمالته وادخاله ضمن المخططات التي كان يراد منه ان ينفذها . كانت المسألة تتعلق بتشجيع الباشا على الاستقلال وعلى القيام ، بتشجيع من فرنسا ، بحملات يمكن ان تبعث من جديد لصالحه ، نفوذ وحقيقة الامبراطورية القديمة والخلافة العربية . كان هذا مشروعا عظيما ، ولكنه مليء بالعراقيل والاوهام نظرا للمخططات التي كانت توضع لتقسيم الجزء الاوروبي من تركيا والمطامع التوسعية في القسطنطينية . ولكن الباشا الحذر لم يكن لينساق وراء مثل هذه المشاريع الا انه رغم ذلك اخذ يوجه اهتمامه نحو اعادة بناء اسطوله واكمال تدريب وتجهيز جيشه .

منذ عام ١٨٢٨ اخذ يدرس بعقل بارد امكانية اعلان استقلال مصر من وجهة النظر القانونية وذلك على غرار اليونان . وعندما استشار في هذا الامر المشرع الانكليزي جيريمي بنتهام ، نصحه هذا الاخير بأن يعمل في هذا الاتجاه (٦٦) . وكان يستعد لهذا بتعميق الاصلاحات الزراعية والاجتماعية وباعادة بناء الجيش في وقت واحد . فقد طلب آلاف البنادق من هولندا (٦٧) . كما ان احواض الاسكندرية كانت تقوم باصلاح المراكب المعطلة (٦٨) بانتظار وصول لوفيبور دو سيريزي Le fébure de Cérisy (٦٩) . . وكانت الزراعة تستأثر ، في سنة ١٨٢٨ ، باهتمامه الخاص. وكانت البرقيات التي يرسلها القنصل الروسي بزوني Pezzoni الى الوزير نيسلرود تصف بتفصيل النشاط المتزايد لمحمد علي في المجال الداخلي الذي كان يريد ان يعطيه الاولوية على مشاغله السياسية الكبرى . فبعد ان اورد بعض الوقائع اخذ بيزوني يتساءل في ٢٨ نيسان :

« ... اننا لا نفهم كفاية لماذا ، في الوقت الذي تبدو فيه المواضيع الكبرى وكأنها تستوجب تركيز اهتمام محمد علي عليها ، نراه ، على عكس ذلك ، يكرس جهوده كلية ، وباندفاع مدهش وبكثير من العناد والثبات للعناية بالزراعة ! الا يمكننا الاعتقاد بأن هدفه الرئيسي هو ان يتهرب من النقد او بالاحرى انه لا يهتم بالزراعة الا تمويها ولكي يثبت للجمهور انه لا يخشى شيئا وانه فوق الاحداث ؟ » (٧٠) .

ولكن الاسوأ في نظر القنصل هو ان محمد علي كان يريد ان يزيد عدد السكان المحليين بالرغم من حالة البؤس التي كانوا فيها ، مناقضا بذلك كل النظريات التي كانت رائجة آنذاك :

« لكي يزيد عدد سكان مصر ، نصح الفلاحين بتزويج اولادهم بالرغم من حالة البؤس والعري التي يرزحون تحتها . أليس الاجدى به ، قبل ان يعطي الحياة الى كائنات جديدة ، ان يفكر بالحفاظ على الجيل الحالي الذي يتساقط جزء منه كل سنة بسبب نقص في الاشياء التي لا غنى عنها للبقاء ؟...

في الواقع كان باشا مصر يحضر مشروعه الطويل الامد والهادف الى احتلال سورية واخضاع المقاطعات العربية في الامبراطورية العثمانية . كان في عزلته بمعسكر الجفرية ينظم المسائل الادارية والزراعية والمالية دون ان يهتم ظاهريا بالمسائل السياسية العثمانية (٧١) . الا انه كان يحصن حدود فلسطين والسواحل حتى العريش . وكان المراقبون القنصليون يتساءلون منذ شهر ايار ١٨٢٨ عن مغزى هذه الاجراءات في الوقت الذي كان فيه تدريب الجيوش ، التي كانت تغذيها افواج المجندين ، يتكاثف (٧٢) .

وفي شهري حزيران – تموز كان محمد علي قد توصل بمهارة مدهشة الى جعل السلطان يقبل بسحب جيوشه من المورة وكذلك ابنه ابراهيم الذي كان السلطان يريد ان يستبقيه (٧٣) ، وكان يعوّد مفاوضيه شيئا فشيئا على تقبل هذا الحدث . الا ان الاتفاق النهائي بينه وبين الاميرال الانكليزي السير ادوار كودرينغتون لم يوقع

الا في الخامس من آب ١٨٢٨ (٧٤) . وكان القنصل الفرنسي دروفيني قد ساهم بقسط كبير في ازالة الصعوبات من الجانب المصري .

منذ ذلك الحين ، وبعد ان تحرر من اثقال الحرب ، « اصبح ذا مزاج جيد ولم يعد يتكلم الا عن مشاريع زراعية مفيدة لمصر » (٧٥) . اما ابنه ابراهيم الذي كان قد قاد العمليات في اليونان على احسن ما يكون فقد اصبح الرجل الثاني ومنفذ المشاريع المدنية والحربية المرتقبة .

الغزل الفرنسي ـ المصري

ابتداء من الآن اخذت فرنسا تحاول ، بدافع من مصالحها ، استمالة هذه القوة المشرقية الجديدة وذلك عن طريق ارساء اسس التعاون الوثيق في مختلف المجالات . ففي الثامن عشر من آب ، نزلت في الاسكندرية بعثة علمية تضم بين اعضائها الشاب شامبوليون ، السيد لونورمان ورسامين وعالم طبيعي ومهندس معماري، مكلفة بالقيام بابحاث تنقيب عن الآثار وبفك رموز الكتابة الهيروغليفية (٧٦). وفي الخامس والعشرين من نفس الشهر وصلت بعثة دبلوماسية اخرى مؤلفة من الكونت دوسان ليجي ، ابن أخ المسيو دو هيد دو نوفيل وزير البحرية والمسيو كرو ، من وزارة الخارجية واجتمعت مطولا الى محمد علي (٧٧) . كان هذا الاخير يعيد بناء اسطوله ويرغب في توسيع ترسانته في الاسكندرية وان يقيم فيها ورشات لبناء السفن بمساعدة التقنيين الاوروبيين . وقد وقعت مهمة القيام بهذه العملية الصعبة على عاتق لوفيبور دو سيريزي الذي وصل في نيسان من السنة التالية (١٨٢٩) وعلى غيره من الفرنسيين مثل لاتلبيه ونوجل (٧٨) .

وفي اثناء ذلك كانت الحرب الروسية التركية ما تزال مستمرة لصالح جيوش القيصر . وكان السلطان يفكر بطلب مساهمة نائبه الذي كان ، رغم ذلك ، يميل الى الاصغاء الى النصائح الاوروبية والبقاء على الحياد . على كل حال فان الاميرال الروسي هايدن كان قد حذره من مثل تلك المشاركة . وقد ابلغه دونافاران في الاول من تشرين الاول بواسطة القنصل بيزوني ما يلي :

« ... فليبق محمد علي هادئا ولا يتدخل في حربنا ، هذا ما نستطيع ان ننصحه به وسيجد نفسه مرتاحا في نهاية المشهد ؛ والا فانه سيخسر اسطوله ومصره ؛ ان الدول الكبرى الثلاث لا تتحرش به ولن تتحرش به وذلك من اجله ولصالحه . اننا لا نخشاه ، لا بل على العكس . فسنكون مسرورين لو تمكنا من الاستيلاء على بعض سفنه الجميلة لكي نزين بها اسطولنا ولكننا وفرناه وخاصة انا ... » (٧٩) .

لقد كانت الاصلاحات الادارية والاستعدادات العسكرية تفرض ذاتها على المراقبين في مصر . فبعد الضباط والتقنيين ، زار البلاد كتاب فرنسيون وهم يحملون معهم مشاريع ادبية لم يتحقق الا جزء منها . وفي غضون عام ١٨٢٩ وصل

الى مصر مسيو بوكي ديشان M. Bouquet Deschamps وكذلك مدام ايدا سانت Ida Saint - Elme اللذان خلفا وضعا ظريفا ومسليا لاقامتهما (٨٠) . ورغم كل هذا فان الهدف البعيد المدى لهذا الغزل الفرنسي — المصري الطويل كان احتلال المغرب الافريقي او الدويلات البربرية ، حسب التعبير الذي كان مستعملا عصرئذ .

بعد هذه المكاسب الاولى التي حققها دروفيني، حاولت بعثتا هودر ولانفسدورف دفع محمد علي الى هذه المغامرة الافريقية ضد مقاطعات شبه مستقلة . الا ان رفض باشا مصر كان مهذبا (٨١) . فقد كان هناك سببان رئيسيان لايقافه عن سلوك هذه الطريق الخطرة والبعيدة : التحالف مع امة مسيحية ، وشعوره بأنه يستعمل كأداة لهذا الاحتلال . لقد صرح امام دروفيني بأن مثل هذا التحالف قد يكون قاضيا بالنسبة اليه وان العالم الاسلامي قد يتخلى عنه ساخطا . ثم انه كان يعرف مدى المعارضة الانكليزية لمثل هذا التوسع الفرنسي وهو الذي كان طيلة حياته يعير السياسة الانكليزية حذرا حقيقيا لا خيار له فيه (٨٢) . وفي نهاية المطاف فان المفاوضات بهذا الشأن التي طالت كثيرا دفعت بفرنسا الى ان تخاطر وحدها بهذه الحملة .

قد يكون من المفيد ادراك الافتراضات التي كانت وراء مثل هذه الرؤية في السياسة الفرنسية . فهناك تقرير ديبلوماسي كتبه البارون كوهرن ، من وزارة الخارجية ، في نهاية ١٨٢٩ يحلل الدوافع التي جعلت الحكومة الفرنسية تراهن على الورقة المصرية (٨٣) . فالرؤية الواقعية للاشياء تشير بقوة الى وجود محمد علي وقوته الاكيدة . لا بل ، بالاضافة الى هذا ، ان اعماله ونجاحاته كانت تتيح له ان يمارس نفوذا حقيقيا على الاقدار السياسية للشرق . لذلك فقد كانت مصلحة فرنسا في التحالف مع هذه القوة الصاعدة في الوقت الذي كان فيه نفوذها ينتكس في القسطنطينية امام روسيا وانكلترا . وكان ثمة احتمال بأن يشكل التحالف مع مصر الحل البديل للامبراطورية العثمانية المتداعية . وفي مطلق الاحوال قد يخدم المصالح المتبادلة للبلدين على السواء :

« . . . ان القوة الجديدة الصاعدة التي نشأت في الشرق ، والتي ما زال تأثيرها مستترا وراء تبعية ظاهرية للسلطان ، تقدم الخدمات لسياستنا . ان مصالحها قائمة وستفرض ذاتها حتى بدون مشاركتنا . الا ان هذه المصالح تتفق ومصالحنا ومن الضروري ان لا نسمح بضربها . لقد اصبح الباشا طاعنا في السن . وبعد وفاته سيتصرف الباب العالي بولايته ، ومن المشكوك فيه على الاقل ان يكون هذا التصرف لصالح ابنه ابراهيم .

ان ابراهيم متفق تماما مع والده ويقدم لنا نفس علاقات التفاهم الطيبة للمستقبل . ان هذا الحليف ، لكي يتمكن من خدمة مصالحه ومصالحنا قد يكون بحاجة الى ان يصبح قويا . ان عناصر القوة المعطاة لباشا مصر لا تبدو متناسبة مع المهمة التي قد يكون عليه ان يؤديها . . . عندما يميل الشمال الى

حل قوة متوسطية افلا يعني ذلك اقامة حاجز كبير امام تطلعاته بدل ان يعاد تكوين الاجزاء على اسس اكثر صلابة ...؟ » .

مشروع فرنسي : مصر على رأس امبراطورية عربية

وهكذا فان مصر محمد علي الجديدة قد تشكل نواة الامبراطورية العربية ، حليفة فرنسا والتي قد تقدم ضمانات سلام وامن للامبراطورية العثمانية . وسيضمن هذا الحل في استمرارية تأمين النفوذ الفرنسي في المشرق . ينبغي على الاسكندرية ان تكوّن ، في مواجهة القسطنطينية واليونان ، حيث كان يهيمن النفوذ الانكليزي والروسي ، مركزا جديدا للاستقطاب السياسي تحت اشراف فرنسا .

لقد كان هذا التصور السياسي الواقعي يناقض الرأي النمساوي ـ الروسي الذي كان يتشبث بعدم الاعتراف لمحمد علي بأي مكان ، حتى ولو كان وسيطا ، في الصراع الذي كانت فيه اوروبا تجابه الامبراطورية العثمانية . ان ما كان ينادي به اذن مستشار السياسة الشرقية الفرنسية كان يعني من جديد انقلابا في التحالفات وانفتاحا واقعيا على عالم جديد ، عالم ثالث .

بيد انه كان ينبغي تحميل هذه الدولة الصاعدة رسالة لها ما يبررها واسناد دور محسوس اليها . في هذا الضوء كادت رؤية واضع هذه الوثيقة الهامة ترتفع الى مستوى النبوءة اذ انه توقع انشاء امبراطورية عربية واسعة يكون مركزها مصر وتجد فيها المقاطعات البعيدة ، من سورية الى المغرب ، العناصر الاساسية لقوتها في وحدة اللغة والدين والعادات والاصل المشترك . وسوف لن يكون بامكان مثل هذه الامبراطورية المتوسطية مزاحمة الدول المتوسطية الاخرى لانه ليس هناك خوف من ان تصبح قوية اكثر مما ينبغي . الا انها يمكن ان تشكل حاجزا قادرا على ايقاف اصحاب المطامح الذين قد يكون في نيتهم الاستيلاء على السويس والبحر الاحمر وباب المندب (عدن) لتأمين طريق الهند .

لعلها المرة الاولى التي تحدد فيها مثل هذه السياسة المتوسطية بمثل هـذا الوضوح . لقد كانت هذه السياسة ترتكز على المكانة الاساسية التي قد تدعى مصر الى القيام باعبائها بفضل موقعها الجغرافي وترعة السويس التي لم تكن ، مع ذلك ، قد شقت بعد . ومن الضروري هنا ان نورد هذه الصفحة رغم طولها :

« ... هناك اولا موقع مصر الذي يفرض بأن يمتد تأثيرها الى اكثـر المقاطعات بعدا عن مركز الامبراطورية او الاكثر تعرضا الى الانفصال . فهناك سورية من الشرق والدويلات البربرية من الغرب . علينا ان نعترف بأن هذا الموقع يساعد كثيرا على انشاء قوة حقيقية . ان صلات اللغة والعادات والاصل المشترك تشكل روابط دائمة قد تتيح دمج سكان سورية وبلاد البربر بسكان مصر ... وما على محمد علي لكي يحقق هذه المهمة الا ان يسيطر على كل هذا الساحل الشاسع الذي تمتلكه القوى البربرية . قد يبدو هذا العمل اوروبيا اذ انه يهم كل الدول البحرية وبشكل خاص تلك الدول الواقعة على البحـر

الابيض المتوسط والتي تطالها، بشكل من الاشكال، قرصنة هذه الدويلات ... وسيكون لفرنسا ، بشكل خاص ، مصلحة بهذا العمل ..

« وبهذا الشكل فقد تحتل مصر مكانا مميزا بين الدول الواقعة على البحر الابيض المتوسط دون ان يكون هناك ، على كل حال ، ما يجعلنا نخاف من ان تصبح قوية اكثر من اللزوم ...

« واخيرا علينا هنا ان نفكر كثيرا في المصالح التجارية المهمة جدا . ذلك ان هناك شبها بين موقع السلطان وموقع محمد علي فكلاهما يمسكان بمفتاح طريق بحرية وتجارية كبيرة . فالسلطان محمود قد فتح البوسفور في وجه التجارة العالمية ومحمد علي ما زال يتمسك باغلاق الطريق التي يمكن ان تصل البحر الابيض المتوسط ببحر الهند ... ومن المهم جدا ان يكون الباشا قويا بما فيه الكفاية حتى يستطيع ان يمنع سقوط هذا المر في ايدي دولة كبرى لوحدها فاما ان يبقيها مغلقة واما ان يفتحها امام كل الامم . لذلك عليه الا يتوانى عن حراسة وحماية السويس والمواقع التي تسيطر على مضائق باب المندب » (٨٤) .

ولكن محمد علي كان اقل طموحا من هذا ولم يكن يوجه انظاره الا الى سورية هذه المقاطعة التي كان اسياد مصر ، في كل زمان ، يطمعون بها . وقد لاحظ المفاوض الفرنسي المسيو هودر ذلك وحاول ان يشرح موقف شريكه السلبي . ففي تقريره النهائي في ١٣ آذار ١٨٣٠ كان يفترض ان باشا مصر قد يستخدم احتلال سورية كجسر للوصول يوما ، هو او ابنه ، الى سدة الخلافة في القسطنطينية (٨٥).

محمد علي يراهن على الورقة الانكليزية

بيد انه كان ينبغي ايضا اخذ المطالب الانكليزية في الشرق بعين الاعتبار . ذلك ان طريق الهند والدفاع عنها والبحث عن افضل الوسائل لتقصيرها كانت تشكل حجر الزاوية في هذه السياسة . فمحمد علي كان منذ بداية القرن قد تأثر بالمنافسة الفرنسية الانكليزية على ارضه . وكان يحاول ، وهو العليم بمتطلبات هذه الاستراتيجية ، ان يوفق بين مصالحه وتطلعاته نحو سورية وبين مصالح هذا الخصم اللدود الذي لا تعرف الشفقة الى قلبه سبيلا . وكانت هناك عدة مشاريع مطروحة آنذاك على بساط البحث لايجاد اقصر الطرق الى الهند من شرقي البحر الابيض المتوسط . فمن ناحية اولى كانوا يحاولون اجتياز البحر الاحمر حتى السويس ومن ثم نقل المسافرين والبضائع برا حتى الاسكندرية لكي يعاد نقلهم الى مالطا فأوروبا (٨٦) . ومن جهة اخرى كانوا يفكرون بمرفأ في شمال سورية يمكن ان تربطه القوافل بنهر الفرات الذين كانوا يحاولون استخدامه للملاحة وكذلك بالخليج العربي . لقد وضع هذان الممران المحتملان الحكومتين امام ضرورة التعاون فيما بينهما . وكان باشا مصر ، قد ادرك ، بنباهته التجارية والسياسية ، هذه الضرورة . لذلك اقترح على الوزارة البريطانية التحالف مبينا الفوائد الحقيقية

المترتبة على هذا الحلف بالنسبة الى حليفه وحتى بالنسبة الى الامبراطورية العثمانية التي كانت بريطانيا تضمن وجودها . وقد استمر هذا الانفتاح على التعاون طيلة عام ١٨٣٠ . الا ان اللورد ابردين Aberdeen لم يتخذ موقفا نهائيا منه حتى بعد ان احتلت فرنسا الجزائر . وحسب رواية القنصل الانكليزي باركر ، فان محمد علي تكلم معه بالشكل التالي لكي يقنعه بقيمة حججه :

« ... ان اللورد ابردين لا يعرفني والا لكان ادرك ان الوسيلة الوحيدة لتقوية السلطان هي في مساندتي . في حال مساندتي سيكون تحت تصرفه جيش مكون من ١٢٥٠٠٠ رجل جاهزين ليشكلوا حاجزا ضد الروس في القسطنطينية وفي بلاد فارس ...

« ان السكان في كل اجزاء الامبراطورية قد فقدوا الثقة بالباب العالي . انهم يحبونني وسينضوون بسرعة تحت لوائي اذا ما دعمني الانكليز وساعدوني على نجاح مخططاتي ، التي هي مخططات انسان حريص على شرف عاهله ومحافظ على دين بلاده .

« ان بريطانيا دولة عظيمة وقد كنت ادرك منذ زمن طويل بانه لن يكون بامكاني القيام بأي عمل كبير دون اذنها . واينما اتجهت اجدها امامي لافشال خططي ... » (٨٨) .

كانت بريطانيا تريد ان تصنع لوحدها سياستها الشرقية مستخدمة عرضيا باشا مصر كاداة تنفيذ وليس كشريك او حليف . ومنذ سنة ١٨٣٠ كان السير فرنسيس شيزني يجوب بلاد ما بين النهرين وشمالي سوريا مجريا التجارب على مدى صلاحية نهر الفرات للملاحة . وفي نفس هذه السنة كان الكومودور موريسلي يقطع البحر الاحمر ذهابا وايابا ليرسم له خريطة (٨٩) . وحتى سوريا نفسها كانت تدخل في « برنامج الاستكشاف » الذي وضعته السياسة الانكليزية . فقد عين فارن قنصلا عاما في سوريا . وفي المذكرة المؤرخة في الرابع من ايلول ١٨٣٠ والتي اعلن فيها اللورد ابردين لعملائه في الخارج خبر هذا التعيين ، وصف الوزير مهمات ممثله في سوريا كما يلي :

« ... بما انه من المفروض ان يساهم تعيين ممثلين قنصليين انكليز في تشجيع انتشار اوسع للسلع البريطانية في داخل آسيا الغربية فان الملك قد تفضل وعين المستر فارن قنصلا عاما لجلالته في سوريا ... » (٩٠) .

ان هذا التعيين الذي كان يرمي الى سياسة طويلة الامد لم يكن يأخذ بعين الاعتبار ابدا الحالة المتردية التي وصلت اليها التجارة السورية في ذلك التاريخ . لقد كانت هذه المقاطعة (سورية) ، التي مزقتها الصراعات الدائمة بين الباشوات المحليين وبين مختلف الفئات ، قد فقدت من اهميتها التجارية . وعلى كل حال فقد اعتبر باركر ، القنصل الانكليزي في القاهرة ، هذا التعيين بمثابة خطأ بما ان

التجارة السورية كانت «ميتة» آنذاك بالنسبة الى فرنسا كما الى بريطانيا . لذلك فانه لم يكن يعتقد ان تعيين قنصل عام من شأنه بعث هذه التجارة (٩١) .

في تلك الاثناء كان محمد علي ينشط في استعداداته العسكرية .. وكانت الاوساط القنصلية تتحدث في بداية عام ١٨٣١ عن حملة كبرى تلوح في الافق (٩٢). كانوا يتوقعون غزوا وشيكا لسوريا. وبالفعل فقد كان هذا الباشا النشيط والطموح يملك بين يديه وسائل عسكرية وموارد مالية تتعدى احتياجات مصر . لقد كانت اصلاحاته المدهشة ، ازاء الركود العام الذي كان يسود الامبراطورية العثمانية والسمعة الحسنة التي كانت تحيط منذ ذلك الحين بشخصيته ، تصوره امام الرأي العام الاوروبي البعيد في هالة شرقية خيالية .

كانوا يخلقون اسطورة حول اسمه وحول عمله . وكانت هذه الشهرة بوصفه اميرا متنورا ومحبا للمدنية قائمة على اساس من الجدارة والاستحقاق في اكثر من ميدان . الا ان طموحه في الفتوحات قد يكون وليد حاجته الى دفاع سياسي والى اسواق تجارية . ولكن ألم يجعله هذا ينسى المجهود الضخم لتغيير البنى الديموغرافية للفلاح المصري وتأمين تقدمه الاجتماعي ؟

لا شك انه كان ممسكا بيديه ، وبقوة ، اقدار بلده . فبدل الحكم الاقطاعي الاعتباطي والفوضى السياسية كان هذا الالباني العجوز ، الجندي والتاجر ، قد وطد النظام واعتمد المؤسسات العصرية الليبرالية واشاع الروح الاصلاحية الخلاقة . وكان الجيش يشكل عصب هذه الدولة المصرية الجديدة والعمود الفقري لبنيتها الاحتكارية القائمة . لقد كان ذلك الجهاز العسكري الذي عهد به الى ابنه ، ذلك الضابط المنتصر ابراهيم باشا ، هو الذي اوحى اليه بسياسة الفتح والتوسع هذه .

لقد قادته هذه المطامح الى المغامرة السورية حيث تقرر مستقبله ومصير بلده مصر بالذات .

هوامش الفصل الاول ــ القسم الاول

(١) انسجاما مع منهجنا في البحث فاننا نرجع بشكل اساسي الى المصادر المعاصرة واهم هذه المصادر :

G. Douin, L'Egypte de1802 à 1804, correspondance des consuls de France en Egypte, le Caire 1925 ;

G· Douin, Mohammed Ali, Pacha du Caire (1805-1807), correspondance des consuls de France en Egypte, Le Caire 1926 ;

G· Douin et E·C. Fowter-Jones, l'Angleterre et l'Egypte, la Campagne de 1807, le Caire 1928 ;

E· Driault, La correspondance des consuls de France en Egypte de 1807 à 1814, Le Caire , 1925 ;

F· Mengin, Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohammed Ali ou récits des évenements politiques et militaires qui ont eu lieu depuis le départ des Français jusqu'en 1823, 2 vol· Paris 1823 ;

J. Planat, Histoire de la régénération de l'Egypte, Paris 1930 ;

A· B· Clot, Aperçu général sur l'Egypte, Paris 1840, 2 vol ·

J· Barker, Syria and Egypt under the last five Sultans of Turkey, London, 2 vol , 1876 ;

A· A. Paton, A History to the Egyptian Revolution, from the Period of the Mameluks to the death of Mohammed Ali, London, 2 vol, 1863 ;

G· Ghorbal, The Beginnings of the Egyptian Question and the rise of Mohammed Ali, London 1928 ;

H· Dowdell, The founder of modern Egypt , A Study of Mohammed Ali London , 1931 ;

F· Charles-Roux, l'Egypte de 1801 à 1882, Mohammed Ali et sa dynastie jusqu'à l'occupation anglaise, dans Histoire de la nation égyptienne, t· V1, 1936 ;

P· Mourriez, Histoire de Mehemet Ali, Paris, 1855, 4 vol ·

A· Von Prokesh-Osten, Mehemed Ali, Vice-Kônig von Aegypten, Wien, 1877 ;

J.H. Kramers, Muhamed Ali Pascha, dans Encyclopédie de l,Islam, III, 734 - 738 ;

L. Bréhier, L'Egypte de 1798 à 1400 Paris 1900 .

(٢) *J.M. Bastelberger,* Die militârischer Reformen unter Mahmout II, dem Retter des osmanischen Reiches, Gotha, 1874 . (95-110)

(٣) *G. Guémard,* les reformes en Egypte, le Caire, 1936

(٤) انور عبد الملك . مصر مجتمع يبنيه العسكريون ـ دار الطليعة (١٨ـ١٩) (٦٢ـ٦٣) .

(٥) *G. Guémard,* les reformes en Egypte; (٣٦٠)
Moustapha Fahmi, la révolution de l'industrie en Egypte et ses conséquenses sociales au 19é siécle (1800-1850), Leiden 1954.
(١٢ ـ ١٥)

(٦) *Moustapha Sabry,* L'empire égyptien sous Mohammed Ali et la question d'orient, Paris, 1930 ; (٧٩)
A. G. Politis, L'Hellénisme et l'Egypte moderne, I, Paris, 1429 .

(٧) *G. Guémard,* les réformes en Egypte ; .. (362)
Moustapha Fahmy, la révolution de l'industrie en Egypte .
م. صبري (٢٢ـ٢٥)
(43-48) (87-88)

(٨) نفس المصدر السابق ٩٩ ، ٣٦١ . (١٠ـ١١)

(٩) نفس المصدر السابق (٣٤١)

(١٠) *A. G. Polotis,* l'Hellénisme et l'Egypte moderne (173-177)

(١١) *G. Guémard,* les reformes . . . (108-109)

(١٢) *A. G. Politis,* l'Hellénisme . . . (74)

(١٣) *M. Fahmy,* la révolution de l'industrie ... (79-80)

(١٤) *G. Guémard,* les réformes (304)

(١٥) *M. Sabry,* L'empire égyptien . . . (85-86)

(١٦) *G. Guémard,* les réformes en Egypte . . . (96-97)

(١٧) نفس المصدر السابق (١٠٠ـ١٠١) و (١٠٣ـ١٠٥)

(١٨) *M. Sabry,* l'Empire égyptien . . . (44-46)

(١٩) نفس المصدر السابق (٤٨ـ٥٦)

(٢٠) *A. Vingtrinier,* Soliman Pacha ou Histoire des guerres de l'Egypte de 1820 à 1860, Paris, 188 .
G. Guémard, les réformes ... (114-115) (126-127)
L. Bréhier, l'Egypte de 1798 à 1900 (120-121) .

(٢١) *G· Guémard,* les réformes · · · (117-120)

(٢٢) *M. Sabry,* l'empire égyptien · · · (60)

(٢٣) *Mohammad Ali As-Suhari,* Der britische Kolonialismus in Sùdjemen, Berlin 1964 (294-314) 295-297)

(٢٤) *G· Guémard,* les réformes · · · (98-99) (110-111)

(٢٥) *M· Sabry,* l'empire égyptien · · · (66-68)

(٢٦) *T· G· Djuvara,* cent projets · · . (368-369)

(٢٧) نفس المصدر السابق (٢٨٨–٢٨٩)

(٢٨) *A·C. Politis,* l'Hellénisme et l'Egypte moderne (193-194)

(٢٩) *M. Sabry,* l'empire égyptien (93)
G· Guémard, les réformes · · · (164)

(٣٠) *E· Driault,* Histoire diplomatique de la Gréce I· Paris 1925

(٣١) *G. Douin,* Une mission militaire française auprés de Mohammed Ali 130 & 154

(٣٢) *G· Guémard,* les réformes (157)

(٣٣) *H· Lauvergne,* Souvenirs de la Gréce pendant la campagne de 1825, Paris 1825 ·

(٣٤) *M· Sabry* , l'empire égyptien · · . (91)

(٣٥) ذكرها مصطفى صبري بالاستناد الى المحفوظات الدبلوماسية الفرنسية في كتابه L'empire égyptien (١١٥)

(٣٦) نفس المصدر السابق . (٨٩–١٠٣)

(٣٧) *J· M· Bastelberger,* Die Militarischen Reformen Unter Mahmout II· (95-110)

(٣٨) *M. Sabry,* l'empire égyptien· (112-113)

(٣٩) نفس المصدر السابق . (١١٢–١١٣)

(٤٠) *G· Guémard,* les réformes en Egypte (154)

(٤١) نفس المصدر السابق . (٢١٦)

(٤٢) *E·B· Barker,* Syria and Egypt under the last five Sultans of Turkey · · · (51-52)
M. Sabry, l'empire égyptien (138)

(٤٣) *Ritter Prokesch von Osten,* Denkwûrdigkeiten und Erimermgen aus den Orient, (420)

(٤٤) ذكرها مصطفى صبري في L'empire égyptien (١٢٠-١٢٩)

(٤٥) نفس المصدر السابق . (١٣١)

(٤٦) نفس المصدر السابق . (١٣٤ - ١٣٥)

(٤٧) *G. Douin* Navarin, (97) le Caire; *M. Sabry,* l'empire égyptien,, *A. Graf (11) von Prokesch-Osten,* Mehemed Ali; *J.M. Bastelberger* (131)

(٤٨) رينه كتاوي . حكم محمد علي من خلال المحفوظات الروسية في مصر . القاهرة .

(٤٩) نفس المصدر السابق . (١٥٧)

(٥٠) نفس المصدر السابق . (١٥٤)

(٥١) *M. Sabry,* l'empire égyptien . . . (152-155)

(٥٢) *G. Noradoughian,* Recueil d'actes internationanx de l'empire ottoman (130-192)

(٥٣) *M. Sabry,* l'empire égyptien . . . (156)

(٥٤) *R. Wagner,* Moltke und Mûhlbach zusammen (4-5) unter dem Halbmonde, Berlin 1893 .

(٥٥) *T. G. Djuvara,* Cent projets . . . (383-384)

(٥٦) نفس المصدر السابق . (٣٨٠)

(٥٧) نفس المصدر السابق . (٣٨٥ - ٣٨٦)

(٥٨) نفس المصدر السابق . (٣٨٩ - ٣٩١)

(٥٩) نفس المصدر السابق . (٣٨٢)

(٦٠) رينه كتاوي . حكم محمد علي . (١٣٠)

(٦١) نفس المصدر السابق . (١٤٧)

(٦٢) نفس المصدر السابق . (١٦٠)

(٦٣) نفس المصدر السابق . (١٦٥)

(٦٤) نفس المصدر السابق . (١٨١ - ١٨٢)

(٦٥) نفس المصدر السابق . (١٦٦ - ٣٦٧)

(٦٦) *A. Hasenclever,* Die Orientalische Frage in den Jahren, Leipzig 1914. (4)

(٦٧) *R. Cattaoui,* Le régne de Mohammed Ali . .. (167-169)

(٦٨) نفس المصدر السابق . (٢٢٣)

(٦٩) *G. Guémard,* les réformes en Egypte . . . (218)
M. Fahmy, la révolution de l'industrie (39)

(٧٠) د. كتاوي ، حكم محمد علي . (٢١٥)
(٧١) نفس المصدر السابق . (٢٥٣)
(٧٢) نفس المصدر السابق . (٢٢٠ – ٢٢١)
(٧٣) نفس المصدر السابق . (٢٦١)
(٧٤) نفس المصدر السابق . (٢٧٩ – ٢٨١)
(٧٥) نفس المصدر السابق . (٢٨٨)
(٧٦) نفس المصدر السابق . (٢٩٥)
(٧٧) نفس المصدر السابق . (٢٩٧)
(٧٨) نفس المصدر السابق . (٢٢٣)
(٧٩) نفس المصدر السابق . (٣٠١)
(٨٠) نفس المصدر السابق . (٣٥١ – ٣٥٣)

(٨١) *M. Sabry,* L'empire égyptien (174-179)
G. Douin, l'expédition d'Alger. Paris 1830.

(٨٢) *G. Guémard,* les réformes en Egypte (166-169)

(٨٣) *M. Sabry,* l'empire égyptien. (169-172)

(٨٤) د. كتاوي . حكم محمد علي . (٣٧٣ – ٣٧٤)
M. Sabry, l'empire égyptien . (180)

(٨٥) *M. Sabry,* l'empire égyptien . . . (180)

(٨٦) *M. Fahmy,* la révolution de l'industrie en Egypte (105)

(٨٧) الامر هنا يتعلق بابحاث الضابط فرانس شيسني (١٧٨٩ – ١٨٧٢) الذي اشترك سنة ١٨٢٩ في الحرب ضد روسيا والذي قام ببعثة من حزيران ١٩٣٠ الى حزيران ١٨٣١ من البحر المتوسط الى الخليج العربي عبر شمالي سورية وما بين النهرين . (١٥٠ – ١٥٢)

(٨٨) *M. Sabry,* l'empire égyptien (182)

(٨٩) *Baron von Niemans,* Das Rothe und Die Kûstenlânder in Jahre 1857 in Handelspolitischer. (424)

(٩٠) *M. Sabry,* l'empire égyptien (291)

(٩١) *J. Barker,* Syria and Egypte under the five last Sultans of Turkey; (170-171) ; *M. Sabry,* l'empire (344)

(٩٢) د. كتاوي . حكم محمد علي . (٤١٢ – ٤١٩)

الفصل الثاني

اوروبا توقف الفاتح

(١٨٣١ - ١٨٣٣)

الفصل الثاني

اوروبا توقف الفاتح
(١٨٣١ — ١٨٣٣)

ثمة عديد من الظروف المتضافرة ادت الى توسع مصر جغرافيا . وصادفت قدراتها العسكرية والاقتصادية وضعا سياسيا دوليا جد ملائم (١) . فقد شجع مثال اليونان الحرة والانتفاضة البولونية طموحا ، رعـاه فـي الخفيـة قنـاصل نافذون (٢) . وبقي الهدف الخفي ، لمحمد علي خلق قوة وطنية قادرة على مجابهة القوى المتعددة التي تسعى الى تقسيم امبراطورية السلطان ، سيده ، وتقويضها . ولم تكن ، على ما يبدو ، فكرة الاستقلال بامبراطورية عربية او بعثها قد فرضت نفسها عليه بوضوح . غير ان العوامل اللازمة لتحقيق برنـامج سياسي ، كانت متوفرة . وكان محمد علي يدرك هذا الامر . فقد صرح في ٢٦ تموز عام ١٨٣١ في حديث سري ادلى به الى لافيزون Lavison قنصل روسيا :

« ... ان الروح الشعبية متصاعدة في اوروبا ، في حين تعارض النمسا وروسيا تيار الثورة . اما انا ، فأسير في الاتجاه نفسه واشد اكثر فأكثر النير على رعاياي العرب ... ان انتفاضة اليونان هذه ... حجر الزاوية في الصرح الذي اقمته لتوطيد سلطتي ، وتوسيعها ودعمها على النحو الذي صرت اليه الآن . لولا انتفاضة اليونان لما تمكنت من فرض « النظام الجديد » على العرب ومن انشاء القوة البحرية ... لقد افادتني غزواتي بجنودي الجدد في موريا والحبشة واليمن — وكان يبدو انها ستفني مواردي — افادة اكبر مما يظن عامة ، لاني اعددت لها عسكريين اتقن معظمهم فن الحرب » (٣) .

ان كل شيء يدل على ان مصير سورية قد تقرر في المجالس الخاصة . فقد كانت مشاكل الحدود مع باشا عكا ، جار محمد علي المباشر كافية للقيام بحملة محلية. غير ان الباب العالي كان ساهرا . وكان يهدف ، تبعا لسياسته التقليدية ، الـى اضعاف الواليين المتنافسين لتدعيم نفوذه الخاص . ان تاريخ هذه السنوات القلائل يظهر ان سياسة السلطان وسياسة الدول الاوروبية المهتمة بهذه المنطقة الستراتيجية كانت شبه متكاملة . فقد كانوا ، جميعا ، يوافقون على قيام مصر بحملة عسكرية ضد باشا عكا ، لكنهم لم يلبثوا ان تضايقوا امام انتصارات الجيش المصري الصاعقة

في سورية وفي آسيا الصغرى : فقطعوا عليه اخيرا طريق القسطنطينية وفرضوا عليه هدنة انقذت عرش السلطان من الانهيار .

هذه المراحل الثلاث للازمة ، التي كانت تهدد الامبراطورية العثمانية والتوازن الاوروبي ، ترسم معالم القضية السياسية والدينية التي كانت تمسك بمصير والي مصر ومصير انجازاته ومصير الشرق الادنى نفسه .

١ - شرك عكا : ١٨١١ - ١٨٣٢

منذ نهاية القرن الثامن عشر ، تحدت هذه المدينة التي حصنها الجزار احسن الجيوش اعدادا كما تحدت جيش نابليون بالذات . كان يبدو انها افضل مرافىء وقلاع الساحل الشرقي من البحر المتوسط تجهيزا . وكان أميرها سيد اقاليم سورية الجنوبية وحتى الحدود المصرية . حتى ذلك الحين امتنع محمد علي عن التعرض لهذه المقاطعة بالرغم من حملاته على الجزيرة العربية وكفاحه ضد الوهابيين الذين امتد نفوذهم حتى دمشق . لقد بات معروفا انه يطمع بسورية اكثر مما كان يود المغامرة في صحارى شمال افريقيا الشاسعة تحت لواء فرنسا . وتنبغي الاشارة ايضا الى ان الدبلوماسية الانكليزية قد اوحت له بهذه الفتوحات لتصرفه عن القيام بحملة ضد سورية . لذا ما ان تحرر باشا مصر من التزاماته تجاه الباب العالي في اليونان ، حتى سعى الى تحقيق حلم قديم كان قد اعلم به السلطان منذ ١٩ آب ١٨١٣ اثناء حملته الاولى ضد الوهابيين .

الاعداد للحملة :

ان ظروف هذا التدخل العسكري كانت عرضة للالتباسات الكثيرة . ففي اثناء اشهر الصيف من عام ١٨٣١ وبداية الخريف جرت مفاوضات سرية بين القسطنطينية والاسكندرية . وسعى عملاء القناصل ان يستكشفوا سر هذه المحادثات الصعبة . فطرحوا شتى الافتراضات ابتداء بانفصال اقليم مصر بفرمان يصدره السلطان مختارا وحسب الاصول ، وانتهاء بتكليف محمد علي بمهمة قمع ثورة باشا عكا باسم السلطان . وفي النهاية استقر اعتقاد الجميع بأن الحملة باتت اكيدة (٤) .

لقد جرت الاستعدادات النهائية في مناخ رطب وحار هو مناخ فيضان النيل . فاحتشدت الجيوش البرية في الاسكندرية وعلى حدود سيناء الصحراوية ، بينما كانت ترسانة الاسكندرية تستأجر السفن ليقودها الضباط الانكليز الذين كان عددهم كبيرا في البحرية المصرية . كان محمد علي يريد ان يسند اليهم مجموعة العمليات الفنية في اسطوله ... وتولى الاميرال الانكليزي Frissck ، قيادة البارجة الرئيسية بينما تولى ضباط آخرون من نفس الجنسية ، قيادة قطع بحرية اخرى . واستخدم فقط مدربين فرنسيين . وعهد الى الكولونيل الانكليزي ليث بتجنيد عدد كبير من الضباط (سبعون ضابطا) ، البحريين (marten) (٥) .

في تشرين الاول من عام ١٨٣١ قدرت الاوساط القنصلية بصورة شبه اكيدة

عدد عناصر الحملة التي تولى قيادتها ابراهيم باشا وسليمان بك ، وقد رافقهما فيها حنا البحري — وهو سوري من طائفة الروم الكاثوليك الملكيين — بوصفه خبيرا ماليا وليكون صلة وصل بينهما وبين السكان المسيحيين (٦) . امـا المهندس Chiandi (غاصم اغا) ، وهو من ميلانو — الذي انضم اليه بعد فترة وجيزة روميـي ، وهو من نابولي — فقد كان مكلفا بادارة عمليات الخنادق الدقيقة (٧) . وهكذا كان بعض المراقبين الاوروبيين في عشية الحملة التي كان يعتقد بأنها لن تطول ، يعتبرون هذا الحدث متمما لنمط السياسة العثمانية الداخلية . وكان رواد « البلاط » المصري يساهمون في تمويه الحقائق مؤكدين ان « التفاهم التام » يسود العلاقات بين السلطان والوالي . غير ان العقول النيرة كانت تعلم ان التذرع بثورة باشا عكا لا يستطيع ان يخفي مطامح والي مصر . ومع ذلك فقد كان قنصل روسيا Lavison ، يستغرب موقف الباب العالي المشجع :

« ومهما يكن من امر فان الباب العالي اذ يدعم الحملة التي نحن بصددها يقدم لمحمد علي تنازلات اخرى ترغمه عليها سياسته وشعوره العميق بضخامة موارده المالية وقوته المادية ، على السواء» (٨) .

وكان محمد علي نفسه ، في تلك الاونة ، يستقبل رسميا الجنرال الروسي ، الكونت Osterman Tolstoî ويبدي له عطفا وتوددا كبيرين . كان يغمر مبعوث حكومة القيصر شبه الرسمي هذا بالاوسمة ويحرص على ابلاغه مدى التقدير الخاص الذي تلقاه عنده نصائح الحكومة القيصرية آملا بذلك ان يكسبه الى جانبه في « أي حدث هام قد يطرأ في المستقبل » . وكان الوالي يصور «احتلاله الوشيك لسورية» على انها عملية عسكرية عادية تحظى برضى الباب العالي وان لم يقحم قواته البحرية فيها . واشار الـى انه عندما يتـم احتلال سوريا يكون قد بلـغ الرابعة والستين ، وعندها يكون قد حان الاوان لاصلاح الادارة الداخلية والصناعة والزراعة في مصر اصلاحا متقنا (٩) .

لم يكن محمد علي ، بالرغم من مظاهر الثقة ، لينخدع بما آلت اليه كنوز باشا عكا ، منافسه ، ومدى قدرته العسكرية . فقد كان يعلم ان الاموال التي كدسها الجزار كانت قد سلكت على مهل طريقها الى العاصمة العثمانية وانه لن يغطي نفقات حملته بما يجده هناك من موارد (١٠) . بل كان يترقب بالاحرى ان يواجه في عكا مقاومة شديدة « سيدفع ثمنها دما » . ولكنه مع ذلك كان يعتقد بأنه سيعوض خسائره في سورية اذ أن اهلها ، وفقا لاعتقاده ، موالون له (١١) . فالباب العالي لن يعارض باحتلال هذه الولاية بسبب ما تعانيه من صعوبات مالية ، وبحكم التزاماته تجاه روسيا . لقد سمحت هذه الاحاديث التي سمعها القنصل الروسي ، وكذلك تطور الاحداث في الاسابيع التالية ، للسيد Lavison ان يحكـم علـى العمليـات العسكرية ، التي كانت قد بدات بحكما ثاقبا وصائبا . فقد اختتم تقريره الى السفير Boutenieff في ١٦ تشرين الثاني ، قائلا :

« . . . لدي ما يؤكد اعتقادي بأن باشا مصر سيتقدم في سورية دون ان

يقيم وزنا لاي تنبيه او تحرك ، وهو يتوقع ان يعان السلطان عصيانه وعندئذ يعلن استقلاله على الملأ ، وهو مستقل في الواقع منذ امد طويل ... » (١٢) .

حرب تحرير عربية ومسيحية ؟

لا نستطيع هنا ان نرسم سير العمليات العسكرية التي ابتدات في تشرين الثاني من عام ١٨٣١ . فهي لا تهمنا الا في مراحلها الرئيسية وفي اطارها الدبلوماسي والديني . ففي ٤ تشرين الثاني ابحر ابراهيم باشا الى سورية . وفي الثامن منه سقطت حيفا ، اول مدينة فلسطينية (١٣) . وقد دام حصارها في الواقع ستة اشهر ، وهي مدة اطول بكثير مما كان متوقعا تجاه هذه المقاومة التي يؤازرها في السر دعم الباب العالي واشتراك ضباط اوروبيين . وقد سعى الجيش المصري للحصول على ولاء الامير بشير ، امير لبنان ، وخاصة ولاء القبائل العربية في سورية المتمرسة بالحرب ، وعلى الاخص قبيلة عنيزه . والواقع ان تلك العملية الصاعقة بدات تأخذ منذ اواسط كانون الاول ابعاد حرب تتعدى نتائجها الاطار المحلي (١٤) . قلق محمد علي لذلك خاصة وان الباب العالي اعلن نواياه على الملأ وبدأ يحشد قواته البحرية وبعض وحداته البرية (١٥) .

لقد اوضح القنصل الانكليزي Barker منذ بدء عام ١٨٣٢ ما تنطوي عليه هذه الحملة من اهمية دولية ، معتبرا اياها بداية حرب ستحمل بابراهيم باشا الى القسطنطينية . واعتمد في تفسيره هذا على ما الح اليه ، قائد عسكري مصري ، اثناء مأدبة اقيمت في تموز اذ تمنى على اركان الاسطول المصري ان يقلوا في احد الايام محمد علي الى القسطنطينية » . لكنه في المدى القصير ، كان يرى ان الجيش المصري كان قد بدأ فعلا مهمة تحرير الشعوب العربية وتوحيدها في « امبراطورية عربية » . فالهدف من هذه الحرب كان اذن خلع السلطان واعادة توحيد السلطة العثمانية لصالح سيد مصر . فكتب في ٨ كانون الثاني :

« ... ان غرضه المباشر هو توطيد سلطته في ولايات عكا ودمشق ، ومدها فيما بعد الى حلب وبغداد عبر كل الولايات التي تتكلم العربية وهي القسم العربي من الامبراطورية ... وقيل له وفقا لحساباته ان ثلاث سنوات تكفيه لتوطيد فتوحاته ... » (١٦) .

كانت حكومة لندن تنظر من عل الى هذه التحركات العسكرية . فاكتفت مؤقتا ، بتعيين قنصل عام مقيم في دمشق . وقد اتصل هذا القنصل لتوه بابراهيم باشا في فلسطين بابهة مصطنعة لا تقل في شيء عن الحفاوة المدروسة التي لقيه بها القائد المصري الاعلى (١٧) .

لكن مقاومة عكا العنيفة لم تبدل مطلقا من مخطط مصر التوسعي . وفيما كان الجيش المصري يشدد الحصار على هذه القلعة ، كان في نفس الوقت يحتل المناطق الداخلية من البلاد وخاصة القدس ويعلن في كل مكان مبدأ التسامح الديني المعمول

به في مصر . ففي كانون الاول من عام ١٨٣١ دعا ابراهيم باشا الى حرية حج المسيحيين الى الاراضي المقدسة . وكان هذا اول قرار متسامح يتخذه زعيم مسلم منذ سحق الصليبيين وانسحابهم . وعلى الاخص اعفى اماكن العبادة اليهودية والمسيحية من كل ضريبة ورفع عن الحجاج رسوم المرور . لقد هدف هذا التدبير الثوري الى ارضاء الراي العام المسيحي في اوروبا وفتح البلاد امام الحجاج الاجانب . وظهرت ، بعد قليل ، نتائجه على حركة الحج وعلى الاهتمام الذي اعاره الراي العام الاوروبي للقدس وللاماكن المقدسة المسيحية . وفي الواقع ارسى هذا التدبير الاساس لمباديء جديدة تقضي باعفاء اماكن العبادة من الضرائب لم تلبث ان اصبحت سارية المفعول في سائر المشرق ، اذ اصبحت حقوقا تقليدية تسلحت بها السلطات الدينية المعنية . لذا نثبت هنا بعض مقاطع هذا النداء : (١٨)

« ... ان مدينة القدس تضم معابد واديرة واماكن اثرية يزورها حجاج مسيحيون ويهود من كل الامم ومن مختلف الطوائف يأتون اليها من اقاصي الارض . الا ان توافد الحجاج كان يثير شكاوى بسبب فرض خوة كبيرة عليهم اثناء الطريق . رغبة منا في وضع حد لمثل هذا الاستغلال فقد أصدرنا اوامرنا الى كل ولاتنا في ولاية صيدا واقضية نابلس والقدس بالغاء هذه الضرائب في كل الطرقات والمراكز المؤدية الى الاراضي المقدسة بدون استثناء . ان الاديرة والكنائس في القدس تستعمل كمقرات للرهبان والكهنة الذين يقراون الانجيل ويمارسون طقوس العبادة ومن العدل والانصاف اعفاءهم من كل الضرائب الاعتباطية التي فرضتها عليهم مطامع السلطات السابقة . وهكذا فاننا نريد الغاء كل الضرائب على المعابد والاديرة التابعة لكل الامم المسيحية والموجودة في القدس (١٨) . [النص مترجم عن الفرنسية]

ان هذه التدابير المتسمة بالتسامح نحو الطوائف المسيحية في القدس ونحو الحجاج الاوروبيين لم تعدل مطلقا من الموقف الاساسي الذي وقفته حكومات الدول الكبرى والباب العالي . فقد كانت تلك القوى جميعا ، تتابع تطور العمليات وترقب نتيجة حصار عكا (١٩) . اما محمد علي فكان ، رغم قلقه ، واثقا من النتيجة ، لذا كان يطمئن القناصل الاوروبيين مفسرا لهم التأخر في العمليات وتأجيل الهجوم النهائي على انه تدبير انساني يرمي الى حقن الدماء ريثما ينفذ صبر باشا المدينة (٢٠) .

معارضة السلطان

في اثناء ذلك كان الباب العالي يصغي بتفهم اكبر الى نصائح من كانوا يحثونه على المقاومة المسلحة . ففي شباط كان المراقبون في القسطنطينية يتوقعون صراعا وشيكا (٢١) . وكان محمد علي يطلع على هذه المعلومات بشكل منتظم . فارتأى ان يتدارك الامر فعرض الصلح على السلطان منطلقا من موقف معنوي وعسكري قوي . وفي اوائل اذار صرح للقناصل الذين كانوا يزورونه انه على علم بنية الباب العالي

في استرجاع سورية عنوة . وكان القناصل مقتنعين بأن العمليات العسكرية ستدوم طويلا (٢٢) . فالحرب بين الباشوين ، الجارين المتنافسين ، قد تطول . لكنها اذا وقعت بين الباب العالي ومصر عندها تصبح الامبراطورية العثمانية نفسها في خطر . لذا اصبح مصير هذا الصراع موضع اهتمام كبير لدى محمد علي . ولم يكن ذلك دون اساس ، فالقطيعة كانت وشيكة الوقوع . في هذا المناخ صرح بوغوس يوسف الناطق بلسان محمد علي للقنصل الروسي Lavison :

« ... اذا لم تقم ونساطة شبه رسمية ـ والباشا قلما يتوقعها ـ لانهاء الاعمال العدائية ضد عبدالله باشا ، واذا ما اصر السلطان على استعمال القوة وعدم الاصغاء الى المقترحات الاخيرة التي حملها مبعوثنا ، فلن يكون امام محمد علي سوى الدخول في حرب ضد الباب العالي » (٢٣) .

وكان الباب العالي مصرا على قطع علاقاته مع مصر . ففي ٦ اذار وجه مذكرة الى البعثات الدبلوماسية الاوروبية المعتمدة في القسطنطينية ، يتهم فيها محمد علي وابنه ابراهيم بالخيانة . وهكذا عزلهما من منصبيهما في الولايات التي يحكمانها : جدة ، ومصر و Candri (*) . ودعا الدول الاوروبية الصديقة الى قطع كل العلاقات مع ولايتيهما (٢٤) .

في الواقع تأخرت هذه الدول في سحب قناصلها من مصر ، ولكن بروسيا وحدها اتخذت فورا التدابير اللازمة لدعم وجهة نظر الباب العالي . فمنذ ١٢ اذار وجه وزير الملك في القسطنطينية مذكرة صريحة الى قناصل المشرق تطلب من الرعايا البروسيين ان يبقوا مخلصين للسلطان وان يتجنبوا كل تواطؤ وذلك لمصلحة الحكومة العثمانية . والجدير بالذكر ان محفوظات القنصلية الروسية في الاسكندرية تضم تلك المذكرة التي اصدرتها السفارة البروسية في القسطنطينية وهي النسخة الوحيدة عنها . تتحدث المذكرة عن « سوء تفاهم » نشب منذ وقت قصير بين الباب العالي ووالي مصر . فأعلنت خيانة محمد علي وابنه وعهدت بالولاية بدلا عنهما الى حسين باشا بعدما رفضا الموافقة على اجراءات السلطان الرامية الى ردعهما عن اعمالهما العدوانية في عكا وفي مناطق اخرى من سورية . وينقل السفير مقاطع مهمة من المذكرة العثمانية ويدعو رعاياه البروسيين الى البقاء مخلصين للسلطان :

« ... ان علاقات الصداقة والتفاهم بين حكومة الملك ، سيدنا المعظم ، وحكومة السلطان محمود تقضي بألا يشكو السلطان من تصرف الرعايا البروسيين في الظروف الراهنة . ولهذه الغاية اسرع فاعلمكم بالتدابير القاسية التي اتخذها الباب العالي بحق محمد علي وادعوكم ان تخبروا بها كل من هم تحت حمايتكم ... » (٢٥) .

اصبحت القطيعة بين الباب العالي ومصر ناجزة منذ ذلك الحين . وافتتحت مرحلة جديدة من العلاقات الوطنية والدولية في تاريخ الشرق . واتسمت هذه

(*) لم نجد مقابلها في العربية . (المترجم) .

الازمة بمظهرين اساسيين : حالة الحرب بين السلطان وواليه ، وتدخل الدول الاوروبية دبلوماسيا بعدما قلقت من الانتصارات المصرية فقررت ان تحافظ على حياة « الرجل المريض » ، أي الامبراطورية العثمانية .

٢ ـ الانتصارات المصرية الصاعقة : ايار ـ كانون الاول ١٨٣٢

يبدو التذكير بالمراحل الرئيسية من الحملة على سورية والاناضول ضروريا لتوضيح القرائن المباشرة للازمة . ونتيجة استنفار الجيش العثماني واحتشاده في سورية الشمالية قرر القائد المصري السير للقائه . وصلت مقدمة جيش السلطان في ١٦ اذار الى مدينة حماه (٢٦) اذ فيها كان يرجى تنظيم الدفاع عن سورية ، ومنها توجه الى حاميات دمشق وحمص اوامر القيادة العثمانية ومساعداتها . وعندما وقف ابراهيم باشا على هذه المخططات سار نحو الشمال دون ان يرفع الحصار عن عكا التي لم تسقط في يده الا في ٢٧ ايار .

في تلك الاثناء وقعت المجابهة الاولى بين الاتراك والمصريين في سهل عكا ، على الحدود السورية ـ الفلسطينية الحالية . وفي ١٤ نيسان مني الجيش العثماني بأولى هزائمه . وهربت فلوله مسرعة باتجاه حمص . فاستولى القلق على النفوس واعلنت حالة الحصار في الولايات العربية . اما في مصر فقد لاحق بوليس محمد علي من يهتمون بهذه الحوادث عن كثب فاعتقل اتراكا ومشرقيين واوروبيين ايضا ومنهم من حكم عليه بالاشغال الشاقة . واوقفت المراسلات مع التجار السوريين وعوقب اصحابها . وفي القاهرة نفسها انتشر مناخ الخوف والارهاب البوليسي وعم سائر طبقات الشعب (٢٧) .

في هذه الاثناء وقف الامير بشير علنا الى جانب الجيش المصري وحذت حذوه قبائل عربية نافذة . وكان هذا الامير اللبناني ، على مراوغته ، قد بهر بأمجاد محمد علي . وكانت تأتمر بأمره كتائب درزية متمرسة بالحرب ومرهوبة الجانب في كل المنطقة (٢٨) . وكذلك اكد البطريرك الماروني يوسف حبيش لابراهيم باشا ولاءه وولاء رعاياه وذلك بواسطة حنا البحري التابع لطائفة الروم الكاثوليك الملكيين (في ٢٣ آيار) (٢٩) .

عندما اطمأن ابراهيم باشا الى تأييد جبل لبنان له اتجه شطر دمشق ، عاصمة سورية . وكان ابتيلاؤه على عكا (في ١٧ ايار) قد اضفى عليه هالة من البطولة .

اما في « بلاط » الاسكندرية ، فقد « تكهربت » النفوس ، على حد تعبير القنصل الروسي Lavison (٣٠) . ولكن تصريحات بوغوص ، الناطق بلسان الوالي ، الرسمية ، اتسمت بدبلوماسية لبقة ، فعبرت عن ولاء محمد علي للباب العالي : فهو لا يريد ان يعلن استقلاله مع انه كان قادرا على ذلك بعد حملته على فلسطين ، ولم يشأ ابدا ان يهاجم الجيش العثماني . ولم يحاربه الا في حالة

الدفاع الشرعي عن النفس . وستكون عواقب هذه الحرب التي لا تزال في مطلعها وخيمة ، وتوقفها رهن بارادة السلطان (٣١) .

القناصل يتساءلون عن المخططات المصرية :

كان المراقبون السياسيون ينظرون الى الوضع من منظار آخر مختلف تمام الاختلاف . فقد كانوا على علم بمشاعر سيد مصر ومطامحه . فانكلترا تزوده باستمرار بالذخيرة . وفي الوقت نفسه كان الكولونيل Leith ، المسؤول عن تجنيد بعض كبار الضباط في البحرية المصرية ، يلقى صعوبات في تسفيرهم الى مصر (٣٢) . ذلك ان حكومة لندن كانت في حالة انتظار وترقب للحوادث (٣٣) . اما قنصل فرنسا ، Mimault ، فكان يتردد باستمرار على «بلاط» الاسكندرية و «يغالي» في التودد مخفيا قصده في الاطلاع على نوايا الوالي (٣٤) . فقد كان يتوقع ان تجني التجارة الفرنسية فوائد جمة من امتداد السلطة المصرية الى سورية وهذا ما كان يشجع عليه علنا . واكد ذلك في رسالة بعث بها الى الوزير في باريس في ٢٩ ايار :

« ليس من صلاحياتي ان احدد شروطا لعقد صلح يرمي الى امرين : تحديد حركة توسع القوة المصرية ، وتوحيد سورية ومصر في تنظيم سياسي منفصل فعلا عن امبراطورية القسطنطينية ، لكنه تابع لها على غرار العلاقات التي تربط الجزائر بسيدنا الملك . غير ان ما يتضح الآن وما يسهل تبيانه هو ان اي انفصام في هذا النظام او في اي نظام آخر لن يأتي الا بالفوائد على تجارتنا » (٣٥) .

اما شعور قنصل روسيا فكان يبدو متأرجحا . فقد كان على علم بأن الوالي مطلع من مصدر موثوق به على التقارب بين حكومته والباب العالي . وكان الحديث يجري عن نصائح ومساعدات مالية بل ومساعدات اكثر فعالية ... وبلغ محمد علي خبر تجمع الجيوش الروسية في اوديسة . وفيما كان يطلع على هذه المعلومات كان يسعى الى تأكيدها رسميا . في تلك الاثناء كان هذا القنصل يعلم السفير في القسطنطينية ان الجيوش المصرية ستتقدم حتى حلب لتوحيد الشعوب العربية . فقد اصبح يعتقد بأن الحرب انقلبت الى صراع بين العرب والاتراك (٣٦) .

واخيرا كان القنصل النمساوي Acerbi ، يحلل ما يحتمل ان يؤول اليه هذا الصراع التركي ــ المصري . فقد كان ، في رأيه ، مخططان امام باشا النيل . مخطط محدود يقضي بالاستيلاء على سورية حتى طوروس وانتظار ــ وهو على اهبة الاستعداد للدفاع عن النفس ــ ردود الفعل العثمانية والاوروبية . وكان يميل الى هذا الاحتمال المعقول . اما المخطط الآخر فيقضي بأن تتقدم الجيوش المصرية حتى آسيا الصغرى ، وربما يشمل طموحها القسطنطينية نفسها . لكن هذه المخاطرة قد تؤلب ضده الرأي العام الاوروبي وتؤدي الى تدخل خارجي هو اخشى ما يخشاه . واختتم Acerbi تقريره في ١٠ حزيران ١٨٣٢ بما يلي :

« ... يبدو محمد علي الآن مطمئنا من جهة الباب العالي . فهو لم يعد يخشاه او ، على الاقل ، يتظاهر بذلك . انه لا يخشى سوى امر واحد : ان تتدخل قوة اوروبية الى جانب الباب العالي . تكفي مذكرة واحدة او مجرد بطاقة من انكلترا لاجباره على التراجع الى ما وراء حدوده » (٣٧) .

والواقع انه حتى تلك اللحظة ، لم تشأ اية قوة اجنبية ان تتدخل رسميا او بصورة شبه رسمية في هذا الصراع . بل كانت هذه الدول مرتاحة الى احتلال سورية من قبل وال طموح مصمم على اعلان استقلالها . ذلك ان استقلال الشرق العربي يقابل استقلال اليونان فتتجزأ الامبراطورية العثمانية وتبقى على ضعفها المتزايد . وهذا ما كان يفترضه محمد علي وابنه ابراهيم . ولذا كان الجيش المصري يتابع ، باطمئنان اكبر ، تقدمه المظفر في سورية (٣٨) .

الانتصارات السورية :

وانفتحت طريق دمشق بعد انتصار درعا . وتزايد عدد الجيش ، في مسيرته، بعدما انضمت اليه قبائل عربية صحراوية خبيرة بمسالك تلك الاماكن فأشاعت شجاعتها الحماس في النفوس (٣٩) . وقد استولى ابراهيم باشا على دمشق في ١٣ حزيران . وانشأ فيها حالا مجلس ادارة محلي ضم مسيحيين ويهود فتمتع هؤلاء بحرية دينية تسمح لهم باقامة شعائرهم علنا وحتى بتنظيم زياحات (*) رسمية. واشرف حنا البحري بالاضافة الى عمله كوسيط بين سائر طبقات الشعب والحكم ، على الادارة العامة للاموال . وقد اراد القائد المصري بذلك ان يظهر نواياه الحسنة تجاه سورية التي كان يعتبرها ولايته الخاصة وان بقيت تابعة لمصر (٤٠) .

لم يمكث ابراهيم باشا اكثر من عشرة ايام في العاصمة السورية . فقد اتجه مع جيشه الى حمص حيث احتشدت معظم القوات العثمانية . واجتاحت موجة عامة من الاستياء الولايات الشرقية من الامبراطورية . وابلغ تراجمة الوالي ، وعلى الاخص Jean Botari ، القنصل الروسي Lavison قبل ٢٤ حزيران ، ان سكان الاناضول وديار بكر يرغبون في الحكم المصري وان الجيش المصري قد يتعدى خط حلب ان كان في ذلك ما يتماشى مع مخططات الباشا (٤١) . في تلك الاثناء كان اعداد الجيش العثماني في حمص يجري على وجه السرعة بمساعدة خبراء اجانب ، وعلى راسهم السيد Thévemin ، وهو احد المراقبين الفرنسيين الذين كانوا يرافقون « جيوش الباشوات » ، كما كانوا يسمونهم آنذاك .

وفي ٧ تموز فاجأ ابراهيم باشا العثمانيين . وفي بضع ساعات هرب الجنود وضباطهم مذعورين في حال من الفوضى تستعصي على الوصف . ووقعت الاعتدة الحربية والمؤن والاموال في يد الجيش المصري . ولم يكن في الامكان ان يتوقف هذا

(*) مسيرات دينية في الشوارع .

الجيش . فاستولى في ١٤ تموز على حلب . وقرر ابراهيم باشا ان يستغل هذه الفوضى الشاملة لتعزيز انتصاراته فاجتاز جبال طوروس وهزم من جديد القوات العثمانية في بيلان في ٢٩ تموز . وهكذا انفتحت امامه طريق الاناضول والقسطنطينية (٤٢) .

طريق الاسكندرية وعرش السلطان :

بدأ السلطان يستشعر الخطر الداهم . وفيما كان يعلن عزمه على تحدي القوات المصرية في معركة حاسمة ، كان يفكر بجدية في اقتراح يقضي باللجوء الى اوروبا المسيحية . وفي القسطنطينية لم يكن مستشار السلطان الاول سوى عدو محمد علي . فطمأن ممثلي الدول الذين كانوا يخشون هجوما صاعقا على العاصمة مؤكدا لهم ان ابراهيم باشا لن يجرؤ مطلقا على انتهاك عرش السلطان ، حتى ولو بلغ البوسفور (٤٣) . ومع ذلك كان من الضروري تغيير الخط السياسي للحكومة . فاستدعي رشيد محمد من روماليا وعين صدرا اعظم وقائدا عاما للجيش . وهكذا اصبح في مواجهة ابراهيم باشا رفيقه القديم في السلاح في الحملة على موريا (٤٤) .

لم ترض هذه التدابير السلطانية بعض الدول الاوروبية التي كان قلقها من هذا التطور للاحداث اكبر من قلق الباب العالي نفسه . لذا بينما كان الجيش المصري يتقدم في الاناضول ويستعد للمعركة الحاسمة ، قررت بروسيا وروسيا ، وتبعتها النمسا ، سحب قناصلها من مصر (٤٥) .

لم يستأ محمد علي من ذلك لانه كان يعرف انه يستطيع حتى الآن ، ان يعتمد على « الحياد الايجابي » لسائر الدول التي لا تزال تمده بالذخيرة . واعلم القنصل الروسي Lavison سفيره في القسطنطينية بذلك فى ١٢ آب مؤكدا له انه منذ بدء الصراع ازداد عدد السفن الوافدة من انكلترا ومرسيليا وتريست « محملة بالاعتدة العسكرية والذخائر الحربية » . وكرر محمد علي على مسامع قنصل روسيا مرات عديدة بأنه لا يريد انتهاك سلطة السلطان . حدث ذلك في شهر آب ، في حين كان انتصار بيلان الاخير يفتح امامه طريق القسطنطينية ويرعب اوروبا . وفي ١٢ آب ادلى لقنصل روسيا بحديث نقله هذا «على احسن ما يستطيع من الحرفية» :

« ... سأعطي تعليمات جديدة لابني ابراهيم حالما يسيطر على اضنه . ان السلطان اتهمني بالعصيان : سيسأل عن ذلك امام المسلمين . اني لا ابغي شرا بسلالته فهي وحدها شرعية . وسوف نرى ان كان في وسعه ان يحافظ على تاج لا يملكه الا في سبيل خراب العثمانيين . وسأعلن ما انوي عمله في سبيل سعادة الهلال ومجده . ولن يسير ابني بجيشه الى القسطنطينية الا بناء على قرار يتخذه علماء سائر المدن المقدسة في الامبراطورية » (٤٦) .

لم يكن هذا التصريح الا ليؤكد للدبلوماسية الروسية نوايا الوالي الحقيقية نحو السلطان ، فروسيا كانت تسعى الى تجنب وقوع مثل هذا الامر . واتى

استدعاء القنصل ليؤكد لمحمد علي هذه المخاوف ويوقفه على حدود سورية . ولكن محمد علي وان كان يتوقع من قبل روسيا معارضة « تقلب حساباته كلها وتجبره على التوقف » فانه كان يعتمد في آخر المطاف على انقسام الحكومات الاوروبية وعلى انتصار نهائي يحرزه في البحر او البر .

وقد افصح محمد علي عن ذلك في حفلة الوداع (في ١٨ و ٣١ آب) التي اقامها القنصل الروسي عندما استدعته حكومته ، وحاول ان يقنعه بضرورة قطع كل مساعدة عن السلطان واستدراج البلاط القيصري الى مساندة قضية العرب ضد الاتراك . فهذا الدعم يؤول الى صالح روسيا والباب العالي مدين لها وسوف يبقى كذلك لانه عاجز عن دفع تعويضات الحرب لها . فهو ، اي محمد علي ، اذ يطالب بسورية من الباب العالي فسيقدم له تعويضات تساعده على تسديد ديونه لروسيا . وعلى كل حال فهو لا يطمع في عرش السلطان اذ انه على علم « بما يجري في القسطنطينية وبما يمكن ان يجري فيها » . فان ربح المعركة الحاسمة سوف يعزل السلطان محمود ولكنه سيحترم حق اولاده في الخلافة . وهو في آخر الامر اكثر اعتمادا على الانتصار العسكري منه على الدبلوماسية ، خاصة وان الدبلوماسية عرضة للتقلبات وتسلم بالامر الواقع .

كان الوالي ، وهو يعرض هذه الافكار امام قنصل روسيا ، يمتدح نفسه ولم يكن يخطر بباله مطلقا ان قوته العسكرية وطموحه لم يعودا يأتيان عليه بالنفع لان الدول كانت تفضل ضعف السلطان وتبعيته المالية والدبلوماسية . لذا لا نعجب عند قراءتنا لاحد تصريحاته ، من انه أدى الى عكس ما رمى اليه لما انطوى عليه من ادعاءات ، بل تحديات تبدو واضحة :

« ... ما هم ان رحل جميع القناصل ، طالما بقي هنا تجار يملكون اموالا لشراء المحاصيل ؟.. ان قناعتي ان بلاط سان بطرسبرغ الامبراطوري لم يكن ليستدعيك لو انه وقف على ما حققه الجيش المصري تدريجيا من انتصارات في سورية ... ومع اني لا اضمر شرا للسلالة الحاكمة في القسطنطينية فان ديار بكر وولايات بغداد واقاليم آسيا الصغرى الجنوبية وحتى بعض الاقاليم الاوروبية من تركيا يعطفون على توسعي . وكثير منها يطالب به . غير اني لا اطمع في عرش السلطان ... انه يتهمني بالعصيان على الملك وينسى انني بالسيف استوليت على مصر وان السيف وحده ينزعها مني . العرب كافة معي وهم افضل من الاتراك ...

« لقد حسبت لما انا قادر على فعله قبل الاستيلاء على عكا وبعده . وحسبت اكثر مما تظن الحكومات الاوروبية . وبرهنت الاحداث ان حساباتي كانت صائبة . روسيا وحدها تستطيع ان تساعد الباب العالي بسرعة وفعالية. ولا أظن ان من مصلحتها ان تفعل ذلك : اذ لا يستطيع السلطان محمود مطلقا ان يبرىء ذمته تجاهها لان هذا الحاكم لا يقوى على عمل شيء ، في سبيل دعم الاسلام ، بينما سيؤدي عجز وزرائه الى تفتيت امبراطوريته . وفضلا عن ذلك ، لن يفاجئني امر ، فأنا مستعد لكل طارىء » (٤٧) .

غير ان الدول الصديقة نفسها ، قلقت من الانتصارات المصرية . وفي ايلول بدت الدبلوماسية الاوروبية مجمعة على ان محمد علي لا يستطيع ان يطمع بأكثر من سورية وان عليها ان تهبه اياها شرعيا . وفي ١٣ ايلول كتب الوزير في باريس الى القنصل Mimault بهذا المعنى : « عليه ، وقد سيطر على سورية ، ان يعرف ان يتوقف في الوقت المناسب وان يتصرف بنجاحه بحكمة فيستحق مجدا آخر » (٤٨) . وفي اليوم نفسه كان صوت آخر مستقل تمام الاستقلال يناصر هذا الرأي ، هو صوت الكونت A. Prokesch Von Osten الذي كتب مباشرة الى Metternich ليؤكد له ان باشا مصر مضطر للاستيلاء على سورية والمحافظة عليها لكي ينمي بلاده . وان معارضة السلطان لمرؤوسه المنتصر ستدفع هذا الاخير الى التقدم في آسيا الصغرى حتى ابواب القسطنطينية . لذا يجب توفير الشروط التي ترضيه دون ان يفرض ارادته فرضا تاما بانتصارات عسكرية جديدة (٤٩) .

ومن جهة اخرى كان قنصل روسيا Lavison يحرر في القسطنطينية في ٢٣ ايلول تقريرا عاما عن الوضع السياسي والمالي في مصر . لقد كان على معرفة تامة بمحمد علي لذا كان يحكم على اعماله ومطامحه ضمن اطار الدبلوماسية الاوروبية التي اخطأت ، في نظره ، تقدير احتمالات نجاح باشا مصر ، عندما اعتقدت ان الشعوب العربية واهالي لبنان لا يمكن ان يقفوا الى جانب مصر لمحاربة الاتراك . كما ان البحرية العثمانية ، وهي اقوى بكثير من البحرية المصرية ، قد اضاعت فرصة ضمان سيطرتها على البحار . لذا فان انطلاقة ابراهيم باشا الظافرة والضرورات المالية تحمله على حث الخطى نحو القسطنطينية . ان ذلك ليس في مصلحة الباب العالي طبعا ولكن « الباشا كان راغبا في الاطاحة بالسلطان » . وهو كان يضمر الشر له شخصيا لا لسلالته . وكان الرأي العام الاسلامي كله يدعم رغبته هذه في « اعادة بناء الامبراطورية العثمانية » . وبينما كان قنصل فرنسا في مصر يشجعه في مشاريعه لم يحذ قنصلا انكلترا والنمسا حذو زميلهما في هذه السياسة . وعلى كل حال فقد فشلت مهمة Lith في تجنيد ضباط ذوي مراتب عالية في البحرية ، فهو لم يستطع ان يجذب سوى بعض ضباط الصف . وكانت فرنسا وانكلترا تجنيان فائدة كبيرة من تجارة القطن ومقايضته بالذخيرة مع مصر . هذه المصالح التجارية تفسر تعلق هاتين الحكومتين بوجود محمد علي . غير ان هذا الرجل الفذ كان وحيدا . اذ لم تكن حاشيته ومساعدوه الرئيسيون على مستوى الانطلاقة التي كان يريدها لبلاده . كما ان ماليته كانت في وضع محرج . فما علينا، ان لم يصب الهدف ، « ان نعجب من انهيار هيكل هذه الحضارة المصرية المزعومة التي يزين اصحاب الدعاية صفحاتها دون ان يعرفوا مقوماتها الحقيقية او مدى ملاءمتها للناس والاوضاع » . بهذا القول شكك قنصل روسيا في الدور الذي يمكن لمصر ان تمثله في هذه الظروف ، الشديدة الاغراء في ظاهرها ، واقترح حلا جذريا يوقف تقدم ابراهيم باشا من اضنه الى القسطنطينية :

« ... في اعتقاد محمد علي ان مالية الباب العالي دون ماليته . لذا سوف يعتمد على هذا الاعتقاد ليأمر ابراهيم باشا بالتقدم من اضنه الى القسطنطينية ، ما لم يدخل الخليفة في حلف ما ، او تقوم احدى الدول ، رغبة منها بانهاء الحرب ، بايقاف تقدم هذا القائد عن طريق انذار توجهه اليه مدعوم بالقوة ... » (٥٠) .

ولكن يا للعجب . لقد كانت هذه التدابير قيد الدرس في مجالس السلطان وفي الدوائر الاوروبية على السواء . واتفق الجميع على ايقاف القائد الظافر على حدود سورية . وباشرت الجهات المعنية بمفاوضات طويلة . فطلب الباب العالي من الحكومات الاوروبية تعيين وسيط يرضي الجميع . وبدا ان وساطة فرنسا غير مجدية ، للدعم الذي تبذله في صحافتها خاصة لمطامع مصر في سورية . ورجحت كفة انكلترا على روسيا . ومنذ ٣ تشرين الاول توجهت بعثة اولى الى لندن مرورا في فيينا . فقبل مترنيخ بجهود الوساطة التي تبذلها انكلترا ولكنه اكد رفضه لاي تدخل اجنبي في الصراع . وتعمدت الحكومة الانكليزية ان تستقبل ببرود الوفد العثماني المطلق الصلاحيات . ولم تنجح بعثة ثانية في ١٣ كانون الاول ، اكثر من البعثة الاولى في تغيير موقف الحكومة الانكليزية غير المبالي (٥١) . واثار «حياد» حكومة بلاط سانت جايمس حيرة محمد علي ايضا . لذا حاول سبر حقيقة نواياها فطلب منها بطريقة لبقة ، عن طريق القنصل السابق ، بريغ ، وهو صديق له ، ان تدعمه دبلوماسيا . وفي اثناء ذلك كان ابراهيم باشا وهو يعرف تردد والده وحرصه على رضى الحكومة الانكليزية ، يحثه على اتخاذ قرار بالموافقة على السير نحو القسطنطينية . ولم تحظ رسالته التي بعث بها الى ابيه في اواخر تشرين الثاني (٨ رجب ١٢٤٨) بالنتيجة المرجوة . بل على العكس : فقد وجه الوالي رسالة جديدة الى الشوفالية بريغ في ١٢ كانون ، واقترح فيها حلا معاكسا لرغبات الجيش :

« ... ان صمت الانكليز مفيد الى حد ما للقضية المصرية بالرغم من انهم غير مستعدين لتشجيع سير ابراهيم باشا نحو القسطنطينية في الظروف الراهنة .

« ومهما يكن من امر فان لم يتفق دخولنا الى القسطنطينية ومخططات الحكومة الانكليزية واذا ما ابدت هذه الحكومة رغبتها في ان نبقى في مواقعنا الحالية فانني ، والحالة هذه ، ارضخ للواقع » (٥٢) .

وكانت الاحداث العسكرية تؤثر على مجرى المفاوضات . فضمنت معركة قونية الحاسمة في ٢١ كانون ، لابراهيم باشا نصرا مطلقا. ولم يعد بوسع الباب العالي ان يقوم بأية مقاومة . واضحت طريق القسطنطينية مفتوحة نهائيا . وحده التدخل الدبلوماسي الروسي الضاغط على مصر ادى الى وقف جيوشها في قلب آسيا الصغرى ، وانقاذ الباب العالي من انهيار محتوم .

٣ ـ التدخل الروسي يفرض الصلح

٢١ كانون الاول ١٨٣٢ ــ ١٤ ايار ١٨٣٣

عندما يتصادق القيصر والسلطان :

في اليوم الواحد والعشرين من كانون الاول بالذات عرض ممثل روسيا بوتنييف على الباب العالي مساعدة حكومته العسكرية ضد الوالي المتمرد . لم يرد الصدر الاعظم على هذه المبادرة الروسية الطيبة وغير الاعتيادية . ولكن وصل في اليوم التالي الى القسطنطينية مبعوث القيصر الجنرال مورافييف . واكتفى بالمرور فيها معلنا انه في طريقه الى الاسكندرية . ولكن الباب العالي استقبله لانه عرف ان المقصود ليس وساطة دبلوماسية بل تدخلا مباشرا مقررا على اعلى مستوى فرضته المصلحة العليا للدولة . فروسيا لا تستطيع ان تبقى غير مبالية تجاه الخطر الداهم الذي يحيق بالعاصمة ويهدد الامبراطورية العثمانية بالتفتت (٥٣) . وفي ٤ كانون الثاني ١٨٣٣ غادر المبعوث الروسي القسطنطينية الى الاسكندرية .

لم يكن قلق الحكومة الروسية بدون مبرر . فبعد انتصار قونية كان ابراهيم باشا يفاوض الجنرال رشيد ، زميله العثماني المهزوم ، بضرورة خلع السلطان محمود وتنصيب خلفه الشرعي مكانه . كان ذلك هو الهدف المعلن للسير نحو العاصمة (٥٤) . ولكن كان يلزم ابراهيم باشا للاستفادة على هذا النحو من انتصاره الاخير ان يحصل على موافقة صريحة من والده الذي كان ما يزال على تردده . والواقع ان محمد علي لم يكن يطمع في خلافة المسلمين : وكان يعتبر نفسه خادما امينا للباب العالي ولذا كان يطالب بتغير جذري في السياسة العثمانية وبالاعتراف شرعيا بفتوحاته في سورية . هذا ما اعترف به في ٢ كانون الثاني عندما تلقى نبأ انتصار قونيه (٥٥) . وكان قد منع ابنه دائما من الاقتراب من العاصمة . ولكن ابنه كان يتصرف بصفته عسكريا فاعتبر ، شأنه في ذلك شأن الدبلوماسية الروسية ، ان الامر الواقع هو السبيل الوحيد للحسم في الوضع السياسي . ومنذ ٢٨ كانون الاول كتب بهذا الصدد الى والده معبرا عن نفاد صبره البالغ ، ان لم نقل عن يأسه :

« لذا ينبغي علينا ان نتابع السير حتى بروس على الاقل وان نحتل المدن الواقعة على شاطيء بحر مرمره ولتحويلها الى قواعد بحرية نستعملها في تموين جيوشنا . وحينئذ نستطيع ان نطلق بسهولة الاشاعات التي قد تؤدي الى سقوط السلطان . وعلى كل حال ، ان لم ننجح في خلعه فيكون في وسعنا ان نفرض صلحا مناسبا يوافق رغباتنا . ولولا اوامرك الاخيرة حيث حذرتني صراحة من التقدم لكنت الآن على ابواب القسطنطينية . واتساءل عن سبب هذا التحذير . هل هو خشية اوروبا ام امر آخر ؟

فأرجوك ان تتفضل وتوضح لي هذا الامر قبل ان تفوتنا الفرصة المناسبة وان تبلغني قراراتك النهائية بهذا الشأن » (٥٦) .

غير ان محمد علي لم يعد سيد قراراته . ففي شهر كانون الثاني وصل وفد عثماني متمتع بكامل الصلاحيات (في ١٣ منه) وتبعه الدبلوماسي الروسي (في ٢١ منه) . واتضح ان اقتراحات الباب العالي يستحيل قبولها . لكن تطلبات روسيا فرضت نفسها على الوالي : فكان عليه ان يوقف حالا العمليات العسكرية وان يعد بالخضوع للسلطان خضوعه لسيده ، لانه ليس للعاصي ان يفرض شروطا على سيده الشرعي . وكان مورافييف يتصرف بصراحة وحزم سادا على باشا مصر كل سبيل الى حوار دبلوماسي . وهكذا عندما سأل محمد علي بلباقة عن رغبة « صديقه القيصر » في سبيل وضع حد للنزاع اجابه الجنرال : « ليس القيصر صديقك مطلقا بل صديق السلطان وهو يريد ان يبقى كذلك » (٥٧) .

الدول الكبرى تخف لنجدة الباب العالي

اكتفى الدبلوماسي الروسي بهذا التعنيف وعاد الى القسطنطينية فوصلها في ٧ شباط . ودب القلق لدى الدول الاخرى بسبب مبادرة الحكومة الروسية الحاسمة. فاتصل سفير فرنسا في لندن ، العجوز تاليران ، بوزير الخارجية بالمرستون . وكانت التعليمات الواردة من الوزير في باريس الدوق دو بروغلي تقضي بالعمل على انقاذ الامبراطورية العثمانية والحيلولة دون تدخل روسي صاعق ومنفرد في الازمة ، وبعد ان حاولت الدبلوماسية الفرنسية ـ الانكليزية ان تقنع سفير النمسا نيومان بوجهة نظرها تبنت في ٢٨ كانون الثاني مخطط وساطة تقوم بها الدول الاربعة الكبرى . غير ان النمسا كانت تشك بموقف فرنسا وتتهمها بتشجيع توسع مصر لتجعل منها قوة في البحر الابيض المتوسط . لذا فضلت ان تدعم موقف روسيا . ولا داع لان نذكر ان صوت الباب العالي في سائر هذه المفاوضات لم يكن قط مسموعا. كان الجميع يعلمون انه يرفض مبدئيا اية وساطة تقوم بها الدول الاوروبية مشتركة. وردا على هذا الاعتراض الاساسي قال تاليران : « يجب ان نخدم الباب العالي رغما عنه » ، لان الحفاظ على هذه الامبراطورية من مقومات التوازن في القارة الاوروبية تبعا لاتفاقيات مؤتمر فيينا (٥٨) .

في تلك الاثناء كان القائد المصري الاعلى يواصل تقدمه نحو القسطنطينية دون ان ينتظر نتائج التدخل الروسي . فتوجه من سهل قونيه الى بروس وهي الهدف المباشر لهذا الزحف . لكن اوامر ابيه القاطعة بلغته في ٢ شباط في قتاهية . وهي تقضي بأن يتوقف عن الزحف في اللحظة التي تصله فيها ، وذلك تنفيذا للوعد الذي قطعه محمد علي للجنرال الروسي (٥٩) . فانصاع ابراهيم باشا لهذا الامر الجازم وتوقف زحف الجيش المصري في قتاهية .

وفي اليوم ذاته اقدم الباب العالي على خطوة حاسمة تلبي جميع رغبات الدبلوماسية الروسية . فقد دب الهلع في قلب السلطان من الزحف المصري ومن الرأي العام العثماني الذي كان يحيي الزاحف الظافر معتبرا اياه منقذا للاسلام فدفعه اليأس الى طلب مساعدة القيصر العسكرية . فطلب ان تتدخل بعض وحدات

البحرية القيصرية وكتائب برية كافية لحماية عاصمته (٦٠) . وبالطبع تحركت البلاطات الاوروبية الاخرى تلقائيا مهددة بتدخل مماثل . وكان ان قررت الذود عن الامبراطورية العثمانية التي تتهددها قوتان على طرفي نقيض .

وأكدت فرنسا عزمها على ان لا تتخلى عن قضية الباب العالي أمام المطامع المصرية معتبرة ان كل خطر داخلي او خارجي يهدد وحدة الامبراطورية العثمانية يمسها بالذات .

واستبدلت انكلترا قنصلها العام في مصر الذي كان قد عين في منصبه في شهر كانون الثاني فعين السيد كامبل في كانون الثاني قنصلا . وتلقى التعليمات من حكومته في ٤ شباط . وقد اكد السيد بالمرستون في هذه التعليمات :

... ان حكومة جلالته تعلق اهمية كبرى على الحيلولة ليس فقط دون انحلال الامبراطورية العثمانية ، بل ايضا دون اجتزاء اي قسم منها ... (٦١) .

وقررت النمسا ان ترسل من جديد بروكش فون اوستن الى الاسكندرية . وانحازت بشكل واضح الى وجهة النظر الفرنسية ــ الانكليزية الجديدة . فابلغ مترنيخ مبعوثه الخاص تعليماته في ١٠ شباط : ان دعم تركيا والحفاظ على عرش الاسرة العثمانية الراهنة ضرورة سياسية بالنسبة لاوروبا ، لذا لا يسعه الا ان يؤيد التدخل الروسي . واضاف ان بروسيا توافق النمسا على ذلك . « انها تسير معنا » (٦٢) .

وهكذا اتفق رأي الدول الاوروبية الكبرى الخمسة على الهدف الاساسي ، الا وهو الدفاع عن الامبراطورية والاسرة الحاكمة تجاه أي تحد مصري . دفع الموقف الاوروبي هذا الباب العالي الى ارجاء مطالبه وانتظار تطور الاحداث قبل الافادة من العون العسكري الروسي . ولم تنقطع المفاوضات بين المبعوثين الروس وبين الحكومة العثمانية ما بين ٨ و١٧ شباط . وكان الباب العالي يرجو روسيا ان تحتفظ بقواتها العسكرية على مسافة من العاصمة ولكن على تأهب دائم للتدخل في اللحظة المناسبة (٦٣) .

مطالب ابراهيم باشا « المثالية »

سعى المصريون وقد توقفوا فجأة في قتاهية ان يستفيدوا من انتصاراتهم ليحصلوا على شروط صلح ملائمة . لكن اراء محمد علي كانت تخالف بوضوح مطالب ابنه ابراهيم بهذا الشأن . وقد رسم ابراهيم هذه المطالب منذ الثالث من شباط بدقة . لا نستطيع ان نثبت هنا هذه الوثيقة كاملة مع انها اساسية لمعرفة تاريخ يقظة القومية العربية والمصرية المعاصرة والتحرك الدبلوماسي الذي رافقه ، ونكتفي منها ببعض المقتطفات المسهبة التي تعطي فكرة واضحة عنها (٦٤) . لقد لاحظ القائد المصري الاعلى اولا ان جهود الباب العالي وروسيا الدبلوماسية تتطلب من والده حزما في النظر الى الامور . لذا فهو يعرض بكل ولاء واخلاص مطالبه الاساسية بالنسبة الى هذا الصلح :

يبدو لي ان مسألة الاستقلال ينبغي ان تكون من بين النقاط الاساسية التي يجب ان تناقش مع المفاوضين (الروسي والعثماني) : انها ، بالنسبة الينا ، مسألة تتقدم على كل المسائل الاخرى . ومن ثم يجب ان نطالب بالتخلي عن الاقضية الثلاث : الاناضول وعليا ، كيليكيا وجزيرة قبرص .

ويشرح ابراهيم باشا بعدئذ اسباب هذه المطالب الرئيسية التي تقتضيها مصالح البلاد الاساسية :

علينا اولا ان نكون متصلبين ومتشددين الى اقصى حد بالنسبة الى الاستقلال لندعم وضعنا ونؤمن ضمانات من اجل المستقبل . ذلك انه بدون الاستقلال فان كل جهودنا ستضيع سدى وسنظل تحت حكم هذه الدولة اللعينة التي ترهقنا دائما بمطالبها السخيفة وطلبها المستمر للمال ... من الآن وصاعدا ، علينا ان نتحرر من هذه الاعباء التي لا تطاق ونجد خلاصنا الوحيد في الاستقلال .

بالنسبة الى مطالبتنا بأقضية الاناضول وعليا وكيليكيا فمردها حاجتنا الى الخشب . ذلك ان وجود اسطولنا مرتبط بتوفر هذه المادة التي لا توجد في بلادنا . وانك ما زلت تذكر كيف ان الانكليز حظروا مؤخرا تصدير الخشب الينا وكيف اننا اضطررنا الى اللجوء ، عبثا ، الى النمسا التي ما زال رفضها تلبية طلبنا يثير فينا ذكريات مريرة لا تنسى ... اما بشأن ضم جزيرة قبرص الى مصر فهي مسألة ضرورية لسببين : ان نجعل منها قاعدة لاسطولنا وان نمنع الباب العالي من الدخول الى وسط مناطقنا ... اما اذا اصريت ايضا على المطالبة ببغداد فلا مانع عندي من ان تطرح هذه المسألة على بساط البحث على ان نكون مستعدين فيما بعد على التخلي عن المطالبة بها . ذلك ان ضم هذه الولاية لن يفيدنا بشيء . انها تشبه سنار من كل النواحي ...

ان المطالبة ببعض الاراضي تخضع لمطلب جوهري وهو اعلان استقلال مصر ، كما انها تؤلف في الواقع مجموعة متناسقة . فهي تستبعد أي مطمع في القسطنطينية كما ادعى الدبلوماسيون الاوروبيون . اما الضغط العسكري على العاصمة العثمانية فكان مناورة ماهرة بل ووسيلة مساومة لبلوغ اهداف معينة ومحددة تماما . لكن ألم تناقض هذه الاهداف ، وهي حيوية بالنسبة للتوسع المصري ، مصالح اوروبا ؟ هنا كانت تكمن آنذاك ، حدة الازمة الشرقية .

قضية مصر قضية اوروبية :

لم يكن في نية محمد علي ان يجاري ابنه في مطالبه الواسعة . فقد كان بحكم علاقته الشخصية بالدبلوماسية الاوروبية ، يلمس محاذير اعتماد سياسة معارضة جازمة . لذا فضل ان ينهج سياسة الممكن والمعقول بدل سياسة

المساومة والضغط الاقصى . وفي ١٦ شباط طالب بسورية كاملة وبالمقاطعة المشجرة من اضنة مؤكدا من جديد خضوعه للباب العالي بدفع الضريبة (٦٥) . بدت هذه المطالب وضيعة ، وهي تستجيب لنصائح الدبلوماسية الفرنسية ولا سيما التعليمات الموجزة التي ارسلت من باريس في ١٣ ايلول الى القنصل ميمو في الاسكندرية . ووصل الاميرال روسان الذي عين سفيرا في القسطنطينية في ١٤ تشرين الاول ١٨٣٢ ، الى العاصمة العثمانية في ١٧ شباط ١٨٣٣ . وكان موكلا اليه ان يضمن لمصر السيادة على سورية وان يقاوم حضور روسيا وتدخلها في شؤون الباب العالي وذلك بالاتفاق مع زميله الانكليزي (٦٦) .

غير ان حماية فرنسا لمصالح محمد علي في سورية كانت تعارض سياسة مترنيخ التي تقاوم سياسة التوسع المصرية لانه يعتبرها اداة خفية تستعملها فرنسا لتبسط سيادتها على المشرق . ففي ١٥ شباط كتب مترنيخ بهذا الشأن الى سفيره في لندن ، بلهجة قاطعة ، راميا الى ضرب التضامن الفرنسي ـ الانكليزي الذي وطد عراه التهديد بالتدخل العسكري الروسي :

« ... لا ندعي مطلقا اننا نطلع وزراء بريطانيين على امر جديد بهذا الشأن ، فما من امر الا ويدركونه مثلنا وافضل . فلئن كانت قضية مصر قضية نمساوية فهي بدون ادنى ريب قضية انكليزية ايضا .

« ان الحكومة الفرنسية ، وقد عزمت على القيام بانطلاقة لا يسعنا ـ بالرغم من عدم الانحياز الذي ننتهجه ـ الا ان ننعتها بالانطلاقة الطبيعية ، تحرص على ان تحل حمايتها لوالي مصر محل القضية المؤجلة ، اما قيمة هذا النوع من الحماية فينبئنا عنها تاريخ سائر العصور وخاصة تاريخ العصور القريبة » (٦٧) .

ولاول مرة طرح مترنيخ المسألة الاساسية التي تهيمن على الازمة الراهنة ، اذ جعل ، بصفاء ذهن وحدس عميق تميز بهما ، من القضية المصرية قضية انكلترا والنمسا ، في آن : او بتعبير آخر اصبحت هذه القضية قضية اوروبية تتحكم ملابساتها بملابسات القضية المشرقية .

في هذه الاثناء بلغت الازمة اوجها . ففي ٢٠ شباط مخر الاسطول الروسي مياه البوسفور . فعجلت هذه المفاجاة المسرحية من تطور الاحداث غير المنطقي (٦٨) . وقد حملت هذه الخطوة سفير فرنسا الجديد على القيام بمبادرات يائسة . ففاوض حالا الباب العالي في حل يبعد الروس عن القسطنطينية ولا يعترف لمحمد علي الا بسوريا . لم يخل هذا الاتفاق المعقود في ٢١ شباط من لبس في صياغته وخاصة بشأن ملكية ولاية اضنة . فقد ضمن للباب العالي ولاء « محمد علي باشا » على ان توهب له مقابل هذا الولاء « مقاطعات عكا وطرابلس وسورية والقدس ونابلس » . وعندما يتأكد هذا الولاء يتعهد الباب العالي « بالتخلي عن اي عون اجنبي يكون قد طلبه بسبب الظروف » (٦٩) .

لكن بدا ان هذا الاتفاق المرتجل غير قابل للتحقيق ، اذ لا سبيل الى فرضه على الفريقين المعنيين . وفي ٢٣ شباط زودت النمسا مبعوثها الكونت بروكش فون اوستن بتعليمات تتلخص في نقطتين : استنكار مطلق للتمرد المصري ، وعدم التدخل بين السلطان وواليه المتمرد (٧٠) . كان هذا الموقف السلبي يتلاءم تماما مع ايديولوجية مترنيخ ومصالحه .

دفع موقف فرنسا محمد علي الى انتهاج سياسة القوة . فقطع في ٩ اذار المفاوضات التي بدأها مع الباب العالي وطالب بسورية كلها وبمقاطعة اضنة . وامر ابنه ، دون ان يؤيده في ارائه كلها ، ان يواصل عملياته العسكرية وان يتقدم في اتجاه العاصمة حتى بروس والدردنيل . ومع انه فوت على نفسه فرصة دخول القسطنطينية ، فقد كتب الى ابنه في ٢٣ اذار ، هذه الاسطر :

« ... في رأيي : ان اسرعنا في ضرب الحصار على القسطنطينية دون ان نضيع أي وقت ، وان اجبرنا الباب العالي على عقد صلح مشرف معنا ، لن يبق أي مجال لتدخل اوروبا او اي دولة اخرى . ومن المعقول ايضا ان يحظى هذا الصلح ، ان عقد بالسرعة اللازمة ، بموافقة الدول الكبرى مهما كانت شروطه ... (٧١) » .

بلغ ارتباك الباب العالي اوجه . اذ ان الزحف المصري من شأنه ان يدفع الروس الى الدخول الى العاصمة وهذا جل ما يبغون . وهكذا فتنازل لمحمد علي عن سورية كلها . غير ان والي مصر ، طالب باضنة ايضا . فما كان من روسيا الا ان مارست سياسة التدخل القسري .. بينما كانت انكلترا تسرع في ارسال قنصلها الجديد كامبل الى الاسكندرية (٢٦ اذار) ، وبينما كان النمساوي بروكش فون اوستن ينزل فيها (٢ نيسان) والفرنسي بوالوكونت يصلها في مهمة خاصة (٢٩ نيسان) ودخل الاسطول الروسي في ٥ نيسان في ميناء بيوكويري وانزل الى العاصمة العثمانية كتيبة اولى مؤلفة من ٥٠٠٠ جندي . لكن باشا مصر اصر على المطالبة بأضنة مع مرفأ طرسوس وحتى بجزيرة كاندي معلنا على الملأ في الوقت نفسه ولاءه للباب العالي (٧٢) .

امام الاصرار المصري هذا بدا ان سفير انكلترا الجديد في القسطنطينية ، اللورد بونسومبي تراجع واعترف بحق مصر بامتلاك مقاطعة اضنة . غير ان موقف زميله الفرنسي لم يتزعزع مطلقا . وفي ١٩ نيسان كتب الى وزيره في باريس هذه الاسطر المعبرة :

« ... في اعتقادي ان مصر قوة مفتعلة ولكنها اصبحت خطيرة بعدما امتلك زمامها محمد علي . ولذا يجب ان نخشى جانبها الآن . علينا ان نضع امامها حواجز تستطيع ان توقفها . وعلينا ان نحصر طموح واليها في حدود لا يستطيع معها في كل لحظة ان يجابه الروس والانكليز بمصالح فرنسا . فان استقر ما وراء جبال طورس اصبحت هذه المصالح مهددة في كل لحظة ... يجب ان لا يقبل السيد دوفارين بالتنازل الا عن سورية ليس الا ... » (٧٣) .

حل وسط : صلح قتاهية

واخيرا توصلت الدبلوماسية الى حل وسط . فوضع صلح قتاهية الموقع في ٤ـ٥ـ ايار حدا للصراع بين الاخوة وللازمة الدولية . فتنازل باشا مصر عن مطالبته بمقاطعة اضنة ولكن ابنه نال لقب محصل الضرائب . فضمن بذلك مصالحه المالية دون ان يعترف له شكليا بحق ادارة البلاد . هذا ما سمح للباب العالي بأن يعلنه رسميا بصدد مصالحته مع سيد مصر (٧٤) .

وهكذا اوقفت اوروبا الفاتح وكرست بذلك اولى علاقات حمايتها الدبلوماسية للباب العالي . وبهذا تضاءلت مكانة السلطان وواليه ، وكانا معا الخاسرين . لقد افسح وجود الجيش الروسي في العاصمة المجال امام شتى الدسائس الدبلوماسية بين الدول المتنافسة . ولم يرجع هذا الضغط الروسي الا بتنازلات باهظة من قبل جميع الفرقاء المعنيين .

ان دراسة المفاوضات التي ادت الى عقد معاهدة الدفاع المشترك في اونكيار اسكلسي في ٨ تموز ١٨٣٣ ، والبند السري المضاف اليها في ٢٦ تموز ، لا تدخل في نطاق تحليلنا هذا (٧٥) . ولكن يتضح ان سورية والمقاطعات العربية في الامبراطورية العثمانية دخلت منذئذ في دائرة مصالح الدول الاستعمارية والمتوسطية .

يبدو ان الدبلوماسي النمساوي بروكش — اوستن اخذ على عاتقه آنئذ ان يعزي محمد علي على هذه الهزيمة السياسية الاولى بأن يلوح له باقامة امبراطورية عربية شاسعة تمتد من السودان الى الفرات فالخليج العربي ، يكون من امرها ان تعلي شأنه في اعين الشعوب التي خابت آمالها به بعد هذه الهزيمة ، وان تمكنه من مواجهة الباب العالي الراغب في استرجاع سورية . كان بروكش اوستن ، وهو يفتح امام باشا مصر الداهية هذه الافاق المثيرة ، يأمل ان يسبر افكاره السياسية (٧٦) . غير ان الباشا كان يحلم بمخطط اكثر واقعية . كان يريد ان يضمن لنفسه امتلاك سورية نهائيا بموافقة اوروبا منافسته . وهكذا اعلن بأنه لا يطمح مطلقا في خلافة المسلمين بل يسعى الى تجنب انهيار الامبراطورية العثمانية لان ذلك يدخل اوروبا في سلسلة معقدة من الانتفاضات القومية والحروب . اذن لم يكن هو عدو السلطان بل اولئك الذين كانوا يبدون له ظاهريا كل اهتمام وتأييد . لذا ، اذا تركته اوروبا يدير امور سورية بأمان ، فسوف يجعل البلاد في حالة نمو وازدهار بحيث ان القارة تفيد من ذلك افضل افادة بدل ان تفتش بعيدا عن المواد الاولية (٧٧) . هذه التصريحات التي اسر بها الى الدبلوماسي النمساوي كان باشا مصر يرمي من ورائها الى كسب رضى مترنيخ . فقد كان يعرف انه يعارض بشدة اي تغير يطرأ على الوضع القائم في المشرق العثماني .

غير ان منافس محمد علي الحقيقي في سورية لم تكن النمسا . فطريق الهند يمر اما بالسويس واما عبر سورية ووادي الفرات . ولذا كان التضامن المبدئي بين

فرنسا وانكلترا يتفتت في كل ازمة امام تناقض مصالحهما في تلك البلاد . هكذا افاد السفير بونسونبي من حالة اليأس في الدولة العثمانية وحصل على امتياز تسيير مراكب تجارية على الفرات . وكان يأمل ايضا ان يحصل على فرمان يلغي احتكار الحرير في سورية . وكل ذلك مكاسب تناقض سياسة مصر فـي هذه الميادين . وهكذا اصبح من العسير جدا الاحتفاظ بسورية بعد ان تألق محمد علي في فتحها . بل اصبحت مركز تصادم وشيك بين المصالح الدولية المتباينة . وبذلك تكشف « شرك عكا » منذئذ عن مرحلة جديدة من ازمة خفية قد تجبه سيد مصر ليس فقط بالسلطان بل بالدول الاوروبية ، وحتى بأوروبا المسيحية .

وهكذا اتسعت منذ ذلك الحين المسألة الشرقية بالنسبة لاوروبا العثمانية لتشمل القضية المصرية وقضية سورية وفلسطين . واصبح يخشى ان يكون صلح قتاهية مجرد هدنة مفتعلة يسهل خرقها .

هوامش الفصل الثاني

(١) أهم المراجع المتعلقة بهذه الفترة : ـ

— *Asad· J· Rustum,* the Royal Archives of Egypt and the origins of the Egyptian Expedition to Syria, 1831-1841· Beirut, American University, 1936 ;

ـ اسد رستم ، حروب ابراهيم باشا في سورية والاناضول ، هليوبوليس . (مصر) .
ـ س. باشا ، مذكرات تاريخية . ١٩٢٦ ، حريصا ـ لبنان .
ـ ب. قر علي ، فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسورية ، المجلة البطريركية، لبنـــان ١٩٣٦ ؛

— *G· Douin,* La première guerre de Syrie I et II · Société Royale de Geographie d'Egypte, 1933.

— *Caldelvéne et Barrault,* Histoire de la guerre de Mohammed Ali contre la porte ottomane en Syrie et en Asie Mineure, Paris, 1837 ·

— *A· Graf von Prokesch - Osten,* Krieg des Vize - Kônigs Von Aegypten Mohammed Alis gegen den Sultan in den Jahren 1831-1833, Stuttgart, 1844;

— *E· Molden,* Die Orient - politik des Fürsten Metternichs 1829-1833, Vienne et Leipzig, 1913 ·

(٢) رينـــه كتاوي ، حكم محمد علي . (٤٣١)

(٣) نفس المصدر الســابق . (٤٣١)

(٤) نفس المصدر الســابق . (٤٣٤)

(٥) نفس المصدر الســابق . (٤٣٨) .

(٦) نفس المصدر الســابق . (٤٤٣)

(٧) نفس المصدر الســابق . (٤٤٦)

(٨) نفس المصدر الســابق (٤٤٢)

(٩) نفس المصدر الســابق . (٤٤٤ـ٤٤٥)

(١٠) نفس المصدر الســابق . (٤٤٧)

(١١) نفس المصدر الســابق . (٤٤٩ـ٤٥٠)

(١٢) نفس المصدر السابق . (٤٥٠)

(١٣) نفس المصدر السابق . (٤٤٨)

(١٤) نفس المصدر السابق . (٤٥١)

(١٥) نفس المصدر السابق . (٤٥٣)

(١٦) (٢٠٦ - ٢٠٧)

— *M· Sabry,* l'empire égyptien sous Mohammed Ali

(١٧) رينه كتاوي ، حكم محمد علي . (٤٦٤)

(١٨) اسد رستم ، حروب ابراهيم باشا . (٨٢-٨٣)

(١٩) رينه كتاوي ، حكم محمد علي . (٤٥٩)

(٢٠) نفس المصدر السابق . (٤٦٥)

(٢١) نفس المصدر السابق . (٤٦٧-٤٦٩)

(٢٢) نفس المصدر السابق . (٤٦٧-٤٧١)

(٢٣) نفس المصدر السابق . (٤٧٢) .

(٢٤) نفس المصدر السابق .

(٢٥) نفس المصدر السابق (٤٧٥-٤٧٦)

(٢٦) نفس المصدر السابق (٤٨١-٤٨٢)

(٢٧) نفس المصدر السابق . (٤٨٣-٤٨٦) .

(٢٨) نفس المصدر السابق . (٤٨٧)

(٢٩) اسد رستم ... حروب ابراهيم باشا . (٨٢-٨٣)

(٣٠) رينه كتاوي ، حكم محمد علي . (٥٠٨)

(٣١) نفس المصدر السابق . (٥٠٠-٥٠٢)

(٣٢) نفس المصدر السابق . (٤٩٥)

(٣٣) نفس المصدر السابق . (٥٠١-٥٠٢)

(٣٤) نفس المصدر السابق . (٥٠١) .

(٣٥) (٢٠٣-٢٠٤) ... — *M· Sabry,* l'empire égyptien

(٣٦)-رينه كتاوي ، حكم محمد علي . (٥٠٩-٥١٠)

(٣٧) (١٠٩-٢٠٠) — *M. Sabry,* l'empire égyptien · · ·

(٣٨) رينه كتاوي ، حكم محمد علي . (٥٠٨-٥٠٩)

(٣٩) نفس المصدر السابق . (٥١١)

(٤٠) (١٥) — *M· Sinaci,* Studien

س. باشا ، مذكرات تاريخية . (٥٦-٥٧) و (٦٧-٦٩)

(٤٨٥) — *G. Guémard,* les réformes en Egypte

(٤١) رينه كتاوي ، حكم محمد علي . (٥١٣-٥١٤)

(٤٢) (٢٠١) — *M. Sabry,* l'empire égyptien .
(٥٢٧) et R. Cattaoui, le régne ...

(٤٣) (٢١) — *A. Graf von Prokesch - Osten,* Mehamed Ali .

(٤٤) (١٦–١٧) — *M. Sinasi,* Studien zur Geschichte .

(٤٥) رينه كتاوي ، حكم محمد علي . (٥٢٥)

(٤٦) نفس المصدر السابق . (٥٣١–٥٣٢)

(٤٧) نفس المصدر السابق . (٥٣٨–٥٤٣)

(٤٨) (٢٠٤) — *M. Sabry,* l'empire égyptien

(٤٩) (٢٢–٢٤) — *A. Graf von Prokesch - Osten,* Mehemed Ali

(٥٠) رينه كتاوي ، حكم محمد علي . (٥٤٥–٥٥٢)

(٥١) (١٧ – ١٩) — *M. Sinasi,* Studien zur Geschichte . . .
(٢٠٨ – ٢٠٩) — *M. Sabry,* l'empire égyptien . . .

(٥٢) (٢١٤) — *M. Sabry,* l'empire égyptien . . .

(٥٣) نفس المصدر السابق . (٢٢١)

(٥٤) نفس المصدر السابق (٢١٧–٢١٨)

(٥٥) (٣١) — *A. Graf von Prokesch - Osten* ... Mehemed Ali .

(٥٦) (٢١٨–٢١٩) — *M. Sabry,* l'empire égyptien . . .

(٥٧) نفس المصدر السابق . (٢٢٢–٢٢٣)

(٥٨) (٤٥–٤٦) — *E. Molden* ...

(٥٩) (٢٢٢) — *M. Sabry* ...

(٦٠) (٥٠) — *E. Molden* ...

(٦١) (٢٢٩–٢٣٠) — *M. Sabry* ...

(٦٢) (٣٧–٣٨) — *A. Graf von Prokesch - Osten* .

(٦٣) (٥١–٥٢) و (٤٨–٤٩) — *E. Molden* ...

(٦٤) (٢٢٧–٢٢٨) — *M. Sabry* ...

(٦٥) نفس المصدر السابق . (٢٣١)

(٦٦) (٥٣) — *E. Molden* ...

(٦٧) (٥٠٦–٥٠٧) — *M. Sabry* ...

(٦٨) نفس المصدر السابق . (٢٣٢)

(٦٩) (٢٢٨) — *G. Noradoughian,* Recueil d'actes internationaux

(٧٠) (٣٩) — *A. Graf von Prokesch - Osten,* Mehemed Ali .
(٥٤) — *E. Molden,* Die Orient - politik .

(٧١) (٢٣٤–٢٣٥) — *M· Sabry* ...

(٧٢) نفس المصدر السابق . (٢٤٠–٢٤٣)

(٧٣) نفس المصدر السابق . (٢٤٤)

(٧٤) (٦٠) — *E· Molden·*

(٧٥) (٢٢٩–٢٣١) . — *G· Noradoughian,* Recueil d'actes internationaux·

— *Philip· E· Moresly,* Russian diplomacy and the Openning of the Easter Question in 1834-1839· Harvard 1934·

(٧٦) (٢٧١–٢٧٢) — *M· Sabry* ..·

بالاستناد الى المحفوظات الدبلوماسية البريطانية .

(٧٧) (٤٨–٥٧) — *A· Graf von Prokesch - Osten·* Mehemed Ali ·

القسم الثانى

الفصل الأول

من الطموحات المصرية الى الوصاية الاوروبية

الوحدة العربية واستقلال مصر

(١٨٣٣ - ١٨٣٩)

الفصل الاول

الوحدة العربية واستقلال مصر
(١٨٣٣ - ١٨٣٩)

اوقف محمد علي زحفه على القسطنطينية مرغما ، وقنع بفتوحاته في سورية وفي مقاطعة اضنه الحرجية بموجب معاهدة قتاهية . لقد بدا اقصر نظرا من ابنه ابراهيم او ربما اقل منه جراة ، فلم يطالب بأية ضمانة او اية رهينة تضمن له في المستقبل الحق في الاستقلال التام . وخيل اليه ان عواطف الولاء التي يظهرها نحو السلطان المهزوم تكسبه عطف اوروبا وتخدم مطامحه المستقبلية .

لقد اعتمد على حكمة العاطفة ، في حال ان المصلحة ، لا المبادىء الانسانية ، هي التي تملي في السياسة قاعدة العمل . فهل سيستعيض ، عن الخيبة التي مني بها في اهدافه الاساسية ، بتأسيس « امبراطورية عربية » قوية متماسكة مستقلة ترسي الاساس لدولة جديدة افرو ــ اسيوية ومتوسطية تستطيع ، بقوتها ومواردها ، ان تنتزع لــه ، في الوقت الملائم ، اعتراف الدول بهــا ؟ اكتشفت الحكومات الاوروبية ، استدلالا من منطق الاحداث ، هذه النوايا البعيدة التي تجبه في الصميم سياستها المشرقية . فاتخذت شتى التدابير لتصديع ارادته هذه في تقرير مصيره .

لا شك ان الفتوحات التي اقرتها معاهدة قتاهية كانت تنازلات باهظة من قبل السلطان . غير ان هذه المعاهدة لم تقترح اي حل نهائي للصراع التركي ــ المصري . لانها لو فعلت لطرحت حتما قضية تجزئة الامبراطورية . وهذا ما كان الجميع في تلك الاونة يريدون تلافيه بأي ثمن . وعلى العكس من ذلك فقد توخوا من استعادة الباب العالي لسلطانه على الاراضي المحتلة ومن اعادة باشا مصر الى حدود بلاد النيل التقليدية وشده بروابط ولاء وثيقة الى السلطان ، توخوا من ذلك كله تحييد القوة المصرية لصالح توازن اوروبا وتوسعها . هذا هو الهدف النهائي الذي رمت اليه جميع حكومات القارة ، ربما باستثناء فرنسا . لقد تناهت اليه هذه الحقائق في الواقع ، فيما بعد ، بصورة تدريجية .

ارست الاتفاقية السرية بين روسيا والنمسا ، التي عقدت في ميونيخ في

شهر ايلول من عام ١٨٣٣ ، اسس هذه السياسة الطويلة الامد . وضمن التقارب الانكليزي ـ العثماني الذي تـلاه تعـاون اقتصادي بل تحالف عسكري ، لاتفاقية ميونيخ فعالية اكبـر . هيأت هـذه الاجراءات ، المتخذة لعـزل مصر دبلوماسيا وسياسيا ، الجو ، لنمو الروح الانتقامية العثمانية التي غذتها ، بدورها ، البعثة العسكرية البروسية . ودفع عطف الدول الاوروبية هذا العملاء العثمانيين والاجانب الى اثارة الشغب في سورية وفلسطين التي لم يعد اهاليها ، يتحملون التجنيد الاجباري وادارة ابراهيم باشا الحازمة المفيدة . واخيرا عزز مشروع اعلان الاستقلال لسورية ومصر من اجماع اوروبا ضد محمد علي . ولم يعد حلفاء البـاب العـالي يعارضون مطلقا أي هجوم يقضي على محمد علي كليا ، وذلك رغبة منهم في سحق كل رغبة لديه في الاستقلال او في تقرير المصير .

يحسن بنا ، دون ان نعرض دقائق هذا التاريخ ، ان ندرك اهمية هذه الازمة . لان نتائجها تتعدى ، كثيرا ، اطار الشرق الادنى والميدان السياسي البحت .

١ ـ هل يهدد قيام امبراطوريه عربية التوازن الاوروبي ؟

١٨٣٣ – ١٨٣٦

كان حضور مصر في سورية والجزيرة العربية واضنة يثير مخاوف جسيمة. فقد تميزت هذه الحقبة المضطربة باختمار افكار واحداث كثيرة . فلا يبدو أي تسلسل منطقي في تتابع المبادرات المتباينة وقد سيطرت عليها النزعات العاطفية اكثر من المخططات المدروسة والمعتمدة بحذر عبر تقلبات الظروف . كما ان الخطر المصري في آسيا الغربية والعربية والحضور الروسي في القسطنطينية قد تسببا في خلق عقد الدفاع عن النفس مبعثها معاينة الواقع المباشر . اذ ان كل فريق كان يريد ان يضمن لنفسه اكبر فائدة مباشرة ممكنة محاولا في الوقت نفسه تلافي محاذير الخصم ومخاطره . والواقع ان جميع الفرقاء كانوا ، في آن ، اصدقاء وخصوما في هذه المنطقة المتنازع عليها من تركيا وقد وقعت على شبه غفلة فـي قبضة مرؤوس فاجأ العالم بخطره .

لذا بدل ان نستجمع ، بطريقة قد تبدو مصطنعة ، مجرى الاحداث والانفعالات التاريخية المكثفة في هاتين السنتين ، سوف نسعى لان نستعيد من جديد الاحداث الاساسية في مجراها الطبيعي الواقعي متوقفين عند المراحل الاكثر تعبيرا .

اتفاق ميونيخ بين روسيا والنمسا واحتمال قيام امبراطورية عربية :

قبل ان يعود مبعوث مترنيخ المفوض بروكش فـون اوستن مـن مهمته في مصر ، رسم امام سفير النمسا في القسطنطينية ، البارون ستيورمر Stürmer ، في ١٦ حزيران ١٨٣٣ موقف الرأي العام الـــذي يـرى ان « لا مفر من اقامة »

امبراطورية عربية تحت لواء محمد علي « في القريب العاجل » . وقدر حالا ان هذا المشروع يبدو له غريبا وان اجمعت شتى الدوافع على تحقيقه فعلا . فمن جهة سيندفع باشا مصر بطموحه وتهوره الى العمل على تحقيقه . ومن جهة اخرى تسهل ظروف الموقف السياسي والعسكري الجديد نفسها خلق مثل هذه الامبراطورية :

« ... اني أرى ، الى جانب امكانيات الباب العالي المعدومة وهيبته المتداعية يوما عن يوم ، جيشا عربيا (مصريا) مدربا احسن تدريب مزهوا بالنصر ، واسطولا جبارا ، وموارد كافية لزيادة حجم هذا الاسطول وذلك الجيش الى ثلاثة اضعافهما ، وادارة في غنى شبه تام عن الاتراك ، وانبعاث الروح القومية عند العرب ، وميلا واضحا لدى اوروبيين كثيرين الى حكومة محمد علي ، واخيرا تقديرا متصاعدا وواسعا يتمتع به هذا الاخير على امتداد البلاد الناطقة بالعربية ... » (١) .

واضاف الدبلوماسي النمساوي ، الى هاتين الملاحظتين الاساسيتين ، ما يهمس به العملاء الاجانب الذين يريدون ، بواسطة مصر ، بسط نفوذ حكوماتهم . وذكر اخيرا انه في حال وفاة محمد علي سيكون خلفه المرتقب ابراهيم باشا وهو يناغي بحماسة اكبر مثل هذا الحلم .

هل أعد هذا المشروع حقا في «مجالس» محمد علي ام انه لم يكن سوى احتمال ممكن ابتدعه خيال الدبلوماسية الاوروبية الخصب او هلعها ؟

اقترنت هذه الهزة السياسية والعسكرية العميقة في الشرق الادنى بالتحركات الثورية والقومية التي كانت تهز اوروبا ودفعت الحكم الفردي المطلق في الدول الثلاث، روسيا والنمسا وبروسيا ، الى مضافرة جهودها في نضال رجعي يسير على هدي الحلف المقدس La Sainte Alliance المعقود في ١٨١٥ . وهكذا خرج اجتماع الاباطرة في ميونيخ من ٩ الى ١٩ ايلول من عام ١٨٣٣ بنتائج ايجابية . فقد قرر قمع الحركات التحررية في ايطاليا والمانيا واقر بموجبه الحق المتبادل بالاستنجاد بأية دولة صديقة عند الخطر . واقر بند عام واخير ان على الاباطرة الثلاث ان يشاركوا في العمليات العسكرية كلما لاقى احدهم اية مقاومة (٢) . هذا التأكيد على فكرة « الحلف المقدس » ينطبق على الامبراطورية العثمانية التي يتهددها خطر « عربي — مصري » . وهنا يكمن جوهر الجدة في هذا الاتفاق ، اذ ان مؤتمر فيينا لم يفكر مطلقا بالامبراطورية العثمانية . ان مذكرات بروكش فون اوستن تطلعنا اكثر من أي محضر رسمي على الظروف التي جرت فيها المحادثات واتخذت فيها القرارات الخاصة بالازمة الشرقية (٣) .

استدعى مترنيخ دبلوماسيه هذا الى ميونيخ فور عودته من الاسكندرية . فوصلها في ١٥ ايلول واطلع على مجريات المفاوضات حول القضية الشرقية . وكان قد استطاع بفضل المهمة التي قام بها في مصر ان يحرر « مذكرة عن القوات العسكرية المصرية الراهنة ومقارنتها بقوات الباب العالي » . لذا خولته معلوماته ،

المستقاة من مصادر موثوقة وخبرته المباشرة، ان يمثل دورا مهما في تلك الظروف(٤)، خاصة وان مترنيخ كان يرتاح الى استلهام ارائه ، الامر الذي جعله يتبوأ مركزا قويا واضحا ، حتى في نظر الامبراطور . وقد استمع يوما ، وهو على مائدة الغداء ، الى المبعوث الروسي اورلوف يتحدث عن نهاية الامبراطورية العثمانية الوشيكة ، وهو راي سائد آنذاك لدى الحكومة الروسية . هذا وكرر له الامبراطور بعد ذلك . في حديث خاص ، الآراء نفسها عن الامبراطورية المحتضرة . اما ما كان يشغل نقولا الاول شغلا كبيرا ، فهو محمد علي الذي كان يعتبره الامبراطور رجلا موهوبا جدا لكنه طموح ولا يحلم الا بتقويض الاسرة الملكية العثمانية الحاكمة واحتلال مركزها . فاجتهد بروكش فون اوستن ان يعدل هذا الحكم المسبق ويصف باشا مصر على حقيقه . فأكد للامبراطور ان محمد علي لا يطمح مطلقا في الاستيلاء على آسيا الصغرى وانه لن يتخطى طوروس اذا ما اعطي وعد شرف بأن تضمن له فتوحاته الحالية . وبدا ان نقولا الاول اخذ بهذا التحليل الجديد للوضع . غير ان ابراهيم باشا ، قاهر العثمانيين ، وهيئة اركان حربه المؤلفة من ضباط من مدرسة نابليون لم يكونوا ليوحوا له بعميق ثقة . وفي النهاية اكد انه لن يناهض شخصيا اقامة مملكة عربية ضمن الحدود التي ذكرها الدبلوماسي النمساوي الذي بلغ مأربه فلم يدل بمزيد (٥) .

غير ان اتفاقا ابرم في ١٨ ايلول بين روسيا والنمسا حول « الابقاء على الامبراطورية العثمانية في ظل الاسرة المالكة الحالية » . واعتمدت الحكومتان في ذلك على التعاون الوثيق الذي ساهم من قبل ، اثناء الازمة التركية — المصرية الاخيرة ، في الحفاظ على الامبراطورية العثمانية تجاه الاخطار التي كانت تتهددها ، وجنبت اوروبا المشاكل التي كانت ستنتج عن تلك الاخطار (٦) . هذه السياسة المشتركة « ضمنت للدول المجاورة لتركيا الامن والراحة » . لذا كانت المصلحة القومية المتبادلة تلزم الطرفين :

« بالابقاء على وجود الامبراطورية العثمانية في ظل الاسرة الحالية ، وبتكريس كافة وسائل النفوذ والعمل التي في متناولهما في سبيل هذا الهدف وذلك بالاتفاق الكامل بينهما » .

وادى هذا الاتفاق المبدئي الى مواقف عملية رمت الى تلافي هذا الخطر المشترك :

« نتيجة لذلك يتعهد البلاطان الامبراطوريان بالاشتراك في مقاومة اية تسوية تنال من استقلال السلطة العليا في تركيا ، سواء جرى ذلك عن طريق اقامة وصاية مؤقتة ، ام باستبدال الاسرة الحاكمة . فان حدث احد هذين الامرين ، لا يكتفي الطرفان المتعاقدان بعدم الاعتراف بمثل هذا الوضع ، بل يتشاوران في الوسائل الانجع التي يجب اتخاذها لصد ما قد يجره التغير الطارىء على وجود الامبراطورية العثمانية ، من مخاطر على امن اراضيهما المحاذية لتركيا ومصالحهما » .

ربطت معاهدة الدفاع المشترك هذه مصير الامبراطورية العثمانية المتداعي بأمن الامبراطوريتين الاوروبيتين الكبيرتين نفسهما . ان الصياغة الظاهرة للمعاهدة لم تكن تقصد محمد علي بالتحديد . فقد تنطبق على « الدول البحرية » التي كان تنافسها واضحا في مصر وسورية . لذا تعمد الطرفان في بندين جديدين « سريين ومستقلين عن بعضهما » تناول الخطر المصري واستدراك نتائجه . فقد بدا لهما هذا الخطر وشيك الوقوع :

« بما ان البلاطين ينويان ان يطبقا على باشا مصر ، على الاخص ، مقررات البند الثاني من الاتفاق الخاص به ، ويتعهدان صراحة ، وبالاتفاق التام ، بأن يحولا دون امتداد سلطة باشا مصر ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، الى المقاطعات الاوروبية من الامبراطورية العثمانية » .

كان البلاطان يقدران غموض الموقف . ولذا نظرا فيما يجب عمله في حال زوال هذه الامبراطورية او اسرتها الحاكمة . فاتفقا على ان ينتهجا سياسة تضامن تحول دون ان ينال الوضع الجديد « من امن دولتيهما ، او من الحقوق التي تضمنها لهما المعاهدات الخاصة ، او من الحفاظ على التوازن الاوروبي » .

انكلترا ضد الوجود الروسي في القسطنطينية :

لم يكن حذر الدول الاجنبية الاخرى ، الذي ادى اليه هذا الموقف ، اعتباطيا . فانكلترا لم تكن ترضى مطلقا بهيمنة روسيا في القسطنطينية . وكانت تفضل وجود محمد علي فيها خليفة على هذا النفوذ الرسمي الذي ينزع من السلطان « استقلاله الداخلي والخارجي » . ان تصريحات الدبلوماسيين الانكليز بهذا الشأن لا تترك أي مجال للشك . فقد كتب اللورد بونسونبي في ٣ تشرين الثاني من عام ١٨٣٣ الى وزارة الخارجية يقول :

« اذا استطاع محمد علي ان يدخل القسطنطينية ويقوض حكم السلطان ببضع ساعات ، فسيكون من السهل عليه ان يتخذ التدابير الناجعة لاغلاق البوسفور فعلا في وجه القوات الروسية ... » (٧) .

ولكنه اسف ان تخون الجرأة باشا مصر في هذه المناسبة . وشاطره هذا الشعور اللورد بالمرستون نفسه . فقد اقر بصراحة لسفير روسيا في لندن ، الكونت دوليفين ، في اواسط كانون الاول « انـه لـن يعترض مطلقا علـى اعتـلاء محمد علـي عرش السلطان » (٨) . غير ان مشاعر روسيا والنمسا بهذا الصدد معروفة (٩) . لذا كان تصور شبح الوجود المصري في القسطنطينية ، في الواقع ، مناورة باهرة ترمي الى تصديع عرى العلاقات الروسية ــ العثمانية الحميمة التي عززتها معاهدة اونكيار اسكليسي Vunkiar Iskelessi . فبين « الشرين » الذين تتعرض لهمـا العـاصمة العثمانية ، أي الشر المصري والشر الروسي ، كانت لندن تفضل بكل تأكيد اخفهما

وطأة . ولكن الدبلوماسية البريطانية في تلك الاثناء كانت تقترح حلا ايجابيا يبعد الخصمين ويستبدلهما بتحالف بين انكلترا والامبراطورية العثمانية .

كان محمد علي يصبو الى هذا التحالف ويسعى اليه بشتى الوسائل من ايماء وتنازلات واقناع . ومراسلات القنصل كامبل تفصح عن ذلك بما فيه الكفاية . بل يبدو ان الدبلوماسي الانكليزي تبنى ما حدثه عنه الباشا بكلام معسول عن رغبته في تعاون فعلي مع انكلترا لحفر قناة تربط السويس بالقاهرة . وفي حديث آخر عدد محمد علي فوائد الصداقة الانكليزية ـ المصرية بالنسبة لمشاريعه العسكرية في اليمن ولحرية الملاحة في البحر الاحمر . وفي الحالتين كان القنصل يحبذ هذه المعاهدة التي طالما صبا اليها باشا القاهرة . وراجع لندن بذلك في ٢٧ تشرين الاول عام ١٨٣٣ :

« ... وهناك فائدة اخرى قد نجنيها من احتلال محمد علي لمودكا واليمن بالنسبة لاي اتصال نود ان نقيمه في المستقبل مع الهند عبر البحر الاحمر » .

« ان محمد علي ، بامتلاكه لمصر ، يسيطر تقريبا على شاطىء البحر الاحمر الغربي كله ، وبامتلاكه للحجاز وللجزيرة العربية يسيطر على الشاطىء الشرقي ما عدا المنطقة الصغيرة التي تحيط بموقة . فاحتلال هذه المنطقة يضع بالضرورة شاطيء البحر الاحمر تحت حكم واحد ويسهل مواصلاتنا مع الهند ، خاصة متى كان هذا الحكم حسن الطوية نحو بريطانيا كما هي حال محمد علي ... » (١٠).

لم تزعزع هذه البراهين قناعة بلاط سان جايمس ، بأن التحالف مع السلطان قادر وحده على انقاذ القسطنطينية من وصاية روسيا . واعطى بالمرستون توصياته بهذا المعنى لسفيره لدى الباب العالي . واضاف الوزير الى تعليماته ان هذا التحالف، على كل حال ، يثبت السلطة العثمانية ويكبح المطامع المصرية (١١) . والى هذا كان يميل سفير فرنسا روسان Roussin ، فقد كان يعتقد بأنه يجب مساندة السلطان ضد مرؤوسه لان تشجيع هذا الاخير يدفع من جديد بالباب العالي الى احضان روسيا ويسبب بذلك بحرب لا مفر منها (١٢) .

غير ان محمد علي لم يعد يشكل الخطر الحقيقي ولم يعد احد يتردد في تأكيد ذلك ، اذ انه فوت على نفسه الفرصة الوحيدة لقلب السلطان واستبداله ، وذلك حين كان كل شيء في القسطنطينية ملائما لمثل هذا التغيير في الحكم . فلم تعد انكلترا تخشاه وكانت روسيا تقيده بموجب معاهدة قتاهية . واصبحت المصائر تتقرر في القسطنطينية وليس في القاهرة . ولم يعد اللورد بونسومبي يتورع عن الاقرار بذلك امام زميله النمساوي في ٢١ كانون الثاني من عام ١٨٣٤ (١٣) .

لم تعد تخامر محمد علي اية اوهام بهذا الشأن . وقد ذكره بذلك بدون مواربة قنصل روسيا الجديد في الاسكندرية ، الكولونيل دوهامل Duhamel ، وذلك في نهاية ذلك الشهر نفسه خلال مقابلة التعارف الرسمية الاولى التي جرت بينهما . فقد اكد له ان سيده ليس عدوا لمصر غير انه يحظر على الباشا اي توسع في آسيا الصغرى الى ما وراء طوروس . ورغبة منه (القيصر) في الحفاظ على النظام والسلام

في هذه المنطقة لن يتخذ اجراءات نصفية اذا ما تجرأ الجيش المصري على المغامرة بالاندفاع الى ما وراء الحدود التي عينتها المعاهدة الاخيرة . وهكذا أكدت روسيا موقفها الحاسم بهذا الشأن تبعا لما نص عليه تحالف الدفاع المشترك الذي كان يربط مصير الامبراطورية العثمانية بتدخل الامبراطورية الروسية عسكريا . ازاء هذا الكلام المباشر اكد محمد علي لمحدثه انه لا ينوي مطلقا النيل من عرش السلطان وان ما يريده هو الدفاع عن النفس فقط (١٤) .

النمو الثقافي والاقتصادي :

في الواقع لم يعد الباشا يفكر الا بمشاريع تنمية بلاده . وقد لاحظ القنصل دوهامل والمراقبون الآخرون هذا الامر ولكنهم اسفوا لان « يشرع هذا الاداري الفذ بمشاريع كثيرة جدا في وقت واحد دون ان يأخذ بالحسبان امكانيات تحقيقها » . والواقع ان محمد علي وقف جهوده على الانماء الوطني في جميع الميادين . فاتسع التعليم الوطني خاصة على جميع مستوياته اتساعا سريعا .

في تلك الاثناء وصلت الى الاسكندرية في ٢٣ تشرين الاول عام ١٨٣٣ قادمة من القسطنطينية جماعة من اتباع سان سيمون تضم خاصة بارو ، بايار ، انفنتان ، لامبرت وفورنيل عرفت باسم « فريق المرأة » . فاستخدمهم سليمان باشا وكلوت بك في فروع التربية والاشغال العامة خاصة . فوضعت المشاريع الاولى لسد النيل وقناة السويس والخط الحديدي ما بين القاهرة والاسكندرية وبوشر كذلك بتأسيس مختلف المدارس الاختصاصية الثانوية والعالية (١٥) .

وفي سورية كانت الزراعة والتجارة وتوطين القبائل البدوية قاعدة التجديد الاقتصادي في البلاد . فشجع توطد الامن الداخلي وسلامة المواصلات الاجانب على افتتاح بيوتات تجارية واستعادت العلاقات بين « مرافىء المشرق التجارية » واوروبا عزها الغابر . وغطت اشجار التوت والزيتون والعنب سهل البقاع والسفوح اللبنانية وسهول انطاكية وجبال اليهودية والجليل . واشرف على الادارة المالية الرجل الثقة حنا البحري تساعده جماعة من الكتاب الاقباط (١٦) . وفي اواسط نيسان خفف الباشا من نواح شتى قيود نظام الاحتكار . فأعطى بعض الحرية للتجار . الغى قانون الاقطاعات واباح بيع الكتان وحبوب القنب وشمل هذا التساهل الاقتصادي قطاعات اخرى . وقد ذكر دوهامل هذه التدابير في تقرير له في ٢٤ نيسان جاء فيه :

« سيؤدي العمل بهذا النظام الى ظهور ازدهار سريع في مصر ونمو عاجل في موارد الباشا » (١٧) .

غير ان هذه التسهيلات لم تغير ابدا اساس نظام مصر الاقتصادي الذي يجعل من محمد علي ، مبدئيا ، « المالك الوحيد والصناعي الوحيد والتاجر الوحيد في بلاده » . غير انه تخلى منذ تلك الحقبة ، نظرا لمعارضة الاهالي ، عن ادخال هذا الاحتكار الى سورية التي لم تكن تشكو الا من التجنيد الاجباري الذي غالبا ما كان

ينسم بالقسوة . وقد لاحظ القنصل الانكليزي فارين منذ ٧ شباط ١٨٣٤ التحسن الملموس والمفيد الذي طرأ على تجارة بلاده مع سورية . وكانت شهادته ردا مناسبا على نقد زميله في القاهرة باركر الذي اعتبر في عام ١٨٣٠ انشاء مركز قنصلية في سورية هفوة :

« ... قبل تعييني لم يكن يصل اي مركب او اية بضاعة الى مرفأ بيروت من انكلترا مباشرة ، ولم يكن في سورية كلها أي مركز تجاري انكليزي . وكانت موارد سورية وامكانيانها ومنتجاتها مجهولة في انكلترا . ومنذ تعييني تصل مباشرة من الوطن مراكب انكليزية ، حمولة كل منها من ١٢٠ الى ١٥٠ طنا ، حاملة منتجات انكليزية من انكلترا او مستعمراتها ... » (١٨) .

ثم عدد فارين بعد ذلك المراكز التجارية الانكليزية الجديدة التي افتتحت في مدن البلاد الكبرى ، وخاصة في دمشق وحلب وبعد مدة في بغداد ، على امل ان يتسع نفوذها فيشمل البلدان المجاورة .

هكذا باتت البلاد التي فتحها محمد علي سوقا جديدة عميمة الفائدة وموطن ازدهار مربح بالنسبة للرساميل الاجنبية . غير ان سيد مصر كان دائما في عجز مالي بسبب المشاريع الكثيرة الباهظة الكلفة التي كان قد بدأها في نفس الوقت . وهكذا بعدما ضمنت المراكز المالية الدولية نجاحها في سوريا حاولت ان تدخل «مزارع» مصر في دائرتها . وكان هذا في تلك الاثناء يتفاوض سرا في فرنسا مع روتشيلد ـ اغناردو للحصول على قرض بمبلغ ١٠ ملايين فرنك . فاغتنم هؤلاء الفرصة وعرضوا عليه ان يسلفوه ١٠٠ مليون . واوفدوا اليه السيد دو كالفين حاملا عقدا محررا حسب الاصول واوراق توصية من وزارة الخارجية . وعرضوا ان يجري تسديد هذا المبلغ على ثلاثين سنة . ولكن الباشا لم ينخدع بالطعم ورد الوسيط بطريقة مهذبة (١٩) . وعندما سأله ، بعد مدة ، قنصل روسيا عن سبب رفضه هذا العرض قال انه « يفضل ان يبيع مواسمه مسبقا متى احتاج الى مال ، على ان يستدين مالا يوفي عينا » (٢٠) .

في تيار التنافس الاوروبي :

ان هذه الاشهر القليلة من الهدوء التي اتيحت لمحمد علي وانجازاته الفذة اظهرت ، في آن واحد ، مقدرته على الابداع على مستوى الوطن وخاصة عزمه على الاعداد للاستقلال . وبدا انه نسي ان قوته الفتية والنشطة دخلت الى ما لا رجوع في تيار التنافس الدولي . بقي التنافس الفرنسي ـ الانكليزي محصورا باطار المؤسسات الكبرى في المتوسط وداخل بلاد الوالي (٢١) ، اما التنافس الحقيقي في المجال الدولي فكان يجري بين انكلترا وروسيا (٢٢) . وكان يدور حول السيطرة على الطرق الكبرى التي تصل اوروبا بآسيا وتشتد وطأته في المناطق التي تفصل اوروبا عن الهند . لذا كانت بعثات دراسية انكليزية عديدة تجوب آنذاك الامبراطورية العثمانية

ونخومها الاسيوية بحثا عن معلومات محددة . ومن المفيد هنا ذكر نتائج بعض هـذه ابعثـات .

نشر جايمس اوغوستين سان جون ، في عام ١٨٣٤ في لندن ، كتابا في مجلدين عما لاحظه في مصر تحت عنوان : « مصر ومحمد علي ، او رحلات في وادي النيل » . ويظهر منه ان الثورة الصناعية التي بدات تقلب هذا البلد العريق بنظامه الزراعي استرعت انتباهه الشديد . ولم تمر ملاحظاته الصائبة مرور الكرام لدى مواطنيه . اذ ان انكلترا كانت آنذاك رائدة الصناعة ، لذا كانت توجه وتقود جهود التصنيع في القارة انطلاقا من فرنسا وبلجيكا وهولندا وحتى قلب اوروبا . هذا التعاون الصناعي هو الذي خلق بالفعل الشروط الاساسية لازدهار صناعة هذا البلد وتفوقها ، وهيأ بذلك للتوسع الكبير ، المالي والاقتصادي وحتى الاستعماري . امـا في مصر فقد ظهرت الصناعة ــ وكانت في بداياتها ــ بمظهر مؤسسة اجنبية وان كانت مستقلة . صحيح ان المهندس الانكليزي غالوي اشرف على ادخال الطاقة البخارية، اذ باشر منذ عام ١٨٣٤ وبمساعدة اخيه ، بانشاء خط حديدي يصل القسم الاول منه سويس بالقاهرة فكان بذلك مهندس المشروع والمتعهد بتقديم المواد له . غير ان محمد علي كان يصر على ان يدير مباشرة هذا المجهود الوطني فـي التصنيع وادخال التقنيـة الاوروبية ، حاصرا بنفسه حق المبادرة والتنفيذ في شتى المشاريع . وقد لمس سان جون ما تحقق من تقدم في هذا الميدان واستجلى بعض الشيء المرامي البعيدة لسيد مصر . فلاحظ ان بمقدور القاهرة ان تصبح مركزا صناعيا على غرار مانشستر بينما كانت الترسانات البحرية ومعامل الدفاع ومعامل السفن في الاسكندرية تغطي ، او تكاد ، حاجات مصر العسكرية (٢٣) .

وانتهى رحالة انكليز آخرون الى نفس النتيجة انطلاقا من ملاحظاتهم في مناطق اخرى . والى جانب كتاب ادولف سلايد Adolphe Slade « تركيا واليونان ومالطة » نخص بالذكر ما كتبه دايفيد اوركارت David Urquhart ، الذي زار الجزء الاوروبي من الامبراطورية العثمانية والشرق الادنى ، بعد معاهدة اونكيار اسكليسي ، لدراسة نتائج التحالف بين روسيا والامبراطورية العثمانية علـى مصالح انكلترا فـي الشرق الادنى . ففي كتابه الذي ظهر بعنوان « استقصاءات بريطانية في الشرق الادنى » ، ثم في نشرته الدورية التي صدرت في عام ١٨٣٥ ــ ١٨٣٦ ، هاجم واستنكر تقدم روسيا في هذه المنطقة والخطر الذي تمثله على التغلغل الانكليزي في آسيا الوسطى وعلى طريق الهند . وكان يؤكد في كتاباته ، كما في تقاريره السرية الى الحكومة البريطانية ، على اهمية الشرق الادنى بوصفه طريق اتصال حيوية بين انكلترا وممتلكاتها في آسيا . وفي هذا الضوء طالب بحماية هذه المنطقة من مشاريع التوسع الروسي وضرورة ايقاف هذا التوسع عند بحر قزوين بحيث لا يتعداه الى المناطق الاسيوية والشرقية من الامبراطورية العثمانية . فتبقى البلاد التي يحكمهـا محمد علي ضمن نطاق منطقة النفوذ البريطاني الخاص المحظورة على أي كان (٢٤) .

القنصل فارين يحلل الوضع السوري ـ المصري الجديد

غير ان اعمق تحليل للقضية المصرية في تلك الآونة هو ما قام به القنصل الانكليزي فارين المعروف بنشاطه وفعاليته . لقد ارسل فارين هذا الى وزارة الخارجية في ٢٩ ايار ١٨٣٤ تقريرا مطولا عن « حالة التجارة في سورية والسياسة التي يجب على بريطانيا ان تنتهجها » . يشكل هذا التقرير المطول ، في الواقع ، وثيقة رئيسية لفهم الاوضاع من وجهة نظر انكلترا (٢٥) ، اذ يعتبر فارين ظاهرة محمد علي من منظارين متكاملين ، واحد تجاري وآخر سياسي . فهو يرى ان محمد علي يشكل خطرا على الامبراطورية العثمانية التي انقذها التدخل الروسي من الدمار لكنه يهدد خاصة مصالح انكلترا الحيوية في هذه المنطقة . فالتجارة الانكليزية لا تتمتع في أي مكان بمثل ما تتمتع به من امتيازات في الامبراطورية العثمانية . فهذا الوضع الليبرالي العريق هو بمثابة « تبادل حر » حقيقي غزير الفائدة نظرا لتعرفته الثابتة والمعقولة . في حين ان التجارة في القارة الامريكية تتعرض باستمرار للتغيرات وتخضع لتعرفة عالية. وان التجارة في اوروبا لا ترتكز الى سياسة ليبرالية متبادلة. وهكذا يتمتع التجار والرعايا الانكليز في تركيا بامتيازات قانونية وفريدة « تأبى اصغر دولة ان تهبها اياها مهما عظم الثمن » .

لذا فمساعدة الباشا في صراعه ضد السلطان من شأنه ان يجلب الدمار للتجارة الانكليزية ذلك ان السياسة المصرية تميل الى الحد منها بقدر ما تسمح بذلك القوانين، وهي تسعى الى منافستها وشلها في مصر . ومما يعظم الخطر ان سيد مصر لا يتصرف الا بقانونية مطلقة :

« ... لقد اظهر باشا مصر انه ينتهج في السياسة التجارية نهجا طموحا وتضييقيا . والمناطق التي يحكمها تهم مصالحنا التجارية اقل بكثير من باقي اجزاء تركيا . وهو لم ينتهك أي حق من حقوقنا الحالية ، لكنه حد منها عن طريق الالتزام بنصها الحرفي بصورة دقيقة لا سابق لها في تلك البلاد من قبل . ان وضع نظام التجارة الذي سنه موضع التنفيذ على شتى المرافق ، وجه ضربة شديدة الى تجارتنا دون ان ينتهك اية معاهدة ، اذ انه يخصص للمنتجات الحربية غير المنتجة الارباح التي تجنيها مختلف طبقات التجار والفلاحين في البلاد من صادراتنا التي تأتي بالخير على البلاد » .

واما من الوجهة السياسية البحتة فسيكون محمد علي ايضا منافسا عتيدا للدول الاوروبية في هذه المنطقة الاستراتيجية . فهو يريد ان يوحد اقاليمها في دولة واحدة . لقد كانت الامبراطورية العثمانية حتى ذلك الوقت بمثابة حليف لاوروبا الغربية في الحفاظ على توازن القارة تجاه روسيا . لكن الاحداث الاخيرة اوجدت ازاء تركيا دولة جديدة ومنافسة وتعتمد هاتان الدولتان الشرقيتان على تحالفهما مع الدول الاجنبية . فان دعمت انكلترا احدى هاتين الدولتين قوت ، في اية حال، من النفوذ الروسي في القسطنطينية . وهنا يستحيل الخيار الدبلوماسي وهذا مما

يجعل قوة الباشا عنصرا نافلا ومهـدرة فظيعـة للقـوى . ان وحدة الامبراطورية العثمانية هي التي شكلت في الماضي « حاجزا كثيفا بين اوروبا وجنوب آسيا » .

ان انكلترا تمارس حق التصرف من الفرات وحتى الهند بحرية لا تستطيع الا روسيا ان تحد منها . غير ان تركيا وبلاد فارس ايضا تعارضان بصورة طبيعية ، التوسع الروسي في هذه المنطقة من آسيا كما فعلتا ذلك عبر التاريخ . لذا بقي المحيط الهندي بحرا انكليزيا لا تعكر حرية الملاحة فيه اية قوة اجنبية وتكفي بعض القطع البحرية فيه لحماية مناطق شاسعة لا مجال لمراقبتها . ولهذا السبب يستطيع محمد علي وحده ان يهدد نفوذ بريطانيا في الشرق لانه :

اذا انتظمت الاقاليم ، التي يحكمها حاليا محمد علي ، في مملكة ، فان هذه المملكة ، بحكم موقعهـا ، ستحمل طابعـا اوروبيا واسيويا فـي آن . وستتدخل ، كلما قويت داخليا ، في شؤون احدى القارتين . فاذا لم توجه في اتجاه احد القارتين ، لن تكون هناك اية فائدة سياسية من اقامتها ...

ان اقامة هذه المملكة ، بحد ذاته ، يعطي الباشا بغداد والبصرة ، عبر شمـال سورية ، وتجعله يسيطر على سلسلة طوروس الشرقية ، باسطا نفوذه حتى حدود بلاد فارس . وستمتد سلطته المتزايدة الى قلب آسيا ، من شيراز الى مسقط ، وحتى البحر الاحمر ، مرورا بالجزيرة العربية .

وتشكل مناطق طموحه هذه خط الاتصال بين شرقي البحر المتوسط والهند ... وقادت هذه الخواطر القنصل الانكليزي الى نتائج جازمة : ان القـوة السياسية الجديدة التي يشكلها محمد علي مضرة بمصالح انكلترا في الشرق الادنى وخاصة اذا استقامت في مملكة منسجمة قوامها العروبة :

« هذا الوضع يضطرنا الى رفع طاقات قواتنا البحرية والزيادة مـن قدرها ، كما انه يعرقل نفوذنا واتصالاتنا ويجرنا الى صراع لا يجري مع دويلات اجنبية مجهولة في اوروبا نعاملها كما يحلو لنا ، بل مع قوة معترف بها وتدعمها دول اوروبية » .

وتوجه هذه الخواطر الانتباه الى الراي التالي : « ان تقسيم الامبراطورية العثمانية ، في آسيا كما في اوروبا ، الى دولتين يسيء الى مصالح بريطانيا لانه يقيم في هذه المنطقة نفـوذا جديدا وناشطا لا يقـع تحت رقابتنا وقد يعاكسنا ، وليس له ، في مطلق الحالات ، اية ضرورة سياسية ثابتة ... » .

الاعداد للانتقام العثماني :

بينما كان هؤلاء المراقبون السياسيون يقلقون للوضع ويقسون في حكمهم على مطامح محمد علي والحكم الذي ينسب اليه بانشاء دولة عربية ، كان بعض العملاء يثيرون اولى الاضطرابات في منطقة نابلس والخليل من فلسطين . فمنذ ٢٨ ايـار عام ١٨٣٤ اعلم سبيتز ناغل المعتمد الروسي في حيفا الكولونيل دوهامل ببدء الثورة،

واعاد اسبابها الى التجنيد الاجباري الذي كان يزعج الشيوخ المسلمين الاقوياء لا سيما ابو الغوش وهو زعيم بدوي شهير شبه مستقل . ولم تلبث هذه الثورة ان امتدت الى المدن المقدسة وشغلت محمد علي (٢٦) . وكذلك ان الجنرال رشيد باشا حشد جيوشه على الحدود السورية ليقتص ، ظاهريا ، من الاكراد « وزعماؤهم موالون له » ، كما ذكر دوهامل في تقريره الى السفير نيسلرود في ١٦ حزيران (٢٧) .

ان الخواطر التي ابداها القنصل الروسي جديرة بالاهتمام . فقد كان يرى ان مصر قد تفقد سورية بالسهولة التي افتتحتها بها ، لان اهاليها لم يعودوا موالين للجيش المصري الذي اصبح يحتاج الى القوة للبقاء فيها . فقد اكتشف الناس انهم خدعوا بالباشا حين اعتبروه مجد الاسلام لكن نظامه الاداري اصبح الآن ممقوتا . غير انه اقر ، بموجب اعتقاد سياسي ـ تاريخي شائع ، « بأن موقع سورية الجغرافي يجعل منها موقعا ضروريا لمن يريد ان يسيطر على مصر » . وبالرغم من ذلك كله ، فالسيطرة المصرية على سورية تمثل ، في الوضع الراهن ، افضل ضمانة في وجه مطامع الباشا المحتملة ما دام مشغولا بتدعيم سلطته على الاهالي المتذمرين ، بل المستعدين للشغب .

غير ان الباب العالي كان يفكر في اغتنام الفرصة لاسترداد ولايته التي فقدها . وقد اكد رخمان ممثل روسيا في القسطنطينية ذلك بوضوح لدوهامل معتمده في الاسكندرية ، في تقرير له في ٢٩ تموز عام ١٨٣٤ . فذكر له ان مستشارين ينقصهم التروي والحذاقة يحاولون ان يقنعوا الباب العالي بالهجوم في الوقت المناسب . وقد اجرى الباب العالي مشاورات سرية مع سفارتي فرنسا والنمسا لضمان حيادهما . لكن الاميرال روسان لم يتعهد بأي شيء ، بينما عارض اللورد بونسونبي بشدة القيام بمثل تلك المغامرة . اما رخمان فأدلى بنصائح تدعو الى التروي والهدوء (٢٨) . وفي ٢٦ آب اكد رخمان من جديد لدوهامل اعداد الباب العالي للحرب في سورية ، فقد تم تسليح الاسطول ، وخلت العاصمة من الجيوش . وبدا كل شيء متوقفا على الاخبار الواردة من سورية : فان لاءمت رغبات المسؤولين العثمانيين « فلا شيء في العالم يقف في وجه السلطان » (٢٩) . غير ان هذه الاخبار لم تكن ملائمة لتلك الرغبات .

نقطة تحول : التفكير باعلان استقلال مصر

ان هذا الانذار الاول الآتي من الباب العالي اقلق الباشا الى درجة انه فكر باعلان الاستقلال . وهذا الامر تؤكده الوثائق الدبلوماسية النمساوية والروسية في آن واحد تقريبا . هكذا يدعم كل من دوهامل وبروكش فون اوستن قول الآخر لان كل واحد تكلم بمعزل عن زميله .

ففي ١٧ آب اعلم قنصل روسيا السفير نيسلرود بالفكرة العابرة والغامضة التي لمعت في عقل محمد علي . كان هذا يشكو من اتفاق اوروبا مع تركيا لتقويض قوته،

وفجأة اعلن انه يريد الحرية والاستقلال وهذا ما استنكره القنصل فورا باعتباره لا يتفق ووجود الامبراطورية العثمانية . ويرى دوهامل ان فكرة الاستقلال هذه كانت تفرض نفسها لاول مرة على سيد مصر . وسرد وقائعها جدير بالاهتمام لان هذا التاريخ يمثل تحولا في القضية الشرقية . وهذا ما اسره محمد علي بحزم للقنصل :

« ... اذا تألبت الدول الاوروبية علي فان بوسعها ـ وهذا ما اعرفه جيدا ـ ان تسحقني وتقضي علي . ولكني لن اسقط الا بشرف . وعلى كل حال لا اعتقد ابدا ان اوروبا ستخصني وحدي بالظلم . اريد الحرية والاستقلال . منذ ٣١ سنة وانا حر بالفعل فهل تريدون ان تستعبدوني في آخر ايامي . فقلت له : ان سعادتكم تطرقون موضوعا خطيرا للغاية بحيث انه لا يسمح لي ان اناقش فيه . اني اجهل نظرة سائر دول اوروبا بهذا الشأن ، لكني استطيع ان اؤكد لك ان روسيا لن ترضى ابدا بتجزئة الامبراطورية التركية واظن ان سائر الحكومات تعارض ذلك ايضا » (٣٠) .

وهكذا تجابه الوضعان . وقد شعر دوهامل بذلك فبادر فورا الى اعلام حكومته بهذه المرحلة الجديدة في العلاقات بين اوروبا ومصر . وخشي بوغوص يوسف الناطق بلسان الباشا ، من نتائج تصريح سيده غير المتحفظ . فاعتذر عنه محاولا بذلك تخفيف وقعه ، وصرح على الفور للدبلوماسي الروسي :

« ... لا تعلق اية اهمية على ما سمعته توا من سعادته فقد تكلم عن غضب وشعرت جيدا ان الاخبار الواردة من القسطنطينية قد اثارت غضبه . واستطيع ان اؤكد لك ان محمد علي حصل غير مرة على مساعدة باريس لاعلان الاستقلال ولكن جوابه كان دائما : « اريد ان اكون محمد علي لا اكثر » .

ولكن يبدو ان دوهامل لم يثق بحديث بوغوص لانه منذ ١٩ آب كتب الى بوزودوبورغو Pozzo di Borgo سفير روسيا في باريس ليعلمه بهذا التحول في القضية المصرية ويدفعه الى التحقق من هذه التأكيدات عن طريق رسائل زميله الفرنسي الى بلاطه :

« ... ان هذه الفكرة التي تنضج منذ امد طويل في ذهنه ستصبح الآن اكثر من اي وقت مضى هدف سياسته . سيحاول اولا التأكد من موقف مختلف الحكومات الاوروبية منه ولن يصرح بشيء قبل ان يحين الظرف الملائم » .

وقد اكدت الاحداث حدس القنصل الروسي . لكن منذ ١٨ آب ، عبر بروكش فون اوستن للمستشار مترنيخ عن قلقه مما يسببه اعداد السلطان للحرب من تفاقم في الازمة . فان هذا التحدي الطائش قد يهدم ما حققته معاهدة قتاهية ويهدد وجود الامبراطورية العثمانية نفسها (٣١) . لان محمد علي سيلجأ حينئذ الى معاودة العمل لتحقيق مشروعه الرامي الى اقامة مملكة عربية وهو المشروع الذي نظرت انكلترا وفرنسا الى تحقيقه بعطف ان لم نقل بحماس (٣٢) . وعرض القنصل العوامل المباشرة التي ، ان توافرت في آن ، كونت بسهولة هذه المملكة . ولكنه عبر اكثر

من اي دبلوماسي آخر عن خشيته من اقامة هذه المملكة لانها ستقود القسطنطينية الى كارثة حقيقية . تلك كانت خلاصة مذكرته .

وقد اجبرت ، فعلا ، احداث سورية ونصائح ممثلي الدول الاوروبية الباب العالي على ارجاء الهجوم . ففي ٢٤ ايلول كتب بوزو دو بورغو الى دوهامل في باريس يقول ان الاميرالات الفرنسيين والانكليز في البحر المتوسط تلقوا تعليمات من حكوماتهم بأن يتوسطوا — اذا ما استدعى الامر — الاسطولين العثماني — المصري منعا للاشتباك بينهما (٣٣) . وفي اول تشرين الاول التالي كتب السفير بونتنييف من القسطنطينية الى معتمده في الاسكندرية قائلا ان الازمة قد حلت لانه منذ سحق الثورة الفلسطينية وعد الباب العالي ، بناء على رغبة السفراء الملحة ، بأن يحافظ على السلام في الشرق اذ ان هذا السلام « ضروري جدا لمصلحة اوروبا كلها » (٣٤) .

غير ان تراجع الباب العالي مؤقتا عن الانتقام لم يمنع محمد علي من متابعة هدفه . ففي ٣ ايلول سلم قنصلي فرنسا وانكلترا مذكرة سرية ، عن طريق بوغوص ، طالبا مساعدة حكومتيهما لاعلان استقلاله (٣٥) . وفي ١٢ تشرين الاول ابلغ بلاط فيينا نفس الطلب (٣٦) . وكانت الحكومة الروسية وحدها التي لم تعلم بالامر والدواعي الى ذلك كثيرة . اكد محمد علي في هذه المذكرة ان حربه ضد الباب العالي ترمي الى « ايقاظ طاقة الامة الاسلامية الراكدة والى اقامة الامبراطورية العثمانية على اسس جديدة » . لكن التدخل الروسي جمد هذا المشروع المصري . ومنذ تلك الفترة ما انفك السلطان يثير الاضطرابات في سورية . ولذلك لكي يفوت محمد علي على عدوه مراميه طلب مساعدة فرنسا وانكلترا لاعادة بناء الامبراطورية العتمانية . وفي سبيل هذا عليه ان يعلن استقلاله قبل ان يقوم « بحملة صليبية جديدة ضد الباب العالي وروسيا » .

اجماع اوروبا ضد هذا الاستقلال :

هذه المذكرة التي وصفها بوزو دو بورغو بالغريبة والآثمة كان قد عرف بها عن طريق الاميرال دوريني . ويمكن ان نتصور بسهولة عنف ردة الفعل الروسية بعدما كشفت فرنسا محتوى المذكرة . وفي ٢٨ تشرين الاول عبر السفير الروسي للقنصل دوهامل عن استياء حكومته من الباشا وعن رضاها عن موقف باريس التي تحافظ على سياسة « الوضع القائم » في الشرق (٣٧) .

وجاءت ردود فعل الدول الاوروبية الاخرى على نفس النحو وان بدت بمظهر آخر . فاعتبر بالمرستون ان مشروع محمد علي « لا مبرر له ، بل هو عدواني » . ومع انه علم من مصادر اكيدة بأن التجار الاوروبيين والانكليز هم اول من يدافع عن فكرة

استقلال مصر ، فقد طلب من قنصله كامبل في ٢٦ تشرين الاول ان ينبه الباشا بوضوح بأن عليه ان يتخلى عن مشروعه الذي لن تسمح السياسة الاوروبية مطلقا بتحقيقه ، وان اصر على محاولته فسيعرض مصيره السياسي للخطر (٣٨) .

وعهد مترنيخ الى بروكيش فون اوستن امر تحرير الجواب النمساوي . ارسل هذا الجواب في ١٨ تشرين الاول وأكد ايضا على مبدأ الحفاظ على « الوضع القائم » وعلى ضرورة السلام في المشرق معتبرا ، مسبقا ، اعلان الاستقلال بمصر من طرف واحد اجراء غير شرعي (٣٩). واستبق المستشار مترنيخ سياسة محمد علي فسعى الى توحيد اوروبا ضد السياسة المصرية وضد « شبح امبراطورية عربية » . وكتب في ١٧ تموز الى هيميلور ، القائم بالاعمال في لندن ، بأن « اتحاد الدول الاربع العظمى افضل ضمانة لامن تركيا » . وفي ٢٠ تشرين الاول عاد فوقف موقفا واضحا في التقرير الذي وجهه الى الكونت دو فيكلمون ، ممثله لدى القيصر نقولا الاول حيث ابلغه بأن محمد علي في ورطة كبرى من جراء مسعاه الاخير لتحقيق مشروعه المزدوج الرامي الى « الاستقلال وخلق دولة عربية قوية » . لهذا السبب اراد مترنيخ ان يتابع جيدا مجرى الاحداث في الشرق فعين بروكيش فون اوستن وزيرا كامل الصلاحيات في نابولي واناط به مهمة خاصة : « مراقبة ما يجري في مصر مراقبة دقيقة » (٤٠) .

استاء نيسلرود كثيرا من موقف الباشا الذي نظر الى روسيا نظرته الى الباب العالي ، مما زاد من اسباب تخوف البلاط القيصري من سياسة الباشا الاستقلالية. وفي رسالته الى دوهامل في ٣١ كانون الاول ، اعلن بأن محمد علي اوقع نفسه في ورطة خطيرة من جراء جهله المطبق « لعلاقات الثقة الحميمة » التي تربط بلاطي فيينا وبطرس بورغ ، فأتت نتيجة مسعاه وبالا عليه : فهو ، اذ حاول ان يثير لدى الحكومات الاوروبية التخوف والحسد تجاه روسيا حكم على آماله كلها بالفشل الذريع (٤١) . واستخلص السفير من الموقف الاوروبي المشترك نتيجتين اساسيتين : اولا ، اتفاق الدول الكبرى ، مبدئيا ، على تلافي خطر اشتباك عام في الشرق بالرغم من اختلاف وجهات النظر ، وثانيا ، وعلى الاخص ، عدم تقبل « القوتين البحريتين » (فرنسا وانكلترا) لمشاريع الباشا بالاستقلال وذلك على ما هما عليه من تنافس مع روسيا . فعلى الباشا ان يتخلى نهائيا عن اية محاولة لاثارة بعض الدول الاوروبية ضد بعضها الآخر . وعلى كل حال فنشاطه مراقب عن كثب بحيث انه لا يستطيع ان يفلت من انظار الدول ليحيك الدسائس ضد روسيا ... (٤٢) .

وكرست اوروبا اجماعها بأن اعلمت الباب العالي بمساعي محمد علي الاخيرة. نقل ممثلو الدول الكبرى ، كل على طريقته ، الامر الى السلطان الذي اعتبر ذلك ايذانا باستعادة حريته في التصرف تجاه مصر (٤٣) . ولم يكن يخطر بباله ان مرؤوسه ايضا كان ، مثله ، عالما بكل ما يجري في القسطنطينية . وقد اطلع القنصل دوهامل سفيره بونتينيف على ذلك واضاف بأن محمد علي يتابع اخبار الصحافة الاوروبية « لانه يتلقى عددا كبيرا من الصحف ويطلب ترجمة اهم المقالات فيها » .

كما ان عملاءه في العاصمة العثمانية ينتشرون في كل مكان ويستقون الاخبار من السفارات نفسها :

« ... وقد اتيحت لي الفرصة غير مرة لان الاحظ ان مراسليه حسني الاطلاع واعتقد ان لهم علاقات بالسفارات وبالحكومة العثمانية ... » (٤٤) .

وهكذا وضع اجماع اوروبا حدا لحملة محمد علي الدبلوماسية. ولم تلق رغبته في الاستقلال اي صدى ملائم . فقد حذت الدول الاخرى حذو روسيا في سياستها المشرقية القاضية « بعدم القبول مطلقا بأن تقام دولة عربية على البوسفور » . بل ، بقيت الدول على اهبة الاستعداد ، متنبهة لكل نية وكل حركة تصدر عن الباشا وتشير الى استمراره في السعي لتحقيق هذا الحلم . فكان عليه ان يكتفي بما في يديه : وبالوضع القائم الذي ضمنته له وصانته دول اوروبا مجتمعة . رأى محمد علي بنباهته وقوة حدسه مدى التحالف الاوروبي ضد مشاريعه . وادرك انه اضاع : مؤقتا ، اقوى سلاح في دبلوماسيته القائمة على استغلال تنافس الدول الاوروبية وانقسامها في المشرق . وبانتظار ظروف اكثر ملاءمة انصرف الى قضايا الادارة الداخلية متابعا ، في الوقت نفسه ، بانتباه تطور اوضاع التجمع الاوروبي الهش حيال شؤون المشرق .

انقضاء ايام الحلم بامبراطورية عربية

لم يطرأ في عامي ١٨٣٥ و ١٨٣٦ أي تغير جوهري على هذا الاتفاق . ونستطيع ان نتحدث عن وجود استقرار في الاوضاع السياسية . وبدا هذا الاستقرار نهائيا في نظر الاميرال روسان ، سفير فرنسا والصانع الرئيسي لاتفاق قتاهية . فقد رأى في ذلك تتويجا وتبريرا لتدخله بين السلطان ومرؤوسه في اوائل عام ١٨٣٣ . فكتب في ١٠ ايار ١٨٣٦ الى ميمو قنصله في الاسكندرية يعلمه بهذه المرحلة الجديدة في السياسة الشرقية التي تقضي الى الابد على حلم مصر بانشاء امبراطورية عربية . فذكر ان فرنسا وانكلترا ، الحليفتين المتنافستين لمحمد علي ، قد اقامتا في الشرق ، عندما دعمتاه او تركتاه يتصرف بحرية ، مركز صراع دائم بين السلطان والوالي ، ولكنهما تخلتا منذئذ عن الآمال التي علقتاها على مصر الحديثة وانتهجتا سياسة تلائم مصالح اوروبا العامة وتضمن توازن القوى :

« ... لما رأينا انفسنا مجبرين ، نتيجة الاخطاء الفادحة ، على شطر الامبراطورية العثمانية الى شطرين متساويين تماما كان علينا ان نتوقع قيام صراع دائم بينهما . ونحن لا نحصد اليوم الا ما زرعناه لثلاث سنوات خلت .

ولكن بدأنا ، لحسن الحظ ، نستشعر ذلك الخطأ ، فعادت المصلحة العامة في اوروبا تسيطر على اوهام لا طائل تحتها وعادت الحكومات تشعر بضرورة قيام توازن سياسي في هذه المنطقة من العالم التي يمثل اضطراب التوازن فيها خطرا كبيرا . لقد عادت فرنسا وانكلترا الى سياستهما القديمة بعد ان

يئستا من تحقيق الآمال التي عقدتاها على مصر ، بسبب اخطـاء حكومتها الفادحة . وواضح ، بالنسبة اليهما ، ان ايام الحلم بامبراطورية عربيـة قد انقضت » (٤٥) .

ان هذه التصريحات كافية لادراك لعبة السياسة الاوروبية الحقيقية . ولكن الا يجدر بنا ان نعرف نوايا محمد علي الحقيقية ؟ هذا التركي الالباني الذي لم يكن يعرف من العربية الا عاميتها والذي كان يؤلف حاشيته من ضباط اتراك وخبـراء اوروبيين هل كان يسعى حقيقة الى انشاء امبراطورية عربية تضم الشعوب العربية في ولايات سورية وما بين النهرين والجزيرة العربية ؟ واذا لم تشر الـى ذلك آية وثيقة دبلوماسية شرقية ، أيحق لنا ان نستخلص حقيقة نوايا الباشا من تأويلات الدبلوماسيين ومن تقديراتهم للاوضاع السياسية في الشرق ؟ لا نستطيع ان نجزم بذلك ؟ ولكن يبدو ان تجمع الشعوب ، العربية الاصل او اللغة ، في الشرق الادنى الافرو ــ اسيوي في ظل سلطة سياسية فتية وقوية كان يلوح في الافق وقد اخذ يشيع قلقا شديدا في اوروبا التي تعبت من الهزات الثورية وحزمت امرها على استئصال نواتها من الامبراطورية العثمانية .

٢ ــ نحو تحالف انكليزي ــ عثماني ؟
(١٨٣٤ ــ ١٨٣٨)

من المعروف ان بين الخطر الروسـي والخطـر المصري اللذين كانا يتهددان القسطنطينية كانت انكلترا تفضل اخفهما وطأة . ولو اجبرت على الخيار لمالت الى جانب محمد علي . غير ان افضل حل وانفعه بالنسبة اليها والى اوروبا كان يقضي بانقاذ الامبراطورية العثمانية عن طريق اقامة تحالف مباشر معها . ومنذ ٥ كانون الاول من عام ١٨٣٣ كلف الوزير اللورد بالمرستون ، اللورد بونسونبي باقناع السلطان بوجهة النظر التالية :

« ان جميع الاخطار والمحاذير ستنتفي اذا اتجه شطر انكلترا ، وهي الدولة التي لديها من الامكانيات والاستعداد ما يستطيع كبح قوة محمد علي ، على ان تبقى تركيا مستقلة فعلا . . . » (٤٦) .

الاسباب الكبرى لهذا التحالف :

لقد سار اللورد بونسونبي في هذا السبيل وتقدم شيئا فشيئا بواقعية ومهارة مدهشتين . وكان الغرض من ذلك منع باشا مصر من اعتبار الاراضي التـي افتتحها ملكا خاصا به . ولذا وجب حمل الباب العالي مباشرة على منح انكلترا امتيازات في سورية تتعلق في المواصلات عبر القارات والتجارة ، الامر الذي يؤكد حقـوق السلطان العليا في البلاد ويسهل مشروع استعادة هذه الولاية التي تشكل محورا بين اوروبا وآسيا (٤٧) .

طريـق الهنـد

كانت حرية المواصلات مع الهند عبر الاراضي العثمانية بطبيعة الحال الحجر الاساسي في الاهمية التي تعلقها انكلترا على هذه المنطقة . وكان هناك امكانيتان لتحقيق هذا الاتصال : الاولى عبر مصر والثانية عبر سورية . وكان على انكلترا ان تختار الامكانية التي توفر اكبر قدر من السرعة والامان . لكن كلتي الطريقين ، تمران في الاراضي التي تقع تحت حكم محمد علي . فـلا بـد من وقوع صراع بين مصر والحكومة الانكليزية نظرا للمبادىء المتناقضة التي تسير عليها هاتان الدولتان . ولكن قبل بلوغ هذه المرحلة المحرجة راحت انكلترا تبحث عن حلول وسط .

كان الباشا يعد مشروعا لربط الهند بالبحر الابيض المتوسط عبـر البحـر الاحمر ومن هناك بخط حديدي يربط السويس بالقاهرة ، ثم تؤمن الملاحة النهرية على النيل وصول البضائع الى الاسكندرية . ان الدراسات التي قام بها منذ ١٨٣٣ مهندسون فرنسيون من اتباع سان سيمون لحفر قناة بين خليج السويس والبحـر المتوسط لم تكن تشجع على القيام بمثل هذا المشروع (٤٨) . فقرر الباشا تبني مشروع الخط الحديدي بين السويس والقاهرة وهو مشروع انكليزي . فـي ٩ ايلول ١٨٣٤ اعلم القنصل الروسي دوهامل بذلك الوزير نيسلرود مشيرا الى ان الوالي يبدو مهتما بهذا المشروع ليجتذب عطف انكلترا . وذهب المهندس غالوي الـى انكلترا لعقد الصفقات الضرورية لتنفيذ المشروع وتقديم المواد والاجهزة .

ولكن المنافسة الفرنسية ــ الانكليزية كانت تدور ايضا في هذا الميدان . وقد اكتفى المراقب الروسي بالملاحظة بـ « ان السكة الحديدية هذه التي يعلق عليهـا الانكليز اهمية كبيرة ، تغضب الفرنسيين للسبب نفسه » . لم تكن هذه المرة الاولى التي يتصادم فيها على ارض مصر تنافس القوتين البحريتين وتحاسدهما . ولكن غالوي لم يتمكن من تحقيق هذه المشروع الذي جمع له الاموال وارسل الخطـوط الحديدية لانشائه . لان الحكومة البريطانية شجعت المشروع الثاني الذي وضعه تشسـني Chesney الرامي الى ربط البحر المتوسط بالخليج العربي عن طريق مرفأ سويديه السوري والملاحة النهرية على الفرات (٥٠) .

عبر سورية وما بين النهرين :

كان لهذا المشروع عبر سورية وبلاد ما بين النهرين فوائد جمة تقنية وسياسية. فمنذ ١٨٣٠ ــ ١٨٣١ كان تشسني قد استكشف هذه المنطقة . وبعد تفكير عميق قررت الحكومة الانكليزية « ان تلعب هذه الورقة » للحد من السيطرة المصرية التي استفحلت منذ فتح سورية وضمها . وفي ٢١ تشرين الاول من عام ١٨٣٤ سلـم القنصل الانكليزي كامبل الوالي مذكرة مفصلة تتضمن مطالب حكومته بشأن شق طريق حقيقية الى الهند عبر سورية وما بين النهرين . وطلبت إليه هذه المذكرة على الاخص ان يعمل على شق طريق صالحة للعربات بين انطاكية والفرات مرورا بحلب وانتهاء ببير او بموقع آخر على الفرات ، يقع عليه الاختيار ، وان يسمح للمتعهدين

الانكليز بين شوبرد وجرمان بانشاء حوضين على النهر واحاطتهما بأسوار تحمي الناس والعتاد من الغزوات التي قد يقوم بها العرب البدو . كذلك كان ينبغي ان يعهد الى حامية عسكرية مصرية مهمة توفير الامن والسهر على تنفيذ الاعمال ، وان يتولى مسؤولون محليون رسميون امر الوساطة بين المتعهدين الانكليزيين والسكان العرب الذين تخشى معارضتهم (٥١) .

استشف باشا مصر بسرعة نوايا الحكومة الانكليزية . فأحال المعتمد الانكليزي الى الباب العالي ، دون ان يرفض مساعدته صراحة ، آملا ان تعارض القسطنطينية مثل هذا المشروع الاجنبي . ولكنه اخطأ الحساب هذه المرة ايضا . فقد اغتنم الباب العالي الفرصة ليضع مرؤوسه امام نهم مطامع دولة مرهوبة الجانب . ومنذ ١٤ تشرين الثاني التالي ، اعلم دوهامل السفير نيسلرود بالمشروعين الانكليزيين « للاتصال المباشر مع الهند » . فأطلعه على الاستطلاعات التي قام بها الكابتين تشسني ولخص له المطالب الانكليزية الاخيرة التي رفعت الى الباشا لانجاز هذا المشروع في سورية وما بين النهرين . وختم تقريره بعرض المصاعب المختلفة التي تعترض تنفيذ مثل هذا المشروع ، وتساءل عما اذا كان محمد علي « ينظر بعطف الى توطيد نفوذ الانكليز في البلاد التي يحكمها » (٥٢) . وبعد مدة ابلغ هو نفســه الباشا نتيجــة المفاوضات الانكليزية ـ العثمانية .

في اوائل شباط في عام ١٨٣٥ رافق القناصل المعتمدون في مصر الوالي في جولته التفقدية في الصعيد . وفي ٢٤ من الشهر نفسه وصف دوهامل لحكومته استياء الباشا من الخطأ الذي وقع فيه في تقدير الامور ، اذ ان الباب العالي وافق، وان بصورة مشروطة ، على اقتراح اللورد بونسونبي بشأن الملاحة في الفرات . وكان الباشا قد رفض بلطف ولباقة مطالب الانكليز واحالهم على الباب العالي « اعتقادا منه بأن السلطان لن يرضى بأن تحتفظ دولة اجنبية بصورة دائمة بسفن لها في احد انهار الامبراطورية » . هذا التعاون الاول بين انكلترا والعثمانيين ازعج الباشا ازعاجا واضحا فلم يقو طوال جولته على اخفاء استيائه (٥٣) .

لا نستطيع ان نتابع بشكل تفصيلي مراحل تجربة تشسني التي تحدثت عنها مراسلات القنصلية الروسية على نحو كامل ودقيق . وسنكتفي هنا بذكر الاهمية الاستراتيجية الخطيرة التي علقتها عليها الدبلوماسية الروسية الداخلة في صراع طويل الامد ضد انكلترا في هذه المنطقة المتاخمة لبلاد فارس والمؤدية الــى آسيــا الوسطى . ويبدو ان المعتمدين الدبلوماسيين الروس قد تدخلوا فعلا لحمل الباشا على التشدد في معارضته ولتحذير الحكومة العثمانية . فالتقرير الذي بعث به القنصل دوهامل في ٧ ايار ١٨٣٥ الى نيسلرود ، ينوه بشيء من الارتياح بموقف الباشا السلبي . وبعد ان بين دوهامل اهمية غابات مقاطعة اضنة التي تمد بالخشب معامل بناء السفن الكبيرة في الاسكندرية ومشروع سد النيل ، اشار الى رحيل السيد دو سيريزي « بسبب مهاتراته مع مواطنه نائب الاميرال Besson » . ثــم تابع حديثه عن الملاحة في الفرات :

« لا يزال مشروع انكلترا الخاص بالملاحة في الفرات شغل الباشا الشاغل ، وهو ينظر اليه باستياء خاص . وقد وصل الكابتين تشسني مع كل جماعته الى مرفأ السويدية . لكن محمد علي يعارض في نقل القوارب الى ضفاف الفرات قبل ان يتلقى التعليمات التي طلبها من الديوان بهذا الصدد . اظن انه يريد فقط كسب الوقت وهو يأمل ان يساعد انتهاء الفصل وقلة المياه على افشال مشروع الملاحة . ومهما يكن من امر ففي اعتقادي ان قضية الملاحة ستوقع بين محمد علي والانكليز ... » (٥٤) .

كانت هذه القضية قيد الدرس في القسطنطينية . وهنا ايضا لم يتوقف نشاط الدبلوماسية الروسية . ففي اول حزيران التالي اطلع السفير بوتنتييف معتمده لدى الوالي بعبارات صريحة على ما يجري . وقد جاء في هذه الوثيقة :

« ... فيما يخص الملاحة في الفرات لم يتأخر كل من يحرص على مصالح الباب العالي الحقيقية عن تنبيهه من المحاذير الخطيرة التي تتعرض لها تجارته ومصالحه السياسية ان هو منح دولة اجنبية امتيازات شبيهة بالتي تطلبها انكلترا . نأمل ان يفيد الباب العالي ـ وانعاماته شرطية وقابلة للتغير كما يحلو له ـ من النصائح الحكيمة والبعيدة النظر التي لم ابخل بها عليه ، بأمر من وزارة الامبراطورة ، والتي سنحت لي الفرصة لان اجددها له مؤخرا ... » (٥٥) .

هكذا برز علنا التنافس الانكليزي ـ الروسي في هذا القسم الشرقي من الامبراطورية العثمانية . وعلى كل حال فقد كان الانكليز يتوقعون قيام مثل هذا الصراع ويسعون للتغلغل في المناطق الشمالية من بلاد ما بين النهرين الممتدة من بلاد الاكراد الى بلاد الشركس ليطلعوا على احوالها بصورة افضل . فعهد الى بعض « المقيمين والمسافرين » من رعايا التاج البريطاني ان يجوبوا مناطق الحدود هذه بحثا عن المعلومات . وقام جايمس برانت نائب القنصل في تريبيزون بجولة في جبال الكردستان والقوقاز وعاد مقتنعا بأن السكان الاكراد ما زالوا دون ترويض ، ولهذا يشكلون خطرا حقيقيا على توسع « التجارة الانكليزية » في هذه المنطقة . وللغاية نفسها توجه تشسني شطر ما بين النهرين ، وجاب ريتشارد وود سورية ، واستطلع المهندس العسكري دوبلا والمعتمد شرزانوفسكي آسيا الصغرى ، بينما قام ادموند سبنسر وخاصة ج. لونغوورت بجولة في القوقاز . وقد وضعا كتابين عن مشاهداتهما ـ الكتاب الاول « رحلة في القوقاس » (١٨٣٦) والكتاب الثاني « عام مع اهالي القوقاس » (١٨٣٧) ـ وفرا للحكومات المتنافسة معطيات جديدة لاتخاذ المواقف (٥٦) .

اما ريتشارد وود ، ترجمان السفارة الانكليزية في القسطنطينية الذي ارسل في مهمة الى سورية لاجراء اتصالات مع قوى قد تكون بؤر للانتفاضات في المستقبل، فقد اقتنع بضرورة انهاء السيادة المصرية بأسرع ما يمكن وباستعمال سلاح الامر

الواقع . وقد اطلع رئيسه اللورد بونسونبي في ٣١ كانون الاول عام ١٨٣٥ على قناعته هذه بقوله :

« ... كل مرة تسمح لي الفرصة بالاطلاع على اوضاع السلطان ، ازداد قناعة بأن قيام ردة فعل في سورية اصبح ضرورة حيوية لضمان انتصار السلطان . ان بعد نظر الباشا وحكمته ساعداه ، طوال مدة السلم الذي تمتع به ، على اتخاذ افضل التدابير للحفاظ على سلطته التي تزداد قوة يوما بعد يوم ... (٥٧) .

حرية تجارة الحرير :

كان السفير الانكليزي يتطلع دائما الى ظهور هذا الاحتمال . غير ان تحركه الدبلوماسي كان يشمل ميدانا اوسع . فاستخدام القوة يأتي في الوقت المناسب متى هيأت وسائل التضييق والانهاك السبيل للهجوم النهائي . وقد تمكن في ٢٤ كانون الاول من الحصول على فرمان يأمر الباشا بترك الحرية الكاملة للانكليز بالاتجار بالحرير في سورية (٥٨) . وفي ١٣ كانون الثاني التالي حملت بارجة انكليزية نص الفرمان الى كامبل . فأسرع هذا من الاسكندرية الى القاهرة حاملا الفرمان الى محمد علي . الذي كان قد انبأه دوهامل وبوغوص بالامر فمثل دور المرؤوس المأمور احسن تمثيل . لقد اخفى استياءه وتظاهر بالتعب من الجلوس وتلقى امر السلطان هذا وهو يتمشى في ديوانه (٥٩) .

جاء هذا الانذار الثاني بالخطر في حينه ، فهو دليل على تحقيق مزيد من التقارب بين انكلترا والباب العالي . ولم يخف معنى هذا التعاون على ممثلي الدول في القسطنطينية . واما نوري افندي السفير التركي في لندن فقد تلقى تعليمات دقيقة لتعزيز هذا التقارب دون ان يمس ذلك التحالف الروسي ــ العثماني القائم منذ معاهدة اونيكا اسكليسي . وعندما سأل بونتنييف الصدر الاعظم عن الموضوع اجابه ان الباب العالي لاحظ ان العون الإنكليزي يسمح له فعلا بكبح القوة المصرية « التي لا تفتأ تقلقه » . واسرع البارون ستيورمر فأبلغ مترنيخ في ٢٠ كانون الثاني بهذا التصريح السري الذي يؤكد له مخاوفه من الباشا (٦٠) .

لقد بدلت هذه المرحلة الجديدة في التعاون بين انكلترا والعثمانيين في البلاد الخاضعة للسيطرة المصرية ، بطبيعة الحال ، ميزان القوى في سورية . وهذه المرة ايضا لاحظ الرسميون والاهالي هذا الامر وخلصوا منه الى بعض النتائج . وقد حلل دوهامل بذكائه المعهود الوضع الجديد خاصة وان رحلته في سورية سمحت له ان يقرن الملاحظة المباشرة بتحليل الاسباب السياسية . ففي ١٠ ايار عام ١٨٣٦ اعلم وزيره نيسلرود بأن الفرمان الجديد المتعلق بحرية تصدير الحرير يؤكد اتجاه السياسة الانكليزية الجديدة تجاه محمد علي (٦١) ، وانه لا يعتقد ان حكومة انكلترا ستطبق بنود هذا الفرمان في مصر نفسها ، مع ان هذه المحاولة تعدل كثيرا من بنى مصر الاقتصادية . ذلك ان هذا الفرمان موجه الى وضع سورية المحلي . ومع هذا

فتفوق الوالي عسكريا على جيش السلطان امر معروف . بل بات في الاعتقاد ان محاصرة الاسكندرية بحريا لن توقف ابراهيم باشا اذا ما عاد الى مهاجمة العاصمة . فالقوة المصرية قائمة حاليا كواقع لا يمكن القضاء عليه . وكل محاولة من هذا القبيل « ستخلق وضعا مقلقا في المشرق يتردد صداه في اعماق اوروبا » . وهكذا دون ان يتراجع دوهامل في تحليله السياسي رمى على اللورد بونسونبي مسؤولية اعتماد هذه الدبلوماسية :

« ... ان حقد انكلترا على الوالي نشأ من الحواجز التي وضعها محمد علي في وجه الملاحة في الفرات ، وكذلك من التقارير المعادية التي رفعها المعتمدون الانكليز في مصر وسورية بهذا الشأن . وقد ساهم اللورد بونسونبي كثيرا في تسميم هذه القضية مدفوعا الى ذلك بطبعه الميال الى الاذى، ولكي يكسب النفوذ لدى الباب العالي ... » .

لقد توصل دوهامل الى هذه الحقائق بعد رحلته الى سورية . فقد اقنعته زيارته الى الامير بشير ان امير لبنان قد تبنى صراحة ــ وهذا ما تشهد عليه الاحداث ــ القضية المصرية . وقد مكن هذا التحالف ابراهيم باشا مؤخرا من نزع السلاح من الموارنة والدروز دون اهراق دماء . ولولا التجنيد الاجباري لاجمعت البلاد على الالتفاف حول الادارة المصرية . ولكن الفرسان بشأن حرية الاتجار بالحرير اعطى لانكلترا وعملائها نفوذا غريبا لا مبرر له . واخذ التجار الفرنسيون والنمساويون يشكون من ذلك علنا . واذا استمر هذا الامتياز فستصبح تجارة سورية كلها بين يدي انكلترا ، اما نتائج ذلك على الصعيد السياسي فهي اخطر بكثير . وفي هذا التقرير المحرر في ٢٣ نيسان ١٨٣٦ الى نيسلرود ذكر دوهامل ايضا :

« ... ان الانكليز فخورون بانتصارهم ويستغلونه للتقدم بمطالب لا مبرر لها . ومن الصعب تصور الوقاحة التي يعاملون بها السلطات المحلية . فهم يتصرفون وكأنهم في بلاد محتلة ... ومنذ اعلان الفرمان يتمتع الانكليز بهيبة كاملة في سورية اذ يعتبرون اول امة في العالم ... » (٦٢) .

وفي ١٠ ايار فاجأ القنصل الروسي ، ابراهيم باشا قائد القوات المصرية الاعلى، في معسكره في شمال حلب تحت « خيمة زرية لا تعصمه من المطر والشمس كما يجب ، وقد استلقى على سجادة صغيرة واتخذ سرجه وسادة ، وبالاختصار كان يتحمل جميع انواع الحرمان » . وكان يحرس بجيشه حدود سورية وقد ارهقه الوضع الغامض الذي فرضته السياسة الاوروبية على والده (٦٣) . ألم ينقل قنصل فرنسا ميمو MimanIt في هذا اليوم العاشر من ايار عام ١٨٣٦ بالذات ، حكم سفيره روسان بأنه « انقضت ايام الحلم بامبراطورية عربية » .

اوروبا تعطف على الخطة الانتقامية العثمانية :

اجل لقد انقضت ايام هذا الحلم ، بل ، واكثر من ذلك ، كانت الاستعدادات

تجري لهدم كل ما تم بناؤه هدما تاما . وتتضمن الرسائل الدبلوماسية في تلك الاسابيع ، بغض النظر عن مصدرها ، اشارات واضحة الى تحول كامل في السياسة الانكليزية ـ العثمانية تجاه الوالي . واشترك السفير الفرنسي في هذه المؤامرة البعيدة المدى . وقد اكد تقرير القنصل ميمو الى حكومة باريس المؤرخ في ١٠ ايار ١٨٣٦ ، هذا التحول السياسي وتعلق حكومته بمشاريع « ستوضع موضع التنفيذ عاجلا ام آجلا » . والمح القنصل الى آخر رسالة للدوق بروغلري Broglri التي تتوقع هذه التحول السياسي في الشرق ، فاستغرب ان احدا لم يطلعه عليها (٦٤) . وكان الوالي يتابع هذا التحول عن كثب ويشكو منه امام ممثل فرنسا . كما ان هذا التحول الواضح في السياسة الانكليزية ـ الفرنسية تجاهه اوحى له ، بطبيعة الحال ، بأن يتقرب بصورة واضحة من روسيا . وقد اشار ميمو الى ذلك بعد حديث له مع محمد علي حول الظروف المستجدة :

« ... لقد عزز هذا الحديث مع محمد علي رأيي الذي كنت قد كونته من قبل وعبرت عنه مرارا في رسائلي بأن ما يقود محمد علي في علاقاته مع روسيا ليس سياسة غبية ولا سياسة هوى وخيمة العاقبة بل خوفه من التورط مع دولة يتخيلها اخطر واكبر مما هي في الواقع ... » (٦٥) .

وعززت الاخبار الواردة من القسطنطينية مخاوف القناصل المحليين . ففي ٢٣ ايار التالي اطلع دوهامل ، وهو في طريقه من دمشق الى بعلبك ، على رسالة وجهها البارون ستيورمر من القسطنطينية الى قنصل النمسا العام . وكان يفوح منها الشعور بقطيعة وشيكة بين الباب العالي والوالي وذلك تحت ضغط السياسة الانكليزية الجديدة . فأسرع القنصل الروسي باعلام سفيره في القسطنطينية بونتنييف بالامر :

« ... يبدو واضحا انه ستطرأ بعد قليل تحولات خطيرة على الاوضاع في الشرق . فالبحث يجري في امور كثيرة : التقارب بين انكلترا والباب العالي ، ثم ارادة السلطان في حصر قوة محمد علي ، مهما بلغ الثمن ، في اطار ضيق هو اطار مرؤوس عادي ، وذلك بارغامه على تقليص قوة اسطوله وجيشه ، واخيرا الموافقة التي يلقاها هذا المشروع من جميع الدول الكبرى .

والمفاوضات عاجزة بمفردها عن بلوغ هذه النتيجة . لذا سوف يلجأ الى قوة السلاح وستنشب الحرب » (٦٦) .

لم يعد توقع الحل عن طريق السلاح سرا بين الحكومات . فقد لاحظ دوهامل ، على غرار القنصل الفرنسي ميمو ، ان الوالي كان على علم بجميع تلك المفاوضات وبتدابير الباب العالي العدائية . لذا كان يتمنى ان تتجدد الاشتباكات دون ان يأخذ على عاتقه المبادرة في القطيعة . كانت سورية في هذا الجو المشحون دبلوماسيا ونفسيا ، في حالة من الارهاق والقلق ، بانتظار ان تباشر الجيوش العثمانية او اية دولة اجنبية اخرى حربا جديدة .

حاول القنصل الروسي لدى عودته الى الاسكندرية ان يلخص لسفيره نيسلرود ما عرفه وشاهده في سورية . وهو يعترف هو ايضا في تقريره المؤرخ في ٢٧ حزيران ١٨٣٦ ان محمد علي يسعى الى التقرب من الامبراطورية الروسية بعد ان خيب التحول في السياسة الانكليزية ــ الفرنسية آماله ، وانه يراه قد اصبح هرما تغمر نفسه المرارة بينما كان الفرح والابتسامة لا يغادران وجهه مطلقا ، والسبب في ذلك ان بعد نظره كان من العمق بحيث انه لم يقنع نفسه بالاوهام حول وضعه الجديد .

وعلى كل حال اعترف له القنصل الانكليزي في دمشق م. تورم M. Thorm صراحة بأنه يظن ان حكومته حزمت امرها على اعادة الباشا الى تبعية الباب العالي المطلقة وذلك عن طريق ارغامه على تقليص جيشه واسطوله وانتزاع سورية منه ، اذا لزم الامر . في نفس الوقت كان انكليزي آخر ، هو وود Wood التسهير ، يجوب سورية معلنا في كل مكان وصول القوات العثمانية الوشيك « لازالة النير الذي ترزح البلاد تحته » . وكان الاهالي يصدقون هذه الانباء خاصة وان هذا العميل كان قد « تنبأ » من قبل بقرب صدور فرمان بشأن تجارة الحرير . ولكن تحركات هؤلاء العملاء المحليين لم تكن تعادل الانقلاب في الموقف الانكليزي ــ الفرنسي :

« ... ان فرنسا وانكلترا اللتين دللتاه طوال سنين كثيرة ، وتعهدتا نوعا ما بتعزيز قدرته ولم تتراجعا امام أي امر في سبيل تأجيج طموحه ، تتركانه اليوم وحيدا . وتتلذذ انكلترا خاصة بجرح عنفوانه وذلك بعدم اكتراثها به ، هذا على اخف تعبير ... » (٦٧) .

المناورة العثمانية :

والواقع أن اللورد بونسونبي كان قد نجح في مهمته بالقسطنطينية . فدعم الباب العالي تدريجيا سياسة انكلترا في اضعاف مصر واستنزافها . بل اكثر من ذلك ، لقد خصها بالثقة للوصول الى النتائج النهائية ، لقناعته « بأنه لا يستطيع ان يستسلم لروسيا بأمان وثقة ، » وان « عليه الا يأمل خيرا وفوائد حقيقية من النفوذ الفرنسي » . وفي مذكرة سرية الى السفير العثماني في لندن ، في ١٠ تشرين الاول عام ١٨٣٦ ، انطلق الباب العالي من هذا الواقع ليؤكد ان انكلترا هي القوة الوحيدة التي تستطيع ان تواجه محمد علي بمنطق القوة والحزم . ولكن بانتظار ان يعمل الزمن عمله فانه ظل يدغدغ آمال الوالي ، مؤقتا وعلى قدر المستطاع ، بامكانية اجراء مفاوضات مباشرة . كانت هذه المناورة العثمانية لتمويه نوايا السلطان العدائية تجاه الوالي ، لفترة من الزمن ، موضوع مراسلات وتحركات كل من الباب العالي والوالي : ولكنها ، في نهاية المطاف ، لا تهم المجرى الدبلوماسي العام . لذا نكتفي بالاشارة اليها .

هذا التظاهر بامكانية الموافقة على المفاوضات المباشرة شغل القنصل الروسي الذي لم يكن على علم بفحواها (٦٩) . فأبدى دوهامل ، في تقريره حول مقترحات

المبعوث العثماني صارم افندي الاولى ، مخاوفه من ان تصبح سورية المفتتحة ملكا وراثيا لمحمد علي . ولذا انذر الحكومة القيصرية في بطرسبورغ بالخطر في تقريره في ١٠ كانون الثاني عام ١٨٣٧ :

« كل ما اضاعته تركيا منذ ٣٠ عاما وحتى في اقامة مملكة مستقلة في اليونان ليس بشيء اذا ما قيس بالتفتت الذي يتم اليوم تحت انظارنا . واخشى جدا ان تصاب الامبراطورية العثمانية في الصميم . ليتني اكون مخطئا ، لكني لا اتوقع ابدا لتركيا مستقبلا حسنا ... » (٧٠)

اظهرت لنا هذه البعثة العثمانية لدى محمد علي مشاعر الدبلوماسي الروسي الدفينة التي لا تختلف في جوهرها عن مشاعر زميليه الانكليزي والفرنسي . وكان محمد علي يعرف ذلك ايضا . وان سعى لاستمالة عطف روسيا ، فلم يكن يفكر بربط مصيره بهذه الامبراطورية الشاسعة بالرغم من افتراضات القنصلين ميمو وكامبل المتكررة . بل كان يميل اكثر الى التحالف مع انكلترا ، او ، على الاقل ، الى كسب عطفها وذلك نظرا لمصالحهما المشتركة في سورية . وفي نهاية عام ١٨٣٦ حاول من جديد زعزعة لامبالاة انكلترا به ، بل معارضتها له ، بأن عرض لكامبل الفوائد التي تجنيها انكلترا من وجود مصر في سورية . ونقل القنصل الانكليزي حديث الباشا وتلميحاته الى حكومته في ٢٠ كانون الاول :

« ... ان حكومتك حذرة تجاهي بالرغم من رغبتي ومن جهودي المستمرة لكسب ودها ... لا يسعني الا ان اعتقد ان من مصلحة انكلترا ان تكون مصر قوية لا تزعجها الاضطرابات لكي تستطيع انكلترا ان تحافظ على خط اتصال مأمون مع الهند بالنسبة لمشحوناتها ومسافريها ... » (٧١) .

اختار الوالي بذلك انسب البراهين لاجتذاب عطف انكلترا . لكن هذه الاعتبارات لم تدخل في اللعبة الدبلوماسية الاوروبية . وقد نقلت لنا مراسلات القنصلية الروسية بهذا الشأن شهادة ثمينة ادلى بها وود ، ترجمان السفارة الانكليزية المعروف في القسطنطينية ، الذي عهدت اليه مهمة اثارة الشغب في سورية . ولم يحجب كره وود هذا لمحمد علي كرها مكشوفا ، لم يحجب عنه حقيقة الوضع في سورية ، هذا الوضع الذي كان بوسعه ان يقارنه بأوضاع باقي الاقاليم العثمانية . كظم وود عواطفه الرسمية برهة وارسل خفية الى القنصل كامبل رسالتين سريتين عن حقيقة الوضع في سورية . فاطلع القنصل الانكليزي زميله الروسي عليهما وطلب منه ان يتحفظ في استعمالهما . وفي ٣١ كانون الاول عام ١٨٣٦ كتب دوهامل الى بونتنييف في القسطنطينية عن موضوع الرسالتين وزوده بنسختين عنهما . وكانت تركيا آنذاك منغمسة في « حرب منهكة ضد الاكراد » . وكان وود يأسف لهذه الحملة التي تضعف الباب العالي وتستعدي ضده سكان الجبال المتمرسين بالحرب الذين لم يقو الباب العالي مطلقا على اخضاعهم كلية . ثم أعترف بفضائل الادارة المصرية في سورية .

« ... اذا قارنا اوضاع الكردستان وما بين النهرين ، حيث يسود الفقر والفوضى والاضطراب وتمتليء الطرق باللصوص ، بأوضاع سورية التي تتمتع بأمان كامل ، يبدو لي من المحال الا نقر بأن الحكم المصري ، على علاته ، افضل بما لا حد له من حكم الباب العالي العثماني ... » (٧٢) .

اوروبا وحدها الحكم في الازمة :

بالرغم من ذلك كان ثمة اجماع على ابعاد باشا مصر عن سورية على ان يترك له فقط ادارة الاقاليم الفلسطينية المتاخمة لولايته . ولم تكن عروض الباب العالي الخادعة سوى شرك لكشف ابعاد مطامحه (٧٣) . في هذا الموضوع كان سفير روسيا بونتنييف يرى تماما راي زميله الانكليزي . وقد اطلع قنصله على ذلك في ٢٠ اذار ١٨٣٧ (٧٤) ، وعاود الكرة في ٥ حزيران ، بعد ان تلقى معلومات اوسع من حكومته التي طلبت اليه ، وهي تبلغه هذه التعليمات من قبيل « الاطلاع الشخصي » ان يتدخل بفعالية لدى الباشا . وكان من شأن كل تفاوض مع محمد علي ان يشجع مشاريعه الطموحة وان يحمله على تعزيز آماله من جديد ، في حين كانت السياسة الاوروبية تعمل على اعادته الى اطار التبعية للسلطان . وقد لفت بونتنييف انتباه الباب العالي الى هذه الناحية وحذره من النتائج المؤسفة التي قد تجرها هذه المفاوضات المباشرة والعاصفة على القضية المصرية . وكانت نصيحته الكبرى له تقضي بالتمهل. وقد حذت الدبلوماسية الروسية في هذا حذو انكلترا بالعمل بـ « نفس طويل » :

« ... ان النصيحة الوحيدة التي رأت حكومة الامبراطور ان توجهها لكم في السابق والتي ترى من واجب الصداقة ان تكررها لكم الآن هي الافادة من عامل الزمن .

ان حكومة الامبراطور ، وقد تملكتها هذه الحقيقية ، لا تستطع الا ان تكرر النصيحة التي غالبا ما وجهتها للباب العالي باتباع سياسة التريث بانتظام وهي التي تبدو اكثر ملاءمة لمصالح تركيا الحقيقية وللحفاظ على استقرار الشرق عامة ... » (٧٥) .

الافادة من عامل الزمن ؟

سمحت سياسة الاستقرار في الازمة الشرقية للباب العالي وللدول الاوروبية ان تنجز استراتجيتها . لذا كادت هذه الفترة ان تكون فترة ركود بالنسبة للنشاط الدبلوماسي ، دامت عدة اشهر . وفي ١٨ حزيران و ٢٧ آب و٦ ايلول من عام ١٨٣٧ اعترف دوهامل بذلك لرؤسائه ، اذ ذكر انه منذ تعيينه في مصر لم يعرف الشرق فترة هدوء مطلق كهذه الفترة . وشكا من ذلك لان « المراسلة تتأثر بهذا الهدوء بطبيعة الحال فتقل اهميتها » (٧٦) . وافاد محمد علي من ذلك لتدعيم قوته وللقيام بجولات تنظيمية في مصر وحتى في جزيرة كريت التابعة لسلطته (٧٧) . وافاد الفرنسيون من ذلك الوضع للمضي في «فرنسة» مصر عن طريق « توظيف

اكبر عدد ممكن من مواطنيهم في خدمة الوالي وفي شتى فروع الادارة ، مبعدين عن هذه الميادين سائر الاجانب » . وفرضت انكلترا نفسهـا فرهب جانبها فـي الاسكندرية كما في القسطنطينية (٧٨) . ووضعت النمسا تحت تصرف الوالي بعثة خبراء في الجيولوجيا لتجوب لبنان ومصر بحثا عن الثروات المعدنية (٧٩) . وبينما كانت روسيا تراقب كل ذلك «سعيدة بانقسام الامبراطورية العثمانية وضعفها»(٨٠)، كانت بروسيا تدخل مسرح الاحداث في الشرق الادنى فتضع تحت تصرف الباب العالي اول بعثة عسكرية مهمتها اعادة تنظيم الجيش العثماني .

وبينما كان القوم يلهون الادارة المصرية باحتجاجات القناصل ومطالبهم كانوا يعدون لثورة الدروز في جبال حوران . دفعت هذه القلاقل محمد علي ، مرة اخرى، الى الاستعداد للحرب ، والى اثارة قضية استقلاله من جديد ، ولكن بعد فوات الاوان : فاجماع اوروبا سيقهر من جديد ارادة العظمة لديه . واقترحت الدبلوماسية التقليدية القيام بتظاهرة بحرية كبيرة في المتوسط . في تلك الاثناء فاجأت انكلترا من جديد « حلفاءها » في القارة الاوروبية بتدبيرين اديا الى انحياز الباب العالي نهائيا الى صفها .

معارضة احتكار الوالي للتجارة :

في ١٦ آب ١٨٣٨ وقع اللورد بونسونبي مع رشيد باشا في بلطا ليمان معاهدة تجارية تلغي الاحتكارات التجارية على امتداد الامبراطورية العثمانية بما فيها مصر. والواقع ان هذه المعاهدة كانت تقصد على الاخص نظام الباشا الاقتصادي برمته ، وترمي الى تقويض اساسات قوة مصر المالية وبنيتها العسكرية المستندة الى عائدات الاحتكارات الضخمة . ضمت هذه المعاهدة ثمانية بنود اساسية وبندا اضافيا . حدد البند السادس مدى الغاء الاحتكارات وسمى حرفيا المناطق الواقعة تحت سيطرة محمد علي :

« توافق الحكومة التركية على ان التدابير التي نصت عليها هذه المعاهدة تشمل كل الامبراطورية العثمانية ، في القسم الاوروبي من تركيا كمـا في القسم الاسيوي ومصر وسائر ممتلكات الباب العالي في افريقيا ، وتطبق على جميع رعايا المناطق العثمانية مهما كانت صفتهم . كمـا ان الحكومة التركية توافق على الا ترفض ان تنظـم ايـة دولـة اجنبيـة تجارتها بموجب هـذه المعاهدة . . . » (٨١) .

يظهر نص هذا البند مدى قصر نظر الباب العالي وضعفه .. فهو لم يكن يفكر الا بالحاق الاذى بمرؤوسه فقيد نفسه مسبقا تجاه الدول الاخرى آملا ان يضمن لنفسه دعما فعالا ضد محمد علي . واكد الوالي في ٢٦ شباط عام ١٨٣٤ لدوهامل فـي معرض حديثه عن الصدر الاعظم خسرو باشا عدوه الشخصي ، ان الوزير التركي « آثر ان يرى الامبراطورية مجزأة على ان يجري انقاذها ، على يدي » (٨٢) . والواقع ان سياسة الاستسلام التي انتهجها الباب العالي تجاه انكلترا اوحت للدول الاخرى،

ولا سيما النمسا ، بنفس الفكرة : لقد استسلم السلطان ، ففي حقده الاعمى على باشا مصر ، رضخ لجميع التأثيرات بل « لاغبى التأثيرات » .

ونقل مترنيخ عن بافيا في ٢٩ آب الى السفير الانكليزي لدى حكومة فيينا بأن السلطان يقترح لقاء « رقة مواقف الدول الكبرى » ان يجبر مرؤوسه على الاستقرار في فندق بالعاصمة ينهي فيه ايامه . ورأى مستشار النمسا في ذلك « برهانا جديدا على غباء الباب العالي » (٨٣) . بعد ذلك ببضعة اسابيع ندد سفير النمسا في القسطنطينية بشدة بسيطرة انكلترة على مصير تركيا في حين كان بلاط فيينا يقوم بمبادرة للتقريب بين روسيا وانكلترا بصدد شؤون الشرق . فكتب الى المستشار في ٢٤ تشرين الاول بأن الباب العالي ، في عماه ، يعتبر النفوذ الانكليزي خشبة الخلاص الوحيدة فيرفض بذلك ان يستمع الى نصائح العقل . كان الباب العالي يقصد من وراء هذه المعاهدة التجارية الجديدة المعقودة بمعزل عن الدول الاخرى « ان يربط نوعا ما مصالح بريطانيا بمصالحه ضد الباشا » . هذا ما كان يجيب به المسؤولون العثمانيون على اسئلة الدبلوماسيين . واستنتج البارون ستيومر :

« ... انه (محمد علي) يخفي فرحه لالغاء الامتيازات ، اذ لا يرى في ذلك سوى خسارة تنزل بالسلطان ، في حين انه يستطيع ، وهو سيد البلاد ، ان يجد الوسيلة لشل فعالية مختلف التدابير المفروضة عليه » (٨٤) .

التعاون العسكري بين انكلترا وتركيا :

كانت هذه المعاهدة التجارية بمثابة حلقة جديدة في الروابط التي بدات توحد يوما بعد يوم « مصير الامبراطوريتين » . وبالاضافة الى ذلك تعهدت انكلترا ، بموجب اتفاق للتعاون العسكري ، بتدريب القوات البحرية العثمانية وتنسيق المناورات المشتركة . وفي مطلع آب ١٨٣٨ ، اصدر بالمرستون اوامره لقيادة البحرية الانكليزية للقيام بهذه المناورات البحرية الانكليزية ــ العثمانية . وفي ٢٠ ايلول شرح الوزير للقيادة اهداف هذه المناورات بوضوح : اختبار روح الانضباط والتقنية التي يتمتع بها الاسطول العثماني ، وتقوية روح التعاون بين الضباط وهيئات الاسطول الحربي ما يؤدي الى تفاهم اكبر بين البلدين ، واخيرا اعلان هذا التحالف القائم بين الامبراطوريتين على الملأ ، وذلك من خلال هذا العمل المشترك (٨٥) .

أدت هذه المناورات المشتركة بين الاسطولين ، الى رد فعل من جانب روسيا التي امرت اسطولها في البحر الاسود بمغادرة سيباستوبول Sebastopol وبالتحرك شطر شواطيء تركيا . ولكن فرنسا بقيت على الحياد حتى لا تورط نفسها تجاه محمد علي . وتلا هذه المظاهرة الكبرى للاتفاق الانكليزي العثماني في الميدان العسكري البحت ، تعاون في ميدان التدريب التقني . ونزولا عند رغبة احمد فارسي باشا ، الاميرال التركي الاعلى ، ارسل الاميرال ستوفورد الكابتن بالدوين ووكر الى القسطنطينية ليكون ضابط اتصال . ثم بقي في خدمة الباب العالي تلبية لطلب ملح من القيادة البحرية التركية . وفي ١٥ كانون الاول التالي ، عينت القيادة البحرية

الانكليزية ثلاثة ضباط آخرين لمساعدة ووكر : اثنان برتبة مقدم هما ليفارو وماسيك وواحد برتبة ملازم يدعى فوت . وقد وصل هؤلاء الى القسطنطينية في ٧ اذار عام ١٨٣٩ ؛ ولكنهم لم يلحقوا بالخدمة الفعلية بل عينوا مدربين في المدرسة الحربية . واعتذر الاتراك عن ذلك ناسبين الامر الى تأخر وصولهم . وعلى كل حال بقي هؤلاء في القسطنطينية رمزا للتحالف الانكليزي ــ العثماني ضد باشا مصر (٨٦) .

هل يؤول هذا التعاون البحري الى معاهدة تحالف رسمية ؟ ان المحفوظات الانكليزية تتضمن مشروع معاهدة بهذا الشأن قام به بالمرستون ورشيد باشا عشية الصراع التركي ــ المصري . وجرت المفاوضات النهائية بين ٦ و٢٢ نيسان من عام ١٨٣٩ . وجرى الاتفاق على ان يتضمن النص مقدمة وبندين اساسيين يقضيان بما يأتي : اذا حاول محمد علي او احد خلفائه ان يستقل ، يحق للاسطول الانكليزي ان يصادر اية سفينة مصرية يلقاها بينما يفتش الاسطول العثماني ويحجز ــ عند الضرورة ــ السفن الحيادية التي يستعملها الباشا ، ويشمل هذا العمل المشترك بين الاسطولين كل الشواطىء السورية والمصرية . ولكن ، في الواقع ، دهم الوقت الجانبين الامر الذي حاول دون عقد هذا التحالف . وبدلا عن ذلك قام اتفاق آخر اكثر شمولا يقضي بالتعاون مع الدول الاوروبية وخول الباب العالي تنفيذ سياسته المعادية لمصر (٨٧) .

رفض الوجود المصري في الخليج :

في تلك الاثناء كانت انكلترا تستقر عنوة في نقطة استراتيجية من الامبراطورية العثمانية . فقد كان التوسع المصري في شبه الجزيرة العربية واليمن شاغل الوزراء الانكليز . لذا ، لما جند ابراهيم باشا عددا اكبر من السوريين في جيشه ، في نهاية عام ١٨٣٧ ، واستنفر قواته للقتال خوفا من هجوم عثماني مفاجىء ، استاءت انكلترا وكلف بالمرستون القنصل كامبل بأن ينبه محمد علي الى رد فعل حكومته وذلك بعبارات تعوزها الدبلوماسية . فكتب اليه في ٨ كانون الاول :

> « ... اني اكلفك بأن تخبر باشا مصر بأن حكومة جلالته تلقت تقارير عن تحركات جيوش في سورية والجزيرة العربية تدل على انه ينوي مد سلطته الى الخليج العربي وولاية بغداد . اعلم الباشا صراحة ان الحكومة البريطانية لن تقف من تنفيذ هذه المشاريع مكتوفة اليدين ... » (٨٨) .

لم يؤثر هذا التحذير على الوالي اذ ان استعداداته الحربية لم تكن متجهة الى هذه المنطقة البعيدة بل الى الحدود التركية السورية . لكنه دل على المناطق العثمانية التي تريد انكلترا ان تحتفظ بها تحت نفوذها الخاص ، بانتظار ان تضمها اليها او تجعل منها محمية . ان هذه المخاوف الانكليزية نابعة بطبيعة الحال ، من حساسية استعمارية حادة . اذ لاحظ مراقبون سياسيون آخرون اتساع الامبراطورية المصرية واهميتها في الولايات العربية ، دون ان تثار لديهم ردة فعل بهذه القوة . ففي ٣٠ ايار ١٨٣٨ وصف ميديم القنصل الروسي الجديد في

الاسكندرية للسفير نيسلرود ممتلكات الوالي العربية باسلوب جد واقعي . فرأى في حوزته اكبر قسم من الجزيرة العربية واجمله اذ ان اراضيه تنبسط من البحر الاحمر الى الخليج العربي . ثم اوضح هذا الواقع السياسي على الطريقة العسكرية في ذلك العصر : « تبلغ المسافة بين القاسم وبغداد احد عشر يوما من السير ، وبين الدرعية عاصمة نجد والبصرة واحدا وعشرين يوما » . ثم يلاحظ بأن هذا الموقع الممتاز عزز كثيرا موقف محمد علي في البر تجاه السلطان (٨٩) .

كانت الحكومة الانكليزية تتوقع صراعا مسلحا خاصة وان اخبار رسو السفن المصرية في البصرة والخليج العربي وصلت الى لندن . وفي ١٥ حزيران التالي صرح اللورد بروتون ، في اجتماع للحكومة البريطانية بأن وجود مصر في الخليج العربي لا يمكن احتماله . وهذا ما جعل الاشتباك بين القوتين امرا يصعب تجنبه ، اذ ان النفوذ المصري سيمتد بسرعة من البصرة الى بغداد (٩٠) .

ضم عدن

لكن ، انكلترا لم تكتف مطلقا ، انطلاقا من سياستها التقليدية ، بهذا التحذير . فاختارت في هذه المنطقة موقعا استراتيجيا للدفاع عن مصالحها ولبسط نفوذها الاستعماري . فحملت شيخ عدن على تقديم ارضه لها مقابل مبلغ تافه قيمته ١٥٠٠ جنيه ، وتسلحت بهذا الحق ضد أي « هجوم » مصري محتمل . وهكذا كلف القنصل كامبل بابلاغ الوالي هذا الحدث الدبلوماسي الجديد مع ما ينشأ عنه من نتائج عسكرية . ونفذ القنصل الانكليزي مهمته بصلافة وعنجهية ، فشكا محمد علي من ذلك مباشرة الى قنصل روسيا الكونت ميديم الذي نقل المحادثة الى السفير نيسلرود في ٦ ايلول ١٨٣٨ :

> « ... ذكر التحذير الذي تلقاه (محمد علي) مؤخرا من كامبل من ان أي اعتداء تقوم به القوات المصرية على عدن ــ وقد اشترتها الحكومة البريطانية مؤخرا من امير محلي بـ ١٥٠٠ جنيه ــ تعتبره الحكومة البريطانية بمثابة اعلان حرب . واحتج الباشا بشدة ضد هذه الادعاءات بقوله : « علي هذه المرة ايضا ان اخضع لقانون الاقوياء ، كما هي الحال في قضيتنا . ان الدول الكبرى تصدر الي الاوامر لانها اقوى مني ... » (٩١) .

اظهر هذا الاحتجاج الساخط الذي عبر عنه الوالي للقنصل الروسي الاهمية الستراتيجية لما اكتسبته انكلترا على المدخل الجنوبي من البحر الاحمر . وعاد القنصل الروسي الى الحديث عن هذا الموضوع في تقريره المؤرخ في ١٦ تشرين الاول التالي ، بقصد لفت انتباه نيسلرود . فقد كان في تقريره السابق قد المح فقط الى الاهمية التي ستعلقها التجارة الستراتيجية الاستعمارية والعالمية على مدينة عدن ومرفئها . وقد اسبغ صراع النفوذ في آسيا الوسطى حيث وقفت روسيا وانكلترا وجها لوجه ، والحزم الشديد الذي دافعت به شركة الهند عن امن طريق الهند وصيانته ، اسبغ هذا كله على هذه الرسالة قيمة خاصة . لقد كتب ميديم يقول :

« ... لا اقدر ان انهي تقريري دون ان أسترعي انتباه فخامتكم جديا الى امر يبدو تافها في الظاهر ولكنه قد يتسبب في المستقبل بنتائج خطيرة : احتلال شركة الهند عسكريا لمدينة عدن الصغيرة ومرفأها في شبه الجزيرة العربية ، وقد انزلت فيها ٣٠ عسكريا ، وكلهم مسلحون ، بقيادة ملازم انكليزي يساعده ضابط هندي ... » (٩٢) .

ثم ذكر بظروف « شراء » هذا الحصن من سلطان «مزعوم» تابع للباب العالي العثماني اكتفى بمبلغ ١٥٠٠ جنيه . واشار الى ان هذه المدينة تملك « مرفأ ممتازا وواسعا » مهما بحكم قربه من موقعه ، وان الحكومة البريطانية تعتبر هذه البلاد « ملكا اكتسبته حسب القانون والاصول » (٩٣) ، وستدافع عنه ، بقوة السلاح ، ضد اي هجوم او اية ارادة في الاستقلال . وفي اوائل عام ١٨٣٩ عرض القنصل النمساوي في القاهرة لوران ، الدور التجاري والاستراتيجي المعقود على هذه المستعمرة الانكليزية في الجزيرة العربية ، وذلك اعتمادا على مراسلات القنصل الانكليزي هينز . بهذا تداركت انكلترا في آن ، افتتاح مصر لليمن واحتكار الباشا للبن وموارد نسيج الكتان والقطن . الى جانب ذلك ضمنت انكلترا بموجب معاهدة الصلح والصداقة المعقودة مع « سلاطين » البلدان المجاورة ، مجالات داخلية لصناعتها وتجارتها .

وهكذا اتضح ان عروض التعاون والتحالف التي قدمتها انكلترا الى الباب العالي في اواخر عام ١٨٣٣ لم تكن وهمية ، بل اتت نتائجها ، على ما اعتورها من نقص وقصر مدى ، شديدة الفعالية لكبح قوة محمد علي ومطامحه . ولكن هل ترك ذلك الامبراطورية العثمانية مستقلة حقيقة وسيدة تجارتها ومصيرها العسكري؟ هذا ما شككت فيه الدول الاوروبية مرارا . لكن ألم يكن الهدف النهائي من هذا التقارب ابعاد الخطر الروسي والخطر المصري ، في آن ، عن القسطنطينية ؟ نستطيع ان ننتقد الطريقة الصارمة والواقعية التي طبقت بها هذه السياسة ، ولكن القناعة كانت سائدة في اوروبا بأن الشرقي ، تركيا كان ام مصريا ، لا ينصاع الا تحت تأثير التهديد والقوة . وهكذا بدلا من روسيا ومصر ركزت انكلترا نفوذها وسيادتها وتألق نجمها وقدر لها مستقبل باهر . واصبحت البحرية العثمانية بهيئتها الادارية ومعداتها ، منذ ذلك الحين مرتبطة في اغلب الاحيان بالامبرالية البريطانية . واصبحت بلاد ما بين النهرين والملاحة على الفرات قطاع امتياز خاص استماتت انكلترا في الدفاع عنه حتى الحرب العالمية الاولى ، بل حتى سقوط الملكية في العراق سنة ١٩٥٨ . واما السويس وعدن فهما حتى ايامنا مركزان استراتيجيان يرتديان اهمية اقتصادية وعسكرية بالغة ، فهل نعجب ، في هذا الضوء ، اذا اعتبرت دولة استعمارية عريقة مطامح والي مصر الفتية تهديدا يجب استئصاله ؟

ولكن الظروف لم تكن تسمح بعد باستخدام الوسائل العنيفة والهجوم المسلح . لذا املت انكلترا ان تكتفي عن مجابهة محمد علي ، بزعزعة سلطته في سورية تحت تأثير عامل الزمن وبالتنسيق مع قوى المعارضة الداخلية . وطالما لم يخرج الباشا

على اللعبة الدبلوماسية باعلان الاستقلال من جانب واحد ، فلم يكن ثمة مبرر لاي ضغط او هجوم خارجي . لذا تركت السيادة المصرية في سورية تجابه تذمر الاهالي وثوراتهم المتواترة ومطالب القناصل الاوروبيين غير المعقولة .

٣ ـ حجر عثرة : الخصوصية السورية والقنصليات الاوروبية
(١٨٣٤ – ١٨٣٩)

مصر في سورية :

ظن الوالي ، عندما اعد حملته على سورية ، ان افتتاح عكا وحدها « سيكلفه دما » ، لاعتقاده ـ وهذا ما توضح فيما بعد ـ ان سكان البلاد كانوا يتطلعون الى خلاصهم من النير العثماني . فجابت جيوشه في البلاد متنقلة من نصر الى نصر وملاقية اجمل الترحيب من جماهير المدن والريف التي كانت تحيي في محمد علي مجد الاسلام ومجدد الامبراطورية النخرة . وانضم اليه الامير بشير والقبائل العربية الرئيسية فاكتسب بصورة خاطفة سلطة لا ينازعه فيها احد . هكذا وجد « الحزب المصري » زعماء معترفا بسلطتهم يوفر دعمهم وهيبتهم للسيطرة المصرية قواعد ثابتة لحكم محلي مخلص . وقد اكد الامير بشير ذلك بدون تحفظ في نيسان ١٨٣٦ للقنصل الروسي دوهامل . ومع ذلك لم بالامكان ابدا إنكار وجود مناصرين كثيرين للباب العالي . لكن نفوذهم لم يكن يستقطب الجماهير . هكذا كان « الحزب العثماني » بلا رئيس. ولم يكن الباشوات الذين ترسلهم القنسطنطينية « حكاما للبلاد بل مخربين » . وقدم الامير بشير مثلا صارخا على ذلك يدعم شهادة المعتمد الانكليزي وود :

> « انك ترى جميع هذه الاراضي الخصبة التي لا يزرعها احد . انظر الى هذه القرى المهجورة التي يجهد ابراهيم باشا لان يوطن فيها السكان العرب الذين يجتذبهم من الصحراء . ومنذ ان اصبحت سورية تحت السيطرة المصرية تحسنت حالة البلاد تحسنا ملموسا ولولا التجنيد الاجباري لوسعنا القول ان البلاد سعيدة حقا ... » (٩٤) .

لم يكن الامير اللبناني الذي تبنى علنا وبصورة كاملة قضية محمد علي ، غافلا عن السبب الرئيسي لنقمة اهالي سورية عليه . لا شك ان الحكم المصري كان يرى في البنية العسكرية للحكم عنصر قوة داخلية وعامل هيبة وتوسع . لكن تجديد الملاكات والحفاظ على الامن اقتضيا ضرورة اعتماد نظام الجندية الإجبارية بصورة منتظمة . كان نظام الجندية يطبق في مصر بطرق شديدة القسوة ، ولا سيما باللجوء الى اسواق العبيد الافريقيين . اما في سورية فواجهت اساليب ابراهيم باشا في التجنيد مقاومة عنيفة ، كانت تتحول بسهولة الى ثورة مسلحة . وقد استفاد مثيرو الشغب والتفرقة الاجانب من هذا الامر ليخلقوا حالة شبه مستمرة من التذمر والاستياء .

ليس من شأن هذا العرض الحديث عن مجريات « الانتفاضات السورية » في ادق تفاصيلها . فهي لا تهمنا الا في تلاقيها التاريخي مع مظاهر القضية الشرقيــة الاساسية .

واذا ما نظرنا الى حرفية تقارير المعتمدين القنصليين في المرافىء التجارية الصغيرة ، مثل اللاذقية وصيدا وعكا، لتأكد لنا انه كان هناك اشاعات مبثوثة بصورة ماكرة لتغذية روح الحذر والاستياء لدى عامة السكان المنهمكين بصورة خاصة فــي مزاولة تجارتهم المحلية . ولكن اذا تخطينا هذا الافق المحدود ، رأينا من خلال تقارير القناصل العامين ، ملامح التحركات الكبرى لاشاعة البلبلة وتعكير السلام والنظام في الاقاليم وبين الاهالي كافة .

التحركات الاولى للثورة :

ما كاد يمر عام على فتح عكا حتى نشبت الثورة الاولى في جبال فلسطين . لقد خص ابراهيم باشا هذه المنطقة بالاهتمام فوفر الحرية الكاملة لتنقل الحجاج وشجع على غرس اشجار الزيتون والتوت بمئات الالوف . ولم ترق هذه التدابير للقبائل شبه المستقلة التي كانت تحكم اقليمي نابلس والخليل . فأطلق الزعيمــان احمد قاسم وابو الغوش اشارة الثورة في ايار من عام ١٨٣٤ متذرعين بمناهضة نظام الجندية الاجبارية . وفي ذات الوقت كان الجنرال العثماني رشيد باشا يحشد الجيوش والذخيرة على حدود سورية الشمالية في Malatio « متظاهرا بالتصدي للاكراد مع ان زعماءهم كانوا موالين له » . لقد كان معلوما ان الباب العالي يبحث عن فرصة لاستعادة سورية . وقد اكد الامير بشير بعد ذلك للقنصل دوهامل ان عملاء عثمانيين كانوا يجوبون البلاد لاثارة الاهالي (٩٥) . هذه شهادته عن الوضع المحلي . لكن القائم بالاعمال الروسي في القسطنطينية رخمان ابلغ معتمدة في الاسكندرية في ٢٩ تموز بأن « مستشارين تنقصهم الروية وحسن النية يشيرون على الباب العالي باسترجاع سورية » (٩٦) .

قام المسؤولون العثمانيون بمفاوضات سرية مع سفارتي فرنسا وانكلترا لضمان حيادهما . فلم يكن جوابهما ، في النهاية ، مشجعا . وألح رخمان نفسه على ضرورة التروي . اما السلطات المصرية فقد قمعت حركات الشغب الاولى هذه وعاد العصاة الى الطاعة قبل نهاية الصيف . وفي ١٧ آب شكا محمد علي الامر الــى القناصل وكان على علم بخطط القسطنطينية . واغتنم الفرصة لاول مرة ليناشد اوروبا أن تقف موقفا عادلا وتدعم مطلبه بالاستقلال (٩٧) .

وفي نهاية عام ١٨٣٤ حاول سكان جبال مقاطعة اللاذقية (العلويون) ايضا القيام بثورة ولكنها قمعت بسرعة بفضل تدخل حازم من جانب الامير بشير الذي بدا منذ ذلك الحين السند الرئيسي للسلطة المصرية في سورية (٩٨) . لقد ضمنت السياسة المصرية ، من جهة ، عدم التمييز الطائفي بالنسبة للمسيحيين ، الامــر الذي اعتبر خطوة تقدمية . لكنها من جهة اخرى اثارت استياء باقي الطوائف ، في البلاد ، التي

اعتادت منذ قرون على نوع من الاستقلال تجاه الحكومة المركزية ، خاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب وتجنيد الجيوش النظامية .

لكن محمد علي واجه في عام ١٨٣٥ متاعب كثيرة في علاقاته مع السلطات القنصلية . فقد اوحت مطالب الحكومة المصرية المالية تجاه سكان المدن ، وخاصة اللبنانية منها ، اسلوبا لطيفا للتملص منها . فقد وضع التجار والوجهاء المسيحيون في بيروت انفسهم تحت حماية القناصل ، وخاصة قنصلي انكلترا وفرنسا . لم يعر ابراهيم باشا هذا الامر انتباها وطبق جنوده حتى على « هؤلاء المحميين » نصوص القانون العام . وهكذا انفجرت الازمة بين هاتين السلطتين المتنافستين . وفي ١١ ايار عام ١٨٣٥ عبر القنصل دوهامل عن امتعاضه لهذه التصرفات غير اللائقة في رسالة سرية بعث بها الى مرؤوسه شاسو Chasseaud المعتمد القنصلي في بيروت ، واشار فيها الى « العدد الضخم من التراجمة والكتاب والمتعيشين الملحقين بشتى القنصليات » . ولم يكن هذا التصرف المستغرب سرا على احد . فقد كانت الحكومة تعلم ان اللبنانيين يدفعون للقناصل مالا مقابل تمتعهم بحمايتهم . واصبحت هذه المصادر « الطريفة » لثراء القناصل مادة للتندر . وهكذا « تملص نصف سكان مدينة بيروت من سلطة الحكومة المحلية » . ولكن هذه الانتقادات بقيت بدون صدى ، وازدادت الازمة حدة (٩٩) .

ترافق الصراع ضد القناصل مع حركات الثورة وخلق في البلاد استياء صامتا. كما ان التجنيد المفروض على الجميع ، ومحاولة ادخال الاحتكارات ومطالبة الدول بامتيازات تجارية ، كل ذلك ساهم في الحفاظ على هذا المناخ المتوتر . واستعد دروز لبنان لثورة واسعة النطاق . فتلقى ابراهيم باشا امرا بتجريدهم من السلاح ، ولكنه تصرف بحذر شديد فلم يطبق اوامر والده الا بعد ثلاثة اشهر من الانتظار والمراقبة الشديدة . وفي اللحظة المناسبة (تشرين الاول ١٨٣٥) فاجأ القائد المصري بمساعدة الامير بشير المتمردين وجردهم من اسلحتهم دون استخدام أي سلاح . سمح هذا النصر لابراهيم باشا بجمع ٢١٠٠٠ بارودة وتحطيمها . وذكر دوهامل ، في تقريره الى وزيره نيسلرود في بطرسبورغ انه « منذ ثورة السنة الماضية نزع من اهالي سورية ، ١٢٨٠٠٠ بارودة (كذا) ما عدا المسدسات والسلاح الابيض » (١٠٠) .

مطامع القناصل :

خيم على البلاد سلام مؤقت لم يعكره سوى الصراع الذي اثارته مطامع القناصل . وبدا ان حل هذه الازمة التي اندلعت مع الهيئات الاجنبية دقيق بحكم وضع المعتمد الدبلوماسي . وقد شكل محمد علي لهذه الغاية لجنة من سليمان باشا (الكولونيل Séve) والسيد لابي Lapi ، امين سر القنصلية النمساوية في الاسكندرية ، للتحقيق في الخلاف واقتراح حلول له . وفي ١٣ ايلول عام ١٨٣٥ رفع السيد لابي تقريرا الى كامبل القنصل العام الانكليزي في الاسكندرية عن تصرفات

السيد مور Moore ، قنصل انكلترا في بيروت . وحاولت اللجنة تنظيم لوائح باسماء « المحميين » والمستخدمين في القنصليات . وقف مور في وجه هذه التدابير البدائية للتحقيق ، زاعما انه « في تحديد الصلاحيات نيل من المعاهدات » . ولم يقبل بهذا التحديد قبل مراجعة حكومة لندن .

لكن السيد لابي لاحظ ، دون ان يشك مطلقا بنزاهة السيد مور ، ان زملاءه في سورية « يتاجرون بامتيازاتهم » القنصلية . لذا يتوجب تحديد حقوقهم بغية وضع حد لشكاوى الحكومة المصرية . وذكر بأنه لا يتوقع اية نتيجة ايجابية من التحقيق الذي جرى اذا لم تحدد هذه الصلاحيات باتفاقيات رسمية ولم تلغ التجاوزات « التي قامت بسبب هزال الحكومة الماضية » . ولذا « ستبقى حكومة سورية في نزاع دائم مع القناصل » (١٠١) . وستدوم الازمة زمنا طويلا .

في تلك الاثناء كان امين سر قنصلية النمسا يلاحظ ، بأم عينه ، محاسن الادارة الجديدة في سورية . ولدى عودته الى الاسكندرية رسم لزملائه صورة عنها. فنقل دوهامل النقاط الرئيسية من تلك المعلومات فورا الى حكومته ، في تقرير مؤرخ في ٢٨ تشرين الاول ١٨٣٥ ، رفعه الى نيسلرود ، وفيه يقول ان حالة البلاد تحسنت تحسنا ملحوظا منذ الفتح المصري ، وان بيروت استفادت كثيرا من تقدم التجارة ، اذ ارتفع دخل جمارك مرفئها من ٨٠٠ بورصة الى ٣٠٠٠ بورصة ، كما جرى توطين قبيلة عنيزة في اكثر من ٤٠٠ قرية مهجورة منذ زمن بعيد ، وغيرت الاعمال العمرانية وجه البلاد اذ بنيت ١٢ ثكنة عسكرية واصبحت طريق دمشق — بيروت قيد الانجاز . وتستطيع مصر الآن ان تأخذ حاجتها من « الفحم الحجري » ذي النوع الممتاز الذي اكتشف في لبنان ، عوضا عن استيراده من بريطانيا . وقد لاحظ دوهامل ان هذه الصورة « تختلف كثيرا عن جميع المعلومات التي حصلنا عليها حتى الآن » ، ولهذا تردد في الاقتناع بصحتها . لكن هذه المعلومات دفعته للقيام بزيارة رسمية الى سوريا . وكان على كل حال قد لفت انتباه حكومته الى توسع بيروت التي « اصبحت مرفأ متوسطيا هاما» ومحطة لمرور الحجاج الروس. ونقل القنصل اخيرا بعض الاحاديث لابراهيم باشا حول الصعوبتين اللتين تعرقلان الادارة المصرية : استياء الاهالي بتحريض من الباب العالي ، والحواجز التي يقيمها القناصل الاوروبيون :

« اذا تركنا السلطان في راحة بال مدة اربع او خمس سنوات ستصبح سورية بلدا مزدهرا جدا . لكن لن يحدث ذلك . فالاتراك لن يتركوا لي الوقت الكافي ، فأنا اعرف جميع دسائسهم . لن نستثيرهم ، لكن ان هاجمونا فسيروننا دائما مستعدين لاستقبالهم ... » .

وقد اتخذ ابراهيم باشا موقتا ، بالغ العنف تجاه القناصل الاجانب في سورية وخاصة قناصل بيروت وحلب ودمشق . وقد صرح للسيد لابي بأن « هؤلاء القوم هم مصدر عذاب لي . اذ يعرقلون في كل لحظة سير شؤون حكومتي . وليس السلطان والباب العالي بشيء اذا ما قورنا بحضرات القناصل. فمع السلطان والباب العالي ، نستطيع ان نتدارك الامور وان نلزم جانب

الحذر . اما القناصل فهم مصدر عذابي ولا استطيع عمل اي شيء حيالهم . انهم كارثة على البلاد » .

وبدا ان القنصل الروسي تبنى احكام ابراهيم باشا القاسية على زملائه في سورية . اذ علق على هذا التصريح مقترحا ايجاد حل عملي :

« ليس هذا التصريح ، على ما فيه من عنف ، خاليا من الصحة . فالقناصل في سائر مناطق المشرق لا يتمادون في تجاوز حقوقهم كما يفعلون في سورية . فبلقب ترجمان او « قواص » او خازن او خادم استطاعوا ان يخرجوا اكثر من نصف سكان المدن عن طاعة السلطة المحلية . وقد اتخذنا التدابير للحد من هذه التجاوزات المستنكرة لكنها لن تنقطع تماما الا متى عينت الحكومات الاوروبية قناصل يتقاضون رواتب معينة ... » (١٠٢) .

سلم نسبي وانطلاقة اقتصادية :

في نفس الفترة خرج تقرير الرحالة الانكليزي يورينغ عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في سورية بنفس النتائج . فقد نوه بارتفاع الموارد والثروات الوطنية ارتفاعا ملحوظا ، وتحدث عن الاستياء المستمر بسبب التجنيد الاجباري ، وخاصة عن تحسن احوال الفلاحين اللبنانيين الذين لا يفضلهم في مستوى المعيشة ووسائل العمل اي عامل انكليزي او أي مزارع من توسكانا . ولكن هذه النهضة لا تجدي فتيلا نظرا لمطامع الباب العالي ورغبته في استرجاع البلاد بتحريض من السفير بونسونبي (١٠٣) .

غير ان هذا السلام النسبي الذي فرضته الظروف الدولية أفاد الباب العالي ومرؤوسه المصري في اعادة تنظيم جيوشهما تحت اشراف مدربين اجانب . وانقضت السنة التالية (١٨٣٦) في جو توتر دبلوماسي زادت من حدته بعثة شسني الى الفرات والفرمان بشأن تجارة الحرير . ودامت فترة الحذر المتبادل هذه حتى الاشهر الاول من سنة ١٨٣٧ ، تخللتها فقط فترة هدوء نصبت فيها الدبلوماسية العثمانية شركا لمحمد علي لسبر نواياه الحقيقية بشأن مستقبل مصر وسورية .

وفي سورية ، ظل الهدوء سائدا . فاستغله ابراهيم باشا ورجع الى مصر في شباط عام ١٨٣٧ ، للراحة والعلاج حيث كانت صحته قد تدهورت . وكان ينوي ان يمكث فيها بضعة اشهر فكان ذلك « اشارة الى ان الحالة لم تكن تقلقه ابدا » ، على حد تعبير دوهامل في رسالة الى بونتنييف في ٢٠ شباط (١٠٤) . ولكنه لم ينقطع عن العمل . فقد خوله والده مطلق الصلاحيات لاعادة تنظيم وزارة الحربية وسائر دوائر الدولة . اما بعض الاحداث التي كانت تعكر هدوء التركمان القاطنين في مناطق الحدود فلم تكن تنذر بأي سوء بالنسبة لحالة البلاد العامة (١٠٥) ، « حيث لا يزال يخيم هدوء مطلق » ، على حد تعبير القنصل الروسي لسفيره في ١٨ حزيران (١٠٦) .

لكن ازمة خفية اخذت تستعر ، فكانت موضوع المراسلات الدبلوماسية الاساسية . وقد استشفها المراقبون المحليون من خلال مراقبتهم المباشرة للتطورات المتتابعة فتنبأوا بالاحداث التي قد يجرها موت المسؤولين المصريين ، وكان سبب هذه التقديرات في أغلب الاحيان سن محمد علي . غير ان صحة الباشا بدت صامدة امام تقلبات الزمان والهزات السياسية الشديدة . اما صحة ابنه ، وخليفته العتيد، ابراهيم باشا ، فكانت مثار قلق اكبر في أوساط حاشيته مما جعل الدبلوماسيين يرون فيها امكانية حل للازمة الشرقية . ففي تقرير مؤرخ في ١٨ حزيران ١٨٣٥ ، حلل دوهامل الوضع على الشكل التالي :

« ... ان ابراهيم باشا في حالة مرض دائم ... وصحته غير سليمة بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، واشك في ان يقدر له ان يعمر . وقد يمهد موته المبكر للباب العالي السبل لاستعادة مصر لانه لن يسهل العثور على رجل مفطور على ما فطر عليه ابراهيم باشا من مواهب ممتازة ليحل محل والده ... فسائر افراد العائلة لا اهمية لهم ... » (١٠٧) .

وصح رأي القنصل الروسي بصدد صحة « ولي العهد » ، دون سائر التقديرات السياسية . ولكن ابراهيم باشا ، ظل ، بالرغم من مرضه العضال ، يهتم بشؤون سورية . لم يجسم النزاع مع قناصل اوروبا ، لكنه كان يعالجه مباشرة مع القناصل العامين في الاسكندرية .

شكاوى ابراهيم باشا ضد القناصل :

رفع كامبل بهذا الشأن تقريرا عاما لبالمرستون بتاريخ ١٩ تموز ١٨٣٧ ، واثبت فيه شكاوى السلطة المصرية الرئيسية ضد تصرفات القناصل غير القانونية ، ثم اورد رايه الشخصي بهذا الشأن . ولا نستطيع ان نثبت نص هذه الشكاوى التي تنطوي على وقائع قد تبدو انها تتجاوز المعقول . اشترك في جلسة العمل هذه القناصل العامون للدول الاربع الكبرى . فأصغى ابراهيم اولا بانتباه لاقوالهم ثم ابدى ملاحظاته . ومحضر الشكاوى محرر بايجاز لا مندوحة لنا عن متابعته .

نستخلص منه ان قناصل بيروت قد تصرفوا مرارا بدافع العداء ضد السلطة المحلية ، فخولوا انفسهم ، تعسفا ، سلطة تنفيذ مطالب كثيرة غير عادلة ، بالقوة ، وخاصة فيما يتعلق ببعض الرعايا (من مسيحيين ويهود) . وكثيرا منهم مارسوا التهريب بحمايتهم لتجارة غير شرعية ، وببيعهم السلاح للثوار بينما كانت الحكومة تجردهم منه . ولم يكن ثمة حد لعدد الاشخاص المتمتعين بحمايتهم . وكانوا يدعون لانفسهم حق ممارسة سلطة شاملة بمقاومتهم للسلطة المختصة عندما كانت تتخذ تدابير متعلقة بالامن . وأرادوا كذلك ان يبسطوا سلطتهم على موانىء خالية من أية تجارة ولا يقصدها اي اوروبي . وفي الواقع ارادوا ان يتصرفوا في سورية على قدم المساواة مع ابراهيم باشا ، رافضين ان ينزعوا قبعاتهم في حضرته تأكيدا لاستقلالهم . حتى ان هنري غي ، قنصل فرنسا في بيروت لم يتورع عن رفض

استقبال حاكم بيروت الذي حضر الى القنصلية للتباحث معه بشأن خلاف واحاله الى ترجمانه لينهي له معاملة جمركية. والقناصل ــ الرعايا (١) كانوا سبب ازعاج كبير للسلطة بسبب متطلباتهم التجارية . ومن الافضل ان يحل اوروبيون محلهم . وهؤلاء ايضا كانوا يخدمون مصالحهم الشخصية ومصالح شركائهم من المواطنين ــ الرعايا باقتطاع نسبة معينة من الارباح . واما القناصل الانكليز فكانوا يدعمون مطالب التجار المشرقيين الذين كانوا يدعون حمل الجنسية الانكليزية . وفي نهاية هذه القائمة الطويلة بالشكاوى ، طرح كامبل رأيه الخاص بدقة وتجرد على الرغم من ان معارضته لسياسة محمد علي العامة كانت قاسية جدا :

« ... اما فيما يتعلق بشكوى ابراهيم باشا ضد القناصل ، فأنا استطيع ان اشهد بنوع عام بصحتها ، وان أؤكد ان الحكومة عبرت عن رصانة شديدة بامتناعها طوال هذه الفترة الطويلة عن التذمر منهم . والآن ، يا سيدي ، ان لم يستطع قنصل انكليزي ان يعصم نفسه عن شطط كهذا ، سهوا ، وكان عرضة لخداع التجار ــ واكثرهم ذوو اخلاق سيئة ــ فماذا نستطيع ان ننتظره من قبل قناصل باقي الدول ومعظمهم ذوو قابلية للفساد ... وآسف ان يضمر السيدان فارين ومور العداء للحكومة ... » (١٠٨) .

لقد رفض القنصل فارين ، على الدوام ، ان يقدم للسلطة لائحة بأسماء محميه. اخبر سليمان باشا السيد لابي بذلك في ١٣ ايلول عام ١٨٣٧ واصفا هذا التجاوز « بالغريب الذي لا مثيل له » لامر بسيط وهو انه « غير معقول ان ينكر على الحكومة حق معرفة الرعايا الذين ترفع عنهم سلطتها ويعطون جنسية اخرى » (١٠٩) . لكن هذا لم يمنع القناصل من مواصلة تأكيد ادعاءاتهم . وهذا ما ابلغه كامبل من جديد لوزيره بالمرستون في ٩ تشرين الاول . وقد اخذ عليهم انهم باعوا الاغنياء مناصب نائب قنصل ومعتمدين تجاريين ، كما باعوا الحماية القنصلية كذلك . ورأى في ذلك التصرف « مهانة لكل اوروبي ومن يحمل لقب قنصل » . بل لقد تجاوز القناصل هذا الحد فتحالفوا تحت قيادة فارين « ليهاجموا بانتظام واستمرار الحقوق الشرعية للحكومة على رعاياها الخاصين » .

ونوه القنصل الانكليزي برحابة صدر الحكومة التي تتحمل هذه التصرفات ولا تجرؤ على مقاومة هذه الانتهاكات الصريحة للقانون ، اذ ان هؤلاء القناصل :

« علما منهم بأن السلطات المحلية تخشى ان تضع نفسها في مأزق وانها لا تستطيع ان تنتهك حرمة بيت القنصل ، يهددون هذه السلطات بتدخل حكوماتهم ، وهكذا يرتكبون اكبر الجرائم دون ان ينالهم أي عقاب وذلك على حساب عائدات البلاد الشرعية وبذلك يمرغون بالعار اسم « اوروبي » ولقب قنصل » (١١٠) .

في تلك الاثناء لم ينقطع محمد علي عن لفت انتباه القناصل العامين الى حقوق

(١) الرعايا السوريون من مسيحيين ويهود الذين شغلوا مناصب قنصلية لبلدان اجنبية في سوريا .

ادارته الاساسية . وفي ٣٠ تشرين الاول كلف بوغوص بأن يكتب لهم ليذكرهم بحالة بيروت وسورية السالف ذكرها حيث كانت تحت السلطة العثمانية ، وليطلب منهم ان يساندوا « جهود ادارته التي غالبا ما يصيبها الشلل من جراء الوصاية التي يدعي المعتمدون حق ممارستها على المواطنين ـ الرعايا » ، وكان هذا الامر المصدر الوحيد لكل تذمر (١١١) .

الانذار العثماني وثورة الدروز :

في تلك الاثناء علم ابراهيم باشا في القاهرة ان الباب العالي يهيء « حملة ضخمة » على سورية . وبالرغم من مرضه قدم القائد موعد سفره اليها ، الى منتصف تشرين الاول ، بعد ان تشاور سرا مع والده (١١٢) . وبالطبع تدارك مخططات خصمه فأعلن التعبئة العامة في سورية الامر الذي اثار استياء كبيرا بين الاهالي ولدى الدول الكبرى ، التي كانت تخشى اشتباكا جديدا (١١٣) . كما ان الباب العالي اهتم بالاستعدادات الحربية التي يقوم بها مرؤوسه . وهكذا استهلت سنة ١٨٣٨ بجو دبلوماسي متوتر . ففجر دروز حوران ، منذ مطلع شباط (١١٤) ، آخر ثورة واعنفها . وتدخلت الدبلوماسية الانكليزية مباشرة لدى الوالي ليوقف هذه التعبئة الواسعة التي كانت سببا للتوتر . فطلب الوالي ، من انكلترا ، وعدا أكيدا بألا يتعرض لهجوم . ولكن لم يكن في وسع انكلترا ان تقدم مثل هذا الوعد (١١٥) . والواقع ان الاتراك لم يحشدوا جيوشهم قرب الحدود لمهاجمة سورية مباشرة بل لاخضاع القبائل الكردية الثائرة . وجندوا لهذه الحملة افضل عناصرهم تدريبا وحتى ضباطا بروسيين كانوا في خدمتهم منذ سنوات (١١٦) .

امتصت ثورة الدروز في سورية افضل طاقات مصر العسكرية ، وسببت خسائر فادحة بالرجال والعتاد . وتدهورت هيبة السلطة المصرية في صفوف الاهالي المقهورين والمستائين من نظام التجنيد . فعهد ابراهيم باشا بعد فشل الجيوش المتكرر في اجتياز مناطق اللجا وجبل الدروز الوعرة ، بقيادة العمليات لرجل ثقته الضابط سليمان باشا . وهكذا بدا في الافق احتمال خسارة سورية ، ليس تحت وطأة هجوم عثماني بل كنتيجة مباشرة لانحلال داخلي ، سببه فشل حملات القمع المصرية فشلا صارخا (١١٧) .

وانتهز محمد علي هذه الحالة الغامضة والصعبة ليكرر للدول الاوروبية مطالبته بالاستقلال . فدامت المحادثات شهورا طوالا استطاعت خلالها الجيوش المصرية ان تعيد الهدوء الى سورية وان تقمع ثورة الدروز . غير ان هذا القمع كلف الجيش والاهالي خراب عدد كبير من المؤسسات والمنشآت التي قام عليها ازدهار سورية الوسطى ، والتي صنعتها كفاءة ابراهيم باشا الادارية خلال سنوات الفتح الاولى .

في آخر ايار من عام ١٨٣٨ عاد الهدوء يخيم على ممتلكات الوالي (١١٨) . وفيما كان محمد علي يرى في ذلك دعما لحقه في الاستقلال ، كانت الدول الاوروبية ترى فيه ، على العكس ، خطرا جديدا لامن السلطان وامبراطوريته . اما ابراهيم

باشا فلكي يجني ثمار هذا الانتصار على الجبهة الداخلية ، انتهج سياسة تسامح تجاه الثوار واوكل من جديد الى الامير بشير والموالين له من المسيحيين ان يقوموا بتجريد اهالي دمشق المسلمين من سلاحهم . فجمعت ١٦٠٠٠ بندقية واتلفت وتم اعلان الولاء غير المشروط للحكم المصري ، وانتهت بذلك ثورة كادت تكون وخيمة العاقبة على الادارة المصرية في سورية . وكان في وسع ابراهيم باشا في اواسط ايلول من عام ١٨٣٨ ، ان يسعد بهذه النتيجة (١١٩) . لكن المعاهدة الانكليزية ـ العثمانية كانت في الوقت نفسه تدخل في مرحلتها النهائية اذ بدأت في ١٦ من هذا الشهر نفسه المناورات المشتركة بين اسطولي البلدين وفي اليوم نفسه ـ ويا لسخرية القدر ـ اكد الوالي للقناصل انه مستعد لتنفيذ بنود المعاهدة الانكليزية ـ العثمانية التجارية حتى في مصر نفسها . وبعد ذلك ادى تدبير آخر من قبل الحكومة البريطانية الى فتح صفحة جديدة في تاريخ وجود انكلترا في مصر . ففي ١٩ ايلول ١٨٣٨ تلقى وليام يونغ William Young قرار تعيينه قنصلا لانكلترا في القدس (١٢٠) . وقد ظهرت فيما بعد اهمية هذه المبادرة على الصعيدين السياسي والديني لانها اندرجت في وضع تاريخي محدد .

انتهز محمد علي حالة الهدوء الدبلوماسي هذه وقام برحلة جمعت بين الاستجمام وتفقد الاوضاع التجارية في النوبة وسنار . واستمر غيابه عن العاصمة عدة شهور (من تشرين الاول ١٨٣٨ الى اذار عام ١٨٣٩) (١٢١) . وكانت الدول الاوروبية في هذه الاثناء قد اعادت النظر في مواقفها وقررت انتهاج سياسة موحدة تجاه مصر رغم النزاع الذي كان ما يزال ناشبا بين الدبلوماسية الروسية والدبلوماسية الانكليزية في بلاد فارس وفي آسيا الوسطى . وفي آذار عام ١٨٣٩ ، عاد خسرو باشا عدو محمد علي القديم مرة اخرى صدرا أعظم (١٢٢) ، وبدا الجيش العثماني مستعدا للتحرك .

قبل ان نتابع سير المفاوضات التي أدت الى المجابهة الاخيرة بين تركيا ومصر ، علينا ان نحلل اسباب دخول بروسيا حلبة الصراع العسكري في الشرق الادنى واشتراكها في المفاوضات الدبلوماسية الكبرى حول مصير القدس ومصر .

٤ ـ البعثة العسكرية البروسية الاولى والاصلاح العسكري العثماني

(١٨٣٥ ــ ١٨٣٨)

منذ ان حصلت بروسيا ، في عام ١٨٠٣ ، على تجديد نظام الامتيازات الاجنبية لعام ١٧٦١ ، لم تعد ، كما يبدو ، تعير السياسة الشرقية أي اهتمام ، او انها لم تعد تشارك فيها بفعالية . لذا لم يشترك ملك بروسيا في الاتفاقية الروسية ـ النمساوية بشأن القضية التركية ـ المصرية ، اثناء لقاء الملوك الثلاثة في ميونيخ (من ٩ الى ١٩ ايلول عام ١٨٣٣) .

غير ان عدم الاهتمام السياسي هذا لم يشمل الميدانين التاريخي والثقافي . فالثورة اليونانية وشخصية محمد علي الاسطورية كانتا تثيران اهتمام المثقفين في اوروبا . وبدأ العلم الجرماني يلج عالم «الدراسات المشرقية» ويدرس الاوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة في الشرق الادنى . وقد اثارت دراسات قيمة مختلفة الانتباه الى عالم كانت اخباره تملأ الصحف وتحركاته تؤثر في صميم اوروبا . لذا سنحدد دراستنا باطار معين فنذكر بصورة سريعة الوضع الادبي الذي اندرجت فيه قضية اعادة التعاون بين بروسيا وتركيا خلال الصراع التركي ـ المصري .

استطلاعات معاصرة عن الشرق الادنى :

منذ عام ١٨١٥ اهتم العلماء في المانيا بمختلف شعوب سورية . لم يكونوا في تلك الفترة يدعون المساهمة ، بابحاث فريدة ، في التعرف على هذه البلاد ، بل ترجموا احسن الكتب التي ظهرت باللغات الاوروبية الاخرى . هكذا خصت مجلة Archiv fur alte and neue kirchengeschichte وهي من افضل المجلات الدينية في تلك الآونة ، خصت الموارنة (١٢٣) والدروز (١٢٤) والاسماعيليين والعلويين (١٢٥) ، بدراسات وافية تناولت وضعهم الديني والسياسي والاجتماعي في ادق تفاصيله . فانعكست الاحداث المعاصرة على لوحة خلفية مؤلفة من أخبار الرحالة عن مختلف هذه الجماعات ومن الاهتمام الذي بدأت اوروبا تبديه لشؤون التجارة في سورية وفي جبل لبنان . هكذا اوضحت ملاحظة ثاقبة ميل « امير الدروز » نحو مصر ، اذ ان الدروز يرقبون منذ قرون أن يجري « تحررهم » على يد مصر . ومنذ ١٧٧٣، امل دروز لبنان ان يروا في محمد بك « معتقا » لهم فلم لا يكون الشرك المصري تلبية لترقبهم ؟ لذا تبنى الامير بشير كليا قضية الوالي الذي كان قد ساعده على مواجهة مصاعبه الاولى .

كانت مؤلفات الرحالة السويسري الشهير ج. ل. بوركاردت J. L. Burckardt (١٧٨٤-١٨١٧) قد ترجمت الى الالمانية . بعد ان تبحر هذا الرحالة في الدروس في انكلترا جاب سورية والجزيرة العربية ، منتحلا صفة تاجر هندي ـ عربي . واذا وضعنا جانبا النقوش الثمينة التي جمعها في اليمن ، ثمة اهمية خاصة في وصفه الشديد الدقة للبلاد التي جابها . وظهرت مؤلفاته اولا في الانكليزية بعد موته المبكر في القاهرة (١٢٦) . ومنذ عام ١٨٢٤ ظهر في ويمار كتابه في « وصف سورية وفلسطين وشبه جزيرة سيناء » بمبادرة من المستشرق و. جيزينيوس الذي اضاف الى النص كثيرا من الامور التي كان قد لاحظها بنفسه . وفي ١٨٣٠ تلاه كتاب آخر عن « وصف الجزيرة العربية » ، ظهر في ويمار ايضا (١٢٧) . ولا يزال هذان الكتابان حتى يومنا هذا أحد اغنى المراجع للاطلاع على الشرق الادنى . فموهبته في الملاحظة وما قام به من رسم توبوغرافي لافقر المناطق في البلاد ، قد اقترنت بأسلوب حي وعبارة سلسلة مما اضفى على نص بوركاردت طابعا كاد ان يكون مجردا عن الزمن . ولهذا حدد كتابه : « وصف الجزيرة العربية » في طبعة جديدة مؤخرا (١٩٦٣) .

وبدا ان الجزيرة العربية اصبحت محط الانتباه بفضل الحملات العسكرية المصرية . لذا اخرج ك.ل.م. مولر K. L. M. Muller عام ١٨١٤ في لايبزيغ مؤلف الانكليزي J. Griffiths عن الامبراطورية العثمانية بعنوان « Neue Reise in Arabin » . وتستحق الصفات المكرسة للاقاليم الاسيوية من الامبراطورية العثمانية الاهتمام الذي حظيت به من جانب الرأي العام الاوروبي . وكان هذا الكتاب قد ترجم الى الفرنسية في عام ١٨١٢ .

وفي عام ١٨٢٠ – ١٨٢١ ظهرت دراسة قيمة عن مصر وفلسطين وسورية وضعها ج.م.ا. شولز I. M. A. Scholz ، الذي اصبح فيما بعد استاذا للاهوت الكاثوليكي في بون . غير ان انتباه هذا المؤلف يتجه اولا نحو المخطوطات ووضع المسيحيين الشرقيين . وقد صدر هذا الكتاب الذي ضم وثائق عديدة في لايبزيغ في عام ١٨٢٢ (١٢٨) . نترك لفصل آخر وصفه للناحية الدينية، ولكن لا يسعنا الا ان ننوه بملاحظاته الهادئة وحكمه الثابت تجاه ادارة محمد علي . فقد ذكر ان طموح محمد علي لرفع مستوى مصر الاقتصادي يتجسد في مشاريعه الشهيرة ، في الميادين الزراعية والصناعية والتجارية ، فعلاقاته التجارية تمتد الى جميع الاسواق الكبرى في اوروبا . فالوالي يتمتع بشهرة تاريخية (ein blubender Ruhm) غير ان الاسلوب الاحتكاري الذي تمسى عليه ، وتفرده بالحكم لم يستطيعا تجاوز الصعوبات الداخلية المتأتية من لا مبالاة الفلاح ومن المطالب المفرطة للتجار والخبراء الاوروبيين . لذلك كان هناك شعور بالركود الاقتصادي (١٢٩) .

وفي ذات السنة ١٨٢٢ نشر النمساوي جوزيف فون هامر Joseph Von Hammer كتابه عن القسطنطينية ومنطقة البوسفور . وكان هذا الكتاب حدثا بذاته لانه كتب على يد رجل مطلع لم يلبث ان اصبح مرجعا تاريخيا لما تركه من تأثير على الجيل اللاحق . وكان الضابط الشاب فون مولتكه Von Moltek من اشهر الذين استفادوا منه على الرغم من ان هذا المؤلف ، بأسلوبه الجاف والعلمي البحت ، ركز على الوصف التاريخي والاثري لمختلف الآثار والاماكن في هذه العاصمة العظيمة وفي ضواحيها . ولم يكشف هامر عن مشاعره كمؤرخ تجاه التحركات التي كانت تهز الامبراطورية العثمانية (١٣٠) . وبعد عدة سنوات تحدث عما توقعه من مصير للسلاطين في كتابه الجديد «Geschichte das Osmanichen Reiches» الذي ظهر بعدة مجلدات ما بين عامي ١٨٢٧ و ١٨٣٠ . فبدت عظمة هذه الامبراطورية ، التي لها من العمر عدة قرون ، وانحطاطها بريشة فنان ماهر يكشف لمعاصريه اسرار تاريخ تلفه منذ امد طويل اسطورة من الرعب والدم . لقد نفذ القارىء الى اسباب انحطاط لم تكن احداث اليونان ومصر سوى مظهر له . واستمرت هذه الامبراطورية ، التي كانت تثير اهتمام الرأي العام والحكومات في اوروبا وفرضت نفسها على الجميع بوصفها عامل توازن بين القارات الثلاث . ان هذا التأليف الرائع بين عبقرية عسكرية تعداها الزمن ، وهذه الحضارة النخرة كان موضوع اهتمام الدبلوماسية الاوروبية ، التي

كانت تسعى ، بالرغم من ذلك ، الى مساندة السلطان ضد مطامح وال اكثر منـه تنظيما وبأسا .

والواقع انه ، بعد صد القوات المصرية في قتاهية ، طرحت مسألة انحـلال الامبراطورية العثمانية في اوساط السياسيين والمفكرين . ففي نظر اوروبا المسيحية التي حررت اليونان ، ارتبطت جهود تحرير مصر واستقلالها ارتباطا لا فكاك عنه ، بمصير الامبراطورية العثمانية واحتمال استمرارها . وبدا الخطر الاسلامي والعربي، كما في الماضي السحيق ، مسألة خفية يصعب تجاهلها . كما ان التوسع الاوروبي، الذي لم يزل في بدئه ، اتجه نحو آسيا ، عبر الامبراطورية العثمانية بالذات . واما انقضاض الاستعمار على افريقيا فيأتي اوانه فيما بعد . واكتفت اوروبا بمتـابعة تجربة فتح الجزائر الحديثة العهد ، تلك العملية المتسمة بعدم التروي . وبقي مصير الامبراطورية العثمانية المسألة الاساسية المرتبطة بالمسألة الشرقية عامة .

قضايا الجغرافيا السياسية (جغراسية)

في سنة ١٨٣٣ حلل رجل الدولة والمفكر فريهز فـون ايكشتاين وضـع الدولة العثمانية الجديد من منظار الحضارة الاوروبية فراى ان الضربة القاضية التي وجهتها الانتصارات المصرية الى السلطان عرضت وجود الامبراطورية للخطر . واعتقد ان جميع الاطراف ترغب في حل عاجل للازمة الشرقية ، وان شروط هذا الحل مرتبطة بالاتجاه الجديد للامور فيقرر مصير تركيا ضمن اطار آسيا الصغرى والهند ، لان هذا القسم من العالم الشرقي يكمل القارة الاوروبية وسيتشرب ، في غضون قرن ، الثقافة الاوروبية على غرار التجربة المصرية الجارية . وقد تجد اوروبا لنفسها في هذا المنطق الحضاري حلا لصعوباتها الخاصـة . وعلى كل حال ، فقوانين التاريخ توجه الناس ، بهدوء وغفلة منهم ، في هذا الاتجاه . وهكذا تسير تركيا في طريق الانحلال ، بينما تلج مصر ابواب الحضارة وتدخل اليونان في عداد الامم الحرة ، وتسيطر روسيا على القسطنطينية وتتركز فرنسا على شواطيء افريقيا الشمالية . فقديما زحف الهون Huns والجرمان على روما وتوجه الصليبيون شطر القدس واستعمر المهاجرون البروتستانت اميركا . واليوم يتجه التوسع الاوروبي « المحرر » شطر آسيا (١٣١) .

ولكن فريدريك ليست Friedrick List كان اشهر من هذا المفكر واوسع منه نفوذا . فقد لقبه احد المعجبين بـ «نبي الشرق» معتبرا الدور الذي سوف يمثله مشروع « بغدادبان » في الدبلوماسية الاوروبية في مطلع القرن العشرين . فمنذ ١٨٣٤ استشف ليست اهمية الازمة الشرقية الحقيقية، هذه الازمة التي تدور حول مصر وطريق الهند . وبعد انقضاء حوالي قرن لا تزال اراؤه الحصيفة محتفظة بأهميتها (١٣٢) .

وقد حظت ادارة محمد علي المجددة بانتباهه . ولاحظ ان « النظام المصري » يرتكز خاصة على قوة الجيش النظامي وانضباطيته . لذا ضمنت هذه القوة للولاية

امنا نموذجيا يتيح لاي رحالة ان يجوب بدون صعوبة ، هذه البلاد الشاسعة حتى قلب السودان . بل ادخل الى مصر المؤسسات التعليمية والوسائل الصناعية التي جعلت ولايته امتدادا لاوروبا . وقد توصل الى هذه النتيجة الثورية بفضل سياسة تجمع بين التسلط تجاه الفلاحين والتسامح الذكي تجاه الاوروبيين . وسعى الوالي ، وقد عرف الاهمية الاستراتيجية لبلاده ، ان يجعل منها صلة وصل بين القارات الثلاث بواسطة شرايين اتصال تربط السويس بالقاهرة فالبحر المتوسط ، والبحر المتوسط بالخليج العربي عن طريق سورية والفرات . وكانت السكك الحديدية والانهار الوسائل المناسبة لبلوغ هذا الهدف . وهكذا مد محمد علي نفوذه من باب المندب (عدن) والحبشة حتى البصرة والخليج العربي . لذلك لا مجال لمقارنة قوته بقوة الباب العالي . ولم يخامر ليست الشك في ان الوالي سيتمكن من انجاز مشاريعه في تطوير اجمل مناطق المعمورة واضفاء الطابع الاوروبي عليها :

« ... لا يشك اي رحالة في ان محمد علي يملك من قوة الارادة ومن الوسائل الكافية ما يخوله تأسيس قوة ، تدخل الحضارة الاوروبية الى اجمل بلدان المعمورة ، وتنشر روح المبادرة الاوروبية ، بأقصر الطرق ، حتى جنوب آسيا وافريقيا الشرقية والجنوبية ... » (١٣٣) .

دخلت مصر الحديثة ، عند قيامها بمشروع خطوط المواصلات عبر القارات ، في قلب المسألة الشرقية . غير ان ليست اعتقد بأن انكلترا ، وسط هذا التوازن الدولي الجديد الآخذ في الظهور ، لن تنظر بعين السخط الى تطور قوة محمد علي الفتية لانها تستطيع ان تستخدمها ضد روسيا . ذلك ان الصراع القائم بين روسيا وانكلترا حول احتلال آسيا الوسطى حل « محل » التنافس الفرنسي — الانكليزي . واصبحت القضية الشرقية تدور حول محور جديد هو الاستراتيجية التي تنطلق من خطوط المواصلات الدولية الجديدة . وفي حين تفكر انكلترا باستبدال الامبراطورية العثمانية بباشا مصر تعارض روسيا قيام أي تغيير وتعمل للمحافظة على الامبراطورية العثمانية بوضعها الضعيف . فمساندة انكلترا لهذه القوة الشرقية الجديدة تدعمها في الحد من التوسع الروسي في آسيا دون ان يقوم صراع بين الدولتين الكبيرتين المتنافستين . وهكذا تضمن التجارة الانكليزية لنفسها ، منافذ اوسع ويتأمن الى الهند ، اقصر طريق ممكنة . كل ذلك يجعل من محمد علي افضل حليف لانكلترا في حال انحلال الامبراطورية التركية . لا شك اننا نلاحظ بأن تحليل ليست يستند الى الاخبار المعاصرة لا الى الوثائق الدبلوماسية ، ورغم ذلك ، نفذ بنظرته الثاقبة الى تقديراتها السرية .

وفي دراسة اخرى عن آسيا ، اعدها في سنة ١٨٣٤ نفسها ، نظر ليست الى احتلال محمد علي لسورية والى اهمية هذه البلاد وامتدادها الطبيعي (أي بلاد ما بين النهرين) باعتبارهما وسيلة اتصال وتوسع لاوروبا في آسيا (١٣٤) . ولذا شغلته سياسة روسيا في آسيا التي اعتبرها حاجزا للاشعاع الاوروبي عن هذه القارة . لقد اعتبر ان بلاد سورية وما بين النهرين مفتاح آسيا . وفي هذا الضوء رأى ان على

والي مصر ان يتخلى في هذه المناطق الجديدة عن طريقته في الحكم الفردي : « عليه ان يعامل السوريين بتسامح كما كانت تفعل الحكومة التركية في السابق » ، لان القضية ليست قضية فلاحين عرب بل قضية مصير الحضارة في آسيا . فاذا ما تمكن محمد علي من اقامة ادارة ليبرالية استطاع ان يسيطر على هذه البلاد الشاسعة حتى الخليج العربي ، عبر مجرى دجلة والفرات . ان ذلك يؤمن منفذا لتجارة اوروبا ولا سيما المانيا ، لان طريق التجارة النهرية عبر الفرات شبيهة بطريق الدانوب . فان اصبحت هذه الطريق سالكة ، استفادت منها الدول الاوروبية التي تستعمل الدانوب كألمانيا وفرنسا وهولاندا باعتبارها « اقصر واقرب طريق للتجارة في غرب آسيا والهند » . ولكن قد ينشب والحالة هذه ، الصراع من جديد بين مصر ومطالب انكلترا الاستراتيجية والتجارية ، اذا لم يحافظ على الوضع السياسي الراهن في المناطق الاسيوية من تركيا وفي بلاد فارس . لذا تبقى الصداقة الانكليزية المصرية قوام التوسع الانكليزي والاوروبي في هذه المنطقة . ومهما يكن من امر فعلى المانيا ان تمثل يوما ما دوراً فعالا وان يكون لها نصيب في اقتسام آسيا وذلك لخير الحضارة الاوروبية نفسها . وان عجزت عن ذلك في الحاضر فلأنها لم تتوحد بعد . وهكذا يسمع لاول مرة ، على ما يبدو ، صوت يدعو الى ضرورة حضور المانيا اقتصاديا في الشرق الادنى الاسيوي : هو صوت رائد ويتوجه بنظرية اقتصاد جيوسياسي قوامها تفوق اروبا وضرورة حضورها في آسيا .

اما في تلك الظروف الراهنة فراى ان الوضع السياسي يدعو بروسيا الى عمل مترو وفعال . لذا ، قام فيما بعد ضباط بروسيون ، على خطى فون مولتكه Von Moltke باعداد ملاكات الجيش العثماني الذي اراد السلطان محمود ان يعيد تنظيمية لكي يتمكن من خوض حرب مظفرة ضد مرؤوسه .

فون مولتكه في القسطنطينية : مجرد هواية ام مهمة سرية ؟

لم يكن وصول فون مولتكه، رئيس الحرس الملكي في بروسيا، الى القسطنطينية وليد صدفة كما تدعي بعض الاساطير . كانت الازمة الشرقية تشغل كثيراً الراي الاوروبي وكان الشعب الالماني يتطلع بطموح شطر الشرق وآسيا . ومن جهة اخرى تساءل السلطان ، وقد هزمت جيوشه شر هزيمة ، عن سر الاصلاح العسكري في مصر والانتصارات التي احرزها جيش انضباطي منظم حسب الطريقة الاوروبية . واقتداء بمرؤوسه طرق هو ايضا باب اوروبا لاعادة تنظيم جيشه الذي فككه الانحلال المتفشي في الانكشارية واهزلته خسائر الحرب الاخيرة في سورية والاناضول .

بعد ان جس السلطان نبض الحكومة الروسية بدون جدوى اتجه نحو حكومة لويس فيليب Louis Philipe بواسطة رشيد باشا سفيره في باريس، وطلب اليه ارسال فريق من الضباط الفرنسيين مع ضابط صف يدعى غيارد Gaillard كان قد خدم في تركيا وترجم الى التركية كتابا في التدريب العسكري عنوانه « مدرسة الجندي » . غير ان دسائس فون ستيومر وبونتنييف ممثلي روسيا

والنمسا في القسطنطينية ، تسببت ، على ما يبدو ، في فشل المحادثات الجارية .
في هذه الاثناء كانت تجربة ارتفاع مستوى الجيش البروسي قد لفتت انتباه السلطان . ومن باريس ارسل رشيد باشا الى السلطان كتابا ألفه المركيز دو كارامان، ظهر في عام ١٨٣١ بعنوان « Essai sur l'organisation militaire de la Prusse »

وقد ترجم هذا الكتاب الى التركية فأثار اهتمام السلطان كثيرا ، لانه يبرهن على اهمية القيام بتجديد عسكري بأقل ما يمكن من التكاليف . وبدت الشهرة التي حازتها بروسيا في العالم منذ قرن تؤكد التحليل الذي قام به كارامان عن التجربة العسكرية . فحزم الباب العالي أمره على مفاوضة بروسيا بشأن ارسال بعثة عسكرية . وكان كونفسمارك Kônigsmark ، ممثل الملك فريديريك غليوم الثالث، على علم بالضغوط التي تمارسها الدول الكبرى المتنافسة على السلطان . لذا ما ان فاتحه الصدر الاعظم بالامر حتى نصحه بالتروي وبأن يرسل عسكريين عثمانيين للتدرب في اوروبا (١٣٥) .

هل ارسل الكاتب فون مولتكه الى القسطنطينية ببعثة تفقدية خاصة ؟ كل شيء يدعم هذا الاعتقاد . فلدى قراءتنا مذكرات هذا الضابط البروسي ، نشعر أنه قام ، بمبادرته الخاصة ، بهذه الرحلة الدراسية في اقاليم الامبراطورية العثمانية الواقعة في اوروبا . وفي الواقع رافقه في هذه الرحلة زميله الملازم فون بيرغ . وكان التحضير لهذه الرحلة التي دامت ستة اشهر قد تم على وجه حسن . فقد قرأ الضابطان بتمعن كتاب ج. فون هامر عن القسطنطينية والبوسفور . وفي طريقهما زارا المؤلف في بيته في دوبلنيغ Dôbling قرب فيينا وتحادثا معه عن انحطاط الامبراطورية العثمانية فحدثهما هامر عن نظرته للتغيرات التي تجري في تركيا . فقد كان يرى ان الموضوع لم يكن موضوع تغيير بنى او تجديد جذري للمؤسسات ، بل موضوع احتمال تغيير خارجي وهكذا لن يبقى الاتراك حسب رأيه مسلمين حقيقيين لكنهم لن يعتنقوا المسيحية . وقد اعتقد فون مولتكه هذا الشاب الطموح الذي ما يزال قليل الخبرة عند سماعه هذا الحديث من رجل مطلع وخبير بالتاريخ ، ان هامر لا يرى امكانية تطور الامبراطورية العثمانية ، لان « كتابه عن تكوين الامبراطورية العثمانية قديم العهد » ، على حد تعبيره . تدل خاطرة الضابط الشاب هذه عن بلاد لم يكن يعرفها بعد على ميوله الشخصية الى الاتراك ، وعلى موقفه النقدي من المثقفين الاوروبيين المسنين . ولكنه لم يلبث ان جابه احكامه المسبقة بالواقع المعاش (١٣٦) .

وصل فون مولتكه وفون بيرغ الى القسطنطينية في ٢٣ تشرين الثاني ١٨٣٥ ومعهما رسالة توصية من فون هامر الى فون ستيورمر ، سفير بلاده. وقد اهتم الباب العالي اهتماما بالغا بحضورهما ، وادخلهما الصدر الاعظم خسرو على السلطان، الذي دعا الى استئناف المفاوضات مع بلاط بروسيا ونزل فون مولتكه عند طلبه فمدد اقامته في العاصمة العثمانية ، بينما عاد زميله من حيث اتى . بقي فون مولتكه في خدمة السلطان حيث وضع تحت تصرفه رئيس تراجمة الصدر الاعظم ، وهو

ارمني صاحب ثروة ونفوذ يدعي مرديكاري . يؤكد ناشر مذكرات فون مولتكه انه دخل في خدمة السلطان برغم ارادته . غير ان سياق النص يدل على ان اهتمام هذا الضابط البروسي بتركيا يتفق والعمل الذي عهد به اليه . فقد كلف فورا بالعمل لتكوين ملاكات مسؤولة لجيش نظامي ، وقام بنفس الوقت بأعمال رسم توبوغرافي كان يخصص لها اهتماما خاصا . كما بدأ بتعلم اللغة التركية دون ان يتقنها تماما او ان يتقن الاستشهاد بالقرآن (١٣٧) .

ولم يلبث هذا الضابط البروسي ان اصبح موضع ثقة السلطان محمود الذي اضمر له عواطف الاعجاب. غير ان فون مولتكه بقي كتوما فيما يخص عمله طوات سنوات خدمته الاولى . وقد اعترف بذلك مبررا موقفه بأسباب مهنية (١٣٨) . ولكن من المعروف انه زار خلال قيامه بمهماته شواطىء الدردنيل واقاليم بلغاريا ورومانيا حتى دوبرودشا ، واحيانا وصل حتى بروس في القسم الاسيوي من تركيا . تمتد هذه المرحلة الاولى من اقامته حتى عام ١٨٣٨ ، وهي فترة تميزت بالحرص على تهيئة الجيش العثماني استعدادا لحرب محتملة في سورية (١٣٩) .

كان الوالي يتابع بانتباه سير الاحداث في القسطنطينية . لذا قرر مواصلة تنظيم جيشه . فعين سليمان باشا في شهر تشرين الثاني من عام ١٨٣٥ قائدا عاما للجيش المصري وكلفه بتنفيذ خطة تدريب قواته . وكان مشروع اعادة تنظيم الجيش قيد الدرس فعرضه على مارشال فرنسا مارمون دوق راجوز ، للموافقة . وتحمس ابراهيم باشا لفكرة انشاء فرقة خيالة جيدة وطلب لها من فرنسا الخوذ والتروس. وفي عام ١٨٣٧ تقرر القيام بمناورات كبرى في سهل انطاكية ، تحت اشراف المارشال مارمون . ثم قرر محمد علي بدافع من رغبته في اجراء مسح توبوغرافي لسورية ، التفاوض مع الحكومة الفرنسية بشأن ايفاد اربعة ضباط اركان اخصائيين . فهل كان توافق المشاريع المقرر القيام بها ، او التي كانت قيد الانجاز من قبل السلطان ومرؤوسه ، محض صدفة ؟ (١٤٠) .

بروسيا واعادة تنظيم الجيش العثماني :

شجع وجون فون مولتكه السلطان على استئناف المفاوضات لارسال بعثة عسكرية بروسية كاملة . وفي مطلع عام ١٨٣٦ وجه الى الملك فردريك غليوم الثالث طلبا بشأن ايفاد ضابط ركن اخصائي في «التقنية الحربية والتحصينات الخفيفة» ، وضابطين آخرين عاليي الرتبة « لتدريس الاقتصاد العسكري والفروع الاخرى المشابهة » ، وملازم لتعليم الجغرافيا والتاريخ العسكريين ، وآخر لتدريس الطوبوغرافيا ، وثالث لتدريس الحساب ، واثنين آخرين لتدريس اللغة الفرنسية ، واثنين غيرهما لتدريب سلاح المدفعية يساعدهما ضابطا صف ، واخيرا ملازم يساعده ضابطا صف لتدريب الخيالة . وهكذا اصبح امامنا مشروعا كاملا لاصلاح البنية العسكرية باشراف جهاز واسع . وبذلك دخل السلطان ، الى ما لا رجعة ، في طريق الاصلاح العسكري .

بعد تردد مرده الخوف من اثارة استياء روسيا ، قبل ملك بروسيا عرض السلطان . فاختار طورا ضباطا شبابا ، مقيمين في برلين وتم تدريبهم بسرعة على المهمات الموكولة اليهم . وكان من عدادهم الجنرال فون روخ رئيس المهندسين . وبينما كان الاعداد يجري بجدية في برلين لايفاد هذه البعثة العسكرية ورد من القسطنطينية في ٢٠ ايلول ١٨٣٦ امر معاكس : لقد تخلى الباب العالي مؤقتا عن تجنيد مدربين اجانب ، وهكذا فشل المشروع نتيجة دسائس الدول الكبرى المتنافسة. وتكشف بعض التفاصيل المتعلقة بتلك الدسائس عن بعض الامور (١٤١) .

لقد انفجر نزاع النفوذ بين روسيا وانكلترا بكل حدته . فمنذ مطلع تلك السنة فكر نوري افندي السفير العثماني في لندن في المطالبة بايفاد بعثة عسكرية انكليزية مع القوات البرية والبحرية . عارضت روسيا بقوة هذا المشروع لان كل ضابط انكليزي يخدم في تركيا هو ، حسب قول نيسلرود ، معتمد دبلوماسي يثير حفيظة الباب العالي ضد روسيا . فتدخل سفير النمسا آنذاك وعرض تقديم ضباط من بلاده . افاد السلطان من هذا التنافس وابدى في آذار استعداده لاستقبال ضباط بروسيين ونمساويين في آن واحد . وبطبيعة الحال كانت روسيا تفضل وجود البروسيين على وجود الانكليز .

وابدت حكومة بطرسبورغ سخاء كبيرا لتشجع الباب العالي على السير في هذا الاتجاه . فأرجأ القيصر استيفاء قسم من تعويض الحرب المترتبة على الباب العالي عملا باتفاق عام ١٨٢٩ . فلم تدفع تركيا في ٢٧ اذار عام ١٨٣٦ من اصل مبلغ ١٦٨ مليون قرشا الا ٨٨ مليونا استعملت الباقي لترميم تحصينات الدردنيل وتحسينها وعهد بتلك المهمة الى فون مولتكه ابتداء من ٢ نيسان التالي .

لكن التنافس الانكليزي — الروسي لم ينقطع . ففي ٩ ايار اعلم بالمرستون وبونسونبي بأن الباب العالي مستعد لقبول ضباط انكليز ايضا . فدخل ستة ضباط في خدمة تركيا وتوجه بعضهم الى القسطنطينية . فوصل الملازم كونسيدين والكابتن دوبلا الى العاصمة في اواخر حزيران ، بينما كان شرزانوفسكي يجوب آسيا الصغرى بحثا عن معلومات عسكرية كان ينقلها بانتظام الى بالمرستون . وقد رفض الاتراك تحت ضغط روسيا ان يستخدموهم كعسكريين وعاملوهم كموظفين مدنيين ثم وافقوا على قبولهم كعسكريين شريطة ان يكونوا خاضعين للسلطات العثمانية ، فجردهم ذلك من النفوذ (١٤٢) .

خدمت جميع دسائس هذه الدول مصلحة بروسيا . وبعد قرار ٢٠ ايلول المعاكس وافق الصدر الاعظم نهائيا على استخدام ثلاثة ضباط اركان بصفة مستشارين عسكريين وضابط هندسة بصفة مهندس . وفي ٢٨ ايلول نزل ملك بروسيا عند هذه الرغبة واختار ، اضافة الى فون مولتكه الذي كان قد وصل الى البلاد ، زميليه فيشر وفينك والكابتن المهندس فون مولياخ دو كويلي . ولكن هؤلاء الضباط انتظروا طويلا قبل ان يشدوا الرحال لان السلطان كان مصرا على مشروعه الاول القاضي بتزويده ببعثة عسكرية كاملة . والمح تقرير اشترك في اعداده فون مولتكه

والسفير كيونيغسمارك ، في تشرين الاول عام ١٨٣٦ ، الى احتمال الغاء قرار الصدر الاعظم خسرو نظرا لكونه قد فقد منصبه في تلك الاثناء . لكن الامر لم يكن كذلك . ففي ١٣ آذار عام ١٨٣٧ كان السلطان « يتطلع بلهفة الى يوم وصولهم » ، حسب تعبير كيونيفسمارك . وكان ملك بروسيا يعد ضباطه لمهمتهم لدى الباب العالي . واخيرا وقعت حكومة الملك في ٥ تموز ١٨٣٧ أمر سفرهم الى تركيا (١٤٣) .

تلقى الضباط البروسيون مع اوامر سفرهم تعليمات من الحكومة الملكية ومن وزارة الحربية ، لم تخل ، على ما يبدو ، من التناقض . فقد اخبرهم الملك بأن اقامتهم في تركيا لن تتعدى السنتين ، واوصاهم ان يبقوا على اتصال وثيق بالسفير الذي ينقل بدوره الى برلين انباء نشاطهم العسكري ، اذ انهم باقون على اية حال في خدمة الجيش البروسي (١٤٤) .

غادر الضباط برلين في ١٢ تموز ١٨٣٧ وابحروا في ١٣ آب التالي من تريستا فبلغوا قصدهم في ٢٧ (او ٢٨) من الشهر نفسه . يحدثنا فون مولتكه في يومياته بتاريخ ١٤ ايلول التالي عن اغتباطه بوصول رفاقه . واجتمع بهم السلطان في مقابلة خاصة في ٧ ايلول . وباشروا حالا نشاطهم في اركان الجيش العثماني . ليس بامكاننا ان نتابع نشاط هؤلاء بصورة تفصيلية ، ولكننا مع ذلك لا نستطيع ان نلزم الصمت حيال بعض الاحداث الهامة (١٤٥) .

مهمة صعبة :

كانت مهمتهم صعبة ، فهي تتعدى قواهم الضئيلة ، وقد برزت تساؤلات عن جدوى وجودهم . وكان فون مولتكه مطلعا على ظروف البلاد المتدهورة وانحطاط الجيش . وفي ٧ نيسان من عام ١٨٣٦ دوّن خواطره في يومياته في بيزا . فوصف ببضع عشرة صفحة وباسلوب مكثف عصبي احيانا وضع الباب العالي تجاه الدول الاوروبية ، والحالة الداخلية في البلاد وخطط الاصلاح وحالة الاقتصاد ومصير جزئي الامبراطورية الاسيوي والاوروبي . ودون ان يبلغ حد اليأس طرح على نفسه اسئلة ذات معنى :

« ... لقد اجبرت الجيوش الاوروبية خلال فترة طويلة على حصر القوة العثمانية والحد منها . اما الآن فيبدو ان السياسة الاوروبية تحرص على المحافظة على هذه الامبراطورية لاطول فترة ممكنة ...

ان التاريخ سيظهر ما اذا كان بالامكان ايقاف دولة تسير في طريق الانهيار ، واحياؤها من جديد انطلاقا من نفس الاسس ، وقد يتضح أن مصير الامبراطورية البيزنطية الاسلامية قد قرره مصير الامبراطورية البيزنطية المسيحية وذلك بحكم منطق ادارة تسير حتما في طريق انهيارها . ولكن يبدو ان ما يهدد سلام اوروبا ليس وقوع تركيا تحت حكم دولة اجنبية بل ضعف هذه الامبراطورية المتناهي والانحلال العام في كيانها ... » (١٤٦) .

ان هذا التشاؤم البادي في هذه الملاحظة العامة لا يعود الى خيبة امل شخصية. اذ ان فون مولتكه كان يتمتع بكامل ثقة السلطان الذي غمره بانعامات فريدة . والدليل على ذلك ، اكثر من أي اعتراف شخصي ، ما تشهد به المصادر الدبلوماسية الروسية. فعندما قام السلطان ، في ايار من عام ١٨٣٧ ، برحلة تفقدية في القسم الاوروبي من تركيا شملت حتى مرفأ فارنا ، كتب السفير الروسي بونتنييف في ٣ ايار الى دوهامل قنصله في الاسكندرية عن هذه الواقعة بهذه العبارات :

« ... لم يرافق السلطان في رحلته اي من كبار المسؤولين لدى الباب العالي . فقد تألفت حاشيته فقط من كتابه ومن رجال بلاطه العسكريين . لكن ضابطا بروسيا ، هو البارون فون مولتكه ، الموجود في القسطنطينية منذ اكثر من سنة حظي ، عن جدارة ، باحترام الحكومة العثمانية وثقتها نظرا لما تحلى به من طبع رضي ومن ثقافة عسكرية ، فحصل له شرف مرافقة السلطان ... » (١٤٧) .

الحق الضباط البروسيون بمختلف القطعات العسكرية العاملة في الاناضول على الحدود الشرقية حيث كان الجنرال حافظ باشا يحاول قمع تمرد الاكراد . وكان هذا الحشد للجيوش العثمانية على حدود سورية ، مع مدربين اجانب ، سببا، كما نعلم ، في عودة ابراهيم باشا من الاسكندرية على عجل ومبادرته الى اعلان التجنيد العام في سورية . وكان فون مولتكه وضابط الهندسة فون مولباخ على حدود سورية الشمالية وفي سهول ما بين النهرين يساعدان الجنرال حافظ باشا منذ شهر ايار عام ١٨٣٨ ، وظلا يعملان هناك حتى معركة نصيبي الحاسمة (في ٢٤ حزيران ١٨٣٩) . وترك لهما حصر مهمتهما في التدريب العسكري البحت متسعا من الوقت ليجوبا هذه المناطق شبه المجهولة ويقوما باجراء رسم طوبوغرافي لها . وقد مكنهما هذا النشاط من اعداد خريطة ، فريدة في عصرها . وقد دوّن فون مولتكه ذلك في يومياته في ٨ نيسان ١٨٣٩ بعد جولة تفقدية في بلاد ما بين النهرين اذ ذكر بأنه لم يسبق ان رسمت اية خريطة لهذه الاراضي . وبعد الحملة ضد الاكراد شارك الضباط البروسيون منذ تموز ١٨٣٨ بالاعداد المباشر للهجوم على سورية . وفي ٢١ نيسان ١٨٣٩ عبروا الفرات مع الجيش العثماني الذي تحدى بعمله هذا الجيش المصري مباشرة . واكدت معركة نصيبي من جديد ، في ٢٤ حزيران التالي ، تفوق الجيش المصري فنيا . وقيل « ان الجنرال التركي لم يتبع ابدا الاستراتيجية التي وضعها مستشاروه العسكريون » البروسيون ... وانتهى على كل حال دور الخبراء الاجانب مع تلك الهزيمة العثمانية .

لم يكن في وسع هذه البعثة العسكرية البروسية الاولى ان تمني نفسها بنتائج باهرة . ولم يكن في وسع هذه الحفنة من الضباط ان تهتم باعادة تنظيم الجيش بصورة كاملة ومنهجية ، لقد اوكلت اليهم مهام مباشرة على مختلف الجبهات . غير انه علق على وجودهم في تركيا أهمية تجاوز الناس في تقديرها جميع الحدود . فاعتبروها محاولة اولى للتعاون بين المانيا والامبراطورية العثمانية . ثم اعتبرت

بعد ذلك منطلقا للدور الذي لعبته المانيا في الشرق فيما بعد . غير ان الواقع التاريخي غير ذلك . ان مرحلة اولى قد قطعت في الميدان العسكري اما في الميدان الدبلوماسي فقد دعت الدول الاوروبية العظمى حكومة برلين الى المشاركة في السياسة المشرقية ليقضوا باجماعهم على ارادة محمد علي باعلان الاستقلال السياسي من جانب واحد .

٥ ـ اجماع اوروبا على مناهضة استقلال مصر
(١٨٣٧ ـ ١٨٣٩)

مناورات غامضة :

في عام ١٨٣٤ سبر الوالي نوايا الحكومات الاوروبية بصدد اعلان الاستقلال . لقد حاول آنذاك ان يحقق هدفه عن طريق اشاعة الفرقة بين هذه الحكومات . لكن ردة فعل روسيا العنيفة حملت باقي الحكومات على انتهاج سياسة الوضع القائم التي نصت عليها معاهدة قتاهية . ومنذ ذلك الحين بدا وكأن النسيان قد طوى ذلك الهدف النهائي . وعكف القوم على معالجة القضايا المباشرة التي طرحها احتلال سورية واضعاف الامبراطورية العثمانية او المسائل التي اثارها صراع النفوذ من اجل السيطرة على الممرات الكبرى عبر القارات . ولقد اضعفت تلك المناورات الجانبية موقف محمد علي وإساءت لهيبته . وحرصت الدبلوماسية الفرنسية ، التي شجعت حتى تلك الفترة ، بعض مطامح الباشا ، على ان تحصرها ضمن الحدود التي اتفق عليها في عام ١٨٣٣ ، بعد ان استبعدت نهائيا مشروع انشاء امبراطورية عربية جديدة . لذا استطاعت حكومة باريس في ايار من عام ١٨٣٦ ان تؤكد لروسان سفيرها في القسطنطينية بأن « اوروبا بأسرها تريد في آخر المطاف ان تحافظ على الوضع القائم في الشرق » (١٤٨) .

الصداقة الفرنسية المصرية على المحك :

ادرك الوالي جيدا هذا التغير في سياسة الحكومة الفرنسية . فرد على ذلك باعادة النظر في محالفاته . وفي هذا الضوء سعى للتقرب من الحكومة الروسية على أمل ان يتمكن من خرق الجبهة الفرنسية ـ الانكليزية التي كانت تعرقل اجراء أي تفاوض او اتفاق مباشر مع الباب العالي ، مع انه كان يعلم بأن الدبلوماسية الروسية تحرص حرص فرنسا وانكلترا على ألا يقوم مثل هذا الاتفاق الثنائي . وكذلك النمسا ، التي حاربت مشروع قيام امبراطورية عربية ، تحالفت من جديد مع باقي دول اوروبا ضد ارادة مصر في الاستقلال . وفي ١٩ حزيران عام ١٨٣٧ اقترح مترنيخ على بالمرستون ان تتفق الدول الاربع الكبرى « على افضل التدابير التي تحول دون اعلان محمد علي للاستقلال والتي يجب اتخاذها اذا أقدم على هذا الاعلان » (١٤٩) .

اراد المستشار النمساوي بذلك ان يستبق نوايا الوالي الذي استنكف عمدا عن تحدي اوروبا بمثل هذا الاعلان . فقام مع ابنه ابراهيم باصلاحات عميقة في مصر وسورية فيما كانا يراقبان بانتباه استعدادات الامبراطورية العثمانية للحرب . وبدا المناخ السياسي هادئا خلال الاشهر الاخيرة من عام ۱۸۳۷ كما لاحظ القنصل دوهامل خلال شهري آب وايلول . وعينت فرنسا قنصلا جديدا في الاسكندرية هو السيد كوشيليه Cochelet . وفي ۱۲ ايلول عام ۱۸۳۷ تلقى هذا القنصل التعليمات الخاصة بمهمته ، ووصل الى مصر في ١٥ تشرين الاول التالي .

يتضح لنا ، لدى قراءة هذه التعليمات ، موقف حكومة باريس من القضيتين الشرقية والمصرية ومن التنافس الانكليزي – الروسي . ففي المقدمة تأكيد على ان فرنسا علقت منذ القديم بالغ الاهمية على مصر بسبب امكانيات التجارة فيها ، وان محمد علي ، اعتمد بدوره على سياسة فرنسا وانجازاتها الثقافية ، لكن فرنسا لا تستطيع أن « تدعم مغمضة العينين » جميع مطامحه . لذا لم تضعف التقلبات ، التي اعتورت الصداقة الفرنسية المصرية خلال الازمة اليونانية ، والزحف الصاعق على القسطنطينية من ارادة كل من البلدين في التعاون . لكن ان طرح الخيار بين الحفاظ على الامبراطورية العثمانية المتداعية ودعم مطامح مصر دعما غير مشروط فان الحكومة الفرنسية تفضل ان تبقى امينة لسياستها التقليدية تجاه السلطان ، انطلاقا من « متطلبات القضية الشرقية » نفسها . ولسوء الحظ لم توضح الاضبارة الخاصة بتلك التعليمات اسباب هذه المتطلبات الاساسية ، واكتفت بعرض الوضع على ضوء الحالة الراهنة ، حيث يصطدم شخص الوالي بالسلطان التركي الذي يدين بعرشه لحماية دول اوروبا. وقد لخص مقطع من المذكرة على احسن وجه السياسة الفرنسية برمتها تجاه محمد علي :

« ... تبين معارضة فرنسا الحازمة والصريحة لمشاريع ترمي صراحة الى خلع السلطان ، تبين بما فيه الكفاية بأن علاقاتها مع مصر ، مهما اتصفت من ود ، قد تبدلت بطبيعة الحال بسبب العلاقات التي تربطها بالباب العالي والتي تجعلها تتمسك بسياسة الحفاظ على الامبراطورية العثمانية ، او بكلمة موجزة ، بسبب مطالب القضية الشرقية . والواقع ان فرنسا ، عندما توثقت علاقاتها مع محمد علي ، لم تستطع ابدا ولم تشأ ان تغفل المصالح التي لا تزال تحكم علاقاتها التقليدية مع تركيا ، او واجب الاحترام والمراعاة لهذه الحليفة القديمة . ان ضعف الامبراطورية العثمانية يزداد وضوحا باستمرار ولا مجال لاخفائه . ولكن لا نستطيع ان نتجاهل بأن القوة الصاعدة في مصر لم تتعد بعد مرحلة المخاض وان مستقبلها برمته ملقى على كاهل رجل واحد بينما يستطيع عرش السلطان المتداعي ، ان يستمر طويلا ، بمعزل عن الحماية الاوروبية ، ورغم انحطاط الامبراطورية »)١٥٠(.

وفقا لهذه النظرة المتسمة بالواقعية السياسية ترتب على كوشيليه ان يقنع محمد علي بالاهتمام بالبلاد التي فتحها ، بروحية استقلالية فعلية ان لم نقل قانونية،

ليدعم سلطته ويتابع اصلاحاته في سورية ، فيما يتابع احتلال الجزيرة العربية . لذا عليه ان يتخلى جديا « عن نواياه بالاستقلال المطلق » ، وان يعمل على « اقامة اسس راسخة لدولة يمني النفس بتوريثها لاسرته » . وهذه المرامي ، على كل حال ، تطابق اهتمامات اوروبا الاساسية .

لم يكن محمد علي يرغب في اكثر من ذلك . فقد تلقى درسا من انقلاب السياسة الاوروبية التي اصبحت تشجع الخطط الانتقامية العثمانية ، وهذا ما أثار قلقه الشديد على مستقبل انجازاته . وكشفت عروضه الودية للقنصل الروسي مشاعره هذه ، وانطوت تلك العروض على اعترافات مريرة وتظلمات ضد حكومتي لندن وباريس اللتين « تضحيان به على مذبح مصالحهما الخاصة » . ان كل ما يطمح اليه الآن هو الحصول على ضمانة ضد اعتداءات محتملة من قبل الباب العالي الذي كان هو ايضا قلقا من التجنيد العام الذي امر به محمد علي . وفي مطلع كانون الثاني من عام ١٨٣٨ افصح عن قلقه هذا للسيد مديم بطريقة ذكية ومقنعة لم تمس ، على ما يبدو ، ممثل القيصر :

« ... كل آمالي منعقدة الآن على روسيا وعلى سياسة الامبراطور الصادقة ، ولا اشك في انه سينصح الباب العالي بأن يتركني أدير باطمئنان الولايات التي تخلى لي عنها » (١٥١) .

المطالبة من جديد بالاستقلال السياسي :

لكن الحذر المتبادل الذي غذته نشاطات الدبلوماسية الاوروبية في القسطنطينية، ، أدى بطبيعة الحال الى استعجال الازمة النهائية ، بينما كانت هذه الدبلوماسية نفسها تنصح الوالي بعدم اعلان الاستقلال . وقامت ثورة الدروز الاخيرة في سورية فعيل صبره واغتنم هذه الفرصة الجديدة ليوضح مطالبه .

لقد عمل بآناة على اقناع القناصل بضرورة هذا الاستقلال . فاقتنع القنصل الجديد كوشيليه بصحة ارائه . ومنذ ٢٦ شباط من عام ١٨٣٨ دافع عن فكرة الاستقلال هذه امام حكومة باريس معارضا بذلك التعليمات التي اعطيت له (١٥٢) . لكن القنصل الروسي كان على جانب اكبر من الحزم ، بل من القسوة ، تجاه التلميحات التي صدرت عن الوالي بطريقة لبقة . وفي ١ نيسان نقل ميديم للوزير نيسلرود حديثا عن سباق التسلح الجاري بين الباب العالي ومصر ، وعن قلق الدول الكبرى التي كانت تسعى للحؤول دون أي انفصال عن طريق القوة . خلال هذا الحديث طرح محمد علي على ميديم هذا السؤال وهو يتظاهر بالبراءة : « اذا وافقت القوتان البحريتان (انكلترا وفرنسا) على منحي الاستقلال ، او على حفظ حق الوراثة لاسرتي، فهل يوافق الامبراطور على ذلك ايضا ؟ » وقد رد الدبلوماسي الروسي بلهجة مباشرة مستغربة خالية من ابسط الاصو الدبلوماسية كان الباعث عليها الانفعال او الوقاحة :

« ... انها قضية خارجة عن مجال البحث لان لا انكلترا ولا فرنسا ولا النمسا ولا روسيا تفكر بمثل هذا الحل السريع . ولا يدخل في مخطط أي منها ان تفرض تضحيات جديدة على السلطان او أن تمس من سلامة الامبراطورية العثمانية ارضاء لمشاريعك الطموحة في الاستقلال . ان الدول الاربع الكبرى متفقة على الحفاظ على الوضع القائم . وهي تريد المحافظة على النظام والسلام وتعارض كل رغبة في الاستقلال قد تصدر عنك . اذن ستبقى تابع السلطان كما كنت في الماضي ولكن مع فارق واحد هو ان الدول ستضمن عدم قيامك بتظاهرات عدائية تثير قلق السلطان . فأرض بدورك الحالي ولا تفكر بمشاريع يستحيل تحقيقها ، ولا تتفق واطمئنان اوروبا وتتعارض ورغبات الدول الكبرى . ان وضعك حسن . فحاول ان تحافظ عليه ولا تفكر بتعقيد الموقف مما قد يعرض ما تملكه للخراب ... » (١٥٣) .

ان التحذير واضح وكذلك الربط بين القضية المصرية من جهة والنظام والهدوء في اوروبا من جهة اخرى ولم يسبق للوالي ان جوبه بموقف اوضح يظهر معارضة الدول لمشروعه في الاستقلال . لقد قال له قنصل روسيا الحقيقة كاملة ووجه اليه تهديدا خطيرا يطرح من الاساس قضية مصيره السياسي .

لكن من الواضح ايضا ان الوالي لم يشأ ان يعير هذا التحذير اذنا صاغية . لانه استمر في اعتبار نفسه عرضة لخطر تحديات الباب العالي . لذا اطلع الدول الاوروبية رسميا على وقائع تطوير قواته العسكرية مؤكدا لها انه لن يستخدمها الا في حالة الدفاع عن النفس (١٥٤) .

واقتنع القنصل الفرنسي كوشيليه بحجج الوالي ، بل اصبح المدافع عن فكرة هذا الاستقلال وعمل كي تتبنى حكومته ودول اوروبا هذه الفكرة حتى تفرض فرضا بقرار يتخذه محمد علي من جانب واحد . وفي ٢ ايار ابلغ حكومة باريس انه بفضل نفوذ بوغوص ارجأ الوالي اعلان استقلاله لئلا يعكر مجرى الاحداث ، وعلى أمل ان تدعم فرنسا وانكلترا تطلعاته . وذكر ان حكومة لندن تبدو راضية عن هذا الاعلان لكي تضمن لنفسها الطريق المباشر الى الهند عبر السويس والبحر الاحمر . ثم قال متسائلا : اليس من الافضل ربط محمد علي بأوروبا عن طريق رعاية استقلاله ؟ لقد رأى القنصل من السهل حمل السلطان على القبول بهذا الاستقلال خاصة وان كبار موظفي الباب العالي قد استمالهم كرم الوالي ، كما وان محمد علي ، على كل حال ، مستعد لتعويض السلطان على « نواياه الكريمة تجاهه » . ومن الواضح ان القنصل الفرنسي انطلق في موقفه هذا من الحرص على مصالح اوروبا الاقتصادية والسياسية ، بل مصير القسطنطينية نفسها . وهكذا استخدم الوالي ، بدهائه ، تناقضات الدول نفسها إداة لخدمة قضيته :

« يجب ان يقال للسلطان ان محمد علي ، مستقلا ، يعتبر سندا قويا للاسلام بحيث لا تستطيع قوة روسيا برمتها شيئا ضد القسطنطينية . أن ما تربحه فرنسا وانكلترا من ذلك فهو الحصول من محمد علي عن مكاسب

تجارية كشرط للاعتراف له بالاستقلال . اما ما تجنيه اوروبا من ذلك فهو انها ستتخلص من قلقها تجاه القضية الشرقية التي قد يؤدي حلها بصورة مفاجئة الى تعكير علاقاتها السياسية » (١٥٥) .

الواقع ان القنصل الفرنسي اندفع بسهولة مع عواطفه . وقد وصفه زميله الروسي بعد ذلك ببضعة ايام ، في ١٧ ايار ، بأنه شخص « مبتدىء تماما في القضايا المصرية » (١٥٦) . فالقضية لم تكن بعد قد تعدت حد سبر النوايا ، والقلق الذي كان يبديه حيال تدهور العلاقات التركية ـ المصرية له ما يبرره . ففي ١٥ ايار طلب محمد علي من قنصل النمسا لوران ان يتوسط لدى القسطنطينية دفاعا عن فكرة الاستقلال (١٥٧) . وهكذا كان يجري بهدوء مفاوضات مع كل بلاط على حدة ، وقد اشاد بهذا الاسلوب بعض مشاهير الرحالة في تلك الفترة الذين كانوا يمتدحون اصلاحاته ويعجبون ببراعته ، ومن هؤلاء يورنغ الانكليزي وبوكلر ـ موسكو الالماني . وكتب قنصل روسيا الى نيسلرود في ١٧ ايار بأن هؤلاء الرحالة المعروفين اكدوا للوالي انه « بتحريكه قضية الاستقلال يجعل الدول الاوروبية تعتاد شيئا فشيئا على هذه الفكرة ، وهو فخور بأنه بلغ في ذلك شأوا ... » . هكذا كانت الاحوال في تلك الآونة ، وكان حتى قنصل انكلترا كامبل مترددا في اتخاذ موقف حاسم ضد محمد علي بينما كان قنصل النمسا ينتظر تعليمات من حكومته (١٥٨) .

لكن الوزراء الاوروبيين كانوا يعارضون بكل حزم كل محاولة لاستقلال مصر . ولم يتأثروا مطلقا بموقف بعض القناصل الايجابي من هذه القضية . وفي ٢٤ ايار تم الاتفاق في لندن بين الدول الاربع الكبرى على انتهاج سياسة مشتركة ، وقرروا رفض سياسة الاستقلال ومساندة السلطان دون قيد او شرط . وطلبت كل دولة من قنصلها ان يحذر الوالي من نتائج الاقدام على اعلان الاستقلال الذي لا بد ان يؤدي حتما الى تدخل اوروبا عسكريا (١٥٩) .

وفي صبيحة اليوم التالي ، أي في ٢٥ ايار ، اطلع محمد علي القناصل ، ودون ان يكون على علم بنوايا الدول الخطيرة ، على قراره بشأن اعلان الاستقلال في نفس الوقت الذي كان فيه دروز سورية الثائرون يلقون السلاح . اثار اعلان محمد علي لقراره هذا بصورة رسمية هزة شديدة في تاريخ القضية الشرقية (١٦٠) . وفي نفس اليوم اعلم كامبل قنصل انكلترا بالمرستون بالامر (١٦١) ، وارجأ قنصل روسيا، المصاب بوعكة صحية ، وضع تقريره الى ٣٠ ايار . وقد ضمنه تفاصيل تصريح محمد علي الشفوي وحاول ان يحدد الظروف والاشخاص الذين دفعوه الى اعلان سيادته على مناطق لها ما للامبراطورية العثمانية من سعة واهمية (١٦٢) .

روسيا تستقطب المعارضة الاوروبية :

كانت ردة فعل الحكومات الاوروبية سريعة . وحاولت الدبلوماسية الروسية مرة اخرى ان تستقطب المعارضة . ولا نستطيع هنا ان نحلل بالتفصيل موقف كل حكومة . لكن المهم هو ان التحذير من تنفيذ هذا المشروع جاء عنيفا واقترن بمظاهرة

بحرية كبرى اكدت ارادة اوروبا ، وخاصة ارادة فرنسا وانكلترا اللتين كانتا لا تزالان تبدوان مترددتين . ونجح سفير روسيا في باريس الكونت دو باهلن في مساعيه . وقد تحدث عن ذلك للقنصل ميديم في ٥ حزيران معبرا عن اغتباطه لان كلامه « كان له الوقع الذي كان ينتظره » (١٦٣) . والواقع انه في غد ذلك اليوم ارسل الكونت موليه تعليماته الصريحة الى كوشيليه طالبا اليــه ان يبلغها للوالي فورا وان يؤكد له ان الوسائل التي قد تتخذها حكومتا باريس ولندن ستكون اكثر فعالية من التدابير التي قد تتوفر له لتحقيق « مراميه الطموحة » :

« اما نحن فلنا ملء القناعة بأن التدابير التي لن تتردد فرنسا وانكلترا باتخاذها ، ستكون في منتهى الفعالية وجد ملائمة لتحمله على الندم علـى سلوكه سبلا لن يجد فيها سوى الخطر والخراب ... » (١٦٤) .

والواقع ان فرنسا كانت تفكر بارسال مدرعة تشترك مع الاسطول الانكليزي في مظاهرة بحرية مشتركة في مواجهة الاسكندرية . ووافقت الحكومة الانكليزية على هذا الاجراء في ١٥ حزيران ، بعد ان حذرت الوالي من النظر شطر الخليج العربي حيث كانت البواخر المصرية راسية (١٦٥) . وهكذا اتخذت الازمة ابعادا دولية . لكن تدابير اوروبا الحربية هذه حملت الوالي « الطموح والمشاغب » علـى التفكير . وانضم مترنيخ ايضا في ٢٠ حزيران الى سائر الحكومات لمناهضة ارادة الباشا مناهضة جذرية (١٦٦) .

واقدم الوالي في أواخر الشهر على تراجع دبلوماسي فصرح للقنصل الروسي بأنه ارجأ اعلان الاستقلال دون ان يتخلى عنه . واضاف ، في مقابلة اخرى ، بلهجة يائسة « ان له من حقه الشرعي ما يوطد اعتقاده بأنه ان لم يعلن استقلاله في هــذا العالم فسيعلنه في الآخرة ... » (١٦٧) . هكذا حطم اجماع الدبلوماسية الاوروبية مرة اخرى مشاريع الوالي . وفي ٣٠ حزيران لخص كونفيسمارك سفير بروسيا في القسطنطينية ، الوضع لوزيره ويرزر ، فكتب له بأن محمد علي لا يخشى معارضة السلطان لانه ضعيف وفي ظنه انه يستطيع شراءه ، وهو يعلم بأن المعارضة تأتي من الدول الاوروبية (١٦٨) .

وهكذا بالرغم من المديح اليائس الذي كاله الكابتين دوبوفور دوتبول للاستقلال المصري في ٣ تموز (١٦٩) ، وقفت الحكومة الفرنسية رسميا ضد مشروع الوالي وتبعتها في ذلك حكومة لندن . وفي ٢٧ تموز نبه الكونت موليه قنصله كوشيليه الى الاتفاقية الفرنسية الانكليزية . وفي ٢ آب التالي ابلغ نيسلرود ، بدوره، ممثله ميديم خطوط سياسة روسيا والنمسا وبروسيا المشتركة التــي تتفــق وسياسة القوتين البحريتين . لقد اجمعت اوروبا رسميا على الحفاظ على « الوضع الراهن في الشرق وعلى تدارك تعقيدات قد تقلق راحة العالم وتتسبب بسقوط الامبراطورية العثمانية » . وهكذا ترتب على محمد علي ان يلزم الهدوء ، وكلف القنصل بأن يصرح له بوضوح :

« ... ان استقلال مصر ، وان اعلنه محمد علي بسلطته الشخصية ، لن تعترف به الحكومات الصديقة للباب العالي . وان مصر ستبقى ، في نظرها ، جزءا لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية ، وبكلمة موجزة ان علاقات الوالي مع دول اوروبا تبقى ، كما في الماضي ،علاقات مرؤوس تابع لسلطة السلطان ... » (١٧٠) .

وحضت روسيا انكلترا على القيام بتظاهرة بحرية تحقق الغاية المرجوة لانها بذلك توفر عليها « الضرورة المزعجة والملحة بالتدخل المباشر » . وكلف ميديم ايضا باقناع الوالي بالاجماع الاوروبي لينزع منه كل رغبة في تشويش السلام . وشرح السبب الذي دفع بروسيا الى الانضمام للمرة الاولى الى المجمع الاوروبي فيما يتعلق بقضايا الشرق . ومنذ ذلك الحين انضم قنصل بروسيا في الاسكندرية الى زملائه تدليلا على حقيقة الاجماع السياسي الاوروبي :

« ... وبالرغم من ان حكومة برلين لن تشترك الا بصورة غير مباشرة بقضايا الشرق الواقعة خارج اطار مصالحها السياسية ، فان ذلك لن يمنعها من اصدار الاوامر الى قنصلها بالمشاركة في مساعي زملائه وبتسفيه النصائح المشجعة التي وجهها الرحالة البروسيون للوالي واعتبارها نصائح وهمية تستنكرها حكومة برلين اشد الاستنكار ... » (١٧١) .

وفي ١٦ آب تلقى محمد علي مذكرة رسمية عن موقف فرنسا المتضامن مع موقف سائر الحكومات . وطلبت فرنسا منه جوابا صريحا حاسما عن نواياه البعيدة لتبديد كل شك . فأجاب الوالي شفهيا بأنه يريد حاليا ان يضمن الحكم لاسرته دون ان يقف في وجه مصالح الدول الاوروبية وسياستها (١٧٢) . وفي ٢٦ آب أكد للقنصل كوشيليه ، بتفصيل اكبر ، انه يكتفي حاليا بالمطالبة بحق الوراثة لاسرته ، ولكن « اذا لجأت تركيا الى السلاح لحل القضية فهو عندئذ لن يكتفي بحق الوراثة بل سيطالب بالاستقلال » (١٧٣) .

في تلك الاثناء كانت انكلترا تنتهج سياسة اكثر واقعية . ففي ١٧ آب وقعت مع الباب العالي معاهدة بالطا ــ ليمان الشهيرة الخاصة بالتجارة والملاحة وهي معاهدة تعرف نتائجها على السياسة الداخلية للامبراطورية العثمانية برمتها ، بما فيها ولايات محمد علي .

نداء الباشا الاخير واليائس :

علق الباشا بين نارين : الدبلوماسية والاقتصاد ، فلجأ الى سلاح العاطفة . وفي مذكرة وجهها في ٤ ايلول للوزير نيسلرود عبر له عن ثقته بأن تعود الدول الاوروبية فتضمر له « شعورا اكثر ودية » ، وآسف لان « يراها الآن تعارض مراميه » . ثم طالب بأن يعترف له بحق الوراثة . وقال انه يكتفي بذلك الآن ، ولكنه سيجد نفسه مجبرا ، اذا ما عارضته اوروبا بصورة جذرية ، على اللجوء الى السلاح

للحصول على الاستقلال التام . وقال انه لا يستطيع ، وقد بلغ سن الشيخوخة ، ان يرى عمل حياته يتداعى بين يديه ويترك الدول الاوروبية تساند ظلما عدوه السلطان. واكد ان اهدافه هذه تتفق على كل حال ، ومصالح اوروبا التي لا تستطيع ان تضحي به ، لانها ، بدعمها لمشاريعه ، تدعم الوضع القائم . ولكن اذا استمرت في التحامل عليه فلن يبقى له الا اللجوء الى السلاح ، حتى ولو كان نصيبه من النجاح ضئيلا جدا ، اذ ان لعبة الحرب غير اكيدة العاقبة » ، ولكنه يأمل ان يحالفه النصر لتستطيع هذه الصفحة من البيان الشرقي البحت ان تستثير شعور جمهور غير منحاز . ولكنها لم تؤثر على وزراء يستلهمون في تصرفهم مصالح دولهم وما كان يسمى «بمتطلبات القضية الشرقية» . بل ، واكثر من ذلك ، بدت هذه الحجج العاطفية الظاهرة وكأنها تخفي اسسا قانونية وسياسية لمثل هذا الاستقلال . وتظهر بعض الاسطر من هذه الوثيقة ، على احسن وجه ، نوعية هذا الاسلوب .

« ... لا يزال الباشا يعتمد على حسن طوية الدول الاربع الكبرى تجاهه ... وهو جد حريص على الا يسلم نفسه للباب العالي عن طريق الدول الاوروبية . انه عجوز وقد لا يملك افضل من ان يسقط بشرف في القتال تاركا مقدرات الاحداث لاسرته والعاملين في خدمته وهذا الشعب الذي كثيرا ما عمل في سبيله . ان مراميه على كل حال تتفق ومصالح اوروبا وسياستها. فلماذا يضحى به اذن ؟ انه لا يعتنق دينهم ، ولكنه انسان فيجب معاملته بانسانية ، اي القبول بأن يفكر بمصير اولاده فيضمن لهم مستقبلا حسنا .

وهو يعلم انه اذا اتفقت الدول على سحقه ، فلن تقوم له قائمة . ولكن عظمة هذه الدول اكبر من ان يضيف انتصار كهذا شيئا الى شهرتها بل قد تربكها نتائج هذا الانتصار ... » (١٧٤) .

بعد ذلك بيومين نقل اليه قنصل روسيا ميديم موقف حكومته وحكومتي النمسا وبروسيا . فانصت محمد علي بانتباه الى المذكرة الرسمية ولخصها بثلاث نقط ، ورد ، بحذاقة ، على مسألة اشتراك بروسيا ايضا في هذه القضية . فنقل القنصل قولـه :

« ... انه يرى بروسيا في عداد الدول التي تتدخل في هذه القضية كما لو كانت الحكومات الاربع الكبرى غير كافية وكأن من الضروري انضمام هذه الدولة الخامسة لدعم مطالبها ... » (١٧٥) .

وتابع الوالي فقارن سياسة اوروبا التسلطية بسياسة انكلترا في عدن التـي كانت قد وضعت يدها عليها . واضاف : « هنا ايضا علي ان اخضع لقانون الاقوى». ورفض ان يبحث في عدالة هذا الموقف ، لان الكلمات، في هذه القضية ، لا تقنع ، وانتظر حكم السلاح ، دون ان يبادر هو باعلان الحرب وقد استمر في دفـع الجزية للباب العالي تدليلا على نواياه الحسنة .

غير ان الوالي كان في الواقع قد قبل « بتدخل » بروسيا عندما امر في ٩ ايلول

التالي بتبليغ مذكرة لقنصلها العام في الاسكندرية ، السيد بوكير ، عرض له فيها موقفه من السلطان ومن اوروبا وعبر له عن امله في الحصول عن طريق المفاوضات على الاعتراف بحقه في التوريث ، وهو « رغبته الوحيدة » (١٧٦) . والواقع ان محمد علي لم يعد يسيطر على الموقف : فقد بدا مهزوما على الصعيد الدبلوماسي . ولم يعد امله الوحيد منعقدا على المفاوضات ، كما كان يزعم ، بل على حصيلة حرب، كان يلمح اليها احيانا .

المناورات الدبلوماسية الدولية الاخيرة :

لقد ادرك بالمرستون ذلك ايضا بحسه الواقعي ، فنصح في ١٣ ايلول سفير تركيا في لندن بألا يغامر السلطان بمهاجمة الوالي قبل ان يعيد تنظيم الاسطول والجيش بشكل جيد ، والا يزعج روسيا اطلاقا خلال هذه الفترة (١٧٧) . وفي ١٥ ايلول سعى ماترنيخ لاصلاح ذات البين بين حكومتي بطرسبورغ ولندن في سبيل اعتماد سياسة فعالة ومشتركة في الشرق . فكتب من بافيا الى ف. لامب سفير انكلترا في فيينا :

« اعتقد بأن روسيا تشك بانكلترا التي تشك هي ايضا بروسيا . ويعتقدون عندكم بأن روسيا تتطلع صوب الهند ، بينما يعتقدون في بطرسبورغ بأنكم تريدون تدمير القوة الروسية . وانا أؤكد لكم ، وانا في منتصف الطريق بينكما ، بأنني لا اؤمن لا بهذا ولا بذاك ، ولذا اقول لكم بأن عليكم ان تتفقوا وان توضحوا مواقفكم بصراحة ودون اثارة ... » (١٧٨) .

لقد حققت مساعيه نجاحا . وفي تلك الاثناء اشتد التحضير للحملة الانتقامية . وفي ١٦ ايلول جرت المناورات الانكليزية ــ العثمانية قرب شواطىء آسيا الصغرى . وفي ٢٦ ايلول كتب ميديم قنصل روسيا في الاسكندرية الى حكومته بأنه لم يعد يؤمن الا بالتدابير القسرية « لحل القضية المعلقة والخروج من الوضع الراهن الهش » . وان هذه التدابير تبدو له « ملحة يوما بعد يوم »! . وتوقع انفجار الازمة عند عودة الوالي من رحلته في الصعيد ، « بعد بضعة اشهر » (١٧٩) .
وفي ١٠ تشرين الاول التالي تقدم بالمرستون بعروض الى البلاط الروسي ترمي الى تحقيق المزيد من الاتفاق الاوروبي حول القضايا الشرقية ، وطلب اعلان هذا الاتفاق دون تأخير لان ثمة احتمالا متزايدا بأن يقتضي الوضع تدخلا مباشرا من جانب جميع حلفاء السلطان وليس من جانب قوة واحدة . يستدعي هذا النداء الذي دعت فيه انكلترا الى اجماع اوروبا ضد مصر ، التنويه بدور بالمرستون ، خاصة وان الصراع الروسي ــ الانكليزي على التغلغل في آسيا الوسطى والسيطرة عليها كان حينذاك في ذروته (١٨١) . انها قضية « ازمة خطيرة » بين الامبراطوريتين ، على حد تصريح اللورد مارلبورو للملكة الشابة فيكتوريا في ٢٨ تشرين الاول (١٨٢) .

في هذه الظروف ، وقفت الدبلوماسية الروسية ــ ويا لسخرية القدر ــ موقفا اكثر تفهما للقضية المصرية . وبينما كان اللورد بونسونبي لا ينفك يحث

السلطان ، بشهادة كوميغسمارك - على المضي في الاعداد للحرب ضد مرؤوسه (١٨٣)، سعى زميله الروسي الى مصالحتهما ليضمن السلام في هذه المنطقة . واقترح ان تجري هذه المصالحة على اساس اتفاق معقول يشترك الفريقان في تحمل اعبائه ، فيتخلى محمد علي عن سورية مقابل الاعتراف بحق اسرته في خلافته بمصر . ومال السلطان الى هذا الحل الذي لم يرض الدبلوماسي الانكليزي مطلقا . ذلك لان هذا الحل السلمي « يناهض المصالح الانكليزية » حسب تعبير اللورد بونسونبي الذي اعلم حكومته بالامر في ٦ كانون الاول ، بقوله :

« ... لقد علمت ان السلطان يميل الى القبول الى استرضاء مع الباشا على الاساس الذي مر ذكره . اظن انه يستحيل قيام اتفاق كهذا ، وعلى كل حال ان قيامه يناهض المصالح الانكليزية ويلحق بها خسارة فادحة... »(١٨٤).

الاستعدادات النهائية للحملة الانتقامية :

ومرة اخرى قرر نفوذ بونسونبي مصير الامبراطورية العثمانية . لم تلق النداءات اليائسة الاخيرة للدبلوماسية المصرية الداعية الى الاستقلال آذانا صاغية (١٨٥أ) . وحزم الباب العالي امره على خوض الحرب باشراف انكلترا وبمساندة ضمنية من حلفائها الاوروبيين . فأرسل رشيد باشا الى لندن في اوائل كانون الثاني في عام ١٨٣٩ ليوقع اتفاق التحالف الانكليزي ــ التركي . ولم يحاول ابدا اخفاء نواياه عن زملائه الاوروبيين . فقد كانت حكومة برلين تعرف :

« ... انه مكلف بالسعي لافادة السلطان ، عن استعدادات انكلترا الحسنة بغية حصر قوة محمد علي في اضيق اطار ممكن واستعادة ، اذا امكن، جزء من سورية ... » (١٨٦) .

لقد ضمنت الدبلوماسية البريطانية لنفسها ، كذلك ، مواقع في اراضي الوالي. ففي ١٩ كانون الثاني احتلت عدن نهائيا . وفي ٤ شباط وصل قنصل انكلترا الجديد و. ت. يونغ W.T. Young الى حيفا (١٨٧) وفي مطلع اذار علا خسرو باشا عدو محمد علي اللدود والقديم ، فتسلم مقاليد الحكومة (١٨٨) . وفي ١٣ آذار اعلم بونتنييف سفير روسيا ، زميله في فيينا بأن الباب العالي طلب السماح لجيوشه بالتقدم نحو الحدود السورية « استعدادا لرد أي هجوم » . ولكن ماترنيخ نصح بعدم الاقدام على هذه الخطوة واعتبر نفسه في حل من كل التزاماته اذا ما بدأ السلطان بالهجوم (١٨٩) . ولكن بالمرستون اكد في ١٩ آذار في مجلس العموم ، بأن قضايا الشرق تستأثر بكامل اهتمام الحكومة آنذاك (١٩٠) . والواقع ان الصراع الروسي ــ الانكليزي حول آسيا الوسطى كان قد هدأ وانصب كامل انتباه اوروبا على سورية . ولم يعد ممكنا مناقشة النص الاخير لمعاهدة التحالف بين انكلترا وتركية لان الجيش العثماني كان قد اجتاز الفرات في ٢١ نيسان ، متحديا بذلك الجيش المصري . وهكذا لم تعد القضية مجرد استقلال او قضية وراثة محمد علي .

محاولات التوسط الاخيرة :

جرت خلال الاسابيع الاخيرة التي سبقت المجابهة الحاسمة آخر مساعي الوساطة . وكان القنصل الفرنسي كوشيليه يدافع بمهارة عن حق اسرة الوالي في الوراثة . فحث حكومة باريس على العمل لانقاذ مستقبل مصر التي رآها تنهك قواها في الاعداد للحرب ، ودعاها لشدها اليها خشية ان ينتزع منها المتنافس الانكليزي هذه البلاد ويجعل منها « افضل مستعمراته واغناها » . وجاء تقريره المؤرخ في ١٢ نيسان نداء مؤثرا من اجل ايجاد حل لقضية « البلدين » المتصارعين ، مناقضا بذلك سياسة بونسونبي الباردة التي كانت تعتبر مصالحة السلطان والوالي ضربة موجهة لمصالح انكلترا :

« ... ان كل الموارد في الرجال والمال تخصص الى الجيش والبحرية. ان هذا الصراع المستمر بين الباب العالي ومصر يستنفد كافة موارد الازدهار والتجارة . والمعتقد ان هذا الصراع سينتهي في ظل « الوضع القائم » بمعركة الامر الذي سيكون سببا في ضعف وبؤس ودمار لكلا الفريقين . وما من نظام سياسي كان وخيم العاقبة على هذين البلدين اكثر من هذا النظام . ولكن اذا جرت مساع للتقريب بينهما فستكون القوة والثروة في متناولهما . « حان الزمن لانقاذ مصر من الدمار النهائي وللحيلولة دون ارتمائها ، يأسا ، في احضان دولة اجنبية تجعل منها افضل جميع المستعمرات واغناها»(١٩١).

لكن التقارب الانكليزي ـ الروسي في السياسة الشرقية الذي كرسته زيارة ولي عرش روسيا الامير اسكندر الرسمية الى انكلترا ، قرر اتجاه الازمة . وفي اواسط ايار بدا أن محمد علي قد تخلى نهائيا عن كل تفكير في الاستقلال . وقد أعلم بذلك القنصل الروسي الذي اطلعنا على شهادته عن طريق الدبلوماسية البروسية . فقد نقل ليبرمان من بطرس بورغ الى ويرزر في ١٠ـ٢٢ حزيران ما تحدث به الوالي اليه حين قال :

« ... واما استقلالي فلم اعد افكر به ، لانني اكتفي ، بعد تقدير الامور، بمنصب تابع للباب العالي » (١٩٢) .

وخلال شهر ايار هذا خشي السلطان نتائج صراع مسلح مع مرؤوسه . ويقال انه رجا فون ستورمر ان يطلب الى مترنيخ التوسط تجنبا لوقوع الاسوأ (١٨٣) . لقد ظن انه بهذا يتخلص من تشجيع بونسونبي له على الحرب . وقبل المستشار القيام بهذا الدور ، وقام بمبادرة لم تأت بفائدة لانها كانت « مجرد كلمات » حسب تعبير كوميغسمارك لوزيره في برلين . والواقع ان مترنيخ ارسل في ١٨ ايار الى سفيره تعليمات سرية تقتصر على انكار حق الوالي في فتوحاته خارج مصر والاعتراف كلاميا بحق ولده في وراثة الحكم بمصر باعتبار ان هذا البلد هو من صنع الباشا ، بينما في سورية وغيرها « لم يخلق شيئا ولم يأت الا بالدمار » (١٩٤) .

كانت الحكومات تناقش القضية وكان «الرسميون» يموهون حقيقة نوايا الباب

العالي ، وكان الجيشان الخصمان يقتربان من خط المجابهة ، فاقتنع المعتمدون المحليون بأن القطيعة وشيكة . وفي ١٢ ايار اعلم مازواليه ، نائب القنصل الروسي في اللاذقية ، القنصل ميديم بذلك بوضوح (١٩٥) . فاغتنم هذا الفرصة ليسبر نوايا الوالي . وفي نهاية الشهر نقل الى نيسلرود ما تلقاه من اسرار . ففي مقابلة اولى اكد له محمد علي بأنه :

« لن يتعهد بالاقتصار على رد العدو الى ما وراء الحدود دون ان يعبر الى الاراضي العثمانية ولكنه يعد بألا يحتل ، في حال نشوب الحرب ، غير مقاطعتي ديار بكر واورفه ، وسيكون مستعدا لاعادتهما فيما بعد اذا ما حصل على حق الوراثة ... » .

يبدو واضحا ان الوالي تخلى نهائيا عن المطالبة بالاستقلال حتى ولو انتصر ، واكتفى بحق الوراثة وبوصفه كتابع للسلطان . وبالرغم من ذلك جرؤ قنصل روسيا على تنبيهه الى عاقبة الامور اذ ان اوروبا ستبقى ، في جميع الحالات ، مخلصة للسلطان : « لقد لفت انتباه الباشا الى ان حكومات الدول الكبرى لن تسلم بهزيمة السلطان وان كان هو المعتدي ... » (١٩٦) .

وفي حديث آخر الى جميع القناصل اعلن الوالي استعداده لاستدعاء ابنه الى مصر اذا تخلى الباب العالي عن خطط مهاجمته . لكن الهجوم كان قد تقرر (١٩٧) .

وضرب ملك فرنسا سهما اخيرا . فاقترح في اول حزيران عقد مؤتمر اوروبي في فيينا تشترك فيه بروسيا محاولا بذلك اجتذاب برلين الى جانبه وتجميد التحالف الانكليزي ــ الروسي الذي كثيرا ما شدد عزم الباب العالي على الهجوم (١٩٨) . بدأ بالمرستون ، في حذره الدائم من حليفته روسيا ، راضيا بهذا الحل وسلم بحق باشا مصر في الوراثة ضمن اطار تبعيته للسلطان (١٩٩) . وابلغ ذلك ويرزر سفير بروسيا في لندن حكومة برلين في ٨ حزيران . ولكن كونيغسمارك ، زميله في القسطنطينية كان يتابع عن كثب النشاط المثير للورد بونسونبي . فلاحظ في ٥ حزيران بأن بونسونبي يعارض آراء وزير خارجيته وينكر على محمد علي حق الوراثة في مصر معتبرا اياه عاصيا وثائرا . ولم يجرؤ بالمرستون على استدعائه بسبب علاقاته الوثيقة ببعض القوى النافذة في مجلس العموم (٢٠٠) .

بدا ان بروسيا ودبلوماسييها مدعوون في هذا الوضع لتمثيل دور فعال . فاعتمدت حكومة باريس على ذلك ، وقد اصاب ممثل برلين في القسطنطينية في تقدير الاسباب التي كانت تلهم سياسة فرنسا الراهنة الملائمة لمحمد علي ، اذ كانت تعتبره القوة الوحيدة التي يمكن ان تقاوم احتلال انكلترا للشرق الادنى وتساعد الاقتصاد الفرنسي :

« ... علينا الا ننسى بأن محمد علي هو وحده القادر على الحيلولة دون قيام انكلترا بفتوحات جديدة في آسيا وعلى عرقلة تسلطها على الهند . انه المعني الاساسي بالامر ، وهو يعيل ــ ان صح لي ان استعمل تعبير الاميرال روسان ــ ٢٢ مقاطعة في فرنسا ... » (٢٠١) .

لكن الملك فريدريك غليوم الثالث بقي شديد الحذر . اذ لم تكن مصالحه السياسية والاقتصادية في الشرق ــ وهي ما تزال محدودة جدا ــ تسمح لـه بعد بأن يمثل الدور الذي يدعوه ملك فرنسا وحتى مترنيخ اليه . لذا بقي نفوذ بروسيا، في هذه المرحلة الاولى من الازمة ، شبه معدوم ولم تنجح اقتراحات حكومة باريس بالدعوة الى مؤتمر اوروبي .

وعجل الباب العالي نفسه مجرى الاحداث . فقد بادر الجيش العثماني في ٢٤ حزيران بالهجوم قرب نصيبي الواقعة بين الفرات وحلب . وفي بضع ساعات بددت نتيجة المعركة اوهام اوروبا حول الحليف العثماني . ولكن هل ضمنت انتصارات مصر لها مراميها السياسية ؟ لقد بينت المفاوضات اللاحقة مدى حرص اوروبا على المحافظة على الامبراطورية العثمانية « كاملة » على حساب القوة المصرية .

أظهرت هذه السنوات القليلة من التاريخ التيارات الرئيسية التي سيطرت آنذاك على مصير الشرق الادنى الافرو ــ اسيوي ، على الصعيدين الوطني والدولي ، هذا الشرق الذي وحدته ، مـــرة فـــي التـــاريخ ، عبقرية سيد مصر السياسية والعسكرية . وتجاوزت المشاكل المعقدة التي ظهرت في هذه المنطقة والمفاوضات الصعبة بل المحتدمة احيانا التي شغلت الوزارات ، تجاوزت شخص محمد علي خطورة وعمقا .

اخذ موقع هذه المنطقة المحوري يجعل منها منطلقا فريدا للمنافسات المحلية والاجنبية المتعذدة الجوانب . والواقع ان الازمة كانت بعد لا تزال في مطلعها ، فتركزت على نقاط محددة وقدرت لها امتدادات كثيرة . وثبت امر لا جدال فيه :

لقد أظهر عمل محمد علي في سورية وفلسطين الاهمية الاستراتيجية لهذين البلدين بالنسبة الى اوروبا ، وادى الى فتح البلاد امام اوروبا وثقافتها ومبشريها واقتصادها . كانت هذه المنطقة محور الصراع التركي ــ المصري فجذبت اليها انتباه مبشري اوروبا وطموحهم . وابتدات حملة صليبية مسيحية جديدة تتفق في بواعثها ومصيرها الخاص مع متطلبات التوسع لدى الدول القوية .

هوامش الفصل الاول ـــ القسم الثاني

(١) *M. Sabry*, l'empire égyptien sous Mohammed Ali.
بالاستناد الى المحفوظات الدبلوماسية النمسوية . ص. (٢٦٩–٢٧٠)

(٢) *P. Renouvin*, Histoire des relations internationales.
ص : (٨٠) و (٢٦١ ـ ٢٦٢)

(٣) *A. Graf von Prokesch - Osten*, Mehemed Ali. (٥٢)

(٤) *E. Molden*, Die Orient politik des Fürsten Metternichs, 1829-1833.
Leipzig 1914. (١٠٢ – ١٠٣)

(٥) *Von Prokesch - Osten* (٥٤)

(٦) النص الفرنسي لهذه الاتفاقات الجانبية مضافا اليها المواد السرية والمنفصلة نشرت في كتاب *E. Molden* (١١٩) Die Orient politik des ....

(٧) ذكرها م. صبري بالاستناد الى المحفوظات الانكليزية . (٢٦٢ ـ ٢٦٣)

(٨) *A. Hasenclever*, Die orientalische Frage in Den Jahren 1838-1841.
Leipzig 1413 (٦٦)

(٩) كتب السفير الانكليزي في فيينا ، السير فريديريك لامب ، الى بالمرستون في ٢٦ كانون الثاني ١٨٣٣ ناقلا اليه شعور مترنيخ : « يقول الامير بأن النمسا لن تقبل في اي حال من الاحوال في ان ترى محمد علي حاكما في القسطنطينية كما انها مستعدة حتى للانضمام الى روسيا لمنع مثل هذه الكارثة ... » . انظر ايضا م. صبري ص . (٢٦٣–٢٦٤) .

(١٠) نفس المصدر ص. (٢٩٠)

(١١) نفس المصدر .

(١٢) نفس المصدر (٣١٤)

(١٣) حسب تقرير البارون « دو شترمير » الى مترنيخ بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٨٣٤ (٢٦٦–٢٦٧)

(١٤) ر. كتاوي . حكم محمد علي . بالاستناد الى المحفوظات الروسية . (١٨٣٤–١٨٣٧) (١٣)

(١٥) *G. Guémard*, Une oeuvre française, les réformes en Egypte. (٧٨–٧٩)
M. Fahmy, la révolution de l'industrie en Egypte.

(١٦) محمد كرد علي خطة الشام ١٩٢٥ . (٢٨٥–٢٨٧) ٥٧ ، (٦٦–٦٨)

(١٧) ر. كتاوي . حكم محمد علي (٥٩–٦١) (٦٥–٧٢)

(١٨) نفس المصدر السابق بالاستناد الى المحفوظات الدبلوماسية البريطانية (٢٩٦) . *M. Sabry* .

(١٩) نفس المصدر السابق بالاستناد الى المحفوظات الدبلوماسية البريطانية وبالاستناد *M. Sabry* .
الى تقرير القنصل الفرنسي ميمو Mimault . (٣١١–٣١٢)

(٢٠) ر. كتاوي . تعرير دو هاميل الى روكمان . (٢٥–٢٦) .

(٢١) *Pouqueville,* Mémoire historique et diplomatique sur le commerce et les établissements français du levant , dans Revue encyclopédique XXXIX, Juillet 1829 .

A. Martinean, la France dans la Méditerranée. le commerce français dans le levant. Paris 1902 .

(٢٢) راجع تعليمات بالمرستون الى بليج. في ٢٨ شباط ١٨٣٤. كما وردت عند م. صبري. (٢٦٥)

(٢٣) م. فهمي . ثورة الصناعة في مصر . (٩)

(٢٤) (٢٣–٢٧)
Vernon John Puryear, International Economics and Diplomacy in the Near East. A Study of British Commercial Policy in the Levant (1834-1853) , 1935 .

(٢٥) م صبري. بالاستناد الى المحفوظات الدبلوماسية الفرنسية . (٢٩١)

(٢٦) ر. كتاوي . حكم محمد علي . (٦٦–٩٧)

(٢٧) نفس المصدر السابق . (١٠٩–١١١)

(٢٨) نفس المصدر السابق . (١٣٠) (٢٧٨ – ٢٨١)

(٢٩) نفس المصدر السابق . (١٥٤ – ١٥٦)

(٣٠) نفس المصدر السابق . (١٤١–١٤٧)

(٣١) *A. Graf Von Prokesch - Osten* ; Mehemed Ali . (٦٢ – ٦٤)

(٣٢) في ٩ آب ١٨٣٤ ابلغ القنصل العام الانكليزي حكومة لندن عن هذه السياسة على الشكل التالي : من الصعب الاعتقاد ان محمد علي والسلطان العثماني يمكن ان يكونا على علاقة جيدة . ان محمد علي قوي اكثر مما يجب بالنسبة الى وضعه كحاكم تابع ووضعه هو شواذ سياسي حقيقي ... ان صحفنا ، ومن بينها صحيفة التايمز ، والصحف الفرنسية ، بثت فكرة ان محمد علي يريد ان يشكل مملكة عربية لاسرته ؛ واعتقد بفضل الوسائل التي اتيحت لي ... بأن ميمو (الفرنسي) ترك المجال واسعا امام محمد علي لتنمية آماله بالاستقلال النهائي . » انظر م. صبري. (٢٧٢–٢٧٣)

(٣٣) ر. كتاوي (١٦١)

(٣٤) نفس المصدر . (١٦٤–١٦٥)

(٣٥) نفس المصدر . (٢١٩–٢٢٣)

(٣٦) *A. Graf Von Prokesch - Osten* , Mehemed Ali . (٦٤–٦٦)

(٣٧) ر. كتاوي . (١٧٨–١٨١)

(٣٨) *V.J. Puryear* , International Economics (٢١)

(٣٩) *A. Graf von Prokesch - Osten* . (٦٦)

(٤٠) م. صبري. (٢٣٤) (٢٦٢)

(٤١) ر. كتاوي . (٢١٥ ـ ٢١٨)

(٤٢) نفس المصدر . (٢٢٧ ـ ٢٤٠)

(٤٣) نفس المصدر . (١٩٥ـ١٩٦)

(٤٤) نفس المصدر . (٢٨١)

(٤٥) *A. Hesenclever* · (٨)

(٤٦) م. صبري . (٢١٧)

(٤٧) نفس المصدر . (٢٦٣)

(٤٨) *G· Guémard* , Une oeuvre française, les réformes en Egypte, (٣٢٦)

(٤٩) *R· Cattaoui* (١٥٦ ـ ١٥٩)

(٥٠) *H· L· Hoskins*, British Routes to India · (١٥٦ ـ ١٥٨)
انظر ايضا : *V· J. Puryear* · (٤٤)

(٥١) م. صبري . (٢٧٩ ـ ٢٩٩)

(٥٢) ر. كتاوي . (١٩٠ـ١٩٢)

(٥٣) نفس المصدر السابق . (٢٥٩)

(٥٤) نفس المصدر السابق . (٢٩٢)

(٥٥) نفس المصدر السابق . (٣٢٢ـ٣٢٤)

(٥٦) *V· J· Puryear,* International Economics · (٢٣ ـ ٢٤)

(٥٧) م. صبري . (٣٩٠)

(٥٨) *G· Noradoughian,* Recueil d'actes internationanx IIXIL
و ر. كتاوي . (٤٤٩ ـ ٤٥١)

(٥٩) ر. كتاوي . (٤٣٥ـ٤٣٧) (٤٤٩ـ٤٥١)

(٦٠) تقرير نشره م. صبري . (٣٠٧)

(٦١) ر. كتاوي . (٤٨٣ـ٤٨٧)

(٦٢) نفس المصدر السابق . (١٣ـ١٩)

(٦٣) نفس المصدر السابق . (٣٠ـ٣٧)

(٦٤) م. صبري . (٣١٥)

(٦٥) نفس المصدر السابق . (٣١٧)

(٦٦) ر. كتاوي . (٣٨ـ٤٠) (٧٩ـ٨٢)

(٦٧) نفس المصدر السابق . (٩٠ـ٩٦)

(٦٨) م. صبري . (٣٢٠ـ٣٢١)

(٦٩) نفس المصدر السابق . (١٦٤–١٧٥) (١٧٥–١٨٠)

(٧٠) ر. كتاوي . (٢٠٢–٢٠٩)

(٧١) م. صبري . (٣٠٥)

(٧٢) ر. كتاوي . (١٩٦–١٩٨)

(٧٣) نفس المصدر السابق . (٢٧٠–٢٧٦)

(٧٤) نفس المصدر السابق . (٢٨٣–٢٨٦)

(٧٥) نفس المصدر السابق . (٣١٨–٣٢٠)

(٧٦) نفس المصدر السابق . (٣٢٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤١)

(٧٧) نفس المصدر السابق . (٤١٩ – ٤٢٢)

(٧٨) نفس المصدر السابق . (٣٢٧ – ٣٣١)

(٧٩) *A. Graf von Prokesch - Osten,* Mehemed Ali . (٦٩–٧٠)
و ر. كتاوي . (٤٢٢)

(٨٠) تعليمات الحكومة الفرنسية الى القنصل الجديد كوشليه بتاريخ ١٢ ايلول. نشرها م.صبري. (٣٢٧)

(٨١) انظر المراجع التالية :

G. Noradoughian. Recueil d'actes internationanx . (٢٤٩–٢٥٣)
V. J. Puryear . International Economics . (٨٢ – ٨٤)
G. Rosen, Geschichte der Turkei . (٢٨٠ – ٢٨١)
A. Hasenclever, Die Orientalische Frage (١٦) ...
La révolution de l'industrie en Egypte (١٠٦ – ١٠٨)
A. Hasenclever, Die Orienttalische Frage (١٦) ...
M. Fahmy, La révolution de l'industrie (١٠٦ – ١٠٨)

(٨٢) ر. كتاوي . (٢٧)

(٨٣) م. صبري . (٤٢٨ – ٤٢٩)

(٨٤) نفس المصدر السابق . (٤٢٨)

(٨٥) *V. J. Puryear,* International Economics . (٩٤)

(٨٦) نفس المصدر السابق . (٥٦ – ٥٧)

(٨٧) م. صبري . (٤٢٨–٤٣٩)

(٨٨) نفس المصدر السابق . (٣٠٦)

(٨٩) ر. كتاوي . (١١٦ – ١٢٠)

(٩٠) *A. Hasenclever,* Die Orientalische Frage . (٩)

(٩١) ر. كتاوي (١٩٢–٢٠٢)

(٩٢) نفس المصدر السابق . (٢٢٠–٢٢٣)

(٩٣) م. صبري . (٤٣٤)

(٩٤) ر. كتاوي . (١٣-١٩)

(٩٥) نفس المصدر السابق . (١٨-١٩)

(٩٦) نفس المصدر السابق . (١٣٠)

(٩٧) نفس المصدر السابق . (١٤٦-١٤٧)

(٩٨) نفس المصدر السابق . (١٨٢-١٨٣)

(٩٩) نفس المصدر السابق . (٢٩٥)

(١٠٠) نفس المصدر السابق . (٢٩٠-٢٩٣)

(١٠١) م. صبري . (٢٨٣ - ٢٨٥)
ر. كتاوي (٣٩٦ - ٤٠٠)

(١٠٢) ر. كتاوي . (٣٩٦-٤٠٠)

(١٠٣) *A. Graf von Prokesch - Osten* , Mehemed Ali . (٥٩)

(١٠٤) ر. كتاوي . (٢٦٣-٢٦٤)

(١٠٥) *A. Graf von Prokesch - Osten,* Mehemed Ali . (٦٩)

(١٠٦) ر. كتاوي . (٣٢٣)

(١٠٧) نفس المصدر السابق . (٣٢٤)

(١٠٨) م. صبري . بالاستناد الى المحفوظات الدبلوماسية البريطانية . (٢٨٦-٢٨٧)

(١٠٩) نفس المصدر السابق . (٣٨٦)

(١١٠) نفس المصدر السابق . (٣٨٨)

(١١١) نفس المصدر السابق . (٣٨٩)

(١١٢) ر. كتاوي . (٤٨٥ - ٤٨٧)

(١١٣) نفس المصدر السابق . (٤٣٩ - ٤٩٩)

(١١٤) نفس المصدر السابق . (١-٣)

(١١٥) *A. Graf von Prokesch - Osten,* Mehemed Ali . (٧٠-٧١)

(١١٦) *H. von Moltke,* Briefe über zustände und Beägebenheiten in der Turkei , XXXIII

(١١٧) ر. كتاوي . (٥٠-٥٥)

(١١٨) م. صبري . (٣٩١)

(١١٩) ر. كتاوي (٢٠٥-٢٠٦)

(١٢٠) *A.L. Tibawi* , British Interest in Palestine . (٢٢-٣٢)

(١٢١) ر. كتاوي . (٢٣٩)

(١٢٢) *H. Hasenclever* , (٢٢)

(١٢٣) *Schnurrer,* Die Maronitische kirhe Leipzig, 1813 . (٣٢-٨٢)

(١٢٤) *Abbé Venture,* Beitrag zur Geschichte der Druzen. (٢٤٨–٢٠٧)

(١٢٥) (٣٠٦–٢٤٩)

Rausseau , Abhandhung über die Ismaeliten und Nossairier, 1815.

(١٢٦) *E. Littmann,* Der Deutsche Beitrog zur Wissenschaft von (١٧–١٦) Vorderen Orient .

(١٢٧) *J. L. Burkhardt,* Reisen in Syrien, Palâstina und der Gegend des Berges Sinai, Weimar 1824

(١٢٨) *John Martin,* Aug. Scholz, Reise in die Gegend zwischen Alexandrien und Parâtonium ... Leipzig, 1822 . (٢٩٥–٢٩٤)

(١٢٩) *J. M. A. Scholz .* (١١٠ – ٩٩)

(١٣٠) *Joseph. von Hammer,* Constantinopolis und der Bosporos ... Peth. 1822

(١٣١) *Freiherr von Eckstein,* Augsburger Allgemenie zeitung 1833

(١٣٢) *E. Jôckh,* Friedricht List, als Orient - Prophet, 1910 .

(١٣٣) Friedricht List, Aegypten, (٤٠ – ٣٢)

(١٣٤) Friedrich List, Asien . (٢٥–٢٤)

(١٣٥) *Helmuth von Moltke;* Briefe über zustânde und Begebenheiten in der Türkei. (1835-1839) . Berlin, 1893 . (١٧–١٥)

(١٣٦) نفس المصدر السابق . XIXX

(١٣٧) *R. Wagner,* Moltke und Mûhlbach . (١٧–١٦)

(١٣٨) *H. von Moltke,* Briefe über Zustânde xv

(١٣٩) *H.von Moltke,* Erinnerungen aus Leben , 1892 . (٢٤–٢٣)

(١٤٠) ر. كتاوي . حكم محمد علي . (٤٢٣–٤٢٥)

(١٤١) *R. Wagner,* Moltke und Mûhlboch . (٢٠–١٧)

(١٤٢) نفس المصدر السابق . (١٩–٢٢)

(١٤٣) نفس المصدر السابق . (٢٣–٣٠)

(١٤٤) نفس المصدر السابق . (٣٠)

(١٤٥) *H. von Moltke,* Briefe über ... (١٦٠)

(١٤٦٦) نفس المصدر السابق . (٤٦ – ٥٤)

(١٤٧) ر. كتاوي . حكم محمد علي . (٣٠١–٣٠٦٢)

(١٤٨) م. صبري . الامبراطورية المصرية. (٣١٩)

(١٤٩) نفس المصدر السابق . (٤١٦)

(١٥٠) نفس المصدر السابق . (٣٢٥ – ٣٢٧)

(١٥١) ر. كتاوي . (١١–١٦)

(١٥٢) ر. صبري . (٤٠٨)

(١٥٣) ر. كتاوي . (٧١ – ٨١)

(١٥٤) نفس المصدر .

(١٥٥) م. صبري . (٤٠٨–٤١٠)

(١٥٦) ر. كتاوي . (١٠٦)

(١٥٧) *A. Graf von Prokesch - Osten* (٧٣)

(١٥٨) ر. كتاوي . (١٠٢–١١٠)

(١٥٩) م. صبري . (٤١٦–٤١٧م)

(١٦٠) *A. Hasenclever,* Die Orientalische Frage (٧–٩)

(١٦١) *G. F. Mertens,* Recueil des traités et conventions (١٠٩)

(١٦٢) ر. كتاوي . (١١٦ – ١٢٠)

(١٦٣) نفس المصدر السابق . (١٢١)

(١٦٤) م. صبري . (٤١٤)
و *V. J. Puryear,* International économics (٧٥–٧٧)

(١٦٥) م. صبري. (٤١٥) و A. Hasenclever (٩)، A. C. Of von Prokesch Osten (٨٤)

(١٦٦) *A. Hasenclever* (٢٥–٢٩)

(١٦٧) ر. كتاوي (١٢٨–١٣٠م) وم. صبري (٤١٧)

(١٦٨) *A. Hasenclever* (٦)

(١٦٩) م. صبري . (٣٩١ ، ٤١٠)

(١٧٠) نفس المصدر السابق . (٤١٧)

(١٧١) ر. كتاوي . (١٦٥–١٦٨)

(١٧٢) *A. Graf von Prokesch - Osten* . (٧٨)
ور. كتاوي . (١٧٩ – ١٨٠)

(١٧٣) ر. كتاوي . (١٨٧)

(١٧٤)–م. صبري . (٤١٨–٤١٩)

(١٧٥) ر. كتاوي . (١٩٢–٢٠٢)

(١٧٦) نفس المصدر السابق . (٢٠٤)

(١٧٧) *A. Graf von Prokesch - Osten* . (٨٧)

(١٧٨) م. صبري . (٤٣١)

(١٧٩) ر. كتاوي . (٢١٤–٢١٥)

(١٨٠) م. صبري . (٤٢٠–٤٣٠)

(١٨١) نفس المصدر السابق . (٤٣١ ـ ٤٣٢)

(١٨٢) *A. Hasenclever*. Die Orientalische Frage (١٦)

(١٨٣) *A. Hasenclever* , Die Orientalische Frage (١٨)

(١٨٤) م. صبري . (٤٣٢)

(١٨٥) نفس المصدر السابق . (٤١٣)

(١٨٦) *A. Hasenclever* . (١٩)

(١٨٧) (١ ، ٢) *A.M. Hyamson*, the british Consulat in Jérusalem in relation to the Jews of Palestine . المحفوظات البريطانية .

(١٨٨) *A. Hasenclever* (٢٢)

(١٨٩) م. صبري . (٤٣٦ـ٤٣٧)

(١٩٠) (٣٦)

(١٩١) م. صبري . (٤٣٥ـ٤٣٦)

(١٩٢) *A. Hasenclever* (٢١)

(١٩٣) نفس المصدر السابق . (٢٤)

(١٩٤) نفس المصدر السابق . ٨ ، (٢١ـ٢٢)

(١٩٥) ر. كتاوي . (٢٩٧ـ٣٠٠)

(١٩٦) نفس المصدر السابط . (٣٠٠)

(١٩٧) نفس المصدر السابق . (٣٠٠ـ٣٠١)

(١٩٨) *A. Hasenclever* (٣٠ـ٣١)

(١٩٩) نفس المصدر السابق . (٤٣)

(٢٠٠) نفس المصدر السابق. (٦٠)

(٢٠١) نفس المصدر السابق . (٤٦)

الفصل الثاني

من هزيمة العثمانيين عسكرياً الى تصفية مصر سياسيا

(١٨٣٩ - ١٨٤١)

الفصل الثاني

من هزيمة العثمانيين عسكرياً الى تصفية مصر سياسياً (١٨٣٩ ــ ١٨٤١)

لم يضمن لمحمد علي نصره في نصيبين ملكية سورية وفلسطين ولم يحقق له احلامه في الاستقلال .. بل ، على العكس ، فقد حصل السلطان ، بهزيمته ، على حماية غير مشروطة قدمتها له اوروبا التي قررت الحؤول دون تمزيق الامبراطورية التركية او تفسيخها . فدخلت القضية الشرقية في مرحلة جديدة وعصيبة .

رهــان الازمة :

كانت الغاية من المحافظة على وحدة امبراطورية السلاطين المتداعية ، تكريس سياسة ابعد مرمى واكثر اهمية . فالقضية تدور حول مصير اراض شاسعة فـي المناطق المشرفة على البحر المتوسط والمضائق المؤدية الى البحر الاسود والى المناطق الجديدة من آسيا الصغرى التي أصبحت محط المطامع. وكان ما يسمى بالامبراطورية العربية ، التي شرعت نباهة محمد علي بتحقيقها ، محور قضايا كثيرة يتعلق حلها بتصفية هذه الامبراطورية او بشل دورها السياسي الفعال في هذه المنطقة المحورية الواقعة على مشارف آسيا وافريقيا . وهكذا كان رسم أي منهج عمل يقتضي ان تؤخذ في الاعتبار عناصر شديدة التعقيد واتفاق مسبق بين دول اوروبا حول مصالح شديدة التناقض .

يتضح ، في ضوء هذه السياسة الشرقية الواقعية ، ان مصير الوالي لا يمكن ان يقرر في ساحة القتال في سورية بل فـي دواوين الحكومات الاوروبية . ان مقدرات الدول الكبرى كانت مرتبطة بالسيطرة على الطرق العالمية الكبرى وعلى المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية . لذا اتبعت هذه الدول استراتيجية ذكية ضمنت لها ، في آن ، تبعية الباب العالي لها وسحق القوة المصرية . وهكذا استطاعت لقاء هذا الثمن دفعه الشرق ، ان تضمن مصالحها العليا على اساس حلول وسطية يرضى بها الطرفان .

واقتضى الامر عامان من المفاوضات للوصول الى هذه الغاية . وقد وجه بالمرستون هذه المفاوضات بما عرف عنه من مهارة وحنكة ونشاط ، فكان ابعد نظرا من دبلوماسية القيصر واحزم امرا من مترنيخ اللامع . اما فرنسا ، التي كان يبدو انها تدعم باشا مصر ، فقد منيت ، الى جانب فشلها وعزلتها على الصعيد الاوروبي ، بانهيار كامل قوتها . وتبوأت بروسيا ، في هذا الموقف الاوروبي السلبي الموحد من القضية الشرقية، بسهولة مركزا سرعان ما تجاوزت اهميته دور مراقب وحسب. وبالتالي تقلصت مكانة الدولة العثمانية في الشرق على الرغم من النجاح الظاهري المباشر الذي احرزته ضد محمد علي ، بل كنتيجة لهذا النجاح نفسه .

جرى هذا الشوط على مرحلتين حوليتين محددتين تمام التحديد ومثل الادوار الكبرى ظاهريا ، غير اولئك الذين كانوا يوجهون في الواقع مجرى الاحداث . امتدت المرحلة الاولى من معركة نصيبين الظافرة (٢٤ حزيران ١٨٣٩) ، التي تم خلالها سحق قوة العثمانيين العسكرية ، حتى قيام التحالف الرباعي في لندن (١٥ تموز ١٨٤٠) . لقد انزل ذلك التحالف هزيمة دبلوماسية بفرنسا التي عزلها حكم تيير Thiers ، كما ادى الى هزيمة محميتها مصر ، وابتدأت المرحلة الثانية بعد ذلك مباشرة ، فأعادت حكومة جيزو الجديدة بفرنسا الى الصف الاوروبي وبذلك خضعت السياسة العثمانية لهيمنة الدول الكبرى الموحدة . ولم يتم التوقيع على المعاهدة الخاصة بالدردنيل (١٣ تموز ١٨٤١): الا على اساس تصفية منجزات محمد علي في المجالين السياسي والعسكري (١) .

لم تكن القضايا الشرقية الكبرى التي تفاوض القوم بشأنها خلال هاتين السنتين سياسية وحسب . ذلك ان معطيات الوضع في ذلك الحين ، وظاهرها سياسي ، كونت منطلقا واطارا لعوامل اخرى ذات طابع اجتماعي او ديني . هذا ما يبرر ، بنوع خاص ، نوعية التحاليل التي ننكب عليها في هذا الفصل ، وظاهريا الدبلوماسي . فالتواريخ التي تكون هيكل النص تعتبر اساسية لعرض القضايا التاريخية والاجتماعية والدينية التي سنناقشها في الفصول اللاحقة . ففي تجاهل ما يؤثر ويحدد خارجيا، الوضع التاريخي ، تجاهل لحقيقة معنى المؤسسات الجديدة وحقيقة مرماها .

١ ــ من انتصار مصر العسكري الى هزيمتها الدبلوماسية
(١٨٣٩ ــ ١٨٤٠)

انتهت معركة نصيبين بعد ساعتين من بدئها بهزيمة الجيش العثماني (٢٤ حزيران) ، فاضمحلت جميع الآمال في استرجاع سورية واخضاع الوالي للسلطان. . ولم تخف الدول الاوروبية التي كانت تنظر بعطف خفي الى الاستعدادات العسكرية التركية ، دهشتها واستياءها . وحتى فرنسا التي كانت تناصر ، في الظاهر ، السياسة المصرية ، ابدت قلقها لنتائج هذا الحدث . لقد اراد المارشال سولت ان

يتدارك هذا الاشتباك المسلح . فأرسل مبعوثين عسكريين واحدا الى القسطنطينية وآخر الى القاهرة ، ليقنعا الطرفين بالحل السلمي . في القاهرة ، اقتنع الكومندان كوليير Collier بأن الوالي لا يرغب في الحرب . وتابع مهمته وتوجه الى سوريا للاجتماع الى ابراهيم باشا ، ولكن نتيجة المعرفة فاجأته وهو في الطريق .

اراد القائد المصري ان يفيد من انتصاره للاستيلاء على بعض المواقع الاستراتيجية في آسيا الصغرى . فاحتل اورفه واتجه الى قونيه . لكن كوليير توصل الى اقناعه بتحكيم العقل وبعدم اجتياز سلسلة جبال طوروس ، بانتظار تعليمات والده . ولكن قرار الانتظار هذا غير ، مرة اخرى ، مجرى التاريخ وسمح لاوروبا بأن تستغل فترة الهدوء هذه ضد مصلحة مصر . مع ان ردة فعل ابراهيم باشا الاولى كانت حازمة اذ رد على نصيحة المبعوث الفرنسي قائلا : « هل قرأت التاريخ ؟ اذا ! هل قرات مرة ان قائدا منتصرا توقف عن المسير ! » . وكان هذا التوقف وخيما (٢) .

لم يعد مصير مصر متوقفا على فعالية السلاح بل على ارادة الدبلوماسيين الحازمة . لقد احرز محمد علي انتصارا باهرا ، على الصعيد المحلي ، لكن الحكومات الاوروبية استأنفت نشاطها من جديد . ففي المرحلة الاولى التي امتدت حتى شهر تشرين الاول من عام ١٨٣٩ بقي الوضع غامضا بسبب احداث شتى متقطعة وتدخلات مفاجئة . لكن منذ نهاية عام ١٨٣٩ اتضحت ابعاد الازمة الشرقية التي كانت تهدد بقلب النظام في حوض المتوسط وفي آسيا . وفي اوائل عام ١٨٤٠ قبض بالمرستون على ناحية التوجيه بدل ميترنيخ وحقق في اجتماع لندن التقارب مع روسيا . فاعتمد على بلاطي فيينا وبرلين وفرض ارادته على محمد علي وفرنسا بعد ما تم عزلهما وتجريدهما من كل وسيلة .

لم تلبث نتائج معركة نصيبين ان ظهرت للعيان . وبدا وكأن قدرا مشؤوما ينقض باستمرار على الباب العالي . ففي ٢٩ حزيران قضى السلطان محمود الثاني نحبه بعد اسبوع من الكارثة (٣) . كان يعتقد بنفسه القدرة على تجديد الامبراطورية والشرق فحمل معه الى مثواه الاخير اشلاء كل احلامه . وبدل ان يبعث الامبراطورية كان سبب انهيارها العسكري الكامل ومهد ، على ما يبدو ، لتجزئتها .

عهد سيء الطالع :

تمتع فون مولتكه منذ عام ١٨١٥ بثقة السلطان الراحل الكاملة ، وكان الباب العالي يعتبره احد رواد التجديد العسكري . وبعد انقضاء بضعة اسابيع على الهزيمة توصل هذا الضابط الى استخلاص العبر من خلال وضع هذا العهد السيء الطالع . وفي اول ايلول التالي ، كتب في يومياته تحليلا لامكانية القيام بتجديد يتناول بنى الامبراطورية العثمانية (٤) . فقارن بين انجازات محمود الثاني وانجازات بطرس الاكبر في روسيا ، وحاول ان يحدد العناصر الايجابية التي كان بوسعها ان تساعد السلطان على المباشرة في تحقيق تجديد شامل للمؤسسات ، وعلى بعث امبراطورية

تسير في طريق الانهيار . فوجد المسؤولين في البلدين يتحلون بارادة تجديدية تصطدم بموقف محافظ ولا مبال من قبل عامة الشعب . لكن ، فيما كان القيصر يتصل شخصيا بأوروبا ويضع يده على المحراث تدعمه ذلك جمهرة من التقنيين والاداريين استدعاهم من اوروبا ، بقي السلطان سجين السراي معزولا عن معين الحضارة ــ مع انه ولد من ام فرنسية ــ وعن شعبه ايضا . كذلك لم يعد العثمانيون اسياد مقدراتهم ، ولم يعد السلطان نفسه قادرا على الصمود في وجه القوى الاجنبية التي كانت تمسك بمصير امبراطوريته . وظلت العوامل التي حالت بين السلطان المنكود الحظ وبين تحقيق ما رغب فيه ، منذ مطلع عهده ، من اصلاحات كبرى ، قائمة فضاعت معها كل الآمال في تحويل الامبراطورية عن طريق الانهيار . ولذا صح ما قيل مرارا : « لقد ابتدأ التجديد في تركيا من الذيل » . ولم يكن بوسع المصلح الذي اراد محمود الثاني ان يكونه ، ان يصيب نجاحا ، فترك الامبراطورية في حالة ضعف متناهية ان لم نقل في حالة يائسة .

عبر فون مولتكه بذلك ، دون قصد ، عن المشاعر الدفينة لدى الضباط ذوي الرتب العليا في الجيش العثماني . فقد نزعت الهزيمة الغشاوة عن اعينهم ، فنظروا الى محمد علي بوصفه امل الامبراطورية الوحيد في الانبعاث . فسلم القبطان باشا ، اميرال الاسطول العثماني ، لباشا مصر في ٩ تموز ، جميع قطع الاسطول العثماني الذي كان يضم عددا كبيرا من مراكب نقل وبوارج ومراكب شراعية (٥) . وفي ١٤ تموز شاهد محمد علي الاسطول العثماني يدخل ميناء الاسكندرية . وبعد يومين أدى الضباط العثمانيون المنضمون اليه يمين الطاعة لمحمد علي . وتناول الباشا العجوز في خطابه القضية الاساسية التي تمس التجديد والامبراطورية ، فحمل خصمه القديم ، خسرو باشا مسؤولية الكوارث والانقسامات التي اصابت الامبراطورية اذ انه كان الرجل القوي الذي يقود سياسة الذل والشؤم التي انتهجها الباب العالي . فقال لهم ببساطة :

« يا ابنائي ، اننا جميعا امة واحدة . ومن الآن فصاعدا يجب الا يقول احد منا : انا مصري وانا قسطنطيني . فلنا جميعا عقيدة واحدة وسيد واحد . تلزمنا الوحدة لنعيد للامبراطورية قوتها ... من اجل هذا يجب أن تنصب جميع جهودنا ... ان سلطاننا جوهرة ثمينة لا عيب فيها . فان اعتورها عيب فالذنب ذنبنا . تفهمون انني اقصد خسرو باشا التي دفعت نصائحه بالامبراطورية الى الدمار . واذا بقي (خسرو باشا) ممسكا بزمام الامور ، دمر الامبراطورية نهائيا . يجب ان تكف يده عن الشر . هذا واجبنا جميعا ... ... انتم في القسطنطينية ارتديتم اللباس الافرنجي وتصرفتم بعقول تركية . اما انا فحافظت على لباسي التركي وتصرفت بعقل افرنجي » (٦) .

صور الباشا ، بتصريحه هذا ، المأساة التي كانت تعبث بالضمائر وتعرض الامبراطورية للخطر . وبدا حديثه المباشر وغير المنمق وكأنه رجع صدى لما كتبه فون مولتكه في القسطنطينية عن الاسباب الاساسية لانحطاط الدولة العثمانية . لم

يكن يضمر اي شر للاسرة العثمانية الحاكمة ، بل طالب بتقويتها . لكنه كان يعارض الاساليب التي يتبعها وزراء البـاب العـالي وعلـى الاخص خسرو باشا . وتظهر المراسلات الدبلوماسية في هذه الحقبة اهتمام الوالي الدائم بمهاجمة عدوه اللدود القديم خسرو باشا والمطالبة بابعاده على أمل ان يحل محلـه فـي ادارة شـؤون الامبراطورية كوحي على السلطان الجديد . ولم يعتبر انضمام الاسطول اليه الا رهينة تسمح له بقلب خسرو باشا . لذا قرر الا يعيد الاسطول الى القسطنطينية الا بعد اقالة عدوه السياسي . وقد كتب القنصل الروسي ميديم Médim الـى الوزير نيسلرود في اواسط تموز يقول بوضوح :

« ... انه يتحدث عن قلب خسرو باشا ويعتبر وجوده شخصيا (أي محمد علي) في القسطنطينية امرا لا مفر منه لانقاذ الامبراطورية العثمـانية وتوطيد عرش سيده الشاب .

« انه يوجه الى جميع باشوات الامبراطورية رسائل يحثهم فيها على خدمة السلطان باخلاص وعلى المساهمة في خلع خسرو باشا ... » (٧) .

وكان القنصل الانكليزي كامبل اكثر صراحة . فقد نقل الى حكومته بأن الباشا يعد نفسه لخلافة خسرو وقد هيأ بعض الاصلاحات الاساسية ، وان مؤيديه الكثر في القسطنطينية يسهلون له مهمته . وفي ٢٥ تموز اعترف محمد علي بذلك بكل بساطة ، جريا على عادته :

« ... لقد قال لي محمد علي باشا منذ ثلاثة ايام انه طلب ترجمة بعض اجزاء من القانون المدني كي تكون جاهزة حين تسمح له اقالة خسرو ، او انسحابه من الحكم ، بالتوجه الى القسطنطينية ، وانه سوف يقترح علـى السلطان بعض الاصلاحات المستوحاة من هذا القانون واولها ضمان ممتلكات الاشخاص وحياتهم ، ايا كان دينهم او طبقتهم الاجتماعية ، ضمانا كاملا ، وانشاء قضاء عادل ، وسليم وسريع ، انه لا يزال يأمل ان يرى تركيا علـى جانب كاف من القوة يمكنها من الوقوف في وجه روسيا ... » (٨) .

يخال للمرء انه يقرأ العناصر الاساسية من شرعة كلهانه gulhané التـي اعلنها السلطان بعد بضعة اشهر من ذلك كخطوة اولى من اجل اصلاح شامل . كان العداء بين هذين الرجلين ، وهما أهم شخصيتين في الامبراطورية ، واضحا للملأ ، وكان يعبر عن الاتجاهين السائدين لدى الرأي العام : اتجاه يطالب بتجديد يتناول البنى وينبع من الداخل ، واتجاه آخر يكل امره لحكمة الادارة العثمانية التقليدية معتبرا هذه الازمة هزة عارضة سرعان ما تتجاوزها الامبراطورية . وكان الاصلاحيون يعتبرون باشا مصر وابنه ابراهيم باشا « الشخصين الوحيدين اللذين يستطيعان تجديد الامبراطورية العثمانية » . بينما كان آخرون يثقون بخبرة خسرو الذي كان يعد العدة منذ فترة طويلة للقضاء على خصمه المصري .

وطرحت ، فضلا عن هذا التناقض في الاتجاه المتجسد في هذين الشخصين ،

مسألتان حيويتان : استقلال مصر وقضية الوراثة ، ثم خطر هجوم مصري صاعق على القسطنطينية . كانت تلك القضايا التي شغلت الدبلوماسية الاوروبية .

مطالب الباشا ومطالب اوروبا .

الواقع ان حلم الاستقلال عن الباب العالي قد تلاشى من ذهن باشا مصر نهائيا. غير انه كان يريد المحافظة على ممتلكاته الراهنة التي اقرتها معاهدة قتاهية في عام ١٨٣٣ ، وتركها لاسرته كجزء من ولايته . وكان بذلك يسعى لان يضمن لابنه ابراهيم باشا لقاء فتوحاته في سورية حقوقا لا ينازعه عليها احد . واكد انتصار نصيبين مطالب محمد علي اذ انهى حالة الوضع القائم التي فرضت منذ عام ١٨٣٣ . غير ان الباب العالي بدعم من الدول الاوروبية ، لم يتنازل له الا عن حق الوراثة على مصر ، على ان تخضع سورية وفلسطين من جديد لادارة السلطان مباشرة . تلك كانت الوسيلة الوحيدة ، في نظر فيينا ولندن ، للحد من طموح الوالي ، ولقطع الطريق على مطالبة روسيا الضمنية بأقاليم حوض الدانوب التابعة للامبراطورية العثمانية . بهذا المعنى يجب ان تفهم العبارة الخاصة الغامضة المتداولة في المراسلات الدبلوماسية الا وهي « المحافظة على استقلال الامبراطورية العثمانية وسلامة اراضيها » . لقد خشيت الحكومة الانكليزية ، كما في الماضي ، ان « يستولي (الوالي) على عرش العثمانيين عزيز الجانب موفور الهيبة » (٩) . لذا عارضت بكل الوسائل الاعتراف لمحمد علي بالاستقلال . لانه اذا ما أقر له بمبدأ حق الوراثة لاسرته ، فلن يكون بالامكان — في نظر لندن — منع احد بعد محمد علي من المطالبة ، في مرحلة تالية ، بالاستقلال الناجز عن الباب العالي . كان اللورد بونسونبي Pons - only ، سفير انكلترا في القسطنطينية حامل لواء الدعوة الى السياسة المتشددة والمدافع عنها . وقد استطاع في النهاية ان يفرض وجهة نظره على بالمرستون . واظهرت محادثاته الدبلوماسية العديدة مع ممثلي النمسا وفرنسا هذه السياسة التضييقية والمتشددة تجاه باشا مصر في خطوطها الرئيسية . غير ان سفير النمسا فون ستيرمر لم ينظر الى الامور مثلما نظر بونسونبي . ذلك أن عدم وجود مصالح نمساوية مباشرة في مصر اوحى اليه بموقف واقعي وودي ، يميل ، في آخر المطاف ، الى الاعتراف لاسرة محمد علي بحق الوراثة ، ذلك ان الوالي استحق بانتصاراته العسكرية ان يكلل انجازاته بهذا الحق ، وان يحول الوضع القائم غير المستقر في سورية الى سلم دائم . دافع فون ستيرمر في تقريره الذي رفعه الى مترنيخ في ٢٤ تموز ، عن قضية الباشا الذي نال حظوة التاريخ وبقي مع ذلك قليل الطموح :

« ان طموحات محمد علي هي ، لحسن الحظ ، اكثر رزانة مما كنا نظن ونخشى . فهو لا يطالب لا بالسيادة ولا بالاستقلال — وما كنت ابدا لاجرؤ على النصح بهما لو طلب الي ان ابدي رأيا بهذا الشأن — بل يكتفي بالوضع القائم وبحق اسرته في الوراثة . واني لا ارى في ذلك ما يتعارض واتفاق قتاهية الذي اردتم سعادتكم ان يؤخذ به ، والذي لم تسمح الظروف الطارئة

بأن يتبدل لصالح الباب العالي الا بصعوبة قصوى . وحق الوراثة هو كل ما ينطوي عليه التنازل . ويبدو لي ذلك غير ذي شأن ، اذا اعتبرناه ثمرة احداث سخرتها الاقدار من كل صوب لمصلحة محمد علي » (١٠) .

هل تهدد مصر القسطنطينية ؟

كان خطر هجوم صاعق يقوم به جيش ابراهيم باشا او الاسطول المحتشد في الاسكندرية على القسطنطينية يشغل اوروبا شغلها بقضية الاستقلال فقد كانت الدول تنظر الى هذين الاحتمالين بواقعية كبيرة . كانت روسيا تخشى ان يتقدم ابراهيم باشا في آسيا الصغرى ، بينما توقعت انكلترا و فرنسا احتمال تحرك الاسطول المصري تجاه المضائق . ولو تجابهت مصر وروسيا في الاناضول لما كان ذلك في صالح جيش القيصر ، مهما بدأ هذا القول بعيدا عن الواقعية . وتداركت روسيا احتمال قيام مصر بهجوم فأنذرت محمد علي ، « أن بوسعها ان تقضي على مشاريعه لخلع السلطان » . غير ان هذا الانذار كان يخفي حقيقة ضعف الجيش الروسي . وهذا ما تحدث عنه ليبرمان السفير البروسي لدى البلاط الروسي بوضوح في تقاريره الى ويرزر وزيره في برلين خلال الفترة ما بين ١٤ و ٢٦ آب . وتبدو شهادته المستقاة من تصريح سري ادلى به المستشار نيسلرود ،مدعاة للقلق :

« ... لقد اسر لي بجدية كاملة بأن مهمة حماية عاصمة تركيا من اجتياح الجيش المصري لها ، لم تعد من السهولة التي كانت عليها في عـام ١٨٣٣ ، وان ابراهيم باشا اصبح اكثر طموحا واشد خطرا ، والجيوش التي تحت امرته الآن اكثر عددا واكثر تمرسا بالقتال ، في حين ان روسيا ، التي تأبى ان تتعرض لاي فشل وتلزم نفسها بذلك ، مستعدة للتصدي لشتى الاحداث التي تتطلب القيام بعملية سريعة وحازمة على تخوفها وحتى في القسطنطينية، ولكنها لا تملك في هذه الحالة العدد الكافي من السفن التي تمكنها من ان تنقل الى آسيا الصغرى ــ كما حدث في عام ١٨٢٣ ــ جيشا قادرا على التصدي بنجاح اكيد لجيوش ابراهيم باشا ... » (١١) .

وفي الواقع فان صبر ابراهيم باشا كاد ينفد . فقد كان يحث والده على اتخاذ قرار ما . هذا ما اوضحه لوالده في ١٤ آب وانتقد اصراره على المطالبة بخلع خسرو باشا ، وهو امر يؤخر الحل النهائي للصراع . وارسل اليه الباشا في ٢٣ آب جوابا مبهما ، جواب من لا يجرؤ على اتخاذ قرار حاسم امام مطالب الحكومات الاوروبية . وقد اعترف بذلك بطريقة غير مباشرة بقوله :

« ... اذا لم تتفق الدول الكبرى على اقتسام البلاد الاسلامية حفاظا على مصالحها ، فانها على استعداد دائم للاتفاق على التضحية بمصر لكي تبقى تركيا في طور « الرجل المريض ... » (١٢) .

اكد محمد علي بذلك السبب العميق لتردده ولخوفه من مجابهة اجماع اوروبا ،

ثم ما لبث بعد يومين ان امر ابنه بالسير نحو قونيه وبالاعداد لعملية اوسع حجما . قاصداً بذلك تحدي الدول الكبرى مباشرة . وفي الوقت نفسه سعى الباشا الى استمالة بلاط فينا فوجه في اواسط آب مذكرة الى مترنيخ ، بواسطة فون بروكش – اوستن – اطلعه فيها على نيته بالبقاء تابعا للسلطان وعلى عزمه المخلص على تدعيم امبراطوريته (١٣) . غير ان مستشار النمسا لم يثق مطلقا بحسن نية محمد علي . فقد عبر عن ذلك مرة اخرى في ١٠ ايلول لسفيره في باريس الكونت ابونيي واستنكر هذه الخطوة الرامية الى خرق الاجماع الاوروبي :

« انه يستخدم لمصلحته العامل الوحيد المتبقي له في الامبراطورية العثمانية . فيقول ان السلطان ليس حرا وانه يريد ان يعيد اليه هذه الحرية وللدولة الاسلامية قوتها وللاسلام هيبته باعتباره مصدر قوة هذه الدولة . وهو يشعر بالتفوق في هذا الموقف لدرجة انه لم يعد يحرص على اخفاء دسائسه ... » (١٤) .

ما هي هذه « الدسائس » ... من الواضح ان المقصود بهذا التعبير رغبة محمد علي بالتخلص من عدوه الصدر الاعظم خسرو باشا . ولكن ذلك لم يكن يشكل القضية الملحة . اذ ان اصدار اوامره لابنه بالتقدم الى آسيا الصغرى بدأ يعزز مخاوف غير مبررة ، لدى الدبلوماسية الاوروبية ، مفادها ان الوالي يضمر الشر للسلطان او على الاقل لوحدة امبراطوريته .

بدا ابراهيم باشا في هذا الظرف اكثر حذاقة من والده . فكتب اليه فورا مناقشا آراءه ورافضا التقدم الى آسيا الصغرى . فقد رأى ان ليس ثمة فائدة من تحدي معارضة الدول الكبرى ، ومن الاصرار على « الفيتو » ضد خسرو باشا ، ومن تعزيز الجيش بقوات احتياطية يستقدمها من الجزيرة العربية الى سورية . لانه اذا ما اقدم الاسطول البريطاني على محاصرة الساحل السوري ، فسيكون أهالي سورية اكبر مدعاة للقلق . فقد اثار العملاء الانكليز حفيظة السكان الذين اصبحوا ينتظرون الفرصة السانحة للثورة . في هذه الحالة لن يكون الانتصار الكبير في القسطنطينية ولا في مجابهة الجيش الروسي ، بل على الصعيد الداخلي وذلك بتدارك كل ثورة في سورية قد تقرر مصير كل ما تم انجازه خارج مصر . تنبأت هذه الرسالة المؤرخة في ٤ ايلول بالسياسة التي تبناها فيما بعد مؤتمر لندن من اجل سحق القوة المصرية كليا واعادة محمد علي الى دوره الاول ، كمجرد تابع ضعيف للسلطان يخضع لارادته التامة ولإرادة الدول الاوروبية التي فرضت وصايتها عليه . ومن المفيد هنا اثبات بعض المقاطع التي تشهد على نباهة ابراهيم باشا السياسية المدهشة :

« ... اذا ارسل العدو (الاوروبي) بعض السفن الى سواحل طرابلس وبيروت وطرسوس ، فان مجرد ظهورها كاف لوضع هذه البلاد في حالة يستحيل تصورها . لا سيما وان اهالي البلاد ، حتى بعد انتصاراتنا في قونية وفي غمرة الابتهاجات وانوار الفرح ، لم يستطيعوا ان يتخلوا كليا عن عادة الثورة والشغب المتأصلة فيهم ...

واذا كان هؤلاء الاهالي لم يخشوا جانبنا ونحن في ذروة انتصاراتنا . فما عساهم يفعلون عندما يرون سفن العدو تقترب من الساحل ؟ وعن أي شيء عساهم ان يتورعوا لا سيما اذا كنا ، آنذاك . في الشمال ، في آسيا الصغرى نظفر بالروس فيظفر السوريون بنا ؟ ماذا عسانا ان نفعل ضد هذا العدو من الاعداء ؟ » (١٥) .

بعد ان اوضح القائد المصري هذا الخطر الداهم الذي يعرض وجود مصر في سورية للخطر ، نظر الى ما يمكن ان يؤول اليه وضعه اذا ما نشبت ثورة في سورية وفصلت جيشه عن مصر وسببت له دمارا كاملا . فاستحلف والده بحرارة بأن يسحب اوامره لئلا يعرض انجازات عمره لمصير محتوم :

« ... سيدي ، بالرغم من معرفتكم العميقة بالامور وخبرتكم الواسعة لا يسعني الا ان آسف لما اتسمت به قراراتكم من تسرع . ان هذا التسرع قد يتسبب في يوم من الايام — وقانا الله شره — بدمار اسرتنا واقتسام البلاد الاسلامية بين المسيحيين . فان كنا سبب مثل هذه الكارثة لن يذكر احد ، من بعدنا ، كل ما فعلناه من خير . بل تصبح ذكرانا بغيضة الى الابد ... » .

والواقع ان اوروبا كانت قلقة لتفوق مصر عسكريا بعد ان انتصرت على الجيش العثماني واستولت على اسطول الباب العالي . واصبح من المحتمل بين فترة واخرى، ان يصبح الشرق الادنى بكامله ، بما فيه العاصمة القسطنطينية ، ملكا شرعيا لمحمد علي . فروسيا تعوزها الوسائل اللازمة لنقل جيوشها الى آسيا الصغرى ، وانكلترا غارقة في مناقشات دائمة مع فرنسا لحماية الدردنيل ضد هجوم يقوم به الاسطول المحتشد في الاسكندرية . لذا اكد بالمرستون في ٢٣ تموز للبارون دوبوركيني de Bourqueney سفير فرنسا في لندن بأن « لدى الاميرالات الانكليز تعليمات الانكليز تخولهم مجابهة احداث ٢٤ حزيران » (١٦) . لكن الحكومتين ارتأتا ، خشية ان يرتمي الباب العالي من جديد في احضان روسيا ، ان تعملا على « ادخال سفنهما الى بحر مرمرة بموافقة تركيا » . وفي ٣ آب ، خلال اجتماع عقد بحضور اللورد مينتو Minto ، قرر الاميرال الاول اعتماد وسائل الضغط من اجل استعادة الاسطول العثماني ، وللسماح لسفن الاسطولين الحليفين بالقاء مراسيهما قرب العاصمة « للسهر على امنها » (١٧) .

لكن هذا التسرع في اتخاذ التدابير التي قد تطبق ضد محمد علي لم تحظ بموافقة الحكومة الفرنسية ، فقام المارشال سولت في ٦ آب التالي ، بالتخفيف من حماسة بالمرستون . ولا شك انه كان عالما بتردد الوالي ، لذا آكد للورد بالمرستون ان النزاع قد انتهى في المشرق :

« ... ما من احد يعلن عن نيته في متابعة الاشتباكات ، او بالاحرى في استئنافها ، لا في البحر ولا في البر . فمن جهة لا يملك الجانبان الوسائل التي تمكنهما من ذلك ، هذا اذا افترضنا — وهذا غير اكيد — انهما راغبان في

القتال ، ومن جهة اخرى لا يرى الجانبان اية مصلحة لهما في ذلك ، فهما يعرفان تماما انهما لا يستطيعان الاقدام على هذه الخطوة دون ان يتعرضا لنتائج خطيرة جدا تضعف موقفهما القوي » (١٨) .

وفي هذا الضوء نصح زملاءه الانكليز بأن يكتفوا بالضغط على باشا مصر لكي يعيد الاسطول العثماني ، وان يبلغوه « ان الاسطولين الانكليزي والفرنسي سيتدخلان فقط لحماية السلطان ضد أي اعتداء او هجوم » . ان مثل هذا الاعلان ، في رأيه، كاف لارهاب سيد مصر . اما تطبيق سياسة نافاران ومحاولة تدمير القوة البحرية المحتشدة في الاسكندرية فقد يدفع بالباشا « الى موقف متطرف » دون أن يجرده من وسائل الدس ضد سلطانه . اجل ان قوة محمد علي لكبيرة ، لكن يجب الا يعتبر كسيد دولة اوروبية . فهـــو لا يزال يعتقد بأن الاقدار انــاطت بــه مهمة انقاذ الامبراطورية التي يربطها به كل شيء . وعلى كل حال ، أليس دمار مصر دمارا للامبراطورية العثمانية ؟

كانت الحكومة الفرنسية ، تحت ستار اتفاق الرأي مع لندن ، تدعم طموح الباشا وتوسعه في سورية . غير ان هذه السياسة كانت تعارض اهداف بالمرستون التي دعمتها ايضا فيما بعد باقي البلاطات ، وكانت تعتبر ان الشرط الاساسي للسلم في الشرق هو « اعادة سورية كلها الى السلطان » .

هكذا كانت حال الامبراطورية العثمانية السياسية ، على الصعيد الشرقي في صيف ١٨٣٩ . اما بالنسبة الى اوروبا فقد كانت اهداف اخرى تحكم مواقف الدولة العثمانية : منها ما كان ملحا ويقتضي تحركا عاجلا ، ومنها ما كان يتوقف على اتفاق عام ويقتضي مفاوضات شاقة وطويلة .

معارضة الاتفاق المباشر بين مصر وتركيا :

وضعت هزيمة نصيبين ، التي تلاها فرار الاسطول ، الباب العالي على شفير اليأس . وكان رأي الحكومة يميل الى عقد اتفاق مباشر مع الوالي . واخذت روسيا تدعم هذا الحل القائم على عقد اتفاق مباشر مع محمد علي :

« ... وعدم فسح المجال للدول المسيحية للتدخل في قضية يمكن ان تصيب نصيبا اكبر من النجاح اذا اتفق المسلمون عليها فيما بينهم ... » (١٩).

هذا ما اكده السفير فون ستيرمر بصريح العبارة لمترنيخ في ٧ تموز ، عندما ابلغه بأن اللورد بونسونبي يعارض معارضة مطلقة مثل هذا الاتفاق المباشر . هذه هي القضية الكبرى والعاجلة التي كانت تستدعي ردا سريعا وحاسما . والواقع ان فرنسا كانت تتبنى هذه السياسة اذ ان عطفها على باشا مصر لم يكن يمنعها من النظر الى المصلحة الاوروبية اولا . لذا وجب الزام الباب العالي بعدم التفاوض مع الوالي عن غير طريق «حلفائه» . وهذه هي التعليمات الدقيقة التي اعطاها المارشال سولت لسفيره في لندن في ٢٦ تموز :

« ... ان سرعة سير الاحداث تجعلنا نخشى التوصل الى حل للازمة لا يدع مجالا لتدخل الدول الاوروبية ، ولا يأخذ ، نتيجة لذلك ، بعين الاعتبار بشكل كاف ، المصالح الاساسية للسياسة العامة ... » (٢٠) .

لقد بدا موقف روسيا المنعزل ودعمها للباب العالي في عقد اتفاق مباشر مع الوالي ، في المنظار الاوروبي ، خرقا « للاجماع » . وهذا ما دفع سولت الى « ضبط روسيا وترويضها على معالجة القضايا الشرقية مع اوروبا بصورة جماعية » . وفي فيينا قام مترنيخ ، بحذاقة، بمعالجة النزاع الشرقي انما على المستوى الاوروبي . فقرر في ١٦ تموز ان يتدخل مباشرة لدى الباب العالي دون ان يضيع في المتاهات النظرية التي ملأت صفحات البريد الدبلوماسي الفرنسي ـ الانكليزي . وفي ضوء اتفاقه مع سائر البلاطات كلف ممثله بأن يعد مذكرة موجزة يجمع عليها تواقيع زملائه ممثلي « الدول الحليفة » الخمس . وقد فرضت هذه المذكرة الرسمية، التي قدمت في ٢٧ تموز ، على الباب العالي عدم اتخاذ اي قرار بشأن القضية الشرقية . تلك كانت ارادة الدول الكبرى :

« يسر السفراء الموقعين ادناه ان يعلموا وزير الباب العالي ، طبقا للتعليمات التي تلقوها من حكوماتهم ، بأن اتفاق الدول الخمس الكبرى بشأن القضية الشرقية امر أكيد ويرجون الباب العالي الا يتخذ مطلقا أي قرار نهائي بهذا الشأن دون مساهمتها ، وان يترقب تدابيرها العطوفة » (٢١) .

كان وقع هذه المذكرة « الرسمية المشتركة » التي تفتقت عنها مخيلة مترنيخ الدبلوماسية ، ووقعها على شبه غفلة جميع سفراء الدول الكبرى في القسطنطينية بما فيهم السفير الروسي ، مذهلا على الازمة الشرقية (٢٢) .

انعطاف حاسم في المفاوضات :

لا ريب في ان هذه المذكرة كانت منعطفا تحكّم في المفاوضات اللاحقة . اذ تخلى الباب العالي ، عندما قبلها وانصاع لها ، عن كل حق في المبادرة الدبلوماسية ، بل فقد نهائيا استقلاله الدبلوماسي . واصبح الصراع التركي ـ المصري من شأن اجهزة الدول الخمس الكبرى . وبدا ان هذا العمل الغريب وشبه المتهور قد خول مترنيخ ان يمثل دور الحكم في القضية الشرقية حيث تتشابك مصالح روسيا وفرنسا وانكلترا وتتناقض . وغالبا ما فضح الدبلوماسيون والوزراء المسؤولون في ذلك الوقت ، والمؤرخون اللاحقون هذا التصرف ومحتوى الوثيقة الكاذب . لكن ، مهما يكن من امر ، فقد كان لهذه الوثيقة دور مؤثر في مجرى التاريخ .

اراد مترنيخ بهذه اللعبة ان يحافظ على الوضع القائم ويمنع الباب العالي من المضي بسياسة الضعف والاستعداد للمساومة تجاه مرؤوسه المصري (٢٣) . لكن القرائن التاريخية اضفت على هذا العمل اهمية حاسمة تعدت هذا الهدف ، فقد قيدت تلك المبادرة جميع الاطراف المعنية بمبدأ الاجماع الدبلوماسي . لا شك

انه لم يعد في وسع الباب العالي ان يتفق مباشرة مع مصر ، ولكن ذلك اوجب على الدول الاوروبية نفسها ان تتفق لترفض حلا مشتركا . فأصبحت القضية المصرية في مجملها قضية اوروبية . وهكذا تعدى الحجم الحقيقي للازمة اطار نزاع عثماني داخلي محدد . وبدا ان مستلزماته الدولية ــ وعلينا ان ندقق بها قبل متابعة تحليل المفاوضات ــ تبرر مطالبة جميع الاطراف بحل اوروبي للقضية .

مداخلات السياسة الاوروبية :

ماذا كان يقصد بهذه العبارة السحرية التي تسلح بها الجميع ، برضى السلطان او رغما عنه ، الا وهي : المحافظة على استقلال ووحدة الامبراطورية العثمانية ؟ جدير بنا ان نتعرف على الخطوط الرئيسية للسياسة الاوروبية دون أن نضيع في متاهات المراسلات الدبلوماسية المستفيضة حيث يتسم اسلوب المكاتبات الحكومية بالبلاغة الصرفة .

كان لموضوع الازمة وجهان متكاملان : احدهما ، عثماني داخلي يدور حول من ستؤول اليه ملكية سورية ، والامر ينبع من الدور الذي كانت السياسة العامة للتوسع الاوروبي في المتوسط وآسيا تعد الامبراطورية العثمانية لتمثيله . توضح بعض الاعترافات البعد الدولي الذي اكتسبته هذه الازمة ، وتخولنا متابعة المفاوضات اللاحقة حيث كانت تتبدل الادوار الرئيسية ، التي يمثلها الاشخاص والمحالفات ، وفقا لمصالح آنية .

المسألة السورية في الطليعة :

كانت المسألة السورية تحتل مركز الصدارة في قضايا الساعة . فقد كرس انتصار نصيبين احتلال هذا الاقليم الذي جرى الاستيلاء عليه في عام ١٨٣٣ ، بينما كان هدف الهجوم العثماني تقويض الوضع القائم المفروض في تلك الاثناء ورد الجيش المصري الى ما وراء حدود ولاية عكا الطبيعية . وصدم العثمانيون تماما بهذه الهزيمة واستخلصوا من ذلك بعض العبر . وكانوا على استعداد ، على الرغم من تأكيداتهم الكاذبة للممثلين الاوروبيين ، لان يعهدوا بادارة سورية الى القائد الظافر ابراهيم باشا ، وعلى الاقل حتى وفاة والده ، بحيث يخلفه عندئذ في حكم مصر بصفته وارثا وتعود سورية الى حظيرة الباب العالي . غير ان مثل هذا الحل لم يكن ليرضي انكلترا شأنه شأن اسلوب الاتفاق الثنائي المطروح . فبقي جلاء القوات المصرية عن سورية ، بعد معركة نصيبين كما كان قبلها ، احدى ركائز سياسة بالمرستون (٢٤) الشرقية التي لا يجوز المساس بها . وتبنت الحكومة الفرنسية هذه السياسة ضمنيا عندما اصدرت اعلانا رسميا في ١٧ تموز بتوقيع المارشال سولت يؤكد بأن :

« ... جميع الحكومات تريد استقلال الباب العالي وسيادته الكاملة في ظل الاسرة الحاكمة الحالية . وهي جميعا مستعدة لاستخدام وسائل الضغط والنفوذ لضمان استمرار هذا العامل الجوهري في التوازن السياسي ولا

تتردد بأن تعلن معارضتها لكل صيغة تنال من هذا التوازن ... « واذا اجابت حكومتا برلين وبطرسبورغ بصورة ايجابية على نفس المذكرة التي سأوجهها اليها — وعندي ما يدعم املي في ذلك — تحقق الهدف الذي ترمي اليه حكومة الملك ... » (٢٥) .

لقي هذا التصريح ، الذي يتصف بالعمومية والغموض ، قبولا لدى الحكومات المعنية ، اذ فسره كل منها تبعا لمقتضيات سياستها الخاصة . ووافق بالمرستون على هذا الموقف المشترك ولكنه اوضح في ٣١ تموز التالي مطالبه في سورية بشكل جلي ، فأعلن انه يجب جعل هذا الاقليم منطقة فاصلة بين ممتلكات السلطان وممتلكات مرؤوسه ، فينتفي بذلك خطر تجدد الاشتباك بين العدوين ، بل تجاوز ذلك فأراد ان يحال نهائيا بين الباشا العجوز وبين تحقيق حلمه في تحدي سيده من جديد ، او في طلب الاستقلال او اعتلاء عرش القسطنطينية . فاستقلال دول اميركا اللاتينية ينبغي الا يتكرر في الشرق الادنى بدءا من سورية . وقد اعلن وزير الخارجية رأيه هذا بوضوح لسفير فرنسا دو بوركيني وحاول ان يقنعه بأن في ذلك مصلحة باريس الحقيقية :

« ... كلما فكرت في القضية الشرقية هذه — واؤكد لك ان ليس في ذهني اي اهتمام حصري بمصالح انكلترا دون غيرها — اصل الى هذه النتيجة وهي ان فرنسا وانكلترا لا تستطيعان ان تتخليا للغير عن هذه القضية بالذات ، اي الاهتمام بأمن الامبراطورية العثمانية وقوتها ، او على الاقل — اذا كان في هذه الكلمات طموح بالغ — العمل لاعادتها الى وضع تنخفض معه امكانية التدخل الاجنبي الى ادنى قدر ممكن . والواقع اننا لن نبلغ هذا الهدف الا بفصل السلطان عن مرؤوسه . ليبق محمد علي سيد مصره وليتمتع بحق الوراثة الذي عمل في سبيله دائما ، ولكن يجب ان ينتفي كل احتمال لتجدد الاشتباك ، وبالتالي لا مجال للجوار بين هاتين القوتين المتنافستين ... » (٢٦) .

لم يكن الهدف الاساسي لازالة بؤرة الصراع هذه الخوف من نزاع مسلح بين السلطان ومرؤوسه . بل توقعت الحكومات ان يكون انفصال سورية نقطة انطلاق لحركة لا مجال للسيطرة عليها تقوم في قلب الامبراطورية العثمانية من اجل المطالبة بالاستقلال ، واخطرها حركة استقلال اقاليم حوض الدانوب التي تطمع روسيا بها . ان في فصل اقاليم آسيا (سورية) عن جسم الامبراطورية العثمانية خدمة لمصالح روسيا في اوروبا . في هذا التاريخ لم يكن التقارب بين روسيا وانكلترا قد حصل بعد . لذا كان في توسع مصر في سورية ما يبرر تخوف الحكومة البريطانية من توسع روسيا في البلقان . واذ لاحظ رئيس الحكومة البريطانية التنافس القائم بين فرنسا وروسيا ضرب على هذا الوتر الحساس ليقنع الحكومة الفرنسية بضرورة التخلي عن تعاطفها مع مطامح مصر في سورية . ذلك ان مصلحة اوروبا اعادت محمد علي الى الاراضي الواقعة وراء حدود وادي النيل ، لان من شأن ذلك ان يضفي فعالية حقيقية على اهتمام اوروبا الاساسي بالمحافظة على استقلال كامل الامبراطورية

العثمانية . وفي ٩ آب تسلح بالمرستون مرة اخرى بهذه الحجة ، على نحو اكبر من القوة والوضوح ، حيث صرح للبارون دوبوركيني :

« مهما كررت لك القول بأن قناعتي هذه ليست نابعة حصرا من اعتبارات المصلحة البريطانية ، فلن أفي الامر حقه » . ولنفرض ان حكم مصر وسورية آل الى اسرة محمد علي فأتساءل عندئذ اذا كان في وسع اوروبا ان تحول دون ان يؤدي ابسط حادث الى قطع آخر وشيجة تربط هذين الاقليمين بالامبراطورية العثمانية . ويلي ذلك الاستقلال مثلما كانت الوراثة . وما ادراك ماذا يمكن ان يحدث عندئذ في اوروبا اذا ما برزت مرة اخرى مطامع روسيا بالاقاليم الاوروبية ؟ ان الامبراطورية العثمانية ، اذا ما سلخت منها اجزاء من اقاليمها الاسيوية ، لا تعود تستحق أن تجازف بحرب للمحافظة عليها ... » (٢٧) .

الدفاع عن الخليج العربي :

لكن الدبلوماسي الفرنسي لم يقتنع بتلك الحجج ، ولم تغب عنه الاهداف المباشرة التي ترمي اليها تحركات انكلترا ضد مصر . والواقع أن الاختلاف في وجهات النظر بين فرنسا واوروبا حول السيطرة على سورية كان ستارا يخفي تصارع المصالح الاخرى . فقوة محمد علي ، ومكانته لدى عامة المسلمين ومطامحه في شبه الجزيرة العربية وشواطىء الخليج العربي كانت تقف مباشرة في وجه الاهداف التي يسعى اليها الانكليز في هذه المنطقة . لقد نوهنا بالصراع الذي نشأ عن احتلال عدن سنة ١٨٣٩ ، والواقع ان الخليج العربي يقع على امتداد هذه النقطة الاستراتيجية ، ويتحكم بطريق الهند . وتنبع حساسية الحكومة الانكليزية تجاه اي تدخل يقوم به محمد علي في هذا القطاع الحساس من السياسة العامة المتعلقة بموقع الدولة العثمانية بين البحر المتوسط والهند .

وقد ناقش بالمرستون في ٩ تموز هذا الموضوع مع السفير الفرنسي ، ووضع قضية البصرة في اطار سلامة اراضي الامبراطورية التي تتهددها التدخلات النشطة للعملاء والضباط المصريين . واكد الوزير الانكليزي انه طلب منذ سنتين من محمد علي عهدا بألا يصبو الى توسيع اراضيه في اتجاه الخليج العربي . ورد بالمرستون على نفي باشا مصر للامر بالتقارير الصريحة التي اكد فيها المعتمدون الانكليز بأن احتلال الجيش المصري للبصرة قد حصل فعلا وان الضباط المصريين تقدموا الى الاحساء والقاطف مهددين جزيرة البحرين « كي لا تصبح بؤرة ثورية ضدهم » . لذا لا يسع انكلترا ان تسلم بوجود هذا الخطر الداهم المستمر . فهي الحامية لاستقلال الامبراطورية العثمانية وسلامة اراضيها وتريد ان تضطلع بأمانة بالمسؤولية المنوطة بها . ولهذا هددت بالدفاع عن هذه المنطقة بقوة السلاح ، حفاظا على الحقوق الشرعية لسيادة السلطان :

« لقد هددنا باستخدام القوة في الاسكندرية للحيلولة دون استقرار مصر

على شاطيء الخليج العربي . ولكن قبل ان نلجأ اليها راينا من واجبنا ان نتجه الى السيد الشرعي لنسأله اذا كان يوافق على توسع مصر . كنا نتوقع ان يجيبنا بالنفي ، ولكننا حرصنا على ان يكون عملنا قانونيا . تلك هي المسألة التي ورد ذكرها في الرسائل التي قراتها ، وبعد ذلك اضيف فأقول لك بأن الحديث دار فقط حول ارسال سفينة حربية ولم يكن ثمة تفكير بانزال قوات . لقد بدت لنا هذه الخطوة وافية تماما بالفرض . وعلي ان اضيف ايضا بأن قضية الخليج الفارسي هذه ـ وهي بالغة الاهمية بالنسبة لنا ـ لا علاقة لها البتة باحداث سورية ولن تؤثر مطلقا على المجرى العام للمفاوضات » (٢٨) .

تدخل هذه القضية ، مع ذلك ، في نطاق السياسة العامة الرامية الى تجريد محمد علي من كل سلطة سياسية خارج اقليمه المصري وفي هذا الضوء طالبت الحكومة الانكليزية ، بعد مدة ، بجلاء القوات المصرية عن اليمن . فأجاب الباشا العجوز القنصل كامبل في ٢ تشرين الثاني عام ١٨٣٩ بأنه « سيأخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار حالما يتم حل القضية الشرقية التي يجري البحث بشأنها في الوقت الحاضر، بشكل نهائي » (٢٩) .

في تلك الآونة كانت الحكومة الانكليزية تفكر باضعاف سلطة محمد علي في ولايته المصرية نفسها بحيث يصبح تابعا للسلطان ولاوروبا ـ ولفرنسا خاصة ـ حتى في سياسته الداخلية . القى بالمرستون في ٩ آب بهذه الفكرة على مسمع السفير الفرنسي متعمدا دغدغة كبريائه بغية حمله على التضحية بطموح الباشا في سبيل ازدهار فرنسا وتوسعها . وبعد ان عرض المبررات الاساسية للسياسة الاوروبية المشتركة ، راح يتحدث عن آفاق الانسجام والوفاق بين الحكومات رغم اختلاف مواقفها :

« ... اني اؤمن بحسن طوية هذه السياسة وبامكاني تقديم البراهين على ذلك اذا ما شككت فيها . ان فرنسا بحاجة الى ممارسة نفوذها في مصر . هذا امر واقع ومسلم به وهو عامل ينبغي اعتماده في السياسة العامة . والواقع انكم تريدون ان تقووا مصر اكثر مما نريد نحن . وكلما تعزز نفوذكم على سيد الاسكندرية ، كلما ضعف هو ! وانك لترى بأني اغذي لديكم نية خفية تحت ستار اختلاف وجهات نظرنا ... » (٣٠) .

لكن هذا الخلاف الفرنسي ـ الانكليزي كان قد ترسخ واصبح مستحيلا تجاوزه . وفيما كان بالمرستون يتابع ، ظاهريا ، حواره مع الحكومة الفرنسية كان يبحث عن طريق اخرى للاتفاق ،يمكن ان تدخل ، في حال نجاحها ، في عداد الانقلابات الشهيرة في التحالفات التي غالبا ما قام عليها في الماضي نجاح المشاريع السياسية الكبرى . وهكذا أفاد من الوساطة النمساوية وحاول ان يحظى بثقة روسيا وان يمثل مع القيصر مشهدا من اروع مشاهد الصراع الدبلوماسي في النصف الاول من القرن التاسع عشر .

الهدف الكبير للتحالف الانكليزي ــ الروسي ونتائجه :

في بدء الازمة التركية ــ المصرية ، فرضت روسيا نفسها تماما على الباب العالي ، كما رأينا ، تبعا لمعاهدة اونكيار ــ اسكاليس . فقد اوقف هذا النصر الدبلوماسي ، في عام ١٨٣٣ ، تقدم القوات المصرية على مشارف القسطنطينية وجاء باسطول القيصر وجيشه اليها . ومنذ تلك الفترة حافظ القيصر على هذا النفوذ وتمتع بحق اجتياز المضائق من البحر الاسود الى البحر المتوسط . لقد كانت قضية الدردنيل مرتبطة بصورة اساسية بالقضية الشرقية او تفترض مثل هذا الارتباط تبعا للموقع الذي ينظر منه الى هذه القضية . فصح القول بأنهما وجهان متكاملان لقضية حيوية واحدة .

كلف بالمرستون في اول تموز سفيره في فيينا اللورد بينفايل Beanvale ، ان يسبر نوايا المستشار مترنيخ بشأن التقارب مع روسيا في حين كان يغذي ، بدهاء، مخاوف الحكومة الفرنسية تجاه « العدو المشترك » الطامع في الهيمنة على البلقان . هذا ما نقله مترنيخ في ٣ تموز لاسترهازي Esterhazzy سفيره في لندن بتحفظ شديد ، فأحاطه علما بأن اللورد بينفايل لم يقابله لاطلاعه على المحادثات الجارية بين لندن وباريس بل ليقوم بمهمة خاصة اناطها به بالمرستون :

« ... هاك ما يطلبه الي : ان استطلع نوايا الامير لمعرفة ما اذا كان على استعداد للاتفاق مع انكلترا على خطة عمل مشترك بصدد القضية التركية ــ المصرية . وشعورنا انه لا يمكن ان يكون بين بريطانيا والنمسا اختلاف في الاحساس بهذا الصراع الكبير وفي النظر اليه . ونحن لا يسعنا ان نتفق مع فرنسا لان هذه الدولة تهدف الى عكس ما ينبغي ان نهدف اليه . فاذا ما جرى اتفاق صريح بينكم وبيننا سارت الامور بسهولة في طريق عملي ، فتعملون عندئذ الى جذب روسيا الى هذا الهدف المشترك بينما نأخذ نحن على عاتقنا ان نجر فرنسا على خطانا جرا ... » (٣١) .

تهرب المستشار في اول الامر من الجواب ، ولكنه كتب في اليوم نفسه ، للكونت ابو نيي ممثله في باريس : « ليكن معلومك بأن انكلترا ستسير معنا وهي متأكدة انها لن تستطيع ان تقف مع فرنسا » . ومع ذلك ، كانت الاموز تجري في اتجاه عقد اتفاق انكليزي ــ روسي يكون بديلا للاتفاق الفرنسي ــ الانكليزي . كان مترنيخ يأمل عن طريق هذا التحول ان يجعل من نفسه حكما في القضية وان تكون فيينا مركز المفاوضات المقبلة . فاتفق بالمرستون مع الحكومة الروسية وترك لفيينا شرف عقد مؤتمر اوروبي . وكان المرمى الاساسي خلق جو مناسب يخول « الحلفاء التقليديين » ربط روسيا بالتحرك الاوروبي (٣٢) .

برهن بالمرستون مرة اخرى عن كفاءته بما تحلى به من قدرة على ادارة مشاريع متعددة ترمي الى تحييد الاسطول الروسي في المتوسط . وقد التزم بذلك تماما بنصيحة كان اسداها اليه دوق ويلنغتون في عام ١٨٣٥ ،فسعى الى اغلاق مضيق

الدردنيل في وجه كل سفينة حربية اوروبية . وفي ١٢ تموز ابلغ ذلك صراحة الى السفير الفرنسي (٣٣) . وسلكت الدبلوماسية الروسية باختيارها طريق التخلي عن مكاسب معاهدة اونكيا ــ اسكليسي . واكد السفير بوتنييف ذلك صراحة عندما اشترك مع زملائه في توقيع المذكرة في ٢٧ تموز . انه لم يجر الى هذا العمل جرا ، ولم يقم به سهوا بل انطلاقا من قناعته ، « فاشترك به بقلب مفتوح » (٣٤) . وقد اثار ذلك حيرة الحكومات لانها لم تستطع ان تفقه معنى هذا التصرف . اما اللورد بونسونبي فقد ادرك خلفيات هذا الموقف من خلال التعليمات السرية التي تلقاها من بالمرستون . فصرح في اول آب لزميله النمساوي في فون ستيرمر قائلا :

« . . . ان روسيا واهمة ان ظنت بانها تستطيع من الآن فصاعدا ان تنفرد وحدها في السيطرة هنا . واعتقد انها تخلت عن هذا الادعاء . وفي رأيي ان البرهان على ذلك يتمثل في المذكرة التي وقعها السيد بوتنييف والتي تنص على ان الدول الخمس تشترك مع روسيا منذ ذلك الحين في الخطوات التي تلتزم بها لمساندة هذا البلد . . . » (٣٥) .

ثمة اسباب عميقة متنوعة لهذه المرونة التي ابدتها الحكومة الروسية . وقد نجد لها تفسيرا كافيا في وضع روسيا الداخلي وفي رغبتها في فك عرى الاتفاق الفرنسي ــ الانكليزي الهزيل رغم مظاهر القوة التي تلبسها . ومنذ اواسط آب لم يعد احد يشك في ان التحالف الفرنسي ــ الانكليزي قد دخل مأزقا حرجا . وفي التاسع من الشهر نفسه كتب السفير البروسي في لندن الــى ويرزر عــن ذلك ، فأشار الى ان السعي لمنع الباب العالي من الالحاح في طلب مساعدة القيصر دون غيره في حال وجود خطر ، وفي المطالبة بحرية عبور الدردنيل للاسطولين الفرنسي والانكليزي ، ينطوي علــى نــوع مــن التحدي للسياسة الروسية فــي القسطنطينية . وهكذا قضت هذه المبادرات على تردد الحكومة الروسية في الدخول في « الحلف الاوروبي » ، على امل ان تحل محل منافستها فرنسا التي كانت تحرص في ذلك الحين على انتهاج سياسة معارضة لروسيا تمام المعارضة (٣٦) .

لم يخدع هذا التقارب الروسي ــ الانكليزي المراقبين الفطنين . فقد اهتــم الماريشال سولت بالامر ووجه في ٢٢ آب تعليمات بهذا الشأن الى البارون دو بوركيني، ممثله في بلاط انكلترا . لقد شكا الماريشال من تضخيم حكومة لندن لاهمية القوة المصرية بحيث رأت فيها سببا كافيا « لحدوث تراخ » ملحوظ في التحالف الانكليزي ــ الفرنسي » . وابدى تخوفه، وهو يلمح الى تصرف الدبلوماسية الروسية المتساهل، من أن « تجر » حليفته التقليدية « الى سلوك سبيل جديد » ، واعرب عن امله في ان تقوى انكلترا على مقاومة هذا الامر « كما فعلنا نحن ، على حد تعبيره ، في مناسبات اخرى ، عندما حاولوا اغراءنا بنفس الاخاديع » (٣٧) .

بدأت رغبة انكلترا وروسيا في التقارب حول القضية الشرقية تتحقق . ودل تعيين برونوف Briinnur مبعوثا خاصا للقيصر في لندن في ١٦ آب على أن الامل في تكريس هذا الاتفاق لم يكن وهما (٣٨) . اقلق هذا التصرف الحكومة الفرنسية

والمستشار النمساوي ايضا . فقد اعتمد مترنيخ على الازمة الشرقية لتدعيم مكانته في اوروبا ، ولذا ارسى مع انكلترا اسس حل شامل للقضية المصرية وسهل عقد مؤتمر اوروبي في فيينا بغية توثيق عرى الاتفاق بين الدول الكبرى متوخيا من وراء ذلك كله تتويج حياته السياسية بعمل ضخم يشكل ذلك الاتفاق « ذروتها » . فاذا بمهمة بريونو في لندن تقضي على آماله وتدفع بذلك الدور الرئيسي الذي دغدغ احلامه الى بالمرستون ، وبلغ استياء المستشار من ذلك حدا القى به الى فراش المرض . لقدانصب غضبه على سفيريه في القسطنطينية (فون ستيورمر) وبطرس بورغ (فيكلمونت) (٣٩) .

نحو عزل فرنسا المتعاطفة مع مصر :

لم يعد بوسع باريس ان تمضي في اوهامها تجـاه المجرى الجديد الذي اتخذته الدبلوماسية ، فاضطرت في اوائل ايلول ، الى استبدال سفيرها في لندن . وحل الجنرال سيبستياني محل البارون دوبوركيني . فلاحظ الدبلوماسي الجديد منذ مقابلته الاولى لبالمرستون ان الحكومة الانكليزية مصرة على استخدام وسائل الضغط والقوة ضد محمد علي ، وان « نفور » فرنسا « الشديد والمطلق » من المشاركة في مثل هذه السياسة المتشددة يعني فكا معنويا للتحـــالف الفرنسي ــ الانكليزي . وسلك بالمرستون هذا السبيل الجديد ، معتمدا بصورة خاصة على دعم حكومات فيينا وبرلين له . اما فيما يخص روسيا فقد سعت الدبلوماسية الفرنسية الى تجميع الحجج التي تحملها على التزام جانب الحذر في تصرفاتها في القسطنطينية . غير أن الوضع الشرقي كان قد آل بكامله الى يدي بالمرستون ، بحيث باتت مسايرة الحكومة الروسية لخططه امرا مؤكدا ، على ما يبدو . وهكذا زال منذ ذلك الحين خطر الهجوم على القسطنطينية او تمزيق اوصال الامبراطورية العثمانية ، ذلك ان قوات القيصر لم تعد تتحرك الا بالتنسيق مع الدول الاوروبية الاخرى . وهكذا اصبح في وسع بالمرستون ان يصرح باطمئنان وثقة للسفير سيبستياني :

« سنكون دائما معا في الحل والترحال . ان روسيا مقيدة الآن ، هذا امر لا شك فيه . اعلم جيدا ان ذلك يرجع الى عدم تأهبها . ولكن هذا واقع وعلينا الافادة منه . انها لن تتصرف بمعزل عنا وان تحركت فلن يكون ذلك الا الى جانبنا وعلى غرارنا » (٤٠) .

هل رمى هذا التأكيد الشديد الوضوح الى تحطيم معارضة فرنسا ؟ في الواقع لم يكن قد تم بعد اي اتفاق محدد بين الدولتين ولم يكن لدى الطرفين سوى النية في التوصل اليه . وصل السفير الروسي بريونو الى لندن في ١٥ ايلول ، بعد مروره في برلين ، وقدم برنامج عمل يعتمد على استخدام القوة لحمل باشا مصر على الانصياع لارادة اوروبا . واوضح بأن روسيا على استعداد للتدخل بجيشها واسطولها لحماية القسطنطينية اذا ما هاجمها المصريون . ولكن النقطة الاساسية كانت في تخلي القيصر عن المكاسب الفريدة التي كان يتمتع بها منذ عام ١٨٣٣ :

« ... سيكون اغلاق البوسفور ومضيق الدردنيل في المستقبل مبدأ قانونيا اوروبيا عاما ، وتتعهد روسيا من ثـم بعدم تجديد معاهدة اونكيار ـ اسكاليسـي ... » (٤١) .

نقل الجنرال سيبستياني لحكومته محتوى الاقتراحات الروسية واطلعها على الجو الدبلوماسي السائد في لندن . فالخصم الروسي يبدي رغبة في الاتفاق تبلغ درجة الاستعداد لعقد اتفاق مع الاطراف الاوروبيين على اساس هذه الاقتراحات حتى « وان لم تر فرنسا نفسها ملزمة بقبول مضمونها » .

هلل بالمرستون لشروط هذه المعاهدة شبه المجانية . ولا شك ان فريقا من زملائه في الحكومة لم يكن يشاطره مطلقا ميله المستجد الـى روسيا . ولكـن هذا التحالف المقترح على رؤوس الاشهاد حقق بصورة لا شك فيها هدفين اساسيين لسياسة انكلترا الشرقية . وهكذا فرض هذا الحل البديل نفسه . وهذان الهدفان هما : فرض التخلي كليا عن سورية وملحقاتها للباب العالي ، حتى ولو اقتضى ذلك استخدام القوة ، والغاء معاهدة اونكيار ـ اسكاليسي .

وهكذا رسمت منذ شهر ايلول من عام ١٨٣٩ ، الخطوط الكبرى للسيـاسة الشرقية وتمت الموافقة عليها بصورة ضمنية .

وظلت الدبلوماسية الفرنسية تحاول منع تكريس هذا الانقلاب في التحالف الذي يلحق اضرارا كبيرة بمصالحها في الشرق . فدافع الجنرال سيبستياني بشدة عن ضرورة انتهاج السياسة التقليدية ، سياسة « المبادىء والعواطف » ، ضد اوهام تحالف جديد » سريع الزوال وعارض . لكن بالمرستون رد على ذلك في ١٧ ايلول ردا ملائما ، وكان قد تسلح بتخلي روسيا تلقائيا عن تفردها بحماية للقسطنطينية ، الامر الذي يعتبر مفتاحا للقضية العثمانية برمتها ، وقال :

« نحن نعلم جيدا ان ذلك مسألة عرضية بكل معنـى الكلمة ، وهي لـن تحول فيما بعد أن تتخذ السياستان مجراهما الخاص . لكن كيف نرفض هذه البادرة التي تدعم حاليا المصالح التي نريد الزود عنها . انها تتنازل عن الحماية التي استأثرت بها وربما عن نفوذها المهيمن الذي كنا نحاربه ، وتقبل بمشاركتنا لها فيه ... » (٤٢) .

لم يخف المارشال سولت استياءه من الدبلوماسية الروسية التي قبلت بابعاد فرنسا عن حل القضية الشرقية (٤٣) . اما النمسا وقد اذهلهـا هـذا التقـارب الانكليزي ــ الروسي وتبددت آمالها في ان تكون الحكم في هذا الصراع كله ، فقد قامت بتراجع دبلوماسي ولكن ذلك لم يصل حد اقامة جبهة مشتركة مع فرنسا . واجتمع بروكاش ــ اوستن مع السفير العثماني في فينا بحضور زملاء نمساويين آخرين اقترحوا عقد اتفاق مباشر بين محمد علي والسلطان ، اذ ان الباشا ، فـي اعتقاده الاكيد ، لا يضمر أي شر لسيده وهو لا يسعى الا الى تقوية الامبراطورية ولكن بغير الوسائل التي تبغيها انكلترا وروسيا ، فضلا على ان بالمرستون عدو باشا

مصر الرئيسي لانه يريد بقضائه على قوته العسكرية اضعاف الامبراطورية العثمانية نفسها (٤٤) . كانت هذه الآراء تردادا لآراء الدبلوماسية الفرنسية ، ولكن الظروف القائمة كانت قد تجاوزتها .

في تلك الاثناء حاول محمد علي ، من جهته ، ان يستعيد الحوار مع البــاب العالي . فوجه اليه في اول تشرين الاول رسالة تقترح حلا وسطا ولا تتضمن شرطا مسبقا لاقالة الصدر الاعظم خسرو باشا . لكن الحلفاء الجدد كانوا بالمرصاد لمثل هذه الخطوات . فاتفق رشيد باشا الوزير الجديد لخارجية الباب العالي مــع اللورد بونسونبي سفير انكلترا لافشال كـل محـاولة تقـارب او اتفــاق بين السلطـان ومرؤوسه (٤٥) . وبالرغم من حدوث توقف مؤقت في المفاوضات الانكليزية ـ الروسية ، اعتبره الجنرال سيبستياني في تقريره المؤرخ في ٣ تشرين الاول بمثابة قطيعة ، بقي الاتفاق الاساسي قائما (٤٦) .

كذلك نشطت الدبلوماسية الروسية في الاسكندرية للحؤول دون عقد اي اتفاق مباشر مع القسطنطينية . ورد الباشا على مطالب ميدم بأن اعطاه ضمانات قلقة ، فانكر ان يكون بدأ مفاوضات مع عدوه القديم خسرو للوصول الــى « اتفاق نهائي » . وهكذا تخلى محمد علي نهائيا ، مقابل هذا التنازل الدبلوماسي ، عــن المطالبة بخلع الصدر الاعظم . اما فيما يتعلق بالتنازل عن الاراضي فقد ابدى استعداده لاعــادة جزيرة كريت الــى البــاب العــالي ولكنــه رفض ان يبتعد عــن اضنــة وممرات جبال طوروس التي تشكل ، على حسب تعبيره ، « باب داره » . ثم اعلمه القنصل الروسي بقرب مغادرة الاسطولين الفرنسي والانكليزي للدردنيل ، ولكنه اكد له اتفاق روسيا وانكلترا على سحق جيش ابراهيم باشا اذا ما استأنف التقدم نحو القسطنطينية . وكان محمد علي يعرف تمام المعرفة موقف ابنه في هذا الامر المحتمل الوقوع . لذا اكتفى بأن اعــرب عــن « املــه » بألا يبلــغ احد هــذا المبلغ المتطرف » (٤٧) .

هكذا تم ضمان مصير القسطنطينية تجاه خطر مصري محتمل . وتخلت الحكومة الروسية طوعا عن مكاسب اونكيار ـ اسكاليسي . وبقيت قضية سورية وحدها على بساط البحث . وقبلت فرنسا مرغمة بواقع المعاهدة الانكليزية ـ الروسية الجديدة التي اقرت دستوريا ، ولكنها استمرت تدافع بحزم عن حق والي مصر في جميــع المناطق السورية .

ليس هناك فائدة من عرض تفاصيل المحادثات التي تظهــر تــردد الحكومة الفرنسية . فقد تخلت عن باشا مصر عندما قبلت في اول تشرين الاول بتقليص « المناطق السورية » الى جزء ضئيل يضم ولاية عكا (٤٨) . وتراجع بالمرستون فيما بعد عن تنازله عن « المنطقة الفلسطينية » بعد التلميحات التي صدرت عــن الجنرال سيبستيان عن عجز الوزير البريطاني ، الامر الذي اثار استياءه (٤٩) . وكان الملك لويس فيليب نفسه يعتبر ان انكلترا عاجزة عن « انتزاع عكا من محمد علي » (٥٠) . لكن بالمرستون كان ، بهدوئه المعهود وثقته بقدرته ، قد خطط حدود المناطق السورية

التي سيتركها لباشا مصر . وفي ٢٩ تشرين الاول شرح للورد غرينفيل ، بصورة واضحة ، مشاريعه بصدد الخريطة المقبلة لسورية العثمانية . وهكذا برهن ، مرة اخرى ، عن مهارة وواقعية ، واستطاع ، فيما بعد ، ان يفرض مخططه بالنسبة لمستقبل سورية نفسها . وتبقى شروحه الشخصية ، اذا نظرنا الى مراميها البعيدة واستثنينا بعض التفاصيل ، منطبقة تقريبا على الوقائع الراهنة :

« ... وعينت حينئذ على الخريطة خطا يسمح لولاية محمد علي الوراثية ان تتوسع دون اي تسبب للسلطان خطرا ماديا ، واقترحت بدلا من تعيين الحدود الشرقية لحكومة الباشا في العريش ، وهي حدود مصر الخاصة ، ان تمتد سلطته على طول الساحل الى الشمال وحتى رأس الكرمل ومن هناك تنطلق حدوده بخط مستقيم الى طرف بحيرة طبرية الجنوبي ، ثم تحاذي الاردن حتى البحر الميت ومن هناك تسير وساحل البحر الميت الغربي حتى طرفه الجنوبي ثم تتجه نحو رأس خليج العقبة وتحاذي ساحله الغربي حتى رأس محمد ثم تدور حول الساحل الشرقي لخليج السويس فتصل الى السويس . وبذلك تستثنى من الولاية الوراثية مدينة عكا المحصنة وطريق القوافل التي تنطلق من دمشق الى المدن المقدسة . فحصن عكا ، كما اشرت الى ذلك آنفا ، هو مفتاح سورية ولهذا يجب ان يخص السلطان . وبما ان امتلاك المدن المقدسة امر اساسي بالنسبة للسلطان، كما نبهت الى ذلك الحكومة الفرنسية ، بحق ، في بدء المفاوضات ، كان من الضروري ان تشمل سلطة محمد علي الطريق المؤدية الى هذه المدن ... » (٥١) .

منذ تلك اللحظة دخل الصراع المصري ـ العثماني مرحلته الحاسمة : مرحلة القطيعة بين فرنسا وانكلترا ، التي لم تلبث أن اصبحت امرا واقعا ، ومرحلة التحالف الحاسم بين انكلترا وروسيا الذي انضم اليه ، عن رضى او استياء ، بلاطا فيينا وبرلين . وقد اصاب القيصر في حكمه بصدد الوضع الذي استجد عندما وصف شروحات بالمرستون السابقة، التي تضمنها تقريره الى غرينفيل المؤرخ في ٢٩ تشرين الاول ، بأنها مقدمة للقطيعة بين الدولتين البحريتين (٥٢) . وفي هذا الضوء لم يكن ثمن التخلي عن مكاسب معاهدة اونكيار ـ اسكاليسي باهظا على الاطلاق .

لم يكن تحقيق الحلف الرباعي امرا سهلا . فقد التزم هذا الحلف في كل مفاوضات رئيسية بقواعد اللعبة الدبلوماسية حيث بذل كل طرف جهده للفوز بأكبر مكاسب ممكنة . وجرت مناقشة مختلف العوامل التي تؤثر على سير المفاوضات : التحفظات ، التردد ، المشاريع المعاكسة ، الموافقة المشروطة ، كفاءة الاجهزة الدبلوماسية ، اعادة النظر في المصالح الكبرى التي يجب تنسيقها بين شتى الاطراف. ووجب كذلك ان يحسب حساب لمعارضة فرنسا ، الفائبة الكبرى ، او تهديدها ، وقد هددت حكومة تيير الجديدة السلم في اوروبا لبعض الوقت ، ورفعت ظاهريا لواء الثورة والانتقام من معاهدات عام ١٨١٥ الثقيلة العبء . أن تاريخ مؤتمر لندن الطويل والملتوي والقلق ، الذي كان بديلا لمؤتمر فيينا الذي اجهض قبل ولادته ، لا يهمنا

في مجراه وامتداداته ومستلزماته الا بقدر ما يؤثر على مصير الامبراطورية العثمانية وعلى مقدرات سورية وفلسطين .

منذ نهاية شهر تشرين الاول وحتى تعيين غيزو سفيرا في لندن (في ٥ شباط عام ١٨٤٠) وسقوط حكومة المارشال سولت (في نهاية شباط ١٨٤٠) توترت العلاقات الفرنسية الانكليزية دون ان تبرز على الصعيد الدبلوماسي عناصر جديدة قادرة على اعادة الحوار . وتطلب الامر في ذلك الحين تغيير المسؤولين في لندن كما في باريس خاصة وان ممثل القيصر عاد الى لندن في ١٨ كانون الاول عام ١٨٣٩ واستأنف منذ ٢٣ الجاري محادثاته مع بالمرستون (٣٥) . كذلك كان وصول غيزو الى لندن في مطلع اذار ، بعد تشكيل حكومة تيير مرحلة جديدة في تطور الازمة الشرقية .

في تلك الاثناء دخل عنصران جديدان في مجرى الاحداث : الاول دور بروسيا المتصاعد في مسلسل القضية الشرقية وخاصة اعلان «خطي شريف كلخانه » في ٢ تشرين الثاني ١٨٣٩ .

دعوة بروسيا الى المفاوضات :

من المعروف ان الملك لويس فيليب وحتى مترنيخ رغبا ، قبل هزيمة نصيبين ان يمثل ملك بروسيا فردريك غليوم الثالث دورا اكبر في هذه الازمة . لا شك ان مصالح بروسيا السياسية والاقتصادية في الامبراطورية العثمانية لم تكن ذات شأن. لكن بروسيا عينت في القسطنطينية ممثلا يتسم بحس سياسي مرهف هو الكونت دو كيونغسمارك . لقد اتيحت لنا آنفا الفرصة للاطلاع على بعض احكامه الصحيحة في خضم المناورات والدسائس المتشابكة التي كانت تحاك في القسطنطينية في جوار الباب العالي . وقد خوله عدم اهتمامه بالاهداف السياسية والعسكرية للازمة ان يراقب عن كثب مجرى الاحداث . لذا كثيرا ما افادت تقاريره المرفوعة الى حكومته في برلين ، بلاط فيينا حيث كان مترنيخ يبدي اهتماما خاصا بها . وكان مستشار النمسا يتلقى كذلك تقارير ممثليه القانونيين في فيينا ويقارنها بالتقارير التي كان يرفعها اليه سرا سفراء باقي البلاطات المعتمدين في فيينا . ولذا لم يخف تقديره لمواهب ممثل بروسيا ، فكتب في ١٣ تموز ١٨٣٩ الى البارون كولر القائم بأعمال النمسا في برلين يقول :

« بامكاننا ان نقارن كفاءات كل منهم ولا نتردد باعطاء الاولوية لرسائل السيد مبعوث بروسيا الى تركيا وذلك لغنى محتواها واهميتها » (٥٤) .

اما في الاسكندرية فبدت القنصلية البروسية راكدة ، فالتجارة مع مصر لم تتسع ابدا . وفي عام ١٨٤٠ لم يكن فيها سوى مركز تجاري بروسي واحد من اصل ٧٢ مركزا اجنبيا (٥٥) ، وكان القنصل المعتمد فيها ، روكيرب يقضي ، منذ مدة طويلة ، اجازة غير محددة . وعين في ادارة شؤون القنصلية تاجر اجنبي ، مقيم

في البلاد يدعى انسلمي وكان يشارك في المناسبات في مداخلات زملائه ممثلي الدول الاربع الكبرى دون ان يهتم كثيرا بقضايا الساعة السياسية . وابدى محمد علي دهشته لرغبة الدول ادخال بروسيا في جملة الدول الكبرى المعنية بالصراع . فأعرب مجددا في ايلول من عام ١٨٣٩ للقنصل انسلمي عن شعوره هذا لانه لم يكن على علاقات منتظمة مع بلد « يبدو على درجة من الضعف وقلة الاهمية بحيث لا يستطيع ان يدفع راتب قنصل يكون معتمدا لديه حسب الاصول » (٥٦) .

لكن لم يكن في الامكان تجاهل دور بروسيا في التوازن الاوروبي . فقد كانت الدول تعلق اهمية على ردود فعلها وتسعى الى كسب ودها ولكن ذلك بقي محصورا ضمن النطاق المعنوي . وهكذا كانت بروسيا تقف غالبا موقف الحكم الذي يساهم في خلق التوازن بين المصالح المتضاربة . ومنذ ان انذرت هزيمة نصيبين باظهار التناقضات الاوروبية بكل حدتها ، دفعت رغبة شبه شاملة الدول الاوروبية الى الاقرار بضرورة اشتراك بلاط برلين في المفاوضات التي كان يقدر لها ان تكون عسيرة. وفي ٢٧ حزيران من عام ١٨٣٩ كتب بوكلبورغ ممثل بروسيا في فيينا لوزيره ويرزر في برلين بأن الحكومة الفرنسية تشاطر الامير مترنيخ رغبته في ان تشترك بلاده فى المناقشات وتساهم فيها على الصعيد المعنوي :

« ... ان حكومة التويلوري تؤيد تمام التأييد رغبة الامير مترنيخ باشراك حكومة برلين في تنظيم شؤون الشرق لتدعم عمل الدول الاربع بما تستطيع بروسيا ان تضعه في الميزان من ثقل معنوي ... » (٥٧) .

وافق فريدريك غليوم الثالث برصانته المعهودة على هذه الرغبة ولم يشأ ان يتعدى الحدود « المعنوية » . وهكذا علق بقلمه على تقرير بروكلبورغ هذا بهذه الكلمات الحادة : « وهذا ما ينبغي على بروسيا ان تقتصر عليه » . علق الوزير الروسي نيسلرود متندرا بموقف ملك بروسيا الرابح من هذه المفاوضات حيث كان على كل حكومة ان تتكبد نفقات كبرى ، فكتب في ٢٧ تشرين الثاني الى ميندورف سفيره في برلين ، باسلوب لم يخل من السخرية :

« ... ان لم يتدخل الشيطان في الامر ، فسيقوم حتما اتفاق بين روسيا وانكلترا والنمسا ، ولن تكون ثمة صعوبة في اشراك بروسيا فيه اذ ان الدعم المعنوي لم يستخرج ابدا حتى الآن قرشا واحدا من خزينتها ولن يمنع الملك من اتباع عاداته الناعمة الهادئة ... » (٥٨) .

غير ان اشراك بروسيا في الاهتمام بشؤون الشرق اصبح مطلبا لم تعد تستطيع ان تتهرب منه . فعينت قبل نهاية عام ١٨٣٩ قنصلا ، معتمدا حسب الاصول ، في الاسكندرية يدعى واغنر Wagner حمل مهمته محمل الجد وهذا ما خوله في عام ١٨٤١ ان يحل محل كيونيغسمارك في القسطنطينية قائما بالاعمال . وعندما وصل الى مصر لم يكن لديه احكام مسبقة فلفت انتباهه على الفور تنافس المصالح الانكليزية والفرنسية تجاه محمد علي . وقد رأى انه اذا ما فشل باشا مصر في

مطالبته بالاستقلال الذي كان يلقى تأييد فرنسا بشأنه فستعامله انكلترا دون رحمة ، فيصبح مثل أي امير من الامراء الذي يكثر عددهم على الساحل الهندي . ومن المفيد التذكير هنا بسابقة احتلال عدن ، فالسياسة الانكليزية تسعى الى اضعاف الوالي طالما لا تستطيع ان تقوض قوته كلها دفعة واحدة . اما سبب هذه المعارضة البريطانية المستميتة فهو موقف الباشا الذي رفض أن تقيم انكلترا مراكز لها في السويس والقصير والصحراء بغية ربط هذه الموانيء بالمدن الرئيسية (٥٩) . لقد اظهر تحليل القنصل الجديد للوضع السياسي الانكليزي ــ المصري حسا واقعيا غير تقليدي .

وشعر كيونيغسمارك في العاصمة العثمانية نفسها بدور الحكم الذي سيقدر لحكومته ان تمثله في مجمل هذه الازمة . وفي اواخر السنة اطلع على حين غرة على راي عميق الدلالة ابداه اللورد بونسونبي حول مسألة المضائق الحيوية . اذ قال له السفير الانكليزي في حديث دار في ٢٧ كانون الاول بالذات في معرض تحليله العناصر التي تدخل في الوضع الراهن : « لن تتحرك النمسا ما لم تتأكد تماما من موقف بروسيا » . فعلق ممثل بروسيا في تقرير سري رفعه الى وزيره في برلين على الدور الذي اسند منذ ذلك الحين لبلاطه ، وكان تعليقه صائبا فقال :

« ... ان كلمة اللورد بونسونبي هذه محقة مهما اراد منها قائلها . ولكن بما ان انكلترا لن تنطلق ابدا في حرب ضد روسيا ما لم تعتمد على مساعدة النمسا الفعلية ، نستنتج من ذلك ان بلاطنا سيبقى ، بالتالي ، الحكم الدائم للحفاظ على السلم في قضية الدردنيل ... » (٦٠) .

وهكذا لن تبقى مشاركة بروسيا في المفاوضات المزمع اجراؤها في لندن شكلية بحتة . بل انقلب الدعم المعنوي الذي اراد فردريك غليوم الثالث ان يقتصر عليه ، الى قضية سياسية حقيقية تتفق ومصلحة النمسا . وفي اواسط كانون الثاني من عام ١٨٤٠ ابلغ ويرزر ، القائم بالاعمال في لندن والذي حل محل السفير فون بيولو امرا بالالتحاق رسميا بالمؤتمر الخاص حول القضية الشرقية . والزمته تعليمات بلاده بأن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب النمسوي وان يتبنى موقفه (٦١) . فعاد فون بيولو الى لندن وتابع مهمته هذه حتى انتهاء المفاوضات . وهكذا اصبحت بروسيا طرفا شرعيا في سائر المؤتمرات الدولية المتعلقة بقضية الدردنيل . ودخلت الى ما لا عودة في تيار القضية الشرقية .

خطي شريف كلخانه : ٢ تشرين الثاني ١٩٣٩ :

وبينما كانت الجهود مبذولة في لندن لتكوين جبهة مشتركة ، كانت تجري في القسطنطينية مناورة ذكية ترمي الى تجريد محمد علي من ادعائه بأنه المصلح الوحيد للامبراطورية العثمانية . نعرف ، من المصادر الانكليزية ، ان باشا مصر كان يعد نفسه جديا لتمثيل دور باعث الخلافة الاسلامية فترجم بعض اجزاء القانون المدني النابوليوني ولكن القسطنطينية ارادت ان تستبقه فأعلنت رسميا بداية عهد من التسامح الطائفي والاصلاحات الجذرية في الادارة والجيش . عندما عاد رشيد

باشا من سفارته في لندن وزيرا جديدا للخارجية حمل معه هذا المشروع الثوري ولم يلق عنتا في تبني الباب العالي له ، خاصة وان السلطان الشاب كان يحب ان ينسب الى نفسه مثل هذه المشاريع التجديدية . فأذاع في ٣ تشرين الثاني عـام ١٨٣٩ . تحت قبة قصر كلخانه برنامجه الاصلاحي الذي يمهد الطريق لاصلاح جذري في بنى الدولة الاسلامية العثمانية . وكان عبد الحميد اول خليفة عثماني يصدر شرعة بشأن الحريات والضمانات المدنية الممنوحة لكافة رعايا الامبراطورية دون اي تمييز في العنصر او الدين (٦٢) .

ضمنت هذه الشرعة لرعاياه المسلمين وغير المسلمين الامان التـام علـى حياتهم وكراماتهم وثرواتهم وطقوسهم الدينية . ونصت على اعتماد طريقة نظامية لتقدير الضرائب وجبايتها وتحديد التدابير القانونية فيما يتعلق بدعوة الاحتياط ومـدة الجندية . هكذا اعلن السلطان في هذه الشرعة :

« يضمن الدستور الوطني من الآن فصاعدا لرعايانا ان يأمنوا كليا على حياتهم وكراماتهم وثرواتهم . وتمنح هذه الانعامات السلطانية للجميع ، ايا كان دينهم او عنصرهم ، ويتمتعون جميعا بهذه الانعامات بدون استثناء . . . فان خرق احد من العلماء او كبار موظفي الامبراطورية او اي شخص آخر هذا الدستور استحق من العقاب ما يتناسب وخطأه المرتكب دون أي اعتبار لمنصبه او مكانته او اعتباره وسيصدر قانون جزائي بهذا الشأن » .

شملت هذه الضمانات الدستورية كافة اقاليم الامبراطورية وحتى شبه المستقلة منها ، وصدر بها فرمان ابلغ الى الباشوات . واعلم كذلك محمد علي في ١٣ كانون الاول التالي ، فأجاب سيده السلطان في ١٥ كانون الثاني ١٨٤٠ . مؤكدا له انه سينفذ هذه الاصلاحات التي لا تعنيه شخصيا اذ ان هذه التدابير المتعلقة بسلامة الاشخاص وبالانضباط الاداري تشكل منذ زمن طويل اسس سلطته بالذات . ولكنه لم يخف امتعاضه تجاه هذا العمل الدعائي الذي ينطوي على شيء من الخداع ويرمي الى ذر الرماد في عيون الرأي العام الاوروبي . واعرب عن شعوره هذا للوران، قنصل النمسا ، الذي نقله حالا الى حكومته في ١٧ تشرين الثاني. وتدل رسالته هذه عما يكنه للاتراك من تقدير :

« قال لي محمد علي ان هذا العمل نصح به خسرو باشا لتعزيز شعبية السلطان ولذر الرماد في عيون الاوروبيين . فجابهته بشتى الاعتراضات ، ولكنه أصر على الاعتقاد بأنه يستحيل تنفيذ القرار السلطاني . اذ ليست هذه اول مرة ، على حد تعبيره ، تنشر القسطنطينية وثيقة كهذه . لقد حاول السلطان محمود ذلك مرتين . ولكن لا يمكن ان يحمل هذا محمل الجد اذ كان عليه ان يعرف انه يعوزه رجال دولة قادرون على تنظيم المؤسسات المنبثقة عن ذلك وعلى تثبيتها . ان الاتراك اكثر تعصبا من فلاحيّ ومعلوم انه ليس بالامكان ان تنال اي شيء منهم ما لم تلجأ الى القوة » (٦٣) .

لم يكن الوالي المنتقد الوحيد لهذه الوثيقة التي تتسم ببراعة ظاهرية ولكن يستحيل تنفيذها . فقد ابدى كونيفسمارك ممثل بروسيا في القسطنطينية المخاوف نفسها ولاحظ ان واضع نصها يفتقر الى المنطق (٦٤) . وفي القسطنطينية اكتشفت الاوساط الدبلوماسية أصابع السياسة الانكليزية في هذا العمل الذي صور على انه تدشين لعهد انبعاث الامبراطورية المتداعية . فنشرت الجريدة الالمانية Augsburger Allgemeine Zeitumg في ٣ كانون الاول تقريرا من العاصمة العثمانية كان قد كتب في ١٦ تشرين الثاني ، مليئا بالسخرية اللاذعة من الوضع السياسي للقضية الشرقية . واعتبر التقرير هذه الشرعة في التحرر الدستوري وثيقة يلائم شكلها ومضمونها البيئة الاوروبية اكثر مما يلائم البيئة العثمانية . فهي في جوهرها واتجاهاتها الاولية تهدم اسس السيطرة العثمانية وسلطة السلطان المطلقة لانها تزعزع من كل جانب الدعائم التي يرتكز اليها هذا الصرح الامبراطوري . ان رشيد باشا يعيد الامثولة التي تلقنها في لندن ، ولذا اعلن الرأي العام الاوروبي تأييده الحماسي لهذه التدابير التي رفعها رشيد باشا منطلقا من خوف غريزي في نفسه تجاه السلطان الشاب . وفي هذه الاثناء كان المسؤولون القدامى الذين خربوا الامبراطورية وافقروها يمتدحون حكمة الحكومة . لقد دخلت الامبراطورية العثمانية هكذا العصر الثوري ... ولذا استحق اللورد بونسونبي افضل التهاني بهذا النصر فالامبراطورية العثمانية مدينة له بهذه الخدمة الجلى (٦٥) .

تجاوز هذا الانتقاد اللاذع لشرعة كلخانه، في مراميه ، كل ما جال في بال محمد علي من انتقاد صائب ، ودل على ان العقول اليقظة اظهرت تخوفا مبررا أكده فيما بعد انعدام فعالية هذه الخطوة . وفي الواقع جاءت هذه الشرعة وليدة للاوضاع السياسية القائمة ، بل فرضتها السياسة الانكليزية فلم تخدم سوى هذه السياسة على الصعيد الاوروبي البحت ولا سيما في الاوساط الواقعة تحت نفوذ الحكومة الانكليزية . ومهما يكن من امر فهذه الوثيقة هي الاولى من نوعها في التاريخ المعاصر . فقد فتحت من الناحية الدستورية ثغرة في الطريقة الاعتباطية التي كانت حتى تلك الفترة تسيطر على الادارة العثمانية . لذا اعتبرت ، بحق ، فاتحة لعهد اصلاحات كان مرجعا لكل من سعى منذ ذلك الحين الى تجديد مؤسسات الامبراطورية العثمانية السياسية والاجتماعية والعسكرية وجعلها ملائمة للعصر .

الاتجاه الجديد لمفاوضات لندن :

ما ان انتهت مناورة شرعة كلخانه هذه حتى تركزت التحركات في لندن وكان بريونو المعتمد الروسي قد عاد اليها في ١٨ كانون الاول عام ١٨٣٩ وتبعه مباشرة البارون فيليب نيومان ممثل مترنيخ الشخصي للقيام بمراقبة جميع اتصالاته مع بالمرستون . اما السفير الفرنسي الجنرال سيبستياني فقد ارتكب خطأ فادحا في تقدير دور الاتفاق الذي عقدت النية على اقامته بين رواد التقارب الانكليزي — الروسي ، فاستبدل بـ غيزو الذي عين في ٥ شباط وغادر باريس الى لندن في ٢٥

من الشهر نفسه . وبذلك ، بدات مرحلة جديدة لحل الازمة الشرقية تركزت حول قضية الدردنيل وقضية قوة مصر وتوسعها (٦٦) . ولم تكن قضية الدردنيل لتشكل عقدة صعبة لا سبيل الى حلها ، خصوصا بعدما تخلى القيصر ، وهو المستفيد الرئيسي من المكاسب القائمة ، طوعا ، عن امتيازاته ليضمن لنفسه مكاسب اخرى تضطره اليها اعتبارات الامن الداخلي والخارجي . ان ما يهمنا من ذلك هو دور فرنسا في الشرق المشجع على استمرار الوضع القائم الذي يطالب به محمد علي ، الامر الذي يتعارض مع المصالح الانكليزية : وكان هدف الدبلوماسية الروسية الاكيد عزل فرنسا عن المفاوضات القائمة . وتعمد بريونو ، لبلوغ هذه الغاية ، العمل على ابطاء سير المفاوضات بحيث تسوء العلاقات الفرنسية ـ الانكليزية ويتسع الخلاف الى حد القطيعة (٦٧) .

عرض المارشال سولت في تعليماته الى غيزو تطور الازمة الشرقية واكد نوايا الحكومة الفرنسية تجاه « الاجماع الاوروبي » الذي تكوّن بمعزل عنها بسبب موقفها من محمد علي . وكان الخلاف الاساسي بين باريس ولندن يدور حول القضية المصرية بالذات . فقد كان بالمرستون يصر على حصر قوة الباشا ضمن اطار اقليم وادي النيل ، وعلى فرض هذا الحل عليه بمختلف وسائل القوة والضغط . بينما كانت الحكومة الفرنسية تقبل بأن يستعيد الباب العالي سيطرته على جزيرة Cendie (كريت) ومقاطعة اضنة وشبه الجزيرة العربية ، ولكنها كانت تدعم حق الوالي في امتلاك سورية ومصر وتوافقه على تكريس هذه الملكية بجعلها وراثية . وكانت الى ذلك تشكو من موقف روسيا التي كانت تسعى « الى حمل الحكومة البريطانية على توقيع معاهدة لا يسع فرنسا ان توافق عليها نظرا لما تنطوي عليه من اساءة لمصالحها » . وكان انتقادها لبروسيا والنمسا مريرا ، فقد فشل هذان البلدان في مقاومة تيار يجرهما للانضمام الى سياسة مناقضة لموقفهما السابق .

وابدت حكومة باريس استعدادها لاجراء اتصالات لتتدارك القطيعة مع لندن ، ولكنها رفضت ان تقيد سياستها بمعاهدات جرت مناقشتها في مؤتمر اوردين (٦٨). وقد اوقع هذا الموقف الهادف الى اقامة توازن مبهم مهمة غيزو في حالة مربكة .

سعى السفير الفرنسي الجديد بعد وصوله الى لندن لفرض نفسه على وسط دبلوماسي حذر . وانتهج مع بالمرستون نهجا خاصا فسعى الى تمويه الحقائق عليه والتخفيف من موقفه المتصلب تجاه محمد علي . واعرب السفير عن قلقه من اتفاق الدول الاربع الكبرى الذي عزل بلاده وانتزع منها جميع الوسائل الدبلوماسية الناجعة لدعم المطالب المصرية والمحافظة ، بواسطتها ، على النفوذ الفرنسي في سورية . والواقع ان قضية مصر طغت حينئذ على قضية الدردنيل . وكان بالمرستون قد وقف كليا ضد محمد علي بالرغم من نصائح بعض اعضاء الحكومة البريطانية البارزين . فقد كان موقف رئيس الوزراء واللورد مالبورو واللورد راسل مترددا ، بينما جهر اللورد كلارندون واللورد هولاند بمعارضتهما لاي اتفاق اوروبي لا تشترك فيه فرنسا . لكن اصرار وزير الخارجية وحذاقته لم يتراجعا امام تلك المعارضة ولا امام موقف مجلس العموم الذي لم يكن يتمتع فيه بأكثرية مضمونة (٦٩) .

عداء بالمرستون الثابت لمحمد علي :

كان طموح محمد علي يزعج مشـاريع انكلتـرا التوسعية الاستعمـارية علـى الصعيدين السياسي والاقتصادي ، فكان لا بد من القضاء عليه . ذلك كان هدف بالمرستون البعيد . وفي ٤ ايلول عام ١٨٣٩ ابلغ الجنرال سيبستياني انه اعفى الكولونيل كامبل قنصله في الاسكندرية الذي لم يعد راضيا عن تصرفه وعين مكانه الكولونيل هودجز (٧٠) . وتلقى هذا الاخير تعليمات من اللورد بينفيل (السير فريدريك لامب) السفير البريطاني في فينا اكتملت وتحددت بتعليمات بالمرستون نفسه . لم يعترف اللورد بينفيل لباشا مصر بأي حق في توسيع سلطته في آسيا لان « وجوده عامل مفوض للامبراطورية العثمانية » . غير ان اوروبا لا تعترض على توسعه فـي افريقيا ، بل على العكس ، « ستنظر اليه بعين العطف ويستطيع ان يلقى هناك ضمانات تجعله بمأمن من اي هجوم » . ولكن بالمرستون لم يلبث ان اوضح المضمون العام لهذا التأييد في افريقيا ، بشكل اصبح معه محدودا جداً . فكتب في ٢٨ تشرين الثاني بأن الحكومة البريطانية اعلنت مبدئيا عطفها على توسع السلطة المصرية فـي افريقيا ، لكنها مع ذلك :

« لا ترغب مطلقا في توسع سلطة محمد علي في افريقيا اذا كان ذلك يعني احتلال اراض جديدة ، اذ ان مثل هذا التوسع سيتم على حساب الحبشة ــ التي لـن تنظر حكومة جلالته برضى الـى خضوعها لفاتحين مسلمين ــ او اذا كان التوسع باتجاه ليبيا Tripolitain التي تخص الباب العالي » (٧١) .

وهكذا كان على سلطة محمد علي في نهاية المطاف ان تنحصر من جديد ضمن الحدود الاصلية لاقليم مصر . وقد اتخذ هذا القرار في اوائل كانون الاول بموافقة النمسا . ولم يكن ثمة شك في ان الحكومات الاخرى ستوافق عليه باستثناء حكومة باريس . وقد شرح اللورد بينفيل ذلك بوضوح في فيينا لفون بروكس ــ او ستن، معتمدا على خبرته الطويلة العهد بالدبلوماسية الانكليزية . واكد له ان حكومة لندن لن تغير موقفها من القضية المصرية ، اذ انهم ما زالوا هناك يعتبرون الباشا بربريا طموحا يصبو الى اعتلاء عرش القسطنطينية ، وطموحه هذا يبدو مفهوما اذ ان السلطان لا يستطيع ان يبذ مرؤوسه في اثبات شرعية نسبه الى النبي . ولكن حتى ولو اقتصر طموح باشا القاهرة على ان يصبح « مختارا في القصر » فلا سبيل الى دعمه . ان « مرض الاتراك عضال » . لذا تفضل لندن أن تكون وصية عليهم بدلا من خصمها المصري (٧٢) .

نعرف ان القنصل البروسي فاغنر توصل في ٦ كانون الاول الى نفس النتيجة عندما تنبأ بأن انكلترا ستعامل محمد علي بدون رحمة اذ ما تخلت فرنسا عن دعمه . ولاحظ كل من نيومان ، السفير النمساوي الذي وصل الى لندن في ١٨ كانون الاول، وبريونو السفير الروسي في آن واحد ، هذا الموقف المعادي كليا لباشا مصر ، وتحدث الاول عن ذلك في كثير من رسائله الى مترنيخ . فعلى ضمان نجاح حملة برية تأتي

من بومباي وتنزل في السويس او نجاح حصار يفرض على مرفأ الاسكندرية ، يتوقف مصير تمرد محمد علي (٧٣) .

ردود فعل باشا مصر :

كان الباشا يطلع عن كثب على نوايا اوروبا نحوه . فأعرب في اواسط كانون الثاني ١٨٤٠ عن مخاوفه لقنصل روسيا الذي بادر الى نقلها لوزيره نيسيلرود دافعا بذلك الحكومة الروسية الى تبني المخططات الانكليزية ـ النمساوية ، ذلك ان بريونو وحكومته ـ وهذا ما يجب ان نكرره مرارا ـ لم يكونا ، حتى ذلك الحين ، يهتمان حقيقة الا بمصير الدردنيل . ابلغ ميديم وزيره بأن نبأ الاتفاق الوشيك بين الدول الكبرى حول القضية المصرية ، وحديث الكولونيل هودجز القنصل الانكليزي الجديد قد اغاظا الباشا كثيرا ، وكان رد فعله عنيفا عندما علم ان انكلترا لا تريد ان تسلم له الا بمصر ، وانها تستعد لمهاجمته ان لم يرضخ للارادة الاوروبية . وقد اتخذ تدابير دفاعية جديدة ، وهو يردد دائما بأنه يفضل ان يقاوم حتى النفس الاخير على ان يجبر على التنازل عن بعض الاراضي فيما عدا جزيرة كريت ، وانه ترك العنان لعواطفه الجريحة فأعلن بانفعال بأنه يفضل التبعية للباب العالي بدون حق الوراثة على الحصول على هذا الحق بشروط مخزية . لم يكن القنصل الروسي الذي نقل هذه المشاهد العاطفية يطمئن مطلقا الى صدق محمد علي . وفي اعتقاده ان الباشا رمى بذلك الى خدع اوروبا بأمل الحصول على تنازلات افضل ، وخلص الى الاستنتاج بأن الوالي لن يرضخ الا للقوة (٧٤) .

الواقع ان محمد علي كان شديد الاهتمام بسياسة الدول الكبرى . وفيما كان يصرح بأنه سيقاوم حتى النفس الاخير ، كان يشعر بأنه لم ينجح بعد في شل هذا الاجماع الاوروبي ، على الرغم من معارضة فرنسا له ، وانه لم يبق له الا امل واحد : ان يستأنف الحوار مع الباب العالي لحمله على اجراء مفاوضات مباشرة دون اللجوء الى تحالف مخز ووخيم العاقبة ، مع اوروبا المسيحية . وفي ٢٣ شباط عام ١٨٤٠ وجه رسالة الى عدوه القديم الصدر الاعظم خسرو معززا بحجج ملائمة ولكنها خطيرة اذ استخدمت للدعاية ضده :

« اذا لجأ الباب العالي اليها (الدول) فسيخضع بذلك لمصالح سياستها . تريد هذه الدول ان تبقى تركيا في حالة ضعف دائم وان تعمها الاضطرابات حتى تتمكن ، في اللحظة المناسبة ، من اقتسامها بسهولة ، ذلك ان هذه الفكرة تراودها منذ سنين طويلة . واذا كانت قد تحالفت فيما بينها فذلك لمنع أي اجراء يؤدي الى تقوية تركيا ليس الا . انها تريد اولا ان تضعف مصر ، وهي سند تركيا ، بأمل انهاكهما معا عن طريق اثارة حروب دائمة بينهما . لهذا اعتقد انه من الافضل الف مرة ان نموت منذ اليوم ونحن ندافع عن شرف وطننا بما يمليه علينا ديننا الحنيف من شجاعة من ان ننهار بعد خمس سنوات وقد وصمنا العار . ولذلك فاني استعد للحرب تحسبا لكل امر ... » (٧٥) .

مكر الباب العالي العثماني :

اقدم خسرو مدفوعا بحقده المتوقد على اطلاع ممثلي الدول على هذه الرسالة السرية . واسرع الى تعيين مندوب مزود بصلاحيات مطلقة ليعجل في مفاوضات لندن . ولم يكن هذا المندوب واسمه نوري افندي يوحي لاي دبلوماسي اوروبي بأي احترام . وفي ٢٦ شباط اطلع كونيغسمارك الملك فريدريك غليوم الثالث على هذا التعيين واخبره بأن نوري افندي مخول صلاحية توقيع جميع قرارات مؤتمر لندن دون مراجعة الباب العالي (٧٦) ، وان هذا المندوب يؤيد شخصيا عقد اتفاق مباشر بين السلطان ومرؤوسه بمعزل عن التدخل الاوروبي ، ولكنه ، رسميا ، يتبنى موقف الباب العالي الذي يقدم على توقيع الاتفاق القائم بين الدول .

وقد مر نوري افندي في باريس في ٢٢ اذار ، فخلف فيها انطباعا غير لائق كتب عنه السفير النمساوي ابو نيي لزميله في لندن نيومان ، فوصف المندوب التركي بأنه « سيد ضئيل الشأن حتى بالنسبة الى الامكانات الفكرية التركية » (٧٧) ، ولكن بالمرستون لم يكن يحتاج الى افضل منه ليحصل على الموافقة على مخططاته في الشرق » . ووصل المندوب العثماني المفوض الى لندن في ٣١ اذار . وفي ٢٨ اذار كتب نيومان الى مترنيخ يعلمه بأن وزير الخارجية ينتظر هذا الرجل بفارغ الصبر . واشار الى ان بالمرستون لم يكن يجهل بأن « هذا رجل محدود ، ولكن لا نحتاج سوى الى يده للتوقيع في ذيل الاتفاقية التي نحررها » (٧٨) . ذلك ما صرح به للمفوض النمساوي .

استئناف المفاوضات

منذ اول اذار عام ١٨٤٠ ابتدات مرحلة جديدة في مجرى المفاوضات . فثبتت الحكومة الفرنسية الجديدة ، برئاسة تيير ، غيزو في مهمته ، وحاولت ان تسير كليا في خط سياسي متعاطف مع مصر ومعارض للتحالف الانكليزي الروسي الذي تدور في فلكه بروسيا والنمسا . وفي الواقع ان مصاعب وطنية ودولية ضخمة تحكمت في مجرى المفاوضات التي اعترتها تقلبات كثيرة . وقد مرت هذه المفاوضات بثلاث مراحل واضحة المعالم قبل دخولها في مرحلتها النهائية . ففي اثناء شهري اذار ونيسان عادت المواقف الفرنسية والانكليزية من محمد علي ومن سورية الى التصادم ولكن باسلوب متزن . وتلا ذلك فترة ركود استمرت من شهر ايار حتى نهاية حزيران تقريبا ، تخللتها بين حين وآخر وساطة بروسية ــ نمساوية، أدت الى تغيير جذري في اتجاه الاتفاق الانكليزي الروسي الذي كان قد تم تحديده تقريبا . ولكن الصراع الحقيقي لم يكن يجري في اوساط لندن الدبلوماسية بل في سورية . وفي اول تموز اكد المعتمدون الانكليز لبالمرستون امكانية نجاح حملة عسكرية في الشرق . ولذا بادر الى استئناف المفاوضات في الثامن من ذلك الشهر ، وقد أدى ذلك الى تكريس القطيعة النهائية مع فرنسا. وفي ١٥ تموز تم توقيع التحالف الرباعي.

لن نتوقف اكثر مما يجب عند الوضع الاوروبي في هذه المرحلة الاخيرة ــ وقد

حللناه بما فيه الكفاية ـ (٧٩) ، ذلك انه ينبغي تحديد العوامل المستجدة التي تسلح بها الخصوم للقيام بتحرك لم يكونوا على ما يبدو يتحكمون بجميع عناصره ، وبالطبع ان محاولة التوضيح هذه ، المركزة على وجهة النظر الشرقية في الوضع ، لا تأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل الاوروبية الخفية. لكنها، على كل حال، تفيد هدفنا الاساسي بتحديدها اطار الاحداث الاجتماعية والدينية الجديدة التي علينا ان ندرسها في هذا السياق .

ورثت حكومة تيير عن سلفها وزر مذكرة ٢٧ تموز التي الزمت اوروبا بحل الازمة التركية المصرية . لقد قيدت الدول نفسها دون أن تجد ، مسبقا ، حلا وسطا ليساعدها على توحيد كلمتها . بل ان الحكومة الانكليزية حملت الاخرين على القبول بضرورة اشتراك الباب العالي في المفاوضات لتبرير اعتباطية مذكرة تموز وتمويه المصالح الاوروبية . وتسمح المناقشة الهادئة التي جرت قبل وصول المندوب التركي بين بالمرستون وغيزو ، والملاحظات التي بدرت عن الدبلوماسيين الآخرين بتلمس الاختلافات التي لم يكن بالامكان تجاوزها .

فقد انطوى دفاع غيزو عن قضية محمد علي على تناقض ظاهر . فهو ، من جهة ، صغر من شأن فورة التوسع المصري التي لن يقدر لها ان تطول ، وليست بالحدث الجديد في التاريخ العثماني ، اذ أن عمر الحكم العثماني الطويل وسياسة الاستنزاف التي ينتهجها غدت من قبل مطامع باشاوات آخرين أشد خطرا من سيد مصر الحالي وقد « قضى الباشوات نحبهم ، وتنازع ابناؤهم واستعاد الباب العالي اراضيه وسلطته » . فهل يستحق محمد علي العجوز ، وله من العمر اثنتان وسبعون سنة ، اهتمام اوروبا هذا وقلقها ؟ ومن جهة اخرى هوّل غيزو بالخطر الروسي التقليدي على القسطنطينية ورد على حجة بالمرستون الاساسية ، حيث كان يزعم بأنه يحافظ على سلامة الامبراطورية ، فجهد لان يبرهن له بالوقائع بأن محمد علي هو بالضبط الرجل الوحيد منذ عشرات السنين الذي دافع عن هذه الامبراطورية ضد قوى الانحلال، فباشا مصر ، بقوته وثروته، السند الحقيقي الوحيد للامبراطورية اذ ان مطامعه لم تحمله على الاخلال بواجبات التابع الامين . ففي ابقائه في حدود التزاماته نحو السلطان ، لو علمت اوروبا ، ابقاء على مبدأ تماسك الامبراطورية ووحدتها . انطلقت هذه الحجة الذكية والقوية من موقف نفسي بارع واستلهمت سياسة الاجماع التي اتسم بها حتى ذلك الحين التدخل الاوروبي في القضايا الشرقية . وقد الح الدبلوماسي الفرنسي بوضوح ، بعرضه هذه الآراء الاساسية التي كان قد اتفق عليها مع تيير ، الى استعداده للموافقة على حل وسط يضمن لمحمد علي امتلاك سورية بعدما تجتزأ منها ممرات طوروس (٨٠) .

واتخذ تيير نفسه موقفا مرنا ، فمن جهة سار كليا في سياسة متعاطفة مع الباشا ، واصر على مقاومة أي ضغط فيما يتعلق بمصر وسورية ، ولكنه كان يدعو في نفس الوقت ، في تعليماته الى كوشيله القنصل الفرنسي في الاسكندرية الى سياسة متعقلة . واتخذت سياسة « المناورة » التي انتهجها تيير تجاه اوروبا

المتحالفة ، منحى آخر تجاه محمد علي . فاتسمت النصائح التي ارسلها الى الباشا في ١٧ نيسان ١٨٤٠ ، عن طريق كوشيله ، بواقعية عميقة :

« عبثا يقنع نفسه بأنه يبهر اوروبا باستعداداته الحربية ويخفي عنها وضعه الحقيقي المرتبك . انهم يعرفون كل شيء ، ولا يجهل احد ان سورية ، التي يغمرها استياء صامت ، لم تسكت الا تحت وطأة القوات المصرية ، وان الثورة قد تندلع فيها في اية لحظة . من شأن هذا الواقع ان يشجع الدول التي لا تضمر الخير للوالي . فاذا استمر في رفض الشروط التي تستجيب وحدها ولمهمة المحافظة على السلام العام فاني اخشى الا نتمكن من ان نحول دون ان يتخذوا ضده ، وبدون مشاركتنا ، تدابير لا شك في نجاحها العاجل او الآجل (٨١) .

رسم هذا التحذير ، في خطوطه العريضة ، ملامح مستقبل الازمة الشرقية . غير ان تيير تجاوز هذا الحد في انذاره . فقد ألمح بوضوح الى احتمال قيام تحالف انكليزي – فرنسي ضد الباشا ، وذلك بهدف حمله ، كما يبدو على سلوك طريق التنازلات تجنبا للاسوأ :

« وبالتأكيد لا يظن هو نفسه بأننا سنكون على استعداد ، اذا ما بلغت الامور هذا المبلغ ، لقطع علاقاتنا مع انكلترا بهدف مساعدته في الحفاظ على نظام سياسي سبق لنا ان ادناه . من المهم ان يضع حدا للاوهام التي تسيطر عليه حاليا » .

وهكذا لم يكن دعم فرنسا لمحمد علي على درجة من القوة كما كان يعتقد ، وهكذا بدا حظ مصر بالربح ضئيلا . ولكن هل اعتزم تيير ، حقيقة ، التخلي عن محمد علي وتبني سياسة بالمرستون اذا ما دعت الحال ؟ ليس هناك دليل على ذلك اذ انه كان يعرف تماما اعتراضات الوزير الانكليزي الاساسية على سياسة باريس الشرقية .

ان معارضة بالمرستون «للوضع القائم» في سورية امر واقع . وهو يرى انه لا ينبغي على سورية ان تكون فقط حاجزا بين المرؤوس وسيده يتعذر اجتيازه، بل ، وبشكل خاص ، ان توفر للامبراطورية موردا يساعدها على تخطي أزمتها المالية ومنع انهيارها السياسي . ذلك هو الثمن الذي يقتضيه سلام اوروبا ، لانه في اعادة هذا الاقليم للسلطان تدارك « لتجدد حوادث شبيهة بالتي تشغلها حاليا » ، على حد تعبير بالمرستون لغيزو ، خاصة وان سورية « اقليم مأهول وغني فيستمد منه الباب العالي الرجال والمال الكثير » (٨٢) .

وفي رأي بالمرستون ان توسع مصر يشكل خطرا كبيرا على السياسة المتوسطية . الا تود فرنسا ان تجعل منها منطلقا للسيطرة على اقاليم عثمانية اخرى ؟ نعم ان باشا مصر عجوز ولكن ابنه ابراهيم سيكون خلفه وهو يفوق اباه دهاء ومقدرة،

وقد زود جيشه ــ وهنا بيت القصيد ــ بضباط فرنسيين . واضاف بالمرستون بتهكم بارع وكأنه يريد ان يكشف سر تخوفاته :

« اننا نتصارح في كل شيء ، أليس كذلك ؟ الا توافق فرنسا تماما على نشوء قوة جديدة ومستقلة في مصر وسورية ؛ تكون من صنع يديها تقريبا وتصبح بطبيعة الحال حليفتها ؟ الا ترى مدينة الجزائر التي استعمرتموها . وماذا يبقى بينكم وبين حليفتكم مصر ؟ لا شيء تقريبا ، تونس وطرابلس هاتان الدولتان الضعيفتان .. فيصبح كل شاطىء افريقيا وقسم من شاطىء آسيا على المتوسط ، من مراكش حتى الاسكندرون بين ايديكم وتحت نفوذكم . هذا ما لا يمكن ان يوافقنا » (٨٣) .

يبدو ان غيزو عندما نقل الى حكومته تفاصيل هذه المناقشة ، قد خفف من حدة العبارة التي تعبر عن الموقف الانكليزي حول النقطة الاخيرة . لكن السفير البروسي بيولو احاط الملك فريدريك غليوم الثالث علما بالتشدد الانكليزي ضد احتمال توسع استعماري فرنسي جديد وعلق على هذا الخطر بكثير من الجدية . فكتب في ٣ نيسان التالي : « لا يمكن ان يتحقق هذا المشروع دون ان يؤدي الى حرب بين فرنسا وانكلترا » (٨٤) . وفي مطلع شهر نيسان هذا وجه تيير تحديه لاوروبا أن « هي حاولت التعرض للفرنسيين ... » .

ولكن الم تكن افضل حجة بيد بالمرستون المساعدة غير المشروطة والسريعة التي طلبها الباب العالي من اوروبا ضد باشا مصر ؟ فقد وجه المندوب التركي نوري افندي ، فور وصوله الى لندن ، مذكرة الى « زملائه » في المؤتمر ، بتاريخ ٧ آب ، يبدو انها حررت بايحاء من انكلترا ، يرجوهم فيها ان يتخذوا الوسائل الناجعة لاحلال السلام في الامبراطورية « التي اقلقت مشاريع محمد علي الطموحة راحتها » . ورجع الى مذكرة ٢٧ تموز ١٨٣٩ ليذكر بالوضع «المزعج والخطير» الذي يشكله دوام الحالة الراهنة وطالب « بمساهمتهم وعطفهم » لاتخاذ تدبير ، يوقف الباشا عند حدود اقليمه المصري ويعيد للباب العالي اسطوله . افاد هذا النداء العاجل افادة كبيرة سياسة بالمرستون التي كان يعبر عن فكرتها الرئيسية (٨٥) . وقد ادرك ذلك المندوب النمساوي نيومان عندما اعلم المستشار مترنيخ بالدور المسند الى تركيا في المفاوضات ، فكتب اليه في ٢٤ نيسان :

« يبني اللورد بالمرستون الآن جميع مخططاته على حضور المندوب التركي لا بوصفه رجل فكر بل باعتباره عاملا معنويا في القضية . وينوي ان يستخدمه كدمية اذا وجهها كما يجب اربحته الشوط ضد فرنسا وضد اغلبية اعضاء الحكومة البريطانية المناوئة له » (٨٦) .

لم تكن هذه الصعوبات الداخلية سرا على احد . وقد ذكرها غيزو في مذكراته وكان على صداقة وثيقة مع الذين كانوا يتبنون التحالف مع فرنسا ضد المغامرة الروسية (٨٧) . كذلك كان نيومان يطلع مستشاره مترنيخ بصورة منتظمة على تلك

التطورات . وقد ظهرت هذه المعارضة ليس فقط داخل الحكومة بل في مجلس العموم ايضا وحتى في اوساط الرأي العام . وكانت الازمة الاخرى ، ازمة حرب الافيون في الصين ، تنذر بتمزيق الحكومة . فقد حمل البحث عن اسواق جديدة للصناعة الانكليزية الحكومة على مد توسعها الشرقي حتى الصين حيث لاقى التغلغل الانكليزي صعوبات فكرت معها الحكومة ان تستخدم ، هناك ايضا ، قوة السلاح ، ولو حصل ذلك لكان اضعف موقف بالمرستون اضعافا شديدا في وقوفه ضد الحاجز المصري . وهنا ايضا نرجع الى ملاحظة نيومان الذكية عن تداخل التطورات السياسية في الشرق الادنى والشرق الاقصى وعن اثره العميق على الوضع الداخلي . فذكر في تقريره الى مترنيخ في ١٦ اذار :

« ... ان التعقيد الطارىء الذي اعتور القضية الصينية يضر كثيرا بالقضية التركية المصرية ، وليس السبب في ذلك ان انكلترا لا تملك كفاية من القوى البحرية في البحر المتوسط بل لانه يترتب على ذلك نفقات اضافية لا يمكن تأمينها الا عن طريق ميزانية استثنائية تخشى الحكومة ان تطلبها ... » (٨٨) .

لكن هذه الصعوبات المختلفة لم تؤد الى التخفيف من تشدد بالمرستون فقد كان يعتمد كثيرا على ضعف محمد علي في سورية . فهيأ في هذه البلاد ، التي لا تستقر على حال ، دعائم نصره النهائي . وكانت ردود فعل الباشا مؤشرا يعينه على تقدير قوته على المقاومة . وبينما كان ينتظر نتيجة نشاط عملائه في سورية استخبر عن معنويات الوالي بواسطة قنصله في الاسكندرية . وبدا الكولونيل هودجز واثقا من الامر ، فاستمد وزير الخارجية منه تفاؤله . وقد اعرب بالمرستون خلال هذه الفترة الصعبة عن امله في الانتصار لسفيره غرينفيل في ١١ اذار بكلمات فطنة :

« ... ان تقارير هودجز عن مقابلاته لمحمد علي تحملنا على الاعتقاد بأن الباشا سائر في طريق الاستسلام . كان محمد علي مغتاظا وشديد الاضطراب والاهتياج عندما كان يؤكد بأنه لن يستسلم مطلقا ، وكان يدعم هذه التأكيدات بالقسم ، وهذا كله يدل على خوف باطني وضعف واع ... ليقل الفرنسيون ما حلا لهم القول ، فلن يستطيعوا ان يحاربوا الدول الاربع دفاعا عن محمد علي ... » (٨٩) .

نحو حل وسط

لكن جميع هذه العناصر مجتمعة لم تكن تسمح بعد بقيام عمل حاسم . فقد بلورت مذكرة المندوب التركي في ٧ نيسان واجوبة زملائه البروتوكولية الخلاف بين فرنسا وخصومها . لكن غيزو لم يشأ ان يعجل مجرى المفاوضات حتى لا يصل الى قطيعة عاجلة ، فأكد بأن حكومته تريد القيام بمحاولة اخرى للوصول الى اتفاق .

والواقع ان مترنيخ استغرب جمود المحادثات . فعاد الى مشروعه القديم الرامي

الى الاتفاق بين الباب العالي ومرؤوسه . فبدأ مرحلة جديدة في المفاوضات دامت حتى اواسط حزيران ، وسادها الركود بوجه عام . وطرحت خلال ذلك عدة مشاريع بغية اعادة جمع كلمة اوروبا . وقد اوحت هذه المرحلة بمذكرة ٢٧ تموز من عام ١٨٣٩ المرتجلة .

والواقع ان مستشار النمسا اعلن استعداده في الخامس والعشرين من نيسان الموافقة على هذا الاتفاق ، واخبر ممثله نيومان بذلك ودعا حكومة بروسيا للاشتراك فيه . فكتب الملك فريدريك غليوم الثالث على هامش الاقتراح النمساوي ساخرا :

« ... يبدو لي هذا الامر معقدا جدا . اذا ان القوم قد ندموا على تسرع الدول في مطالبة الباب العالي في تموز المنصرم بعدم الاتفاق مع محمد علي بدون مساهمتها » (٩٠) .

وفي لندن نفسها حاول المندوبان النمساوي والبروسي القيام بالوساطة مع غيزو لاقتسام البلاد السورية بين الباب العالي وباشا مصر مما يعطي المصالح الفرنسية والانكليزية سببا كافيا للوصول الى حل وسط (٩١) . وبدأ الموقف العثماني الحرج يدفع المسؤولين في القسطنطينية لمحاولة التصالح مع الوالي . وكانت الاراء داخل الحكومة الانكليزية من التضارب بحيث كان يكفي وقوع أي حادث ليغير رأي الحكومة الرسمي . وهذا ما توقع نيومان حدوثه في تقرير سري ارسله الى مترنيخ في ١٢ ايار . فاذا حصل ان حل احد اعضاء الحكومة المعارضين لبالمرستون مثل اللورد كلارندون او أي شخص آخر من اتجاهه محل وزير الخارجية « اتخذت القضية فورا طابعا فرنسيا — مصريا وضحي بجميع مصالح السلطان » (٩٢) . اما الدبلوماسي البروسي بيولو فقد تنبأ بأمر اشد وقعا . فقد ذكر ، امام تردد الدول وعجزها عن توحيد صفوفها ، بالحل الذي شغل مخيلة محمد علي لسنين خلت : اعلان الاستقلال من جانب واحد ووضع اوروبا المجزأة امام الامر الواقع . وجاء في رسالة وجهها الى فريدريك غليوم الثالث بتاريخ ١٦ ايار ما يلي :

« اية مخاطرة تواجهه في اعلان الاستقلال ؟ ففرنسا لن يضيرها الاعتراف بمصر قوية . وانكلترا التي تبدو اليوم مصرة على سحق باشا مصر ، هل تحاربه اذا اعلن استقلاله ؟ اشك في ذلك ، بل اقول ان مثال فرنسا لن يتأخر ان يجر انكلترا ، بسبب من المبدأ ومن المصلحة » (٩٣) .

ولكن لم يبد ان فرنسا كانت تفكر بمثل هذا الحل الجذري . اكان من الضروري ان يسدي اليها دبلوماسي بروسي ، لا مصلحة له البتة في قضايا الشرق الادنى ، نصيحة هي ، في الواقع ، جزيلة الفائدة ؟ لقد اكتفت حكومة تيير بانتهاج سياسة مطابقة لروح مذكرة ٢٧ تموز . فقد ارادت ان تحافظ على مبدأ المصلحة الاوروبية في القضايا الشرقية وان تضمن للباشا استقلالا يبقى معه تحت نفوذها بحيث تستمر في تمثيل دور فعال في القسطنطينية كما في الاسكندرية . انه حس سياسي مرهف بدا في الظروف الراهنة شديد الدقة وقليل الواقعية تجاه مرامي انكلترا

الصريحة بل العنيفة في مصر وسورية ، وامام نوايا روسيا الواضحة في فك الاتفاق التقليدي للدولتين البحريتين في قضية الدردنيل . لذا اقترحت الدبلوماسية الفرنسية اجراء مفاوضات مباشرة بين محمد علي وسيده على ان يقوم المرؤوس ، لا الباب العالي ، بالمبادرة .

وبينما كان القنصل الفرنسي كوسيله يميل في الاسكندرية الى مقاومة مسلحة وحرب جهاد في سبيل العدل (٩٤) ، كان السفير بونتوا في القسطنطينية يرسم الدرب التي ينبغي على المفاوضات المباشرة بين الباب العالي وباشا مصر ان تسلكها . نقل القنصل الروسي ميدم في تقرير سري وجهه الى وزيره نيسيلرود في اواخر ايار تطور المشاورات الفرنسية المصرية حول هذا الموضوع ، فذكر ان محمد علي اقترح على السفير بونتوا ان يرسل الباب العالي احد وزرائه للبدء في المفاوضات . فأجابه الدبلوماسي الفرنسي بأن القسطنطينية لا تستطيع ان توافق على ذلك بحكم التزاماتها تجاه الدول الكبرى . وحاول السفير ان يقنع الوالي بايفاد مفاوض يؤكد نوايا الوالي بالتخلي عن مقاطعة اضنة وممرات طوروس . بهذا فقط يقبل الباب العالي وممثلو الدول الدخول في مفاوضات مباشرة للوصول الى حل نهائي . ولكن محمد علي لم يسلك هذا السبيل بسهولة . فقد كان يريد اولا ان يعرف الوضع العام بوجه افضل بواسطة مراسليه الاجانب، فان بدت الظروف ملائمة ، اوفد سامي بك للتفاوض في القسطنطينية (٩٥) .

من الواضح ان محمد علي كان يتابع عن كثب الوضع في العاصمة العثمانية ، وكان يترقب تغيرا في السياسة . فقد ارسلت القسطنطينية الى لندن مندوبا جديدا هو شكيب افندي احد اذكى مساعدي وزير الخارجية رشيد باشا . فوصل الى العاصمة البريطانية في ٣٠ ايار بعد ان اجرى مباحثات مع تيير خلال مروره في باريس في ١١ من الشهر نفسه . وقد وصفه رئيس الوزراء الفرنسي بأنه رجل قدير وذكي يمكن النقاش معه » (٩٦) . ولكن على الرغم من انه كان يدعم ادعاءات الباب العالي الجنونية ــ المندوب العثماني شخصيا كان يعتبرها كذلك ــ فان وضع الباب العالي الشديد الحرج دفعه الى المطالبة بحل سريع للازمة المعلقة منذ عشرة اشهر . ومن اجل هذه الغايةقدم في ٣١ ايار ١٨٤٠ الى المندوبين المجتمعين في لندن مذكرة تنضح باليأس (٩٧) :

« ان الموقع ادناه يكرر بالحاح شديد طلب سلفه بأن ينفذ بأسرع ما يمكن ما ابدته مذكرة ٢٧ تموز ١٨٣٩ المشتركة للسلطان من اهتمام شديد الود والعطف ... » .

المرحلة الاخيرة في المفاوضات

لكن المسؤولين في فينا كانوا يعلمون ان شكيب افندي سيتبع نصائحهم في آخر المطاف ، تبعا للتعليمات التي لديه ، وانه مستعد لاكبر التنازلات في سبيل التعجيل في اتخاذ القرار النهائي (٩٨) .

ما ان وصل المندوب التركي الى لندن حتى استقال الصدر الاعظم خسرو باشا في ٧ حزيران ليحل محله صديق (ويقال صنيعة) للدبلوماسية الانكليزية ، هو رشيد باشا الذي حكم من وراء الصدر الاعظم الجديد احمد فتحي باشا . دل مظهر هذا التبديل في الاشخاص على ان ثمة تغييرا طرا على السياسة العثمانية . ولكن احدا لم ينخدع به ، لا انصار الصدر الاعظم الجديد ولا خصومه ، الا السفير الفرنسي دي بونتوا (٩٩) .

اوفد محمد علي احد امناء سره سامي بك ليبدأ فورا مفاوضات مباشرة ولكن عرضه رفض صراحة (١٠٠) . لم يستأ مترنيخ من ابعاد خسرو وكان يشتبه به عميلا روسيا . اما نيسيلرود فقد اعتبر هذا الحدث « مؤسفا للغاية » وحث مندوب القيصر بريونو على استئناف المفاوضات الشرقية بسرعة (١٠١) . ووافق بالمرستون على استئنافها ، اذ كان راضيا عن الاتجاه الجديد . لكنه كان ، كما صرح بذلك لنيومان في ١١ حزيران ، يريد ان «ينهي» هذه القضية « على وجه حسن » ، لا ان « يرقعها » . لقد كان ينتظر معلومات من مبعوثيه وعملائه في سورية ، لذا « فضل تمهلا آنيا على انهاء فوري سيء » (١٠٢) . وفي ١٢ حزيران اجتمع غيزو الى الوزير الانكليزي وسعى عبثا ان يسبر نواياه . ولذا اكتفى بتقريره الى الاشارة بـ « انه في موقف متريث كما لو انه ينتظر حدثا لا يتكلم عنه » (١٠٣) .

في تلك الاثناء ، كان الدبلوماسيون الاوروبيون في لندن يناقشون صيغة جديدة كل وسط يرمي الى اقتسام سورية بين الباب العالي ومصر او الى ترك هذا الاقليم بين يدي محمد علي ولكن طيلة مدة حياته فقط . واقترح المفوض النمساوي والبروسي الحل الاول الذي اعلن بالمرستون حينذاك استعداده لتبنيه . وعرض غيزو الامر على حكومته وحث تيير على اتخاذ قرار بهذا الشأن وعدم البقاء في موقف الترقب والمعارضة المبدئية (١٠٤) . ومن جهة اخرى استمر المندوب الروسي بريونو في سياسته السلبية نفسها وراح يهدم كل خطة ترمي لتكريس الاجماع الاوروبي ، في هذه الازمة التي تسير الى نهايتها . وترتدي وثائق الدبلوماسية النمساوية ــ البروسية اهمية خاصة بهذا الصدد اذ تسمح للمؤرخ بأن يتعدى النظرة الجانبية المبسطة التي قد يكونها من خلال اطلاعه على المراسلات الفرنسية والانكليزية فقط .

ويعود السبب في ذلك الى كون التنافس الانكليزي ــ الروسي بقي قائما في آسيا الوسطى الامر الذي دفع اللورد مالبورو وزعماء انكليز آخرين لان يلعبوا الورقة الفرنسية بالرغم من الخلاف على القضية السورية البحتة . واطلع نيومان في ٢٦ حزيران مستشاره مترنيخ على الصعوبات المستمرة التي تعترض المفاوضات بسبب عرقلة المندوب الروسي المنتظمة لها ، حرصا منه على الا يترك لفرنسا كلمة تسمع . وتسمح بعض الاسطر بفهم الحجم الحقيقي او المستوى النفساني للقضية التي كان يدور البحث حولها :

« ... لكن البارون بريونو ، من جهة اخرى ، يقول انه لا يستطيع

الموافقة على التنازل عن ولاية حلب وانه من الافضل الكف عن كل عمل بدلا من السير في اثر المتاهات الفرنسية . وفي كل مرة نناقش وسائل الاتفاق ، يثير المبعوث الروسي موضوعا مفاجئا بقصد عرقلة المباحثات . فاذا ما استعجل الامور فذلك لكي يضع القضية كاملة بين يدي امبراطور روسيا ، وليس فقط بدافع الرغبة في الوصول الى نتيجة لصالح السلطان . وهو لا يحاول ان ينكر هذا الامر ، فقد ادلى لي وللبارون بيولو باعترافات غريبة بهذا الشأن » (١٠٥).

وقد حرص ، لبلوغ غايته ، على دغدغة كبرياء بالمرستون واستخدام الاختلاف القائم حينئذ بين حكومتي باريس . وكان الوزير الانكليزي ، مع ذلك كله، يسيطر على الموقف . فأعار اقتراحات البارون بريونو اذنا صاغية ، ولكنه لم يغير الاهداف الاساسية لسياسته المشرقية الهادفة الى تجميد مكاسب روسيا في القسطنطينية وفي قضية الدردنيل . وكان سفير بروسيا بولو غالبا ما يطلع على نوايا بالمرستون السرية ، ولم يكن السبب في ذلك فقط تجرد بلاطه عن كل مصلحة في هذه الازمة ، بل بسبب توقد ذهنه وخبرته الواسعة في القضايا الاوروبية . وفي الاسبوع الاخير من حزيران ، اطلع على آخر خواطر وزير الخارجية التي تظهر درجة توقف القرار الوشيك على عناصر لم تكتمل بعد . فكتب في ٣٠ حزيران ، الى ملكه فريدريك غليوم الثالث هذه الاسطر المذهلة والمميزة في آن :

« ... يحرص بالمرستون على تعزيز السلطة الاسلامية فورا الى درجة انه في حيال فشله في تنفيذ هذا المشروع لصالح السلطان قد لا يتراجع ، في آخر الامر ، عن القيام بمثل هذا العمل لصالح باشا مصر ، وعن التحالف مع فرنسا لهذا الفرض . لا يستند هذا الافتراض الى تقديرات ... بل الى حديث سري ادلى به اللورد بالمرستون نفسه ... » (١٠٦) .

كل شيء متوقف على الوضع في سورية

والواقع ان الاحداث المرتقبة في سورية قررت في آخر الأمر اتجاه المفاوضات، بينما كان ممثلو الدول في القسطنطينية يتحمسون لتفاصيل اتفاق على الاراضي بين السلطان ومرؤوسه . وتجسدت هذه الجهود بخطة لاقتسام سورية وافق عليها رشيد باشا ، على حد قول السفير البارون فون ستيورمر ، وقضت بألا تكون سورية في اية حال من نصيب الوالي بصورة وراثية . اما مقاطعتا القدس ، نابلس فقد بقي امرهما موضع مساومة وملكيتهما ترتبط في آخر الامر بعناصر اخرى قيد النقاش (١٠٧) .

وبينما استمرت الثرثرة في القسطنطينية حول هذا الموضوع ، كانت المفاوضات في لندن تدخل مرحلتها الحاسمة ، فقد حسمت الاخبار الواردة الى بالمرستون من سورية الاتفاق النهائي . كان العملاء الانكليز قد جابوا البلاد منذ الربيع حاثين الاهالي المتذمرين على الثورة ضد السلطة المصرية ، ولم يكن امرهم خافيا على احد . وتشكلت بؤر الثورة في لبنان خاصة ، حيث للنفوذ الاجنبي وسائل سهلة للتغلغل

لا مجال لمراقبتها . وكان ترجمان السفارة الانكليزية في القسطنطينية ، وود قد برهن عن براعته في مثل هذه الاعمال . واتفق على ان يساعده هذه المرة القناصل المحليون ، قنصل انكلترا ـ بالطبع ـ يؤازره قنصلا النمسا وسردينيا ، وان يشترك اعضاء من الارساليات المسيحية الاجنبية كليا في هذه الحركة . سنرى بعد قليل بتفصيل اكبر اهمية تعاونهم الفعلي مع وود ومدى هذا التعاون ، اذ اوشك احدهم وهو الاب اليسوعي البولوني ان يكون محرك الحركة المارونية بالتعاون الوثيق مع القنصلية النمساوية بينما اسندت الى الكونت اونفروي الفرنسي ـ الذي كان ، ظاهريا ، يدرس اللغة العربية في دير عينطورة ـ مهمة تزعم المتمردين الموارنة (١٠٨). وفي اواخر شهر نيسان كتب ميديم القنصل الروسي في الاسكندرية الى الوزير نيسيلرود في بطرس بورغ بأن اهالي سورية يرغبون في تدخل اجنبي ويبدون استعدادهم لتقبل سيطرة اجنبية (١٠٩) .

كان ابراهيم باشا يقضي جل وقته في المحافظة على الامن في البلاد وفي متابعة حملته لتجريد الاهالي من السلاح ، ولكن اللبنانيين لم يستسلموا بسهولة لهذا الاجراء اذ كانوا يتلقون السلاح باستمرار من القنصليات ، وغالبا عن طريق مبشرين اجانب . وكانت نار الثورة تتأجج تحت الرماد . واصبح لبنان في اواخر حزيران مستعدا لاعلان التمرد ولمساندة تدخل تقوم به الدول الاوروبية . وكان اللورد بونسونبي يقود من القسطنطينية هذه العملية في سورية . كان يعلم ان نجاح سياسته ضد محمد علي يتوقف على ضعضعة وضعه في سورية وجعله عاجزا عن التصدي لهجوم يمكن ان تقوم به الدول الاوروبية . واعتقد في هذه الفترة ان العوامل الاساسية لبدء العمل اصبحت بين يديه ، وقد تحدث عن مشاعره هذه لزميله سفير النمسا فون ستيورمر الذي سارع في ٢٤ حزيران الى اعلام مترنيخ :

« ... لقد اطلعني اللورد بونسونبي على الرسائل التي تلقاها من هذا الاقليم (سورية) ، فوجدت فيها تأكيدا لنفس الوقائع . بعض هذه الرسائل محرر بقلم من قبل رجلين شهيرين : اللورد ايفرتون واللورد الفونلي بعد عودتهما من الاماكن التي يتكلمان عنها ... ويقول بونسونبي انه سيكون لتقارير هذين السيدين ، المنتميين الى حزب المحافظين وقع كبير في انكلترا لانها ستساهم في ازالة الغشاوة عن عيون القوم ، ذلك انها تصور وضع باشا مصر على حقيقته ... » (١١٠) .

كان لهذه التقارير ـ كما لاحظ مترنيخ على هامش هذه الرسالة ـ تأثير كبير في التعجيل بتوقيع اتفاق ١٥ تموز . فقد عقدت الحكومة الانكليزية اجتماعين في ٤ و٨ تموز ، لاتخاذ موقف نهائي . وكان اجتماع ٨ تموز حاسما . فاستطاع نيومان في اليوم التالي ان يؤكد لمستشاره في فيينا بأن بالمرستون اعتمد على المعلومات الواردة من سورية ليحمل اعضاء الحكومة على الموافقة على الاضطلاع بمسؤولياتهم : لقد اعطت الاموال التي انفقت في سوريا ثمارها ولم يعد وضع محمد علي بعيد المنال، كما كانت تعتقد الدبلوماسية الفرنسية :

« لقد لقي اللورد بالمرستون في المعلومات الواردة من سورية عونا كبيرا ، اذ افادته في التدليل على ان جميع اقاويل الحكومة الفرنسية عن الوضع الداخلي في هذا الاقليم وعن وضع الباشا هي مجرد اساطير ، وانـه يجب الحذر من الوقوع في هذا الفخ ... » (١١١) .

التحالف الرباعي : ١٥ تموز ١٨٤٠

رسم غيزو لحكومته في ١١ تموز الوضع بالتفصيل . ونقل حتى شهادة اللورد ايفرتون عن حالة سورية ومخاوف انكلترا من المطامع الفرنسية في المتوسط (١١٢) ، ولاحظ بأن الوقت ملائم لتدخل اوروبي في هذا الاقليم الناقم على الحكم المصري . هيأت هذه الرسالة ، بتلميحاتها الواضحة ، الاذهان للقرار النهائي . واكد غيزو ان ما من شيء قد اصبح نهائيا ، لكنه كان يعلم ان القوم بدأوا يضعون اللمسات الاخيرة على المعاهدة التي عرفت آنئذ بالتحالف الرباعي الموقع في ١٥ تموز الساعة السادسة بعد الظهر .

وهكذا فرضت هذه المعاهدة حدودا لسلطة محمد علي في اطار الامبراطورية العثمانية الموحدة . لكنها اوشكت ان تدفع اوروبا الى حالة حرب بسبب موقف الحكومة الفرنسية العدائي . ووجدت القضية السورية ــ المصرية لاول مرة في تاريخ الاتفاقيات الدولية ، حلا مرتبطا ارتباطا وثيقا ، بل مباشرا ، بالسلم والتوازن في اوروبا ، وبذلك اصبحت احدى مسائل الحق العام الاوروبي . وعندما اكـدت الامبراطورية العثمانية ، في اتفاق دولي ، قبولها بمذكرة ٢٧ تموز عام ١٨٣٩ ، تخلت بذلك نهائيا عن سيطرتها المطلقة على مقدرات الاسرة المالكة في مصر ، وكذلك مقدرات سورية المشتملة على اقليمي لبنان وفلسطين . لقد ارتبطت هذه القضية ، في الواقع، باتفاق آخر ، وقع في ١٤ آب التالي ، منح بروسيا حرية تصرف كاملة ، واعترف لها بموقفها الحيادي في حالة نشوب نزاع مسلح بين الدول الموقعة على المعاهدة وبين فرنسا . وتضمن ذلك الاتفاق بندا خاصا يضمن لبروسيا حرية التحرك ، اذ كانت الروح القومية في هذه المملكة ، ولا سيما في اقـاليم رينـان ، تستعـر بعنف ضد التحديات الحربية الصادرة عن فرنسا (١١٣) .

غير ان الهدف النهائي كان ولا يزال سحق قـوة محمد علي العسكرية واعادة مصر الى الادارة العثمانية عن طريق الوصاية التي فرضها التحالف الرباعي . فتعهدت حكومات هذا التحالف الاوروبي الجديد « بالتزام الاتفاق التام وتوحيد جهودها ، كل حسب امكانياتها » لحمل باشا مصر على الموافقة علـى المعـاهدة . فاذا رفض ، استخدمت ضده « بناء على طلب من السلطان » وسائل الضغط المتفق عليها . وفي تلك الاثناء اتخذت التدابير اللازمة ، لفرض حصار شامل على مصر لمنـع كل اتصال بحري لها مع سورية . وبالاضافة الى ذلك كان الحلفاء على استعداد ، اذا ما تجرأ الوالي على «التوجه الى القسطنطينية» بحرا او برا ، « استجابة نداء السلطان »

ووضع مضيقي البوسفور والدردنيل وكذلك العاصمة بمنجى من كل هجوم ؛ على ان تبقى فيها القوات الحليفة ما دام الخطر المصري قائما .

واتخذت اجراءات منفصلة عن المعاهدة وان تكن ذات صلة بتأثيراتها الدولية : فحددت اراضي الاقاليم التي تترك للباشا . فعهد اليه شخصيا ولخلفائه المباشرين ادارة ولاية مصر . اما ولاية عكا ومناطق سورية الجنوبية فتركت لــه مدى الحياة فقط . جاءت هذه التنازلات من قبل السلطان لتؤكد على صفة التابع التي تربط محمد علي بسيده . وقد تعزز ذلك باستيفاء الضريبة السنوية وتطبيق جميع قوانين الامبراطورية العثمانية في مصر . وقع شكيب افندي هذه المعاهدة الى جانب زملائه الاوروبيين ، وبذلك اصبح تخلي السلطان عن حقوقه العليا امرا واقعا . وهكذا لم تعد القضية مسألة انتصار الباب العالي على وال متمرد بل مسألة وصاية صارمة فرضتها اوروبا المتحالفة على الامبراطورية العثمانية كلها ، بما فيها مصر وسوريا وفلسطين .

كان في وسع فرنسا ان توقع القسم الخاص في هذه المعاهدة المتعلق بحقوق السلطان العليا ، اذ انها اعلنت في كل وقت وقوفها ضد استقلال مصر وقالت دائما بضرورة ضمان سلامة الامبراطورية العثمانية بالنسبة لاوروبا . لكن المسألة السورية شكلت نقطة خلاف مستعصية في الصراع الفرنسي الانكليزي ، وفي نفس الوقت ضعفت المنافسة القديمة بين انكلترا وروسيا حول البوسفور والدردنيل .

النتائج المباشرة لهذا « التحالف » :

كانت نتائج هذه المعاهدة على الصعيد الاوروبي متشعبة ومعقدة في آن واحد . وليس في نيتنا أن نتحدث عنها بالتفصيل في هذا البحث . ابدى نيسيلرود ارتياحه للسرعة التي اتخذت بها تلك القرارات ، ولا سيما لانهيار التحالف التقليدي بين فرنسا وانكلترا حول السياسة الشرقية . لكن احتمال اقدام ابراهيم باشا على هجوم جديد ظل يقض مضاجع الجيش الروسي الذي لم يكن بعد قد اصبح قادرا على الانتقال من القرم الى آسيا الوسطى لمواجهة القوات المصرية . ولكن ابراهيم باشا كان منهمكا في اخماد الثورة في سورية . اما تخوف مترنيخ من احتمال وقوع اشتباك بين الدول الاوروبية فلم يكن ناتجا عــن قدرة فرنسا على الهجــوم ، بل من التأثير الذي قد يتركه مثل هذا الهجوم علــى ممتلكات النمســا ، ولا سيما فــي ايطاليا . اما ملك بروسيا فأكد تضامنه مع اوروبا معلنا في الوقت نفسه حياده في حالة قيام حرب ، فركز بذلك من جديد على مبدأ « الدعم المعنوي » الذي تقدمه حكومته لسياسة الاوروبية الرامية للمحافظة على سلامة اراضــي الامبراطورية العثمانية (١١٤) .

وتابع بالمرستون سياسة القوة . فبدأ حتى قبل توقيع المعاهدة بتنفيذ مخطط للاستيلاء على المناطق الاستراتيجية في الشرق الادنى وكان جنوب ما بين النهرين اول منطقة تم الاستيلاء عليها بعد الاستيلاء على مدينة عدن . تلقى القنصل الروسي

ميديم تقريرا من عميله في بغداد مؤرخا في ١٣ تموز ابلغه فورا الى نيسيلرود في ٢٦ آب . وقد تضمن هذا التقرير الوقائع التالية :

« لقد استولى الانكليز على قات و Frenk ، على مسيرة ثلاث ساعات من ولاية بغداد . ويتخذون الآن التدابير ليحشدوا هناك قوة عسكرية تعمل فيما بعد ، على حد قولهم ، في البلدان الخاضعة لمصر . . . وقد غرقت سفينة انكليزية كانت قد انطلقت من بومباي مع ٥٠٠٠ رجل . وتجمعت في بغداد اربع بواخر ، معدة للملاحة على الفرات ، ومعها المعدات وجميع ما يلزم لاقامة المحطات وانشاء خطر مواصلات على الفرات » (١١٥) .

اما في لبنان فقد تابع العملاء الانكليز تحركاتهم وهيأوا من هناك الحملة العسكرية المنوي القيام بها . وفي اواسط تموز ابلغ القنصل الروسي ميديم وزيره نيسيلرود ان انزال القوات الانكليزية سيجري على الارجح في منطقة طرابلس . وكانت حملة الحلفاء العسكرية هذه قد تقررت لمواجهة ردة فعل محمد علي المتوقعة على الانذار الذي وجه اليه (١١٦) . فاضطلعت انكلترا بادارة العمليات ، على ان يركن باقي الحلفاء دون الدخول في التفاصيل ، الى التعليمات التي تعطيها الاميرالية الانكليزية للاميرال شوبفورد المكلف بالتنفيذ ، والتزمت انكلترا فقط باطلاعهم على التعليمات العامة على ان تترك لشوبفورد حيزا معقولا من حرية القيادة .

نعلم كيف تلقت فرنسا انباء معاهدة التحالف الرباعي (١١٧) . فقد هددت بشن حرب ضد اعداء الباشا ، ولكن بالمرستون رد ببرود ، وقد دعمه في ذلك بريونو ، بأن الحلفاء مستعدون لمثل هذا الاحتمال ، وقابل بالمرستون التهديد بالتهديد، واعلن قدرته على سحق القوات البحرية الفرنسية في ظرف شهرين وتصفية الجزائر وسائر المستعمرات . بينما زايد بريونو عليه بأن تعهد بدعم الاسطول الروسي الموجود في كروستادت لانكلترا في « تحطيم القـوة البحرية الفرنسية وتنظيف المتوسط من مراكبها » (١١٨) .

هذا ما كان يجري في الكواليس مما يدل على ان الحفائظ كانت مثارة . اما على صعيد الدبلوماسية العلنية فقد وجه بالمرستون مذكرة الى غيز في ١٧ تموز شرح له فيها بكل لباقة اسباب المعاهدة الرباعية . واعرب عن امله في الا يدوم هذا الانفصال عن الحكومة الفرنسية طويلا ورجاها ان تستمر في التعاون مع اوروبا لاعادة السلام الى الشرق ، وذلك عن طريق تقديم الدعم المعنوي اذا ما تعذر تقديم الدعم المادي ، الامر الذي يجعل فرنسا جديرة بالامتنان والاحترام من قبل جميع محبي السلام » (١١٩) .

والواقع ان الآمال كانت معقودة في ذلك الحين على القيام بعمل عسكري سريع في سورية لاضعاف قوة محمد علي وتبرير التدابير التي اتخذها التحالف الرباعي حيال فرنسا. وقد تحدثت عن ذلك بوضوح المذكرات الدبلوماسية المتبادلة والمحادثات الدبلوماسية المتنوعة الاتجاهات . وفي ٢١ تموز ناقش تيير بصراحة هذه الناحية

في مذكرة وجهها الى بالمرستون بواسطة غيزو ابدى فيها استغرابه لادعاء انكلترا بأنها تريد احلال السلام في الشرق بينما تعمل على اثارة القلاقل في المنطقة عن طريق امداد اهالي لبنان بالمال والسلاح للتمرد على السيطرة المصرية ، وخلص الى التساؤل : هل يمكن اخضاع هؤلاء الاهالي للباب المالي بعد اثارتهم ضد الوالي ؟ واذ ما تمكن ابراهيم باشا من اخماد الثورة وبقيت سورية تحت الحكم المصري ، أفلن ترى اوروبا الوالي ، وقد غضب وثار ، يجتاز جبال طورس ويهدد القسطنطينية من جديد ؟ لا يبدو ان مثل هذه الحجج الدبلوماسية قد اثرت على بالمرستون الذي سبق له ان درس جميع الاحتمالات واستعد لها (١٢٠) .

ارادت فرنسا ان تتدارك تدخلا عنيفا من قبل الحلفاء في سورية فارسلت السيد فاليفسكي الى محمد علي ووجهت تعليمات دقيقة الى القنصل كوشيله للعمل على حث الوالي لبذل كل جهد من اجل ضمان ملكية سورية مهما بلغ الثمن ، فبذلك يبطل مفعول معاهدة لندن . لقد اشعلت الدول الثورة في لبنان ، ولكن تمكن الوالي من احلال السلام في المنطقة فقدت الحملة الاوروبية التي يتزعمها بالمرستون كل مبرر ومعنى ... ذلك كان مضمون التعليمات التي ارسلت الى الاسكندرية في ٢٩ تموز :

« اذا تمكن الوالي من احلال السلام في لبنان ، وجعل الاسكندرية وعكا في مأمن من كل هجوم ، وحشد جيوشه في سورية ليمسك بزمامها وفي سفوح جبال طوروس ويكون مستعدا ليصد اعدائه والتهديد بالانقضاض عليهم، لاصبح عندئذ في وضع لا ينال منه احد ، ولا مجال الى اضعافه او ارغامه على أي شيء ، ولسقطت مشاريع البلاطات الاربعة ، ذلك ان هذه الدول لا تملك اية وسيلة ضغط مباشرة لارغامه على أي تنازل . وعندئذ تتحقق اهدافه واهدافنا . ولكن الامر لن يكون كذلك اذا تبع محمد علي عواطفه العدائية وسعى الى اكثر من ذلك ، بدل ان ينتهج هذه السياسة الرزينة ...

« يجب ان يكتفي بأن يجعل نفسه في بلاده قادرا على التصدي لكل هجوم والا يتنازل عن شيء وان يهدد الامبراطورية التركية دون ان يجتاز الحاجز الذي يفصله عنها ... » (١٢١) .

لقد اكتملت هزيمة مصر الدبلوماسية في لندن بالرغم من تشدد فرنسا ، بل ربما لهذا السبب بالذات . وكان واضحا ان التحالف الرباعي سيبقى مجرد امنية اذا لم يفرض نفسه بالقوة . وبدأ هذا الصراع الجديد فور توقيع المعاهدة . لكن انكلترا كانت قد استعدت لهذا الامر قبل ذلك بكثير . وفي المرحلة الثانية نصح تيير الوالي بأن يقاوم الضغط . وقد دفع بذلك محمد علي الى مجابهة اعدائه الاشداء والتصدي للثوار المدعومين بقوة ، دون ان يوفر له الوسائل الناجعة لتحقيق النجاح (١٢٢) .

امتدت هذه المرحلة الجديدة طوال سنة وشهدت انهيار ثلاثين عاما من الصراع

والتوسع انهيارا كاملا . ان تحديد المعالم الرئيسية لهذه المرحلة من خلال العوامل السياسية والعسكرية يكمل اطار الاحداث الجديدة الاجتماعية والطائفية التي دخلت منذ تلك الفترة تاريخ الشرق الادنى فأثقلت اقداره بأعباء جديدة وشدته ، بشكل اوثق ، الى مشاريع التوسع الاوروبي .

٢ ـ من الهزيمة الدبلوماسية الى التصفية السياسية ـ العسكرية (١٨٤٠ - ١٨٤١)

سرعان ما انقضت هذه المرحلة الجديدة : التي لم تدم اكثر من عام ، وجرت الاحداث والمفاوضات المتعلقة بها ، في لندن والشرق في آن واحد . وفي اوروبا فشلت سياسة تيير المتهورة فشلا ذريعا تجاه اتفاق «الحلفاء» ومقاومتهم . واستأنف غيزو الذي خلف تيير في مطلع تشرين الثاني سياسة الحوار ومن ثم التعاون مع حكومات التحالف الرباعي . وتجسد هذا الاجماع الاوروبي بمعاهدة جديدة ، عرفت بمعاهدة المضائق المعقودة في ١٣ تموز عام ١٨٤١ والتي توجت سياسة بالمرستون وعززت الوفاق بين جميع الدول وحلت مؤقتا القضية الشرقية .

وفي الشرق تتابعت انتصارات اوروبا المتحالفة تتابعا يكاد يكون صاعقا . اذ عاد ما كان يسمى بـ « الامبراطورية المصرية » ، قبل نهاية عام ١٨٤٠ الى حجمه السابق كاقليم غير ذي شأن يحكمه ، تبعا لارادة اوروبا والسلطان ، باشا عجوز يخضع لاشد القيود . والواقع ان تصفية انجازات محمد علي ، التي تمت منذ شهر آذار عام ١٨٤١ ، فسحت المجال للمصالحة والاجماع الاوروبيين اللذين كرستهما معاهدة المضائق .

ان يصحح الخطأ في لندن :

يشكل هذان المجريان التاريخيان ، تقريبا ، جانبين لحدث واحد . فمن جهة تم ضمان سلامة اراضي الامبراطورية العثمانية تجاه « طموح » محمد علي ، لكن استقلالها ، وخاصة فيما يتعلق بمضيقي البوسفور والدردنيل ، اصبح في الواقع محددا جدا ، ان لم يكن قد ضاع نهائيا نتيجة الوصاية الاوروبية .

ظل تيير حتى قصف بيروت بالقنابل (في ١١ ايلول) ، يعتقد ان بوسعه انقاذ ماء وجهه اذ ما اقترح ،بصورة مباشرة او غير مباشرة ، مختلف المشاريع من اجل حل وسط . فمنذ الاسبوع الاول من آب بدأ القلق يساور بروسيا من جراء الاستعدادات الحربية الفرنسية وحالة الغليان التي سادت مقاطعات رينانيا ، فكتب الوزير ويرزر من برلين الى سفيره في باريس طالبا اليه ان يطمئن الملك لويس فيليب الى نوايا فريدريك غليوم المفعمة بالصداقة والسلم على الرغم من اختلاف الآراء السائدة في تلك الآونة . كما طلب اليه ، بهذه المناسبة ، ان يقدم الى الملك الفرنسي « تحفا من الحديد المصنوعة في مصانع الصهر الملكية ببرلين » (١٢٣) . وفي نفس

الوقت قام بيولو السفير في لندن بمبادرة وساطة فاقترح نقل مكان المؤتمر الى فيينا ليتسنى لحكومة فرنسا ان تشترك فيه . وكان ملك بلجيكا ليوبولد الاول يدعم مساعي المصالحة هذه التي لم تتضمن أي تنازل في القضية المصرية . ولم يقبل مترنيخ بمثل هذا الاجراء لان « الهفوة ارتكبت في لندن وهناك يجب ان تصحح » على حد تعبيره (١٢٤) .

وسلك تيير نفسه هذا السبيل ايضا فأرسل سرا في ١٤ آب الى سفيره غيزو مشروعين لحل وسط للازمة الشرقية . ينص المشروع الاول على عدم معارضة فرنسا الاشتراك مع باقي الدول لتدعيم الوضع القائم وانكار مبدأ الوراثة على محمد علي . اما المشروع الثاني فيقترح ان تضطلع فرنسا بدور الوسيط بين الوالي ودول التحالف الرباعي . كان واضحا ان هذين المشروعين لا يتضمنان اي عنصر جديد يمكن ان يحمل بالمرستون على تغيير موقفه . وقد رجت فرنسا ملك بلجيكا ليوبولد الاول ان ينقل هاتين الصيغتين للحكومة الانكليزية . لكن بالمرستون رفض هذه الاقتراحات التي فات اوانها ، اذ لم يعد مجال لمثل هذه الوساطة بعدما وصلت المفاوضات هذا الحد » (١٢٥) .

لكن المرونة التي اتسم بها موقف الحكومة الفرنسية الجديد شجعت الحليفين، انكلترا وروسيا ، على التشدد في مطالبهما وعلى توسيع دائرة النقاش ، لتشمل القضايا المتوسطية وسلامة اراضي الامبراطورية العثمانية كلها . وفي ٢٥ آب نقل نيومان بامانة الى مترنيخ آراء زميله الروسي فو بريونو :

« اذا ارادت فرنسا فيما بعد أن تشترك في الجانب الخاص باغلاق المضائق ، فلا مانع من ذلك . ولكن اذا ارادت ان تشارك في الجانب المتعلق بسلامة اراضي الامبراطورية العثمانية فان الامبراطور نقولا لن يسمح بذلك ما دامت مدينة الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي . والسكوت عن هذا الامر اعتراف ضمني بالاحتلال ، وهذا ما يستحيل ...

« وكان اللورد بالمرستون قد قال له بأنه فكر بهذا الامر وان احتلال الجزائر غير شرعي ولا تعترف به انكلترا ، واذا لم تعد هذه الدولة الى صاحبها الشرعي ، فلن يكون في استطاعة فرنسا ان تتحدث عن سلامة الامبراطورية العثمانية ... » (١٢٦) .

رفض الوالي ورضى انكلترا

استحال كل سبيل للاتفاق على المستوى الدبلوماسي وفي الاوساط الاوروبية. فتوقف كل شيء على تطور الوضع العسكري في سورية . ولم يفاجأ احد برفض محمد علي القبول بمقررات معاهدة لندن التي رفعها اليه رفعت بك مندوب الباب العالي ، فقد كان ذلك متوقعا . لذا لم يبق أي امل في التوصل لحل سلمي للازمة .. هذا ما نقله القنصل الروسي ميديم في اواسط آب الى الوزير نيسيلرود ، وقد

اضاف الى قوله هذا بأن موقف الباشا هذا يلقى دعما من جانب والوسكي مبعوث تيير الذي « كان يغذي امل محمد علي بتدخل فرنسي اذا ما لجأ الى تطبيق التدابير القهرية » (١٢٧) . وعلى اثر فشل مهمة رفعت بك باشر قناصل الدول الاربعة مهمتهم في ١٧ آب فأبلغوا الوالي رسميا بنود معاهدة ١٥ تموز وحدودا له مهلة عشرة ايام لاعلان قبوله بها (١٢٨) .

شجعه هؤلاء القناصل ، بمختلف وسائل الاقناع التي في متناولهم ، على الانصياع لمشيئة الدول وشرحوا له النتائج الوخيمة التي ستترتب على رفضه . ونستطيع من خلال الاطلاع على نموذج من الحجج التي استخدمها القناصل ان ندرك مدى عنف ردة فعل محمد علي ، فقد نقل ميديم في ١٩ آب في رسالته القنصلية الحديث الذي وجهه هو وزملاؤه الى الوالي :

« لينصع لحكم الضرورة وليقبل ، بالامتنان والشكر ، من يد سيده الشاب والشهم واوروبا بأكملها ، مجد مؤسس اسرة حاكمة جديدة تحت رعايتهم ووصايتهم . فتنتقل انجازاته الى وارثيه ويحفر اسمه على صفحات التاريخ بأحرف مجيدة ... » (١٢٩) .

وفي حين كان السلك القنصلي يستخدم عبارات التملق هذه كان يدرس « وسائل الضغط الانجع لبلوغ اسرع حل للقضية » . ولم يكن القناصل على علم بخطط الامبريالية الانكليزية ، فاتفقوا على ان الهجوم على الاسكندرية سيقضي على الوالي اذ ان قوته تركزت في تلك النقطة الاكثر حساسية في بلاده (١٣٠) .

ولم ينتظر محمد علي انقضاء مهلة العشرة الايام المحددة له للاعلان عن قراره . فأكد في ٢٥ آب للقناصل رفضه القاطع وطمأنهم الى انه « لن يؤخذ حيا » . واضاف بأنه لم يتخذ قراره هذا تحت تأثير الدبلوماسية الفرنسية ، لانه « لم يثق ابدا بالدعم الذي قدمته له فرنسا » (١٣١) . وهكذا فشلت في الاسكندرية الطرق السلمية فدفع موقف الوالي هذا الى اللجوء الى الوسائل القسرية ، بموجب مقررات معاهدة لندن . وفي حين اعتبر القناصل المعتمدون في الاسكندرية تطور الازمة بهذا الشكل الحاد امرا طبيعيا ، استنكرت الجاليات التجارية الاوروبية المقيمة في مصر علانية السياسة الانكليزية . وهذا ما نقله القنصل هودجز في ١٣ آب بوضوح الى حكومته في لندن واكد بأن زميله الفرنسي لا يزال يحض الوالي على المقاومة ، ملمحا له باحتمال نشوب حرب شاملة :

« ... ان جميع الاوروبيين المقيمين في هذا البلد يستنكرون بشدة الوسائل القسرية المستخدمة ضد الباشا . وان اعنف فريق واصخبه نقدا لحكومة جلالته وحتى لي شخصيا هو جماعة التجار الانكليز المقيمين في الاسكندرية ... » (١٣٢) .

لكن هيهات ان يؤثر ذلك على المسؤولين عن هذه السياسة وقد كان سرورهم شديدا لانهم وجدوا المبرر لاستخدام هذه الوسائل القسرية . وهذا الموقف

المستهجن الذي وقفته الدول اكده السفير فون ستيورمر بصراحة في تقرير رفعه الى مترنيخ في ١٠ ايلول . بل ان اللورد بونسونبي خشي ان ينزل محمد علي عند رغبة الدول . ويقال ان بالمرستون استقبل بفرح بالغ انباء رفض مصر ، فقد كان الوزير الانكليزي مقتنعا بأن الفرنسيين لن يقدموا على الحرب ، وبذلك يصبح بالامكان انتزاع سورية من الوالي وحرمانه حتى من حق الوراثة على مصر . تتفق شهادة فون ستيورمر هذه التي تدين الدبلوماسيين الانكليز ، مع اصرار الدول على قصم ظهر الوالي نهائيا :

« ... لم يأسف اللورد بونسونبي مطلقا لعناد محمد علي بل سر به كثيرا . كان كل يوم يقول لي انه يخشى ان ينزل محمد علي عند رغبة الدول واكد لي البارحة مساء ان الخبر الذي اتى به رفعت بك سيكون سبب فرح بالغ لدى بالمرستون : « لقد اجبرتنا الظروف ان تكون اكرم مما نود ، لكن سيسعدنا ان نرى محمد علي يفقد حق الوراثة على مصر مثلما نسعد لرؤيته مجردا من سورية » على حد قوله .

« وقد اخبرني ، حين وصول بريده الاخير من لندن بأن اللورد بالمرستون كان يتمنى بأن يرفض محمد علي أي اقتراح من الاقتراحات المرفوعة اليه وانه هيأ نفسه لذلك مسبقا » (١٣٣) .

والواقع ان محمد علي تلقى تلميحات واقتراحات مذهلة من ممثلي فرنسا في الاسكندرية والوسكي وكوشيله . فقد حرضاه في البداية على ان يطلب ، رسميا ، حماية فرنسا فينجو بذلك من ضغوط التحالف الرباعي . لكنه امتنع عن مثل هذه الخطوة خشية انقلاب الوضع وتغير السياسة الاوروبية . وسرعان ما اقلع عن خطة التعاون مع فرنسا ليتبنى خطة الهجوم عبر جبال طورس (١٣٤) . لكن والوسكي كتب في ٢٤ آب الى تيير بأن محمد علي اعتنق فكرته القاضية بأن يبقى في « موقف الترقب والتهديد » متحديا بذلك الدول . كان الباشا يعتقد بأنه قادر على مواجهة هجوم اوروبي على سورية ، معتمدا في ذلك على جيشه المسيطر على دمشق والسهول ، وعلى الامير بشير الذي كان يمسك بزمام جبل لبنان . لكن والوسكي لم يشاطره هذا التفاؤل وهذه الثقة . وكان يتوقع ان تكون ثورة يشنها الموارنة والدروز وخيمة العاقبة على السيطرة المصرية على سورية (١٣٥) .

نحو هجوم « الحلفاء على لبنان »

واكدت الاحداث بعد قليل هذه التخوفات . اذ دخل الاسطول الانكليزي في اواخر آب المياه السورية مدعوما ببعض القطع البحرية النمساوية بينما اعلن سليمان باشا النفير العام . حتى تلك الآونة لم يكن اهالي الجبل قد بدأوا بالرغم من جهود العملاء الانكليز . لكن البلاد ثارت عند رؤية الاسطول الاوروبي . ولم يكن فاسيلي القنصل الروسي في بيروت ، على ما يبدو ، على علم بهذه السياسة العليا الرامية الى غزو البلاد . فأعلم في ١٨ آب رئيسه القنصل ميديم باقدام الكمودور نابيير على

اقتحام مرفأ بيروت ، حيث باشر فورا بعمليات عدائية اشاعت الذعر . ذعر قنصلا النمسا وبروسيا ولجآ الى الجبل بينما كان الكومودور نابيير يقصف المدينة بالقنابل من وقت الى آخر بغية حمل الاهالي على اعلان الثورة . وفي الوقت نفسه كان السيد وود صهر القنصل الانكليزي يبذل قصارى جهده لاثارة الاضطرابات ، وحل محله بعد مدة اعضاء من الارساليات المسيحية .

واتصل فاسيلي بالكومودور نابيير الذي كان يدلي بتصريحات مثيرة ويعلن بأنه جاء لينقذ الاهالي من النير المصري ، ويدعوهم الى الثورة على هذا الحكم الذي افقرهم ، كما وعد الجنود بعفو كامل وبصرف رواتبهم المتأخرة ... غضب القنصل فاسيلي لهذه الاسباب وكتب القنصل ميديم في الاسكندرية :

« ... ليس من مهمتي ان احكم على تصرف الانكليز . لكن من واجبي ان اقدم لك عرضا امينا لبعض الاعمال المستغربة التي قد يبررها النجاح يوما ولكنها ستبقى مناقضة لجميع مبادىء الحقوق الانسانية ...

« لقد اوضحت لي مقابلتي مع الكومودور موقفه بما فيه الكفاية واظن اني نفذت الى فكره ... انه مقتنع بأن بنود البروتوكول المقررة ، تحت تأثير الاخبار الواردة من سورية ، سيستحيل تنفيذها اذا حل السلام في لبنان واصبح صعب المنال ... بل يخشى ان يفاجئه اسطول الوالي ، ويبدو ان لديه فكرة حسنة جدا عن السفن المصرية . انه يتحدث عن حملة مؤلفة من ٢٥٠٠٠ نمساوي وعن حملة اخرى من جنود السلطان ... » (١٣٦) .

هكذا بذلت الجهود لاثارة جبل لبنان لضرب معنويات المسؤولين المصريين واجبارهم على الاستسلام . لكن في تلك الاثناء « لم يبد لبنان حراكا وكان الامير بشير في اوج قوته » حسب تأكيد القنصل فاسيلي . ولم يكن هو ايضا يتوقع الانهيار الذي لم يلبث ان وقع . وجرت محاولة اخيرة لدى محمد علي قبل ضرب بيروت الضربة القاضية فقام اميرالا اسطول الحلفاء ، الانكليزي شوبفورد والنمساوي باندييرا يرافقهما ضباط آخرون ذوو رتب عالية بزيارة مجاملة لمحمد علي في ٣١ آب . لكن الوالي لم يدعهم يتطرقون الى الموضوع الذين جاءوا لبحثه راجيا من السير روبرت ستوبفورد « الا يثير مناقشات مزعجة لا طائل تحتها » . فغادرا الاسكندرية مصممين على تنفيذ مهمتهما بكل قسوة (١٣٧) .

وتقرر مصير سورية في شهر ايلول اثر قصف بيروت وانزال القوات الحليفة فيها (في ١٠ و ١١ ايلول) وثورة الموارنة التي عقبت ذلك . لكن ما كانت المجابهة المسلحة لتنجح لو لم يمهد العملاء لذلك بنجاح في اوساط اهالي الجبل . ويجب على المؤرخ ، عند بلوغه هذه النقطة ، ان يكبح عواطفه الدينية الخاصة ويصف الواقع دون محاباة لاحد ، خاصة وان هذه الاحداث كان لها فيما بعد تأثير عميق على سير التاريخ واوضحت تطورات اخرى جوهرية بالنسبة لتفهم الوضع الطائفي .

جيش الاحتلال ونشاطات المبشرين :

قامت حملة شاملة تستهدف تقويض الاخلاق . فحاول القنصل الانكليزي ان يرشو اولا سليمان باشا (الكولونيل سيفر) الرئيس الاعلى للجيش المصري . فوعده بأن يوليه ادارة كريت Candic او قبرص مثلا ومنحه حق توريث الحكم لاسرته ، وذلك بغية حمله على التخلي عن خدمة الوالي . جرى اللقاء بين القنصل الانكليزي والجنرال سليمان باشا في منزل قنصل روسيا فاسيلي الذي نقل اخباره الى القنصل الروسي في الاسكندرية . وكان فاسيلي قد اعلم زميله الانكليزي « بمبادىء الجنرال وحزمه » . غير ان القنصل الانكليزي « قدم لسليمان باشا باسم السلطان وبضمانة الدول الاربع الكبرى الموقعة معاهدة ١٥ تموز عروضا مغرية » . رفض سليمان هذه الرشوة الامر الذي اثلج صدر القنصل الروسي الذي كان يتخوف من عواطف الكولونيل سيفر الوطنية وهو جندي امبراطوري قديم . ولم يكن فاسيلي يخفي قلقه بهذا الشأن لان « تسليم احد الاقاليم الى سليمان باشا يعني رميه بين ايدي الفرنسيين » (١٣٨) .

جرى توزيع المال والسلاح على اهالي جبل لبنان على يد عملاء اخصائيين ومبشرين بروتستانت وكاثوليك . وقد ذكر فاسيلي في رسالة الى ميديم المؤرخة في ١٩ ايلول انه اثناء اقامته في المعسكر الانكليزي وزعت آلاف البنادق على اهالي الجبل . لكن المسيحيين (الموارنة) وحدهم انضموا الى الحلفاء « بينما بقي الدروز مخلصين للامير بشير تمام الاخلاص . ولم يقدم اهالي الجبل المسلحون ، حتى ذلك الحين ، اية مساعدة للحلفاء . فراح الضباط الانكليز ينعتون اهالي الجبل بالجبن » (١٣٩) . وقد تعززت هذه المعلومات بشهادات اخرى شخصية ودامغة . فتحدث س. غوبات (S. Gobat) الذي اصبح فيما بعد اسقف الطائفة الانكليكانية في القدس ، في سيرته الذاتية ، بتستر كبير ، عن المهمة « الثقافية » التي عهدت بها اليه لدى الدروز وحتى لدى البطريرك الارثوذكسي المقيم في دمشق . فذكر انه وصل من مالطا ، برفقة زميله الاميريكي سميث (Smith) ، وجال في آب وايلول في جبل لبنان فاتصل مع زعماء الدروز وعرض عليهم انشاء مدارس في جميع مناطقهم ، وحتى حماية الحكومة الانكليزية لهم . كان غوبات يعتبر ممثل الكنيسة الانكليكانية . وسرعان ما انضم اليه نيقولايسون (Nicolayson) قادما من القدس الذي عرض استعداده للاسهام في هذه المهمة بشرط اساسي اضافه الى وعود غوبات وهو مطالبة الدروز بعدم التعامل مع المرسلين الاميركيين وحصر علاقاتهم بالمرسلين من الاكليروس الانكليكاني . ولكن هذا الخلاف الخطير في الراي بين غوبات ونيقولايسون افشل المهمة كلها (١٤٠) . لقد ظهر التنافس الانكليزي ـ الامريكي في الميدان التبشيري في لبنان بصورة حادة مثلما ظهر في شمال ما بين النهرين عند النساطرة . اما المرسلون الاميريكيون فقد افادوا من وجود الضباط الانكليز ليوسعوا مشاريعهم المدرسية في دير القمر وفي قرى اخرى مجاورة ، وسهل مهمتهم المال الذي وزعه بسخاء جيش الاحتلال . وقد شجع هؤلاء المبشرون المساعي الرامية الى

وضع « الامة الدرزية » بأسرها تحت حماية انكلترا آملين بذلك ان يعتنق الدروز البروتستانتية (١٤١) .

ووضع الاب اليسوعي ريلو (Ryllo) نفسه في خدمة قضية النمسا والحلفاء لدى الموارنة (١٤٢) . وكانت علاقاته مع الضباط الانكليز والعملاء الاتراك حديث الجميع ، بالرغم من ان رئيسه العام الاب روثكان (Roothcan) نصحه في ١٢ ايلول بالتزام الحذر الشديد . وظن انه يخدم في نفس الوقت قضية رهبانيته وقضية الحلفاء فراح يوزع السلاح على الموارنة متوخيا من ذلك أن يحصل من القسطنطينية على اذن لبناء دير في بيروت . وعرف المصريون بنشاطاته السياسية والعسكرية فأعلنوا عن جائزة لمن يأتي به حيا او ميتا . ألم يؤكد قنصل النمسا آنذاك للاب ريكادونا ، رئيس الارسالية ، بأنه لولا مساعدة الاب ريلو الفعالة لما استطاع السلطان ولا الحلفاء ان يربحوا المعركة ضد الجيش المصري ؟ اعتقد هؤلاء الجبليون اللبنانيون بتحريض من هذا اليسوعي وتشجيعه ، بأنهم يتطوعون في حرب مقدسة ضد ادارة ابراهيم باشا . فهل استحق ثناء من البابا لموقفه هذا ؟ ذلك ما أكده الاب روثان الرئيس العام لليسوعيين ، لرئيس اقليم باريس في ١٢ حزيران ١٨٤١ . غير ان السلطات الفرنسية لم تغفر له ابدا هذه الخيانة . وسنرى بعد قليل نتائج ذلك على الارساليات الكاثوليكية في لبنان .

انتبهت فرنسا ، بعد فوات الاوان ، الى الدور الذي يستطيع المرسلون ان يقوموا به في هذه الظروف المضطربة في اوساط سكان لبنان . فجندت اللعازاريين من باريس لصالح محمد علي . فارسل الاب اتيان المسؤول العام عن المرسلين اللعازريين الى لبنان ليحارب نفوذ اليسوعي ريلو . ولم يكن ثمة سبيل لاخفاء هذه المهمة اذ ان ميديم القنصل الروسي في الاسكندرية نقل هذا النبأ الى وزيره نيسيلرود في تقريره المؤرخ في ٢٥ ايلول :

« وكان على نفس المركب الرئيس العام للآباء اللعازريين ، الاب أتيان ، الذي تابع في صباح اليوم التالي رحلته الى بيروت ومنها سينطلق الى الجبل للدعوة لمحمد علي بين الموارنة . وينتظر وصول عدد من الآباء اللعازريين على باخرة البريد الفرنسية القادمة للانضمام الى رئيسهم » (١٤٣) .

لم يوقف تدخل الدبلوماسية الفرنسية المتأخر الجبليين اللبنانيين بعد ان ساروا شوطا في رفع لواء الثورة . واتسع نطاق الثورة في أواخر ايلول واصبحت شاملة في الاسبوع الاول من تشرين الاول .

خلع الوالي المتمرد

في تلك الاثناء اتخذ الباب العالي تدابير عسكرية ودبلوماسية لدعم هجوم الحلفاء ضد الوالي . فأعلن في مذكرة عامة مؤرخة في ١٥ ايلول ومرفوعة الى البعثات الدبلوماسية ، بما فيها فرنسا ، حصار مصر وسورية . وحددت مذكرة

اخرى يوم ٢٣ الجاري موعدا لبدء هذا الحصار (١٤٤) . وفي الوقت نفسه ابلغ الباب العالي الدول الكبرى قراره بخلع الباشا من ولايته باعتباره متمردا (١٤٥) . وعندما علم محمد علي بهذا القرار اكتفى بالملاحظة بانها المرة الثالثة التي يخلعه الباب العالي من منصبه ، وانه يأمل النجاة هذه المرة ايضا مثلما نجا في المرتين السابقتين (١٤٦) . لكن لندن تستخف بقرار خلع الوالي . وعندما علم اللورد جون روسل بأن اللورد بونسونبي هو الذي اقترح هذا التدبير دون ان يتلقى تعليمات بهذا الشأن من حكومته ، طالب باسم عدد من اعضاء الحكومة بعزل السفير على ان يحتفظ بألقابه نظرا لخدماته السابقة . لكن بالمرستون دافع بحزم عن ممثله ونوه بالنتائج الحسنة التي ادى اليها خلع الباشا لصالح القضية المشرقية وافحمت حججه المرنة ، على وهنها ، خصومه السياسيين . لقد اكد في ٦ تشرين الثاني :

« صحيح ان بونسونبي يدعو لخلع محمد علي وسحقه ويجهر بهذا الراي. واقرارا بالحقيقة كاملة اعلن اني اميل الى الاعتقاد بأنه محق في موقفه ، وان تنفيذ هذا القرار ليس مستحسنا وحسب بل ممكنا ايضا . فهو مستحسن باعتباره يخدم مصالح الباب العالي ويضمن استقلال الامبراطورية العثمانية . لكن هناك اعتبارات اخرى ، يعود الى حكومة انكلترا لا الى سفيرنا في القسطنطينية ، امر تقويمها وتجعل من غير المناسب دفع الامور الى هذا الحد ... » (١٤٧) .

كان رد فعل تيير على هذا النبأ عنيفا . لم يرض ان يرى الباشا مجردا من كل شيء ، وان رضي ان يراه محصورا ضمن حدود معقولة . الم يعتبر وجوده السياسي ضرورة للتوازن الاوروبي ضرورة وجود الامبراطورية العثمانية نفسها ؟ ان « وجود كليهما ضروري بالنسبة الى اوروبا » ، ذلك ما كتبه تيير الى غيزو في ٨ تشرين الاول . ولذا رفض ان يسلم بتنفيذ قرار العزل المتخذ في القسطنطينية بدون موافقة اوروبا (١٤٨) .

الهجوم الحاسم

بينما كانت حكومات اوروبا تناقش مصير محمد علي ، تسارعت الاحداث في سورية . فقد نزلت قوات الحلفاء الى البر واقامت معسكرا حصينا بين بيروت وجونيه على مصب نهر الكلب . ومن هناك وزع في غضون بضعة ايام ١٢٠٠٠ بندقية فأدى ذلك الى تمرد حوالي ١٤٫٠٠٠ من سكان الجبال (١٤٩) . فقد الامير بشير كل امل بعد سقوط بيروت وبدأ محادثاته مع الانكليز ليعلن خضوعه . ولكنه لم يحضر في الوقت المحدد الى معسكر الحلفاء فخلع . وفي ١١ تشرين الاول وضع نفسه رهن الاعتقال في صيدا . وخير بين النفي الى انكلترا او الى مالطة ففضل جزيرة البحر المتوسط ونزل فيها مع حاشيته في اول تشرين الثاني (١٥٠) . وفي ١٠ تشرين الاول مني المصريون بهزيمة فادحة في قلعة ميدان . فتراجعوا الى لبنان ثم الى دمشق حيث تأهب ابراهيم باشا لتنظيم المقاومة . لكن الحلفاء قصفوا عكا

فسقطت فورا (في ٤ تشرين الثاني) . وكان للخيانة دور في هذا الانتصار الصاعق وخاصة خيانة المهندس الايطالي ديلكازيتو المسؤول عن تحصينات المدينة الذي انضم الى ألاعداء وزودهم بالخطط الدفاعية ، ومن هناك وجه نار مدافع الاسطول الانكليزي الذي التجأ اليه . وفر ايضا مهندس آخر ، الانكليزي بريتيل ، الذي قضى عشر سنوات في خدمة الباشا ، ودخل في خدمة الفاتحين (١٥١) . والواقع ان سقوط عكا انهى وجود مصر في سورية اذ ان ذلك فصل هذا الاقليم عن مصر . وتلقى بالمرستون تهاني جميع الاحزاب الانكليزية ، وحتى تهاني ألد اعدائه (١٥٢) .

لم يعد اسطول الحلفاء يبعد سوى بضع ساعات من الاسكندرية وفي ٢١ تشرين الاول دخل مياه المدينة . فحاول الكومودور نابيير ان يعطي الوالي فرصة لانقاذ ما تبقى من قواته وضمن له حكم مصر وراثيا على ان يجلو عن سورية ويعيد الاسطول العثماني . وبدت الحجة الدافعة التي تسلح بها الضابط الانكليزي ناجعة : « ان سموه الذي لديه الآن فرصة تأسيس أسرة حاكمة ، قد يصبح مجرد باشا » . والواقع ان نابيير تصرف بمبادرة منه وخفية عن بالمرستون وخاصة بونسونبي . وقد اعترف بذلك عندما روى هذا الحدث :

« بدل ان نجعل من مصر مستعمرة انكليزية ، يحسن أن تكون قوة مستقلة تدفع الجزية للباب العالي . فتتسع تجارتنا مع الهند وتسهل الرحلات يوما بعد يوم ... » (١٥٣) .

عدم التوقف في منتصف الطريق

لكن في القسطنطينية استنكر الباب العالي بونسونبي ومعهما بالمرستون الاتفاق الذي عقده نابيير مع محمد علي على هذا الاساس ، اذ ان نوايا الدبلوماسية الانكليزية تجاه مصر كانت واضحة . فقد كان يدور في ذهن بونسونبي ان يحرق الاسطولين العثماني والمصري المحتشدين في الاسكندرية ويكرر بذلك كارثة نافاران الظالمة(١٥٤)، وهو الامر الذي كان يخشاه الوالي . وعندما نقل نيومان هذا المخطط الى مترنيخ نعته هذا بالجنون . وهذا لم يكن سوى نقطة من المخطط الذي كان بونسونبي يحيكه مع بعض المسؤولين الانكليز . وفي ٢١ تشرين الثاني نقل استرهازي سفير النمسا في لندن ، الى مستشاره تصريحات معبرة ادلى بها ولينغتون زعيم حزب المحافظين . فعكست آراؤه موقف الرأي العام اذ انه كان من الحزب المعارض للحكومة . لقد عارض ولينغتون بشدة القيام بأي تنازل لباشا مصر ، وكان يناهض وجوده في عكا خوفا من ان يعود فيحتل سورية كلها ، كما كان ضد امتلاكه لجزيرة كريت التي قد يستخدمها منطلقا لمهاجمة القسطنطينية ، كما ان احتفاظه بقوة عسكرية قد يهدد من جديد السلم في الشرق خصوصا اذا ما تلقى دعما من الحكومة الفرنسية . وهكذا استنتج بأن « عدم الاقدام بأي عمل افضل من التوقف في منتصف الطريق » (١٥٥) .

لم يكن هذا التصميم على تصفية محمد علي نهائيا سوى صدى لسياسة

بالمرستون وبونسونبي . وفي نهاية شهر تشرين الثاني حدد وزير الخارجية للورد بينفيل السفير الانكليزي في فيينا ، الاهداف الاساسية المرسومة :

« ... المهم هو الحرص الشديد على الا تترك لمحمد علي اية سلطة تتخذ شكل استقلال او سيادة او حتى سماتهما ... » (١٥٦) .

وطبق هذا الخط الاساسي في الحلول العملية ، فسعى الى حرمان الوالي من مصادر قوته السياسية أي من موارده المالية . فلم يكن يراد ابطاء الوالي سوى « مبلغ سنوي اجمالي » يخوله ان يعيش في مستوى جيد كباشا محلي « متقاعد » . وهكذا يشرف على جباية الضرائب جباة عثمانيون يراقبون مباشرة المالية المصرية . وزاد بونسونبي على هذه التعليمات العامة فارتأى في هذه الاثناء (٢٥ تشرين الثاني) تقسيم مصر الى ولايتين او ثلاث ولايات ، بحيث لا يجمع الباشا بين السلطة العسكرية ومهمة جباية الضرائب . اذ تسند جباية الضرائب الى سلطة مستقلة عن هذه الولايات « المصغرة » ، المقترح اقامتها . وهذا تضمن في وقت واحد وصاية اوروبا على الامبراطورية العثمانية والسيطرة على مصر عن طريق تركيا :

« بموجب هذه القوانين ، لا يمكن القيام بثورة ضد الباب العالي الا عن طريق اتحاد الباشوات وعصيان جباة الضرائب . وضمان امن مصر ضد السيطرة الاجنبية يقوم على ضمان التوازن بين الدول الكبرى . وضمان السلطان ضد الثورة يرتكز على تقسيم السلطة الرسمية في هذا الاقليم ... » (١٥٧) .

اين الدعم الذي وعدت به فرنسا ؟

يمكن فهم هذه التدابير الجذرية المتخذة ضد مصر في ضوء تمتع الحكومة الانكليزية بحرية التصرف منذ تخلي تيير عن الحكم في ١٩ تشرين الاول بعدما شغل اوروبا وخاصة النمسا وبروسيا بتهديداته الحربية وحل محله مباشرة الرجل المسالم غيزو (١٥٨) ، ففقد محمد علي بذلك الدعم الذي طالما وعد به . فكان سقوط عكا وتهديد مصر مباشرة فشلا كاملا لسياسة فرنسا المشرقية ، فرنسا التي خذلت حليفا كانت قد رعت ، الى حد ما ، طموحه وشجعت توسعه . وقد اعترف والوسكي مبعوث تيير الى مصر بمسؤولية وزيره في هذه المأساة المشرقية . وفي تقريره الثالث المحرر في ٢٧ تشرين الاول ، اشار الى الثقة التي اوحاها الرأي العام الفرنسي الباشا . غير ان ذلك لم يؤثر على مفاوضات لندن ، بل أن موقف الحكومة الفرنسية المتشدد كان سبب خراب الوالي . وقد ندر ان ادلى دبلوماسي مناطة به مهمة بهذه الدقة ، بنقد على هذه الدرجة من العمق . ان شهادة والوسكي هذه تلقي ضوءا قويا على الوضع الذي استجد مع الهزيمة العسكرية :

« اظن ان لا مجال للشك في انه لو شاركت فرنسا في اعمال المؤتمر وحصلت لمحمد علي على حق الوراثة في حكم مصر وحكم سورية مدى الحياة،

لكان الوالي قبل بهذه النتيجة . بل اعتقد انه لو حملت معاهدة ١٥ تموز توقيع فرنسا ، لانصاع محمد علي لها . بل اتجاوز ذلك الى القول بأنه لو تلقيت التعليمات لاستخدام جميع الوسائل لحمل الوالي على القبول بالمعاهدة، لنجحت في ذلك . فهو لم يصر على رفضه الا لانه لقي دعما من فرنسا واعتبر بأن هذا الدعم المعنوي كاف ليضمن ، على كل حال ، حكم مصر وراثيا ، وانه نتيجة لذلك ، كان يعتقد بأنه لا يخاطر الا بحكم باشوية عكا مدى الحياة ليربح سورية كلها » (١٥٩) .

لقد حلت الهزيمة بمصر ، ولم تستطع الدبلوماسية الفرنسية ان تفعل شيئا . كتب ابراهيم باشا لابيه — ويا لسخرية القدر — في يوم ٢٤ تشرين الثاني نفسه معربا عن خيبته المريرة من « خدمات » الممثلين الفرنسيين ، فقال : « قل للسيد كوشيله ان نصائحه ممتازة ، لكن بينما يدلي بها نتعرض للقصف من كل صوب » (١٦٠) .

والواقع أن المعاهدة المعقودة بين الكومودور بابيير ومحمد علي سمحت لابراهيم باشا ان ينسحب دون عراقيل من سورية وفلسطين . فقد حشد القائد المصري جيشه في دمشق ثم جلا عنها في ٢٩ كانون الاول ، واعاد الى مصر ما تبقى من جيوشه النظامية وغير النظامية التي بقيت مخلصة له وعددها ٦٢ الف رجل (١٦١) .

مترنيخ يعارض مطالب الانكليز الشرهة

اغتبط بعض الاوروبيين لهذه النتيجة التعيسة واطلقوا العنان لعواطفهم الحاقدة . لقد خولت صحافة القارة الاوروبية نفسها منذ مدة طويلة حق كتابة الاكاذيب عن باشا مصر (١٦٢) . واما الآن فقد انضمت اصوات تمثل قطاعات من الرأي العام الى السياسة الانكليزية مطالبة بالقضاء على محمد علي وكان فالميراير الالماني يلقبه « بالمغتصب المصري » (١٦٣) ، والفونس روايز الفرنسي ينعته ، مستبقا التاريخ بذلك ، بالفلاح المستعمر لوادي النيل (١٦٤) ، غير ان موقف مترنيخ الحازم اوقف هذا التدهور السياسي . اذ عندما سمع باعلان الجلاء عن سورية دافع بشدة عن قضية الباشا المهزوم . وبينما كان بونسونبي يعد مخططا « لاعلان الثورة في مصر ويعمل على تنفيذه ، طالب المستشار النمساوي بتثبيت الباشا في ولايته بصورة وراثية . وتوسط ، بالاتفاق مع بروسيا ، لاعادة الحوار مع فرنسا . ولبلوغ هذا الهدف خول ممثليه في لندن استرهازي ونيومان صلاحية مطلقة ومنحهما دعما غير مشروط . ذلك ان مطالب انكلترا في الشرق لم تقف عند حد (١٦٥) . وعمل غيزو ايضا على بعث الاجماع الاوروبي واعطى تعليماته من اجل استئناف الحوار مع لندن وفيينا (١٦٦) . فشغل هذا النشاط الدبلوماسي الكثيف شهر كانون الثاني من عام ١٨٤١ بكامله .

وفي ٣٠ كانون الثاني سلم ممثلو التحالف الرباعي ، بضغط من مترنيخ ، مذكرة الى شكيب افندي المندوب العثماني في لندن تدعو السلطان الى منح محمد

علي « حسب وعده » حكم ولاية مصر وراثيا شرط ان يطبق جميع المعاهدات والقوانين القائمة او التي قد تقوم في المستقبل في الامبراطورية العثمانية ، على ولاية مصر مثلها في ذلك مثل اية ولاية في الامبراطورية » . وهكذا عادت مصر مجرد جزء بسيط في اطار الامبراطورية العثمانية ، وقوضت جميع مطامح الوالي ومعها مرامي الدبلوماسية الفرنسية في الشرق (١٦٧) .

ولم يستطع الباب العالي الا ان ينزل عند ارادة اوروبا . وفي ٤ شباط التأم في القسطنطينية مؤتمر محدود بحضور بعض الوزراء العثمانيين وممثلي الدول الاربع الحليفة ، تم خلاله وضع فرمان بتولية محمد علي نشر في ١٣ شباط . وجه هذا الفرمان الى الوالي شخصيا ومنحه حكم مصر وراثيا مع ادارة شؤون السودان (١٦٨) (ويشمل اقاليم نوبيا ، ودارفو وكردونان وشنار) .

وتضمن هذا الفرمان بنودا تحد كثيرا من سلطة الوالي بل تستهين بكرامته . ويبدو ان القوم توقعوا ان يرفض هذا الفرمان . فقد كتب كوميفسمارك ، ممثل بروسيا الى ملكه فريدريك غليوم الرابع بعد ذلك بقليل ، أي في ١٧ شباط ، بأنه كان يود الا يتوتر الجو الى هذه الدرجة . بحيث « يترك مجالا اوسع للتفاهم اذا ما رفض محمد علي الفرمان، دون ان يؤدي ذلك الى كشف عن عجز الباب العالي » . لكن ألم يكن هذا العجز مقصودا ؟ فالفرمان حرر من قبل لجنة مشتركة بايحاء من الدول الحليفة وتكفي قراءة مقدمته لاستشفاف مراميه :

« نزولا عند نصائح البلاطات الحليفة الموقرة ، ولما كان قبولي بمبدأ حق الوراثة الذي نحن بصدده ينهي القضية المعلقة ويساهم في المحافظة على السلام العام ، قررت ان امنح محمد علي من جديد حكم مصر مع حق الوراثة ، وذلك عندما ينصاع في الواقع على النحو الذي فهمه المجلس ... ولكن يجب القول : ان تجربة الماضي برهنت على انه من الضروري ان يأمن الباب العالي جانب مصر امنا تاما ، حاضرا ومستقبلا وهو لا يبلغ هذا الهدف الا بربط الوراثة بشروط قوية وواجبات ضرورية . واقتناعا بأن الدول الحليفة الموقرة التي عطفت على القضية باهتمام مستعدة لتأكيد موقفها من جديد ، اسرعت الى سماع نصائحهم وتنفيذها (١٦٩) .

واهم البنود التي تضع مصر تحت الوصاية تنص على ان يكون خلف محمد علي واحدا من ابنائه بحيث لا تميزه صفة باشا مصر عن زملائه في الامبراطورية في شيء ، وان يكون اختياره من حق الباب العالي وحده . وبما انه ملزم باتباع جميع قوانين الباب العالي ، قلصت موارده الى « الضروري الضروري » ، اي الى ربع قيمتها ، وقلص جيشه الى ٢٠ الفا يعين الباب العالي مباشرة كبار ضباطه . لقد اعتقدوا انهم بذلك يعيدون محمد علي « الى الشرعية » . وكان على المفوضين الاتراك المطلقي الصلاحيات ، الذين ارسلوا الى الاسكندرية ، ان يبلغوا نص الفرمان دون ان يناقشوا مضمونه . فوصلوا الى هناك في ٢٠ شباط واستقبلوا بالحفاوة اللائقة برتبهم . غير ان محمد علي رفض الموافقة على هذه التولية وقد شجعه على ذلك ،

والحق يقال - الكومودور الانكليزي نابيير الذي كان يرمي الى غير ما يرمي اليه الباشا المهزوم من اغراض (١٧٠) .

الوالي يرفض ان يوقع على قرار تصفيته

في ٢٧ شباط ابلغ سعيد مهيب افندي ، احد المفوضين العثمانيين ، اسباب هذا الرفض فذكر ان محمد علي لن يعترف بغير ابنه ابراهيم وريثا شرعيا له ، وان تخويل الباب العالي حق اختيار كبار ضباطه يعتبر ذروة الاهانة ، وان تقليص موارد جيشه وحجمه انكار لوجوده كباشا مسؤول عن مصر . لم يخف عنف ردة فعله عن احد . وتكفي بعض المقتطفات لتبيان تلك اللهجة الشديدة :

« لابني ابراهيم حقوق طبيعية تؤكدها استحقاقاته وانتصاراته . فاذا ما حرم منها قاد جيشا قويا وطالب بها بقوة السلاح ...

« اما فيما يخص حق انتقاء ضباط جيشي ، فالباب العالي لا يريد ان يجردني منه الا رغبة منه في اذلالي ... فان خضعت لشروطه حقرت نفسي في اعين ذوي ...

« عشرون الف رجل ... يعتقد ان هذا العدد كاف للدفاع عن البلاد . لا بأس ! لكن هذا البلد مفتاح افريقيا وربما مفتاح القسطنطينية . اما تقليص موارد مصر الى الربع وتجريدها من وسائل اعالة نفسها والقيام بأمر ادارتها المدنية والعسكرية ففي ذلك نفي لوجودها » (١٧١) .

في تلك الاثناء اجتمع المندوبون الاوروبيون والعثمانيون في لندن في ٥ آذار واطلعوا على اهم النتائج التي وصلوا اليها . كان خضوع الوالي امرا مفروغا منه مبدئيا بعدما اعاد الاسطول العثماني وجلاه عن سورية كلها . فبسط السلطان مباشرة سلطته من جديد على هذه الولاية وحتى على جزيرة كريت . فوجب عليه في هذه الحالة ان يعلن عفوا عاما ويثبت الباشا المهزوم في حكم مصر بصفة وراثية . وجاء تصرفه هذا استجابة لآراء الحلفاء (١٧٢) . وفي ١١ اذار قام السفير العثماني في لندن بابلاغ بالمرستون القرارات الخاصة بتولية محمد علي من جديد (١٧٣) . وفي ١٣ اذار سارع الحلفاء ، بعد ما اطلعهم بالمرستون على ما جرى ، الى الاعراب للمندوب العثماني عن ارتياحهم التام لهذا الحدث الذي وصل بالازمة الشرقية الى الحل النهائي وحقق اهداف معاهدة ١٥ تموز تحقيقا كليا » (١٧٤) . فعاد محمد علي الى وضعه الشرعي تجاه الباب العالي ، « وضع تابع ، يحكم ولاية تشكل جزءا لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية » .

اعادة تولية الوالي

في هذه الظروف اعتبر بالمرستون رفض الباشا لشروط فرمان ٢٧ شباط الثقيلة امرا معقولا فأرسل في ١٠ نيسان التالي تعليمات جديدة للورد بونسونبي

طالبا « اجراء تعديل لبعض بنود الفرمان التي يبدو اعتراضه عليها معقولا » (١٧٥) . وفي ١٠ ايار وجه مندوبو التحالف الرباعي الى زميلهم العثماني مذكرة بهذا المعنى ايضا رغبة منهم في ازالة الصعوبات المتبقية بين الباب العالي ومرؤوسه المتمثلة بقضية الوراثة وتحديد الجزية واعطاء الرتب العسكرية (١٧٦) . وفي ١٣ ايار وافق ممثلو الدول الاربع الكبرى في القسطنطينية على الفرمان الجديد الذي وجهه الباب العالي الى باشا مصر واعترف له فيه ببعض مزايا استقلال هجين . وقضى هذا الفرمان بأن تحصر الوراثة في الذكور المتحدرين منه بخط مستقيم ، وان يحتفظ الوالي بحق تعيين الضباط حتى رتبة كولونيل ، وحدد مبلغ الجزية ، وعوض عن منع محمد علي من بناء سفن جديدة باعطائه حق زيادة حجم جيشه في حالة الحرب (١٧٧) .

ما ان انتهى بالمرستون من تنفيذ مخططاته السياسية في مصر حتى سقط هو وحزبه في انتخابات ٢٢ حزيران العامة . فقطف حزب المحافظين ، برئاسة بيل ولينفتون ثمار اعمال بالمرستون واستمرا في سياسته الخارجية بخطوطها العريضة. لكن هل كان بامكانهما ان يخططا لمثل هذه السياسة وينفذاها ، بنفس الحزم لو قيض لهما الوصول الى الحكم قبل سنة او ستة اشهر ؟

فرنسا تعود الى « الصف الاوروبي »

في تلك الاثناء تمت المصالحة الاوروبية بعودة فرنسا ، بزعامة غيزو ، الى صف الدول الكبرى . وانتهى الحوار الذي استأنفه مترنيخ وغيزو في شهر كانون الثاني الى اتفاق نظم قضية المضائق وباقي الممرات بين القارات عبر الشرق الاوسط (١٧٨) . لكن مخاوف انكلترا من مرامي فرنسا الشرقية لم تتبدد . وقد التقط الدبلوماسيون النمساويون والبروسيون أصداء هذه المخاوف باخلاص. ويبدو ان المسؤولين الانكليز اهتموا بنشاط غيزو اكثر بكثير من اهتمامهم بنشاط تيير . اذ ان هذا كان يندفع مع اهوائه فلا يحسب حسابا لجميع نتائج سياسته، بعكس خلفه « الذي كان يتصرف بأعصاب هادئة وبعد تفكير ملي » فيأتي عمله « ادعى للاسف واخطر » (١٧٩) .

والواقع ان غيزو اكد في تعليماته للبارون دو بونكيني سفير فرنسا في لندن، في ١٣ شباط ، على انه ينبغي ان تتم عودة فرنسا الى الصف الاوروبي بصورة مشرفة . فالقضايا الشرقية لا تزال قائمة وينبغي ادخالها بهدوء في مجمل المفاوضات . وكان لقضايا السويس والفرات في هذه التعليمات مكانها من الاهتمام أسوة بالقضايا الخاصة بمسيحيي سورية . لكن هذا الاتجاه الجديد ، المجدد بوضوح، لم يكن حتى ذلك الحين سوى قضية ضمنية لم تأخذ ملامحها بعد :

« ربما كان من الممكن والمناسب ، ان تدخل في القرار الذي قد ينتج عن هذه المفاوضات بعض البنود الخاصة بحرية الملاحة في مضيق السويس وعلى الفرات للتجارة الاوروبية كلها . لا شك ان اهمية القرار الحقيقية والرئيسية

تتمثل في المفاوضات بحد ذاتها و في اعادة التفاهم بين الدول الكبرى . ولكننا، الى جانب اعترافنا بهذه الميزة ، لا نمانع في تقبل كل ما يضفي عليه قيمة اضافية خاصة » (١٨٠) .

جاء اهتمام الحكومة الفرنسية الجديدة في الشرق تعبيرا عن اهتمام اوروبا بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والدينية في الاقاليم التي طرد منها محمد علي ليس فقط في فلسطين بل في سورية ايضا . أليس غريبا ان تجري منذ ذلك اتصالات مباشرة بين مترنيخ وروتشيلد خلال هذه المرحلة من المفاوضات حيث تم الاعتراف بحكم محمد علي الوراثي في مصر (١٨١) ؟ وعلى كل حال لقد تسربت تعليمات غيزو الى ممثله في لندن . وفي ١٩ شباط نقل بيولو للملكه فريدريك غليوم الرابع ، في رسالة سرية ، العناصر الرئيسية للسياسة الفرنسية الجديدة ، مضافا اليها قضية الدردنيل :

« يطلب غيزو توسيع المعاهدة فيعرض علينا ان ندرج فيها بنودا بشأن مسيحيي سورية انشاء طرق تجارية عبر مصر وسورية » (١٨٢) .

نحو اتفاق حول المضائق

لكن القضية الرئيسية بقيت قضية المضائق . واعد بالمرستون في ٢٢ شباط مشروع معاهدة عرض باسم الدول الخمس وتضمن مقدمة وثلاثة بنود . لقد صفت دول التحالف الرباعي نهائيا المسألة السورية ـ المصرية ، اما مسألة المضائق فسيحسمها الاجماع الاوروبي (١٨٤) . وفي ١٥ اذار وقع ممثلو الدول الخمس المعاهدة الجديدة . وفي ١٦ منه عاد الاسطول الذي كان محمد علي يحتجزه الى القسطنطينية . ولم يعد على ما يبدو ، بقاء رشيد باشا في الحكم ضروريا لوضع الصيغة الشكلية للحل الذي اتفق عليه حول القضية الشرقية كلها . فعزل في ٢٩ اذار بفضل دسائس فون ستيورمر سفير النمسا واللورد بونسونبي سفير انكلترا ، الذي لم يعد يهمه امر الوزير بعدما نفذ سياسته تجاه باشا مصر ، وهكذا حلت « المشاعر العدائية » مكان التعاون الوثيق (١٨٥) . ولم يلبث اللورد بونسونبي ان غادر العاصمة العثمانية بعد ان انجز مهمته على اكمل وجه . وفي ٣٠ نيسان نقل دوبونكيني من لندن هذا النبأ الى غيزو بشعور من الارتياح الظاهر ، بينما كان كل شيء جاهزا لتوقيع المعاهدة :

« تلقى البارون بريونو تخويلا من بلاطه لتوقيع المعاهدة . ولدي ما يؤكد اعتقادى بأن اللورد بونسونبي على وشك مغادرة القسطنطينية ، بداعي قضاء اجازته وربما مستقبلا . ان هذا الامر محاط بسرية كاملة ولكن المعلومات تتسرب بما فيه الكفاية للاقتناع بأن الغشاوة قد سقطت عن عيون كثيرة فرأت قيمة هذا المعتمد الدبلوماسي ... » (١٨٦) .

كان لا بد بعد هذه التطورات ان يصار الى تغيير في الجهاز القنصلي في

الاسكندرية . فخلف الكولونيل بارنت القنصل الانكليزي هودجز ، والكونت خورمر القنصل الروسي ميديم ، وعينت فرنسا الكونت دوشابو مكان كوشيله (١٨٧) .

هكذا افلح « الاتفاق الودي » الذي اعاد العلاقات الفرنسية ـ الانكليزية في القضايا المتوسطية ، في الوصول الى امر جوهري ، أي الاتفاق على المضائق ولكنه ترك قضايا الشرق الادنى الاخرى معلقة . والواقع ان فرنسا ، رفضت خلال حكم تيير ان توقع ، في ١٧ ايلول ١٨٤٠ ، البروتوكول الملحق بمعاهدة ١٥ تموز الموقعة في لندن ، حيث التزمت الدول الحليفة بألا تسعى وراء اية مصلحة شخصية او « اي توسع في الاراضي ، او اي نفوذ خاص ، او اية مصلحة تجارية لصالح رعاياها غير الذي تستطيع كل دولة ان تحصل عليه شرعيا » (١٨٨) . في تلك الاثناء وقعت بروسيا وسائر دول منطقة زولفراين معاهدة تجارية مع الباب العالي في ٢٢/١٠ تشرين الاول عام ١٨٤٠ ، تنص على ان يشمل مفعول بنود المعاهدة التجارية المعقودة مع بروسيا سابقا على الدول الاخرى التي في هذا الاتحاد الجمركي الجرماني (١٨٩) . وكشفت المعارضة الفرنسية الجديدة عن لعبتها في نقدها الموجه « للاتفاق الودي » الذي اكده غيزو لانه لم ينس ـ كما رأينا ـ ومصالح بلاده في سورية ومصر . وهاجم تيير موقف خلفه المغرق في السلبية ، في نقاش برلماني واسع في ١٢ نيسان من عام ١٨٤١ ، دفاعا عن سياسته الشرقية . فقد اوحت اليه هزيمته السياسية الحديثة العهد بهذا التصريح الذي كشف فيه عن اهدافه التي لم تزل اهداف فرنسا دون تغير او تبدل :

« لقد افلحت انكلترا في تحقيق جميع رغباتها : فابتدأت بتحطيم مصر ، ثم حصلت على مساندة مصر لمنع الروس من وضع يدهم على القسطنطينية ...

كانت الجزيرة العربية وسورية بالنسبة الى محمد علي عامل ضعف واستنزاف مالي ليس الا . ولن يضيع شيئا ان خسرهما . بينما تنوء فرنسا ، على عكس انكلترا ، بعبء هذه الخسارة لانها ، لولاها ، لتحكمت بالفرات والخليج العربي ... » (١٩٠) .

لكن التنافس الفرنسي ـ الانكليزي كان يبدو آنذاك جد ثانويا ، واقل الحاحا . فكانت اعادة « الاجماع الاوروبي » بمثابة نصر كبير لبالمرستون الذي عرف كيف « يضرب على جميع الاوتار » ليبلغ المرامي الرئيسية لمجمل سياسته الشرقية الواحد تلو الآخر ، وشعر مترنيخ اكثر من تيير بفداحة تدهور مكانته الدبلوماسية عشية توقيع اتفاقية المضائق . واعترف بمرارة شديدة بدهاء خصمه الانكليزي الذي كان ماكرا في علاقته معه ، فكتب في ٣٠ حزيران معلقا على تبادل المذكرات بين غيزو وبالمرستون عشية توقيع المعاهدة : « هكذا الدول في يده (بالمرستون) آلات موسيقية يعزف عليها كما يحلو له » (١٩١) .

وقع مندوبو التحالف الرباعي في ١٠ تموز ١٨٤١ البروتوكول النهائي لمؤتمر لندن (١٩٢) . وبعد ذلك بثلاثة ايام وقعت الدول الاوروبية الخمس في لندن المعاهدة

الشهيرة بشأن اغلاق المضائق ، فقضت ان تغلق المضائق (البوسفور – الدردنيل) . من تلك اللحظة في وجه جميع السفن الحربية الاجنبية ، ما دام الباب العالي في حالة سلم ، « ما عدا السفن الخفيفة غير المقاتلة التي تستخدم ، عادة في خدمة وفود الدول الصديقة » (١٩٣) ، على ان يسترجع الباب العالي في حالة الحرب حق استدعاء اساطيل حلفائه الى مياهه . هكذا فقد السلطان حقوقه الطبيعية فأصبح « بواب » اوروبا في بلاده نفسها، لكنه تلقى ، لقاء ذلك ، ضمانة للحفاظ على سلامة اراضيه (١٩٤) . غير ان نتائج هذا القرار الدولي تجاوز كثيرا مصالح الباب العالي العثماني المباشرة . فقد وجد فيه الطرفان المتنافسان الانكليزي والروسي تعويضات وضمانات متبادلة في أي صراع قد ينشأ سواء في المتوسط ام في البحر الاسود . وعبر هذه البحار فقدت المرامي التوسعية في آسيا الوسطى وفي الممر المؤدي اليها مباشرة ، أي الشرق الادنى ، حدتها بصورة مؤقتة .

وهكذا انتهت الازمة الشرقية الكبرى بتصفية القوة المصرية وبفرض الوصاية على الباب العالي العثماني . فأصبحت مقدرات الشرق الادنى في ايدي اوروبا وانكلترا خاصة . وعادت سورية (ولبنان وفلسطين) بعد ان تحررت من السيطرة المصرية الى ادارة الباب العالي مباشرة . فهل سيستطيع الباب العالي ان يؤمن النظام والسلام بين الاهالي الذين فطروا على الثورة واعطوا الوسائل الفعالة للقيام بها ؟ لقد اصبح لبنان وفلسطين موضوع اهتمام اوروبا المسيحية المتزايد يوما بعد يوم . واقتضت حماية الاهالي المسيحيين والمحافظة على الاراضي المقدسة « عطف » الدول التي اهتمت بالحفاظ على النظام التحرري الذي سار عليه محمد علي ولم يكن بوسع الباب العالي المحافظة عليه .

وما ان انقضت الازمة السياسية – العسكرية التي تحكمت ظاهريا بكامل القضية السورية ، حتى استأثرت القضايا الانسانية والدينية والاجتماعية باهتمام الدول ، وبعثت من جديد «التنافس الانساني» بين الحكومات المتصالحة . فيتكشف وجه جديد للمؤرخ الذي كان عليه منذ ذلك الحين ان يميز بين العوامل المختلفة للموقف ويتفهمها : المسيحية في لبنان واليهودية في فلسطين ، وفوق هاتين القضيتين تدويل القدس والاراضي المقدسة .

هوامش الفصل الثاني

(١) بالاضافة الى المراجع المذكورة في الفصول السابقة نضيف :

— X. Corres pondonce relative to the levant ... London (1840)

— M. Guizot, mémoires pour servir à l'histoire de mon temps ... Paris (1861-1864)

— F. De Martemps, Recueil des Traités et conventions conclus par la Russie avec les puissances étrangeres, Vol, IV, XII, XV

— C. Napier, The War in Syria 2 vol. London (1842)

— Thureau Daugin, Histoire de la monarchie de juillet vol IV 1908

— H. L. Bulwer, the life of Henry John Temple, Viscount Palmerston 3 vol ... Paris (1811-1874)

-- P.H. Rischef, la mer noire et les detroits de constantinople, Paris, 1899

— S. Goriainos, le Bosphre et les Dardanelles .

(٢) (٤٤٦) M. Sabry, l'empire égyptien (446)

(٢) (٢٠٤) J. M. Bastellberger, Die imlitârischen Reformen unter Mahmoud II (204)

(٤) (٢٢٨–٤٤١) H. Von Moltke, Briefe über zustâude und Begebenhenten in der Tûrkei

(٥) (٣١٥) ... R. Cattaoui, le règne de Mohammed Ali ..

(٦) (٤٥١–٤٥٣) M. Sabry

(١٣٧–١٣٩) A. A. Paton, A History of the Egyptian Revolution

(٧) (٣١٨–٣٢١) R. Cattaoui

(٨) (٤٦١–٤٦٢) M. Sabry

(٩) (٥٢٥) F. Guizot Mémoires . . .

(٨٣–٩٨) P. Renouvin, Histoire des relations internationales

(١٠) (٤٤٧) M. Sabry

(١١) (٦٠) A. Hasenclever, De orientalische Frage

(١٢) (٤٧١–٤٧٢) M. Sabry

(١٣) (١١٦–١١٧) A. Graf von Prokesh - Osten, Mehemed Ali ...

(١٤) (٧٩) A. Hasenclever

(١٥) (٤٧٢-٤٧٣) M. Sabry ,

(١٦) (٥١٧) F. Guizot, Mémoires

(١٧) (٥٢٩-٥٣١)

(١٨) (٥٣٢-٥٣٥)

(١٩) (٤٦) A. Hasenclever

(٢٠) (٥١٩) F. Guizot IV

(٢١) G. Noradoughian, Recueil d'actes internationaux II, XLIV

(٥٠) A. Hasenclever

(٤٥٧) M. Sabry

(٢٢) (٥٤١-٥٤٢) F. Guizot

(٢٣) (٥٤) A. Hasenclever

(٢٤) (٣٤٩) F. Guizot

(٢٥) (٥١٢-٥١٣) نفس المصدر

(٢٦) (٥٢٣-٥٢٦) نفس المصدر

(٢٧) (٥٣٦-٥٣٩) نفس المصدر

(٢٨) (٥٠٤-٥٠٥)

(٢٩) (٤٨٠) M. Sobry

(٣٠) (٥٣٧-٥٣٨) F. Guizot

(٣١) (٦٩) A. Hasenclever

(٣٢) (٥٠٩) F. Guizot

(٣٣) (٥١٠) نفس المصدر

(٣٤) (٥٦) A. Hasenclever

(٣٥) (٥٦) نفس المصدر

(٣٦) (٤٨-٤٩) نفس المصدر

(٣٧) (٥٤٥ ٥٤٦) F. Guizot, Memoires

(٣٨) (١٠٩) F. Se Martens, Recueil des traités ...

(٣٩) (٤٧) A. Hasenclever

(٤٠) (٥٤٦-٥٠٠) F. Guizot

(٤١) (٥٥-٥٥٣) نفس المصدر

(٤٢) (٤٧٥) M. Sabry

(٤٣) (٩١) A. Hasenclever

(٤٤) (٢٠١-١٢١) A. von Prokesh - Osten, Mehemed Ali

(٤٥) (٤٧٤) M. Sabry

(٤٦) (٥٥٣-٥٥٥) F. Guizot

(٤٧) (٣٣٥) R. Cattaoui

(٤٨) (٥٥٣-٥٥٥) F. Guizot

(٤٧٥-٤٧٦) M. Sabry

(٤٩) (٤٧٧) M· Sabry
(٥٠) (٩٨) A· Hasenclever
(٥١) (٤٧٦–٤٧٧) M· Sabry
(٥٢) (١٠٥) A· Hasenclever
(٥٣) (١٠٩) A· Hasenclever
(٥٤) (٢٩) A· Hasenclever
(٥٥) (٩٦–٩٧) M· Fahmy, la révolution de l'industrien Egypte
(٥٦) (٢٩–٣٠) A, Hasenclever
(٥٧) (٣٢–٣٣) A, Hasenclever
(٥٨) (٢٧–٢٨) نفس المصدر
(٥٩) (٢) نفس المصدر
(٦٠) (٢٨) نفس المصدر
(٦١) (١١٥) نفس المصدر
(٦٢) (٢٨٨–٢٩٠) Gab· Noradougian, Recueil d'actes internationaux ...
(١٤–١٨) G. Rosen, Geschichte der tûkei ...
(٦٣) (٤٨٢) M. Sabry
(٦٤) (١٠٣) A, Hasenclever
(٦٥) (١٢٧–١٢٨) A· von Prokesh - Osten
(٦٦) (٢) F· Guizot, Memoires ... V, (2)
(١٢٠) A· Hasenclever
(٦٧) (١٢٤) F· Se Martens, Recueil des traités ...
(٦٨) (٤١٤–٤١٩) F· Guizot
(٦٩) (٥٠) نفس المصدر
(١١٣) A· Hasenclever
(٧٠) (٥٤٩) F· Guizot
(٧١) (٤٧٩) M· Sabry
(٧٢) (١٣٣) A· von Prokesh - Osten, Mehemed Ali ...
(٧٣) (١٠٩) A· Hasenclever
(٧٤) (٣٥٨) R· Cattaoui
(٧٥) (٤٨٣–٤٨٤) M· Sabry
(٧٦) (١٣٨) A· Hasenclever
(٧٧) (١٣٨) نفس المصدر
(٧٨) (١٣٥) نفس المصدر
(٧٩) (١٢٠–١٢٤) P· Renouvin, Histoire des relations internationales
(٨٠) (٣٠–٤٥) F· Guizot
(٨١) (٤٩٤–٤٩٥) M· Sabry
(٨٢) (٣٧) F· Guizot

(٨٣) (٤٢–٣٤) نفس المصدر
(٨٤) (١٣٣) A. Hasenclever
(٨٥) (٤٢٠–٤٢٣) F. Guizot
(٨٦) (١٣٥) A. Hasenclever
(٨٧) (٥٠) F. Guizot
(٨٨) (١٢٥–١٢٧) A. Hasenclever
(٨٩) (٤٨٨) M. Sabry
(٩٠) (١٤٦) A. Hasenclever
(٩١) (٧٨) F. Guizot
(٩٢) (١٤٩) A. Hasenclever
(٩٣) (١٧٠) نفس المصدر
(٩٤) (٥٠١) M. Sabry
(٩٥) (٣٧٨) R. Cattaoui
(٩٦) (١٨٩) F. Guizot
(٩٧) (١٩٠) نفس المصدر
(٩٨) (١٥١) A. Hasenclever
(٩٩) (١٥٢) A. Hasenclever
(٢٠٤) F. Guizot
(١٠٠) (٤٩٦) M. Sabry
(١٠١) (١٥٢ ، ١٥٥) A. Hasenclever
(١٠٢) (١٣٥) نفس المصدر
(١٠٣) (١٩٩) F. Guizot, Meimoires ...
(١٠٤) (٢٠) نفس المصدر
(١٠٥) (١٥٧) A. Hasenclever
(١٠٦) (١٥٨)
(١٠٧) (٤٩٨) M. Sabry
(١٠٨) (١٩٦) G. Guemard, une ovure française, les réformes en Egypte
(١٠٩) (٣٧١) R. Cattaoui
(١١٠) (٤٩٦) M. Sabry
(١١١) (١٦٢) A. Hasenclever
(١١٢) (٢١٤) F. Guizot
(١١٣) (١٣٠–١٤١) F. De Martens, Recueil des traités et conventions
(٦٨٩) Correspondence relative to the affairs of the levant
(٣٠٣–٣٠٨) G. Noradoughian, Recueil d'actes internationaux
(٧٦–٧٨) H. von Treitschke, Deutsche Geschichte ...
(١١٤) (١٤٤) A. Hasenclever
(١١٥) (٤٢١–٤٢٢) R. Cattaoui

(١١٦) (٢٩٣) نفس المصدر

(١١٧) (١٦٤) A· Hasenclever

(١١٨) (١٨٩ـ١٩٠) نفس المصدر

(١١٩) (٢٢١ـ٢٢٤) F· Guizot

(١٢٠) (٢٣٥) نفس المصدر

(١٢١) (٥٠١) M· Sabry

(١٢٢) ـ

(١٢٣) (١٧٤) A· Hasenclever

(١٢٤) (١٩٥) نفس المصدر

(١٢٥) (٥١١) M· Sabry

(١٢٦) (٢٠٠) A· Hasenclever

(١٢٧) (٢٩٧) R· Cattaoui

(١٢٨) (٤٩٩) M· Sabry

(١٢٩) (٤١٤ـ٤١٧) R· Cattaoui

(١٣٠) (٤٢٤ـ٤٣٠) نفس المصدر

(١٣١) (٤٣١) نفس المصدر

(١٣٢) (٤٩٩) F· Guizot

(١٣٣) (٥١٤) نفس المصدر

(١٣٤) (٥٠٣ـ٥٠٥) نفس المصدر

(١٣٥) (٥٠٧ـ٥٠٨) نفس المصدر

(١٣٦) (٤٦٠ـ٤٦٣) و (٤٠٢ـ٤٠٧) R· Cattaoui

(١٣٧) (٤٧٧) R· Cattaoui

(١٣٨) (٤٩٩ـ٥٠١)

(١٣٩) (٥٠٥ـ٥٠٦) نفس المصدر

(١٤٠) (٢٣٢) H. W· F· Thiərsh , SaMuel Gobat, evangelischer Bischof in Jerusalem· Sein Leben und Werken, Basel, 1882

Evangelischer Missions - magazine, - 872 : Der Protestantismus in der Tûrkei , die amerikanische Mission in Syrien (١٥٦ـ١٥٧)

F· Schloch, Samuel Gobat, der Bischof von Jerusalem (٥٦ـ٥٧)

(١٤١) (٤٣ـ٤٤) J· H. Hornus

(١٤٢) (١٥٢ـ١٥٣) Grûndung der neven Jesuitenmission durch Pater Philipp Roothaou

(١٤٣) (٤٩٣ـ٤٩٤) R· Cattaoui

(٥١٩) M· Sabry

(١٤٤) (٥٧٥ـ٥٧٢) G· Noradaughian, Recueil d'actes internationaux ··· II n ·.

(١٤٥) (٤٩٠) R· Cattaoui

(٤٩٣ـ٤٩٢) Idem .

(١٤٦) (٤٩٣) R. Cattaoui

(١٤٧) (٥٢٩) M. Sabry

(١٤٨) (٥٢٧) نفس المصدر

(١٤٩) (٤٩٦–٤٩٨) R. Cattaoui

(١٥٠) (٥٢٣–٥٢٥) R. Cattaoui
(٥١٦) M. Sabry

(١٥١) (٥٢٢) M. Sabry

(١٥٢) (٢٤١) A. Hasenclever

(١٥٣) (٥٢٣–٥٢٤) M. Sabry

(١٥٤) (٢٤٧) A. Hasenclever

(١٥٥) (٢٣٣) A. Hasenclever

(١٥٦) (٥٥) نفس المصدر

(١٥٧) (٥٣٣) M. Sabry

(١٥٨) (٤٠٤–٤٠٩) F. Guizot, Mémoires

(١٥٩) (٥٠٨–٥٠٩) M. Sabry

(١٦٠) (٥٢٠–٥٢١) M. Sabry

(١٦١) Rapport inédit du comte de Pontoris, daté der 8 Janvier 1841
Archives diplomatiques françaises du Quai d'orsay, Turquie vol. 282, fol (19-20)

(١٦٢) (٤٢٢–٤٢٧) G. Guemard, une œuvre française , les réformes en Egypte

(١٦٣) (٦٢) Augsburger Allgemeine zeitung

(١٦٤) (٢٤٠–٢٤١) G. Edgard Bonnet, Ferdinand de Lesseps, le diplomate , le Créateur de Ssuz, Paris 1951

(١٦٥) (٥٣١) M. Sabry
(٢٤٧) A. Hasenclever

(١٦٦) (٢٧٦) A. Hasenclever

(١٦٧) (٤٦–٤٨) Archives diplomatiques françaisesdu Quai d'Orsay,
Turquie, vol. , fol

(١٦٨) (٢٦٢) A. Hasenclever

(١٦٩) (٣٢٠–٣٢٤) G. Noradoughian, Recueil d'actes internationaux
(١١٧–١١٩) R. Cattaoui
(٥٣٢–٥٣٣) M. Sabry

(١٧٠) (١٤٢) C. Napier, The life and correspondance of Sir Charles Napier II
(١٤٠) نفس المصدر

(١٦١) (٥٣٣–٥٣٤) M. Sabry

(١٧٢) (٣٢٥–٣٢٧) G. Noradaugian, Recueil d'actes internationaux

(١٣٧) (٣٢٧) نفس المصدر

(١٧٤) (٢٢٨-٢٢٩)

(١٧٥) (٥٢٥) M. Sabry

(١٧٦) (٢٣٠-٢٣٤) G Noradoughian

(١٧٧) (٢٣٤-٢٣٧) نفس المصدر

(١٧٨) (٢٧٨) A. Hasenclever

(١٧٩) (٢٧٧) نفس المصدر

(١٨٠) Correspondance inédite recueillie aux archives des affaires étrangéres du Quai d'Orsay, Turquie vol (٢٨٢) fol (٨٣-٨٦)

(١٨١) (٢٥٩) A. Hasenclever

(١٨٢) (٢٧٨) نفس المصدر

(١٨٣) (٢٨٠) نفس المصدر

(١٨٤) (٤٠٨) F. Guizot
(١٥٥) F. De Martens

(١٨٥) Archives diplomatiques du quai d'orsay, Turquie vol (٢٨٢) fol (٢٢٦)

(١٨٦) Archives diplomatiques du quai d'orsay, Turquie, vol (٢٨٢) fol (٢٤٢-٢٤٧)

(١٨٧) (٥٨٠) R. Cattaoui

(١٨٨) (٣١٣-٣١٤) G. Noradoughian

(١٨٩) (٣١٤-٣١٩) نفس المصدر

(١٩٠) (٥٣٦-٥٣٧) M. Sabry

(١٩١) (٣٠٣) A. Hasenclever

(١٩٢) (٣٤١-٣٤٢) G. Noradoughian

(١٩٣) (٣٤٢-٣٤٤) نفس المصدر

(١٩٤) (١٢٥-١٢٦) P. Renouvin, Histoire des relations internationales ...

الفصل الثالث

المشكلة الفلسطينية

مشروعان فاشلان :
عودة اليهود وتدويل القدس

الفصل الثالث

عودة اليهود وتدويل القدس

كان واضحا ان خلافة محمد علي في سوريا (لبنان وفلسطين) تنذر بصعوبات جمة . لقد عاد هذا الاقليم ، بعد ان زال عنه الحكم المصري، الى الحظيرة العثمانية . هل ستنجح الادارة الجديدة في اعادة النظام والامن والحرية الدينية التي كان ابراهيم باشا قد اقامها وحافظ عليها ؟ الحقيقة انه اذا كان العجز التقليدي للنظام الاداري العثماني قد ساعد على تفاقم الفوضى العامة الناجمة عن انتفاضات السكان وانسحاب الجيوش المصرية ، فان مطامع جديدة بدات تظهر في اوساط الحكومات الاوروبية ووجدت تعبيرها في السعي لاقتطاع « مناطق نفوذ » معينة .

بدأ تنافس الدول المهتمة بهذه المنطقة ، في الظهور منذ شهر تموز ١٨٤٠ ، وخاصة في المجال الديني . كانت فرنسا تطالب منذ اجيال طويلة بالاعتراف لها بحق حماية الكثلكة في الشرق . وكانت بريطانيا تحاول ان تجذب اليها طوائف ترتبط بحمايتها السياسية . اما بقية الشركاء الاوروبيين فقد كانوا يكتشفون لانفسهم رسالة انسانية ودينية لصالح « المسيحية السورية » او لصالح « اليهود المضطهدين » الذين كانوا يريدون تجميعهم في فلسطين . لذلك فقد اخذت المشاريع الكثيرة تخرج الى حيز الوجود ، لافتة انظار المسؤولين السياسيين اليها .

كان يبدو ان الحكومات الاوروبية ، التي طالما حاربت الوجود المصري في سوريا ، تشك في فعالية الباب العالي السياسية . وكانت كل حكومة تقدم او تؤيد مشاريع تميل الى اعطاء فلسطين عامة والقدس خاصة وضعا من الاستقلال السياسي والديني الذاتي تحت المراقبة او النفوذ المباشر لاوروبا المسيحية .

وقد برز في ذلك الحين مشروعان كبيران بشكل ظاهر تحدثت عنهما مصادر معاصرة عديدة . ويبدو ان مؤرخي الازمة الشرقية الكبرى في سنة ١٨٤١ - ١٨٤٠ قد تجاهلوا او طمسوا هذين المشروعين المتعلقين باعادة اسكان اليهود الاوروبيين في فلسطين وبتدويل القدس وضواحيها . ان عدم دراسة هذين المشروعين سيكون جهلا بواحد من الابعاد التاريخية الاساسية التي تساهم في تسليط الاضواء الكاشفة على مصائر الشرق الادنى ، منذ تلك الحقبة .

ينبغي علينا بالضرورة . عندما ندرج هذين المشروعين في اطارهما التاريخي الحقيقي بالاستناد الى الوثائق الديبلوماسية والادبية خلال ذلك العصر ، ان نزعزع الكثير من الآراء السائدة وان تكشف ، ربما ، بعض الجوانب المعنية المموهة بعناية تحت مظاهر النشاط الديني او الكنسي الكثير الفائدة . الا ان هناك شهادات اكيدة ولا يمكن نقضها تشهد بالدور الاساسي الذي قام به ممثلون معروفون جدا وآخرون مغمورون في الازمة السورية ـ المصرية وفي علاقاتها الوثيقة بالتاريخ الاوروبي .

١ ـ حلم برسم التنفيذ :

عودة اليهود الى فلسطين وابعادها الاقتصادية والسياسية

تمة واقعتان مهدتا لذلك المشروع الخطير سبق لنا ان تناولناهما جزئيا وهما : شراء المبشر الانكليكاني نيكولايسون قطعة ارض في جبل صهيون لبناء هيكل عبادة انكليكاني (٢٣ ك٢ ١٨٣٨) ، وتعيين قنصل انكليزي في القدس (١٩ ايلول ١٨٣٨) . ونحن نعرف الصعوبات التي رافقت اقامة هاتين القاعدتين من قواعد النفوذ السياسي ـ الديني لبريطانيا في القدس . ونعلم ايضا ان نيكولايسون ظل طيلة اكثر من عشر سنوات يزاول نشاطه في المدينة المقدسة بين اليهود تحت اشراف الجمعية اللندنية لنشر المسيحية بين اليهود (London Jews Society L. J. S.) . وكان «يونغ» (Young) اول قنصل انكليزي عينه بالمرستون نزولا عند نصيحة وطنيين مندفعين. ويبدو ان اللورد اشلي (Ashly) قد لعب دورا فعالا في كل هذه الملابسات ، سواء بتحالفاته العائلية مع بالمرستون ام بنفوذه الديني في جمعية المهتدين اليهود التي كان عضوا نشيطا جدا فيها وسخيا في نفس الوقت .

خلفيات هذا الحلم

لقد سبق لمذكراته ان كشفت مشاعره بهذا الموضوع . وفي ٢٩ ايلول ١٨٣٨ كان يحلم ايضا باستعمار اليهود لفلسطين تحت الحماية الانكليزية العليا (١) . ومع ذلك فلم يكن هذا المشروع من وحي عبقريته هو . فقد كان هناك بريطانيون آخرون سبقوه الى اطلاق هذه الفكرة . فمنذ عام ١٨٠٠ كان جيمس بيشنو (James Bicheno) قد نشر كتابا ينادي فيه ببعث اليهود تحت عنوان « بعث اليهود ، ازمة كل الامم » (The Restoration of the Jews, The crisis of all Nations) لقد كان بامكان هذا الحدث ، في رأي هذا المؤلف ، ان يحقق نبوءات التوراة ويقدم الحل للازمات التي كانت تأخذ بخناق البلاد المسيحية والامبراطورية العثمانية على السواء . أنتشرت اجتهادات بيشنو هذه في بعض الاوساط المتطرفة في تدينها خاصة وان توماس ويزربي (Witherby) كان قد تصدى بسرعة واندفاع للرد عليها في كتاب انتقادي بعنوان : « برسم اليهود : ملاحظات حول كتاب بيشنو » « Dedicated to the Jews. Observations on Mr. Bicheno's Book ».

كان هذا الكتاب ، بروحه الرافضة للتغيير وللكنيسة الرومانية ، يعترض على رؤى بيشنو . الا ان هذا الاخير لم يستسلم . فاتسع نطاق الجدل واشتركت فيه امم كان تزاحمها على الشرق قد اصبح واضحا جدا . كان بيشنو قد عبر ، في كتابه الاول ، عن امله في ان تكون فرنسا هي الاداة التي تستخدمها العناية الالهية لتحقيق هذه العودة الكبرى الى فلسطين . وفي رده على « ويزربي » الذي صدر سنة ١٨٠٤ تحت عنوان مسالم : « محاولة لازالة الاجحاف اللاحق بالامة اليهودية » « An attempt to remove Prejudices concerning The Jewish Nation » . كان بيشنو يسعى الى احلال الحوار مكان الخصام . وحتى محط آماله السياسية كان قد تغير . فلم يعد يبدو ان فرنسا نابليون ستوفر شروط تحقيق هذا العمل . على كل حال قد يكون رجوع كل اليهود الى فلسطين غير ممكن . صارت القضية الآن قضية عودة جزئية فقط ، بفضل تقوى الدول البروتستانتية هذه المرة . خاصة وان مبادرة نابوليون لجمع المجلس الاعلى لليهود القدماء (Sanhedrin) بغية تحويلهم الى اداة لسياسته كانت قد انتهت الى الفشل (٢) .

كانت هذه الافكار التي تدور حول رجوع « الامة اليهودية » الى فلسطين والتي بثت بين الجمهور الانكليزي قد اخذت تشق طريقها وتستأثر بالاهتمام . وهكذا تمكن « بيشنو » سنة ١٧٨٤ من اعادة طبع كتابه « حول بعث اليهود » . وبعد ذلك بعدة سنوات كان السير موسى مونتفيور (Moses Montefiore) وهو يهودي سخي ومنفتح على الاعمال الاجتماعية ، يتحمس لمثل هذا المشروع . كان مونتفيور ، المولود سنة ١٧٨٤ ، في ليفورن قد نجح حتى ذلك الحين في حقل الاعمال وفي تحالفاته العائلية على السواء . وقد رقي الى مصاف النبلاء واصبح صهر روتشيلد . وبعد ان انسحب من الاعمال التجارية في عام ١٨٢١ ، كرس نشاطه للاعمال الاجتماعية وخاصة بين ابناء ملته . ومنذ ذلك الحين اصبح واحدا من غلاة العاملين لعودة اليهود الى فلسطين ومن اكثرهم تأثيرا . وقد قام ، في سبيل هذا الهدف ، بعدة رحلات الى الاراضي المقدسة كان اولها سنة ١٨٢٧ وآخرها سنة ١٨٧٤ (٣) .

العاملون المباشرون للمشروع

وفي سنة ١٨٣٧ – ١٨٣٨ اخذ اللورد « اشلي » (Ashley) محله ، في هذه المهمة ، مكرسا نفسه لتحقيق هذا الحلم . وانضم اليه بعد فترة قصيرة بروتستانتي بروسي كان قد قدم الى انكلترا منذ مدة قصيرة ، وكان ممتلئا مرارة ضد البابوية التي حطمت حياته المهنية كديبلوماسي في روما . وكان يدعى : كريستيان شارل جوسياس فون بونسن . وفي كانون الاول ١٨٣٨ اجتمع اللورد اشلي وبونسن في لندن . ومنذ ذلك الحين عملا معا في سبيل البروتستانتية واليهود المهتدين الذين ارتبط مصيرهم المتجدد بمصير « اورشليم الجديدة » . وسنتابع الآن جهود الانكليز تاركين لوقت لاحق تحليل المساهمة الحقيقية للسفير بونسن وحكومته البروسية في هذا المضمار .

منذ الثالث من تشرين الاول ١٨٣٨ توقع اللورد «اشلي» - من خلال رؤية نفاذة. امكانية خلق ابرشية بروتستانتية في القدس يكون عليها ان تجسد وتوحد مجهود الارساليات الانكليكانية التي كانت حتى ذلك الحين متمركزة في مالطا وموزعة حول حوض البحر الابيض المتوسط (٤) . الا ان هذه الفكرة لم تكن، في ذلك الحين ، تستأثر باهتمامه الرئيسي . فقد كانت عودة اليهود الى فلسطين محور اهتمامه الكامل وذلك من وجهة نظر دينية واقتصادية على حد سواء .

عندما تصبح فلسطين المكان المميز والطبيعي لتجمع اليهود الجديد فقد تستخدم ايضا كموطن للمهتدين المسيحيين ـ اليهود ـ الجدد ، وكمستعمرة للاقتصاد الانكليزي الذي كان يسير في طريق التوسع . هذه الرؤى الاساسية نجدها في مذكراته بوضوح يتزايد بقدر ما كانت الازمة الشرقية تسير الى حل يخدم مصالح بريطانيا في الدرجة الاولى . فقد كان عليها ان تلعب دورا أساسيا في تحقيق هذا المشروع ، وكان بالمرستون ، تلبية لطلب قريبه اللورد اشلي ، يضع مشروع عودة اليهود الى فلسطين تحت رعايته ، او على الاقل ، كان يطالب بحق حماية اليهود ، الموزعين في الامبراطورية العثمانية ، ايا كانت جنسيتهم الاصلية .

وقد اعطى صدور كتاب اللورد ليندسي (Lindsay) « رسائل عن مصر والاراضي المقدسة » في سنة ١٨٣٨ فرصة للورد اشلي لكي ينشر بشكل اوسع افكارا عزيزة عليه . لقد اظهر اللورد ليندسي تأييده لعودة اليهود الى فلسطين ؛ كما ان اللورد اشلي خصص عرضا طويلا لكتاب زميله في عدد كانون الاول من مجلة « كواترلي ريفيو » . فبعد ان عرض رحلته عبر الشرق الادنى وكأنه يريد بذلك ان يشوق القراء بالكتاب ، ابدى اعجابه باسلوبه الادبي وسلط الضوء على الحالة السياسية والدينية في المنطقة . وبالطبع كان وصف نشاط الارسالية الانكليكانية في القدس ، ضمن هذا الاطار ، بارزا بشكل خاص . ألم يكن موضوع هذا الوصف هو تحسين اوضاع اليهود اجتماعيا ودينيا ؟ وهكذا فقد وضع مشروعا لبناء كنيسة في القدس ، واذا امكن في جبل صهيون ، بحيث تقام فيها كل يوم الطقوس الدينية باللغة العبرية وذلك تشجيعا لهذا العمل . وقد جمعت من اجل هذه الغاية تبرعات كبيرة . وكان المبشران «نيكولايسون» الذي كان قد رسم قسا انكليكانيا و «بييريتز»، اليهودي (الالماني) المهتدي الى الانكليكانية ، يعملان معا هناك . وهكذا اخذ العمل يسير على قدم وساق اذ ان طائفة صغيرة (ولكنها متدينة جدا) من اليهود ـ المسيحيين المهتدين كانت قد تشكلت واخذت تستمع يوميا في هذه المدينة المقدسة الى الحقائق الانجيلية بلغة الانبياء وبروح الرسل (٥) . كان يبدو للورد اشلي ان انشاء الكنيسة اليهودية ـ المسيحية الجديدة هذه هو احد الاحداث الاكثر اثارة للاهتمام في التاريخ المعاصر . وهكذا فالى جانب الارثوذكس والكاثوليك والارمن والاتراك ، الذين كان لهم مكانتهم منذ اجيال في القدس ، جاء ابراهيم باشا بليبراليته واعطى اليهود (المسيحيين) نفس الامتيازات . وبذلك كانت مذاهب الاصلاح

الانكليكانية الوحيدة التي لم تكن ممثلة حتى ذلك الحين بين كل هذه « المذاهب الفاسدة » . . .

كل هذه الاعتبارات تكمل ما كان اللورد اشلي قد نصح به في مذكراته . في ٢٩ ايلول ١٨٣٨ بصدد تعيين القنصل الانكليزي الجديد في القدس والمكان الذي يجب ان تحتله فلسطين في التوسع الاقتصادي والصناعي الانكليزي وذلك بفضل مساهمة اليهود المقيمين في الجليل .

« التايمز » ووزارة الخارجية الانكليزية تحبذان المشروع

وقد انحازت الحكومة الانكليزية والصحافة اللندنية النافذة ، كالتايمز ، الى وجهات النظر هذه . فقد اعادت صحيفة «التايمز» في عددها الصادر في ٢٤ كانون الثاني ١٨٣٩ الافكار الرئيسية التي كان اللورد اشلي قد وسعها في مجلة «كواترلي ريفيو » . ولكنها زايدت عليه بوقوفها موقفا مؤيدا واضحا لحق الشعب اليهودي في العودة الى فلسطين . بل انها ربطت هذه المسألة اليهودية ربطا وثيقا بالازمة السياسية للمسألة السورية ــ المصرية . وقد اكتشف كاتب المقال جراة وجدة مطالبه فاعتذر لقرائه عن ذلك الا انه تابع دفاعه عن حق الشعب اليهودي في ان يكون له مكان في الامبراطورية العثمانية الشاسعة . اذ انه ليس هناك شعب في العالم حتى الآن قد اسيء فهمه وتجوهلت حقيقته كهذا الشعب . . . وانتهى المؤلف الى القول بأن « مرحلة جديدة قد بدأت » (٦) .

وكانت وزارة الخارجية البريطانية تبدي اهتماما شديدا بمصير يهود فلسطين . وبعد ذلك باسبوع ، في ٣١ كانون الثاني ، كان السيد بيدويل (Bidwell) المسؤول عن الخدمات القنصلية يعطي تعليمات محددة الى نائب القنصل الانكليزي الجديد في القدس . وقد فعل هذا تلبية لطلب اللورد بالمرستون وهذا ما كان يضفي على توجيهاته وزنا اكبر . هذه الواقعة تؤكد لنا العلاقة القائمة بين تدخل بالمرستون المباشر وبين التماسات قريبه الملحة ، اللورد اشلي احد المهتمين المتحمسين للمسألة اليهودية . كان على نائب القنصل ان يعتبر حماية اليهود بشكل عام واجبا من واجبات الدولة . وكان عليه ، بالاضافة الى ذلك ان يزود وزارة الخارجية البريطانية بأسرع وقت ممكن بمعلومات دقيقة عن حالة السكان اليهود في فلسطين (٧) . وفور وصول و. ت. يونغ الى يافا في الرابع من شباط كتب تقريرا الى بالمرستون وارسل اليه في نفس الوقت نسخة عن التعليمات التي قد تلقاها من القنصل العام في الاسكندرية الكولونيل كامبل (٨) .

وابتداء من ١٤ آذار التالي ، كانت تقارير نائب القنصل تتالى بشكل منتظم وكانت تحتوي طبعا على معلومات عن الوضع تتجاوز المعلومات المتعلقة بالاعمال التجارية والسياسية الصرفة الى تلك التي تتناول اوضاع البروتستانت واليهود في ضوء النفوذ السياسي ــ الديني للدول الاوروبية الكبرى . وقد ابدى اسفه لكون البروتستانت الانكليز لم يحصلوا بعد على اذن لبناء كنيسة في القدس . ثم لاحظ

ان البروتستانتية هي الطائفة المسيحية الوحيدة التي لم تكن تملك بعد مكانا للعبادة في جبل صهيون . ازاء هذا الغياب البروتستانتي والانكليزي ، كان التنافس الفرنسي ـ الروسي يتسع ساعيا بمختلف الطرق الملتوية الى الحصول على ثقة الطوائف المسيحية المحلية واسباغ الحماية عليها . ولكن القوى الاوروبية ، بسيطرتها على صراع النفوذ الوطني هذا ، وسعت هيمنتها العامة على حساب الاسلام المتراجع ... وفي ختام تقريره اكد يونغ حرصه على تنفيذ مهمته وهي مساعدة ورعاية اليهود « الذين اعطاهم الله في الاصل هذا البلد ملكا لهم » والمسيحيين البروتستانت . وكانت انكلترة وهو شخصيا يعتبران انفسهما حماتهما الطبيعيين (٩) . بعد هذا بعشرة ايام كان نائب القنصل الشاب يرسل الى بالمرستون تقريرا جديدا عن وضع وعدد يهود القدس والمراكز السكنية الاخرى في ولاية عكا (١٠) .

مشروع السير مونتفيور

كان يبدو ان حركة داعية الى استيطان فلسطين واستعمارها من قبل اليهود قد نشأت في بريطانيا . وكان السير « موسى مونتفيور » قد عاد الى الاراضي المقدسة فوصلها في نهاية ربيع عام ١٨٣٩ ، وغادرها في نهاية حزيران ، الى مصر حيث كان ينوي اجراء محادثات مع محمد علي لتحقيق مشروعه . وقد اخبر يونغ النائب القنصلي بالمرستون بذلك في ٢٧ حزيران معلنا له ان المحسن اليهودي الانكليزي قد وزع الكثير من الهبات على ابناء ملته وانه ترك البلاد وهو عاقد العزم على القيام بشيء ما لتحسين وضع اليهود في فلسطين (١١) .

والحقيقة ان مونتفيور كان قد انتهى من وضع مخططه الاستعماري. فبعد زيارته لمنطقة صفد حيث استقبله ممثلو الجاليتين اليهوديتين الكبيرتين ، البورتغالية والالمانية ، سجل في مذكراته النقاط الرئيسية في مشروعه . فقد كان ينوي ان يستأجر من محمد علي ، بعدما تأكد من خصب الاراضي والفوائد التي يجنيها الاهالي منها في زراعتهم لمختلف انواع الاشجار المثمرة والحبوب ، كل المنطقة المشتملة على عدد من القرى يتراوح بين المائة والمائتين ، لمدة خمسين سنة وان يدفع له سنويا ضريبة استثمار عن الاراضي التي يستغلها . وكان يعتزم ، في حال نجاحه في الوصول الى عقد اتفاق كهذا مع سيد مصر ، ان ينشىء في انكلترة شركة تتولى استثمار هذه المنطقة وتشجع عودة اليهود الاوروبيين الى فلسطين . فاذا ما قرروا ان يقيموا فيها ، عوض ان يبحثوا عن ملجأ لهم في كندا او نيوزيلندا ، فسيلاقون نجاحا افضل بكثير . وقد ختم السير مونتفيور ملاحظاته بحجة كانت تبدو له حاسمة : « انني مقتنع بأن ممارستهم الحرة لديانتهم المقدسة ، التي هي مستحيلة في اوروبا ، ستجعلهم سعداء » (في فلسطين) . وقد ابحر من بيروت الى الاسكندرية وهو مصمم على تحقيق هذه الامنية . فسجل في يومياته بتاريخ ١٣ تموز ١٨٣٩ بأن الوالي قد استقبله فور وصوله . وقد شجعه هذا الاستقبال الودي فقدم لمحمد علي مشروعه لاستثمار الجليل على المدى الطويل. كان جواب محمد علي

يترك الباب مفتوحا امام كل مبادرة قد تنجح الزراعة في فلسطين . الا انه لم يكن يستطيع شخصيا ان يتصرف ببلد لم يكن يخصه قط . وقدم مونتفيور اقتراحات اخرى تتعلق بأسوار قلعة طبريا وبتأسيس بنك للتسليف الزراعي لتنمية البلاد . وقد اظهر الباشا على ما يبدو اهتماما كبيرا بهذه العروض دون ان يلتزم بشيء نظرا للموقف السياسي ولسوء الظن الذي كان يكنه للعملاء الانكليز . ويبدو ان الامور بقيت عند هذا الحد . الا ان هذا « المحسن » اليهودي الكبير كان قد عاد الى فلسطين ، حتى عام ١٨٧٥ ، سبع مرات (١٢) .

تحقيق رسمي لكنيسة اسكوتلندا

في الوقت الذي كان فيه مونتفيور يقوم بمهمته الاستقصائية في فلسطين ، كان هناك انكليز آخرون يجوبون فلسطين ايضا ، مكلفين بمهمة مماثلة من الجمعية العمومية لكنيسة اسكوتلندا . وكانوا ، على كل حال يجتمعون ببعضهم ويكتبون ملاحظاتهم بصورة مشتركة ، وكان برفقة القسيسين الاسكتلنديين اندرو بونار (Andrew Bonar) وروبيرت موراي ماكلين (Macleyne) استاذ في علم اللاهوت يدعى بلاك (Black) وعضوان آخران هما ابردين (Aberdeen) وكيث (Keith) وكان مرسلو « الجمعية اليهودية اللندنية » ولا سيما نيكولايسون يحيطون بهم احاطة محكمة ، كما كانوا يعملون لديهم كأدلاء ومن الواضح انهم كانوا سعداء لاطلاعهم على عملهم التبشيري بين اليهود . وعندما عادت البعثة الى اسكوتلندا ، نشرت نتائج تحقيقها في كتاب بعنوان « تقرير بعثة الكنيسة الاسكتلندية الاستقصائية حول اوضاع اليهود في عام ١٨٣٩ » . لاقى الكتاب نجاحا كبيرا ، واعيد طبعه ثلاث مرات في نفس السنة (١٨٤٢) . بالاضافة الى ذلك كانت الدعوات توجه من كل الجهات الى المؤلفين للتحدث عن رحلتهم المثيرة وعن الاهتمام الذي كانوا يظهرونه تحبيذا للبعثة اليهودية في فلسطين ولاستعمار هذه البلاد من قبل « الشعب المختار » (١٣) .

واقعية الديبلوماسية

ولكن اذا كانت انكلترا البعيدة تتحمس لمثل هذه المشاريع فان الكولونيل كامبل ، القنصل العام في الاسكندرية كان ينظر الى مهمة مرؤوسه في القدس يونغ نظرة اكثر واقعية . وليس هذا لانه لم يكن يرغب في اقامة نفوذ انكليزي في فلسطين بل لانه كان يعرف وضع البلاد العام بصورة افضل . لم يكن حذره يتوافق مع التسرع الساذج الذي اظهره مرؤوسه القادم حديثا الى البلاد . وقد اشتكى هذا في ١٣ آب التالي الى بالمرستون متحدثا عن عراقيل مقصودة اقيمت في طريقه ، بالرغم من انه اعترف بأن كامبل كان يمارس ، على كل حال ، نفس سياسة السفير بونسونبي بصدد الكنيسة الانكليكانية المنوي اقامتها في القدس (١٤) .

ولكن بعد الاعلان الرسمي عن صدور شرعة كلخانة (٣ ت٢ ١٨٣٩) حصلت الديبلوماسية الانكليزية على حق الشروع بأعمال البناء . لم يكن هذا فرمانا بالشكل

التقليدي للكلمة بل تسهيلات ادارية او بالاحرى سياسة مرنة تساعد على الحفاظ على ماء الوجه أمام الرأي العام الاوروبي . وفي ١٧ كانون الاول ١٨٣٩ بدأت اعمال البناء التمهيدية تحت اشراف مهندس معماري ، جاء خصيصا من لندن لهذه الغاية . وكانت وزارة الخارجية البريطانية تولي هذه الاشغال اهمية كبيرة خاصة وان الصعوبات القانونية في وجه القيام بمثل هذا العمل كانت قائمة . ذلك ان الامر لم يكن يتعلق باصلاح وترميم صرح ديني بل باقامة بناء جديد لا يخص طائفة معترفا بها بل طائفة اجنبية . ومع ذلك فقد كانت التعليمات الصادرة عن لندن بتاريخ ٢٠ كانون الاول توصي يونغ بالحاح بأن يبذل كل نفوذه للاستمرار في بناء الكنيسة الجديدة (١٥) .

اغتيال محلي وضجة عالمية

في غضون ذلك اهتز الرأي العام العالمي لحدث سلط الاضواء على المسالة اليهودية في الشرق بشكل ظاهر . فقد اغتيل في مطلع شباط ١٨٤٠ رئيس دير الفرنسيسكان الاسبانيين في دمشق على يد يهود قيل انهم استعملوا دمه في اقامة طقوس سرية لها علاقة بعيدهم الفصحي . وكان هذا الكاهن من التابعية النمساوية . وقد حركت هذه الجريمة ، التي ارتكبت في اوج الازمة الشرقية ، الراي العام الليبرالي في اوروبا . وقد تدخل مترنيخ شخصيا في هذه القضية ، كما ان الديبلوماسية الفرنسية اغتنمت هذه المناسبة لتأكيد حقها في حماية المسيحيين في الامبراطورية العثمانية . فتشكلت محكمة ترأس الجزء الاكبر من جلساتها قنصل فرنسا راتي ـ منتون (Ratti – Menton) والقي بالعشرات من يهود دمشق في السجن وتعرضوا للتعذيب (١٦) . وقد استغلت بعض الاوساط اليهودية في اوروبا ما جرى لتصعد حملتها المؤيدة لعودة اليهود الى فلسطين ووضعهم تحت حماية بريطانيا . وقد خرج من الظل اولا اشخاص معينون لم يلبثوا ان لعبوا دورا بارزا لصالح البعثة اليهودية ـ المسيحية في فلسطين . واتفق الاسقف الانكليكاني الاول للقدس مع عضو معروف جدا من الجمعية اليهودية اللندنية يدعى ماكول Mc Caul ، ويطلق عليه ايضا اسم الحاخام رابي على اصدار احتجاج ضد « الافتراءات » التي ذهب ضحيتها يهود دمشق . لقد تحديا علانية بصفتهما « اعضاء في الجمعية اليهودية » وايضا « اعضاء في الكنيسة المسيحية بنعمة الله » كل الذين كانوا يؤكدون بأن اليهود كانوا يقتلون المسيحيين ليستعملوا دمهم من اجل غايات دينية . وجاء في الاحتجاج أن هذه التهمة ، التي كثيرا ما تأكدت في الماضي ، ليست سوى كذبة غير معقولة ... وقد ايد اليهود ـ المسيحيون (المهتدون الجدد) الانكليز هذا التصريح العلني الذي كان يحمل ٥٧ توقيعا (١٧) . وقد صاحبت هذه المبادرة حملة دعائية واسعة . فنظمت في لندن مظاهرات جماهيرية توجت بمذكرة وجهت الى ملوك ورؤساء دول انكلترا وايرلندا وبروسيا وهولندا والسويد والنروج والدانمارك وهانوفر وفورتمبرغ والمقاطعات السويسرية والولايات المتحدة الاميركية . كما وجهت ايضا الى كبار ممثلي البروتستانتية العالمية الزمنيين . وفي ٢٩ آذار نشرت

« التايمز » هذه المذكرة ثم تبعتها في ذلك كبريات الصحف في انكلترا . لقد حملت المذكرة عنوانا ذا مغزى هو « عودة اليهود » وقد رسمت قضية المطالب بصورة دقيقة. كانت عودة اليهود تصور في هذه المذكرة وكأنها النتيجة المنطقية لحل الازمة المشرقية. لقد كان هذا الوضع (ثلاثة اشهر قبل التوقيع على الحلف الرباعي) علامة من علامات الازمنة . فالحكومات البروتستانتية بتشجيعها لعودة اليهود واقامتهم فـي فلسطين تكون قد قامت بأحد التزاماتها الدولية وشجعت عودة السلام الى الشرق !..

لم تكن المسألة بالطبع مسألة امنية شكلية . ذلك ان البعض كان قد فكر في الوسائل العملية لتحقيقها . كان احدهم ، بكل بساطة ، يريد ان تشتري بريطانيا فلسطين . وكان آخر يرى في اقامة مملكة يهودية في هذه المنطقة حلا مناسبا لكل الدول الاوروبية الكبرى ضد السلطان ونائبه المتصارعين . وكانت بعض الصحف الانكليزية تزايد في هذا المجال . فقد كتبت صحيفة « الفلوب » Globe ان تحقيق هذه العودة سيكون اجمل جوهرة على التاج الانكليزي . واكدت صحيفة « المورنينغ كرونيكل » ، التي كانت تمثل وجهة النظر شبه الرسمية لبالمرستون ، بأن انشاء ، او بالاحرى احياء ، مثل هذه المملكة هو ضرورة من ضرورات السياسية الشرقية وقد تخدم مصلحة المملكة المتحدة (١٨) .

اللورد اشلي يتوسل بالمرستون

من الواضح ان حماسة الرأي العام الانكليزي قد قوت عزم اللورد اشلي ، الساعي الرئيسي وراء هذا الحلم ، على المضي في مخططاته . وفي ٢٤ تموز التالي سجل في مذكراته مشاعره الخاصة نحو مشروع طموح كهذا ونحو تشعباته الارسالية . وقد كانت المسألة المالية ما تزال الصعوبة الكبرى لتنفيذ هذا المشروع . كان كل شيء يتطلب مالا : الكنائس ، المرسلون ، رجال الكنيسة وكل الجمعيات الدينية والزمنية المطلوبة . كم كان يلزم من المال لاعادة اليهود الى الارض المقدسة ؟ وفي نهاية المطاف ، الم يكن محمد علي ، الذي كانت هذه المنطقة ما تزال تحت سلطته يمسك في يديه اقدار اسرائيل؟ ورغم ذلك فان تحرك الرأي العام الكبير تأييدا لاعادة انشاء اسرائيل مع كل الآمال الذي كان ينطوي عليها مثل هذا المشروع ، كان يثير اهتمام اللورد « اشلي » مع ان الظروف كانت تبدو مؤاتية لتحقيقه . لقد تراءت له في ذلك الحين مملكة النبوءة وقد عادت الى الوجود بضمانة الدول الاوروبية الكبرى الخمس ووفرت الامن لليهود . وقد مهد اتفاق لندن في ١٤ تموز الطريق امام هذا الامل : وهكذا فقد كان بامكانه ان يرى ذلك متطابقا مع كلام الكتاب المقدس : « ان طريق ملوك الشرق قد مهدت . . . » .

لقد كان اذن يعد نفسه باقناع اللورد بالمرستون بذلك عندما كتب اليه بهذا الصدد مذكرة تفسيرية (١٩) . وفي الاول من آب اتيحت له فرصة لبحث الامر مع وزارة الخارجية البريطانية . كان يتناول الغداء في هذا اليوم مع بالمرستون . بعد الغداء انتحى بالوزير جانبا محاولا اقناعه بتبني وجهات نظره . ولم يكن موقف

بالمرستون المتعاطف ليمنعه من طرح الكثير من الاسئلة واعدا اياه بالنظر جديا في المسألة . وبدا ان هذا الوعد كان دليل نجاح اذ ان اللورد اشلي كان يعتقد ان المسألة اصبحت منتهية فعلا . ويشكر العناية الالهية لانها اختارت قريبه ، المسؤول عن وزارة الخارجية البريطانية ليكون الاداة التي ستحقق حلم الشعب اليهودي . وهكذا بدا ان كل الاعتبارات السياسية والمالية والاقتصادية تتضافر لانجاح هذا المشروع الخطير (٢٠) .

الا ان واقعية بالمرستون لم تتوافق مع مثالية اللورد اشلي السياسية ــ الدينية ومع الراي العام الذي عرف هذا الاخير كيف يستغله جيدا . لقد كان متمسكا بوعده بالاهتمام بالمسألة اليهودية الا انه كان يضع هذا المشروع في اطار الازمة الشرقية وسيادة الباب العالي على فلسطين . ويتبين من البرقية التي ارسلها في ١١ آب الى بونسومبي بأنه كان يأخذ باعتباره في وقت واحد وجود حركة يهودية حقيقية تعمل على عودة اليهود الى فلسطين ، وكذلك الضرورات السياسية العليا وحقوق السلطان في هذه المقاطعة المنوي انتزاعها من والي مصر . لقد كتبت هذه البرقية المهمة بعناية فائقة تنم عن حصافة هذا السياسي . ان الدقة في التعبير والميل الى الاعتدال التي اتسمت بهما هذه الوثيقة الديبلوماسية الانكليزية الاولى المؤيدة ليهود فلسطين ولليهود الاوروبيين الذين كانوا يرغبون في الاقامة فيها ، تعطيانها اهمية كبرى في تطور المسألة الفلسطينية .

لقد استنتج بالمرستون اولا انه كانت توجد في ذلك الوقت بين اليهود المبعثرين في اوروبا فكرة قوية تقول بأن الوقت قد حان لرجوعهم الى فلسطين . وكانت هذه الرغبة تلقى صدى متجاوبا وكان كل شيء يبدو انه يشير الى ان هذه النية كانت اقرب الى التحقيق من أي وقت مضى . وكان واضحا ان يهود اوروبا يملكون ثروات كبيرة ، كما كان جليا ان كل بلد كان يستقبل عددا كبيرا من اليهود يستفيد كثيرا من الثروات التي يجلبونها معهم . ولكن اقامتهم في فلسطين كانت مرهونة بحل الازمة الشرقية . ومع ذلك فقد كان من المفيد للسلطان ان يشجع على استيطان اليهود في فلسطين . فهو بذلك لن يحصل على مغنم مادي وحسب ولكنه قد ينجح عن هذا الطريق في التصدي للمشاريع التوسعية المحتملة التي قد يقوم بها محمد علي او خلفاؤه . وهكذا فقد اوصى بالمرستون سفيره بأن يقدم هذه الملاحظات بصورة انفرادية الى الحكومة العثمانية ناصحا اياها بقوة بتشجيع رجوع يهود اوروبا الى فلسطين .

ومع ذلك فان مثل هذه الاقامة كانت تقتضي تأمين السلامة الكاملة لحياتهم وممتلكاتهم . لقد كانت الاعتباطية والمزاجية في الادارة (العثمانية) تتعارض مع تحقيق مثل هذا المشروع . خاصة وانه قد يكون من الضروري انشاء محكمة عدل لتأمين المساواة في الحقوق بين اليهود ومسلمي البلاد . واخيرا ، وحتى لو ان اقامة اليهود لم تكن تبدو قابلة للتنفيذ كما كان يراد لها ، فان اصدار تشريع لصالحهم قد يكسب السلطان اصواتهم في اوروبا . على الباب العالي ان ينظر بعناية الى

الفوائد التي سيؤديها مثل هذا الموقف لقضية السلام في الشرق (٢١) .

وقد تضمنت الاشارة الاخيرة لفتة واضحة الى اعلان « شرعة كولخانة » Gulhané ، والى التحول في الرأي العام الاوروبي الذي احدثته مثل هذه البادرات . وهي تلخص تماما رأي بالمرستون في المشروع موضوع المناقشة . لقد كان الوزير الانكليزي يرمي اذن ، دون ان نذهب بعيدا في التحقق من نواياه ، الى جني فوائد سياسية قصوى من حركة تسعى ، ظاهريا ، لتحقيق مثل أعلى ديني . وهكذا فقد كان يستغل المسألة اليهودية ليحسم المسألة السورية ـ المصرية لصالحه .

المسألة اليهودية والازمة الشرقية

الا ان قريبه النشيط اللورد اشلي كان مأخوذا كلية بمشروعه . وكان تدينه الشديد يجعله يرى كل مجرى التاريخ يتجه نحو هذه « الكونية اليهودية » . وفي الرابع والعشرين من آب ، ذكر في مذكراته بأنه صدم لدى قراءته لصحيفة «التايمز»، ذلك ان هذه الصحيفة كانت قد نشرت في عددها الصادر في ١٧ آب اخبار العقوبات التي لحقت بيهود دمشق على اثر اغتيال الاب الفرنسيسكاني توماس . الا انه ، مع ذلك ، وجد عزاء في كون ان هذه القضية المحلية ساعدت على دفع الحركة الكبرى ليهود اوروبا من اجل العودة الى فلسطين الى امام ، وفي هذا المنظور كان دور محمد علي كحاكم عادل يفيد كثيرا هذا الشعب . وكان موضوع عزائه الثاني ان بالمرستون كان قد اكد له ، في نفس اليوم ، بأنه ارسل تعليمات الى اللورد بونسومبي ليقوم بمسعى مباشر لدى الوزير العثماني رشيد باشا من اجل « حماية وتشجيع اليهود » . وكان اللورد اشلي الداهية يرى في هذا ما يشبه « المقدمة النقيض لمرسوم سيريس Cyrus » وقد لجأ الى الصلاة ليستمد الحكمة والتورانية في العمل الذي كان يعتقد بأنه يوجهه على احسن ما يكون (٢٢) .

لم تكن المسألة اليهودية تكسب فقط انصارا مندفعين ، بل كانت كذلك تقسم الرأي العام الانكليزي بشكل عنيف ، وكان يمكن ان تصبح مثيرة للقلق فيما لو دخلتها الاهواء . وقد سجل اللورد اشلي السيء الحظ محاذيره هذه بصورة غامضة في ٢٩ آب مبديا انزعاجه الشديد حتى قبل ان يرى مشروعه النور (٢٣) . وعقد العزم اخيرا على كتابة المذكرة التي طالما علل نفسه بها والتي كان يفترض فيها ان تعطي اساسا لحقوق اليهود في امتلاك « ارض الميعاد » تحت رعاية انكلترا . وكانت هذه المذكرة المؤرخة في ٢٥ ايلول التالي موجهة مباشرة الى الفيكونت بالمرستون ، المساهم الاكبر بحل الازمة السورية المصرية . ان هذا المنظور يساعد على فهم الاشارات العديدة المتعلقة بمجموع الاوضاع والظروف الناشئة عن اتفاق ١٥ تموز ١٨٤٠ (٢٤) . وفيما يلي عرض موجز للخطوط الاساسية لهذه المذكرة :

بما ان تسوية « المسألة السورية » كانت في يد الدول الاوروبية العظمى فقد سمح اللورد اشلي لنفسه بتقديم اقتراح من شأنه ـ في رأيه ـ ان يعطي البلاد الواقعة بين البحر الابيض المتوسط والفرات فرصا لتحقيق نمو كبير ، وكان يريد ، دون الدخول في اعتبارات تاريخية ، ان ينطلق من المعطيات الاجتماعية والبشرية التي

كانت نرتبط بوجود وازدهار هذه المنطقة . لقد افقرت الظروف هذا البلد وجعلت استقلاله مستحيلا . فمصادر رزقه كانت شبه ناضبة بالمقارنة مع الثروات التي قد تمتلكها هذه المنطقة فيما لو ادخلت اليها الصناعة . الا ان هـذا كان يتطلب يدا عاملة ورساميل في نفس الوقت .

وان توظيف الرساميل يتطلب ، بدوره ، ضمانات امنية بالنسبة الى الممتلكات او الارواح . ومتى تأمنت هذه الضمانات فان حب الربح سيكون بالنسبة اليهم دافعا قويا : افلم يكن الامل في الارباح الكبيرة حافزا لا يخطيء ؟

ان مثل هذه الفوائد المالية قد تكفي لتجذب الى المنطقة اناسا يهمهم الاثراء . وستفعل الدولة الكبرى التي ستحكم هذه البلاد حسنا اذا ما التزمت علانية بادخال الاصلاحات الاساسية التي تساعد على اشاعة الثقة ونشر مبادىء الحضارة الاوروبية. واخيرا ينبغي ان ينظر الى هذه البلاد من خلال « شعب محترم رغم انه مشتت » .

ويمضي اللورد اشلي في تصوراته فيؤكد ، بيقين ، ان العرق اليهودي يميل الى استرجاع ارض فلسطين .. لقد كانت كل ذكرى من الماضي وكل تطلع الـى المستقبل يحركان هذا الامل : ولم يكن يمنع هذه الامنية من التحقيق الا الخوف على الحياة وعلى التراث . ولكن اذا ما اصدرت الدولة الكبرى ، التي ستحكم المقاطعة السورية تشريعا عادلا واذا ما تعهدت بمنح حماية متكافئة لليهود ولغير المؤمنين بكفالة دول الحلف الرباعي التي ستشير الى هذا في اتفاقها ، فقد يمهد الطريق عند ذلك لعودة اليهود ، وقد تولد الثقة من جديد وتصبح البلاد محط انظار حملة لواء المبادرة في العالم بأسره وبشكل خاص محط انظار ثروة واندفاع الشعب اليهودي .

... وبالفعل فهناك عدة اسباب تدفع بالشعب اليهودي اكثر من غيره الـى الاقامة في هذه البلاد . لقد كان اليهود مرتبطين بها بذكريات التاريخ وبحب عميق.. ان العذابات التي تحملوها والتعسف الذي طاردهم لم تحطم ابدا اندفاعهم وتعلقهم بتقاليدهم .. ان لا مبالاتهم بالامور السياسية قد جعلت طموحهم يقتصر على لذة جمع الثروات .. ان كل ماضيهم الحافل بالتشتت وعدم الرضى يهيئهم اذن للقيام بهذا العمل البهيج في اعادة الازدهار الى بلدهم القديم ...

... وهكذا فانهم لو نظروا الى هذه العودة نظرتهم الى عملية اعادة توطين او استعمار لفلسطين لرأوا في ذلك الوسيلة الاكثر امانا والاقل كلفة من اجل اعادة ملء هذه المناطق بالسكان ... فاليهود قد يعودون على نفقتهم الخاصة متحملين في سبيل ذلك كل المخاطر . وقد يخضعون للحكومة المحلية اذ ليس عندهم اية نظرية (اجتماعية) يريدون ان يختبروها خاصة وانهم كانوا قد تعلموا في كل مكان تقريبا ان يطيعوا كل سلطة ... انهم سيقبلون بالتوزيع الحـالي للاراضي ، معترفين بالملكيات القائمة ومكتفين بالمشاركة في الانتاج الزراعي وفق اساليب الاستثمار او الشراء العادلة ... انهم سوف لا يطالبون وهم الذين رذلتهم كل شعوب الدنيا ، بأي تعاطف سياسي او وطـني معهـم لتأييدهم ضـد الظلـم ... ولكـن الضمانات

القانونية المقترحة يجب ان تأخذ مكانها في الاتفاق وسيكون تطبيق هذه الضمانات من اختصاص قناصل ونواب قناصل الامم المختلفة . وستكون هذه الضمانات كافية لحمايتهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم .

... ان النتائج الكبيرة التي قد يقدمها هذا المخطط المقترح للدول المعنية . بدون عناء ؛ قد تجعله موضع توصية وتلفت اليه انتباه العالم المتمدن . اما في حال رفضه فان هذا قد لا يضير غير رافضيه ، وقد يسبب الخيبة للقائمين به ...

هذه هي الخطوط العريضة لمذكرة اللورد اشلي هذه . انها تشكل ، في شكلها ومراميها الاساسية ، اول دفاع مقدم رسميا الى الحكومة البريطانية والى حليفاتها من اجل عودة اليهود الى فلسطين ولذلك فقد حاولنا متابعة الفكرة بكل دقائقها حتى تعكس كل خفاياها بالرغم من الصعوبات المتعلقة بتحرير هذه المذكرة نفسها .

في غضون ذلك كانت الجيوش التركية ـ الاوروبية المتحالفة تنجح في تحطيم السيطرة المصرية على سوريا وفلسطين . كان يبدو ان انهيار محمد علي يمهد الطريق امام مبادرة سياسية جديدة قد تقلب خريطة الشرق الادنى . ان امنيات اللورد اشلي والحركة التي كان قد نجح في خلقها كانت تجد لها صدى حتى في صفوف الجيش المحتل في سوريا . وقد اكد شاهد محلي ، لم يكن على اطلاع كاف على الدعاية التي كانت تغطي بريطانيا والاوساط اليهودية ، هذه الضجة التي كان يتردد صداها في فلسطين ايضا . كان فالمون ضابط البحرية الفرنسية وقائد السفينة « الفرات » التي كانت تعمل في شرق البحر الابيض المتوسط قد شاهد عن قرب قصف مدينة عكا . وبعد وصوله الى الاسكندرية بقليل وصف ملابسات هذا القصف للقنصل العام كوشيله في ٩ تشرين الثاني ، وانهى تقريره بأخبار كان قد سمعها واثارت استغرابه :

« لن انهي هذا التقرير ، يا سيدي القنصل ، دون ان اعلمك بالاشاعات المتداولة في البلاد والتي ينشرها الانكليز انفسهم :

١ ـ انهم يعدون باعادة اقامة مملكة اسرائيل .

٢ ـ ان كل مقاطعة في الجبل ستحكم من قبل شيخ تختاره هي ويخضع للوالي الذي سوف لا يحكم الا اسميا .

« ورغم العطف الذي يكنه لنا الموارنة ، فقد اقترح بعض الزعماء انفسهم ان يعتنقوا المذهب الانكليكاني ، اذا لزم الامر ، عوض عن ان يرزحوا ثانية تحت حكم ابراهيم باشا ... » (٢٥) .

وهكذا كانت المشكلة اليهودية ، منذ الازمة الشرقية الاولى ، مرتبطة بالمشكلة السورية وبالمشكلة اللبنانية . ولم يكن هذا الارتباط قائما فقط في نظر الاوساط الانكليزية بل كان قائما ايضا حتى في الوسط المحلي : الا يذكرنا هذا ، ولو بصورة غامضة ، بالوضع المعاصر ؟ ومع ذلك فان هذا الواقع لا يمثل المفارقة التاريخية الوحيدة خلال تلك المرحلة البعيدة في تنبؤها بصورة الوضع الحالي .

شجعت الانتصارات التركية ـ الانكليزية في فلسطين وسوريا، نائب القنصل يونغ على الاسراع ببناء الكنيسة البروتستانتية في جبل صهيون . ولهذا الغرض ترك اصدقاءه اللندنيين يتوسطون لدى قنصل الاسكندرية العام ، ونذكر منهم على الاخص السير توماس بارينغ . ولكن الكولونيل كامبل كان يواجه هذا الوضع الدقيق في المفاوضات الانكليزية ـ المصرية من مستوى ارفع من هذا بكثير . فهو بحكم اطلاعه على مواقف محمد علي الرافضة لمثل هذا المشروع (كان محمد علي يتنصل من المسؤولية ويلقيها على عاتق السلطان) نصح يونغ في ١٦ ت ٢ بالتريث لان أي محاولة متهورة لتحقيق هذا المشروع البروتستانتي بأي ثمن كان يمكن ان توقع به ليس فقط بين الحكومة البريطانية والباب العالي بل كذلك بينه شخصيا وبين السلطات المحلية في القدس . وعلى كل حال فقد كان على يونغ ان يغادر المدينة المقدسة بعد قليل وان يلجأ مع بقية المرسلين البروتستانت الانكلو ـ اميركيين الى يافا . وكان عليهم أن يبقوا هناك الى ان تحل الازمة السياسية نهائيا (٢٦) .

اما في لندن فقد كان بالمرستون يخضع لضغوط معنوية اخرى ، غير ضغوط قريبه اللورد اشلي ، للمساهمة في تحقيق حلم اليهود . والبرقية التي ارسلها في ٢٤ ت٢ الى بونسومبي تشير الى مبادرة جديدة قامت بها الجمعية العمومية للكنيسة الاسكوتلندية . وارسل اليه الوزير نسخة عن المذكرة الجديدة التي حررتها هذه الجمعية وترجوه فيها بالحاح ان يأخذ التدابير الفعالة لتأمين حماية الشعب اليهودي في الشرق ، وبصورة خاصة في سورية ، وبالاضافة الى هذا ان يكفل الممارسة الحرة في التبشير الانجيلي وفي الدعوة الى البروتستانتية .

لقد اكد بالمرستون لسفيره ، بالاستناد الى تلك المذكرة ، ان هذه المسائل تثير اهتماما عميقا جدا في اوساط قسم واسع من الرأي العام الانكليزي . وهكذا كان على السلطان ان يسعى لنيل عطف هذه الحركة الشعبية ، وان يصدر فورا ، فرمانا او بيانا بهذا الموضوع يعطي اليهود الذين كان يرغبون في ذلك ، الاقامة في امبراطوريته ، وبصورة خاصة في سوريا ، الضمانات القانونية فيما يتعلق بحياتهم وممتلكاتهم . وقد يكون لهذا الاجراء وقع جيد وقد يشجع اليهود على التوجه الى فلسطين . وكانت انكلترة نفسها مستعدة لمنح حمايتها لهم عن طريق عملائها القنصليين وسفارتها في القسطنطينية . وكان على بونسومبي ان ينصح الباب العالي بقوة لكي يسير في هذا الاتجاه . فالفوائد المادية التي سيجنيها من ذلك ظاهرة للعيان اذ ان ذكاء وغنى ونشاط الشعب اليهودي كانت تشكل افضل ضمان لهذه الفوائد ... (٢٧) .

لقد ادخل بالمرستون ، في هذه البرقية الرسمية الجديدة ، عنصرا ذا اهمية في معطيات المشكلة اليهودية والفلسطينية . فبدل الضمانات القانونية التي كان يطلبها سابقا من الباب العالي اصبح الآن يواجه امكانية منح الحماية السياسية الانكليزية . كان ذلك منعطفا رئيسيا في مجمل الاوضاع الشرقية يمهد بشكل واضح

لطرح قضية منح الحماية الانكليزية لليهود لمواجهة الحقوق التقليدية التي كانت تتمتع بها فرنسا في دفاعها عن كاثوليك الامبراطورية .

وقد حاول بونسومبي وفقا لهذه التوجيهات ان يلعب لعبته الكبرى . وفي الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٨٤١ أعلم وزير الخارجية البريطانية بفشل مساعيه . كان الباب العالي يرفض القبول بأن يرفع يهود الامبراطورية ظلاماتهم بواسطة السفارة البريطانية . ولكي يقنع بالمرستون بعدم جدوى مساعيه ، ارسل اليه ، في نفس الوقت ، تقريرا كتبه سكرتير السفارة ف . بيزاني عن سير محادثاته مع الوزير رشيد باشا . وكان بيزاني قد حرر تقريره باللغة الفرنسية بتاريخ ٢١ كانون الثاني بالذات (٢٨) .

رفض الباب العالي العثماني

جرى اللقاء بحضور وزير المالية ، صائب باشا ، وذلك كي يكون هناك « شاهد في المجلس » . تكلم بيزاني عن « المسألة اليهودية بكثير من اللباقة ولكن باندفاع شديد ايضا » . وبين الاسباب التي تدفع انكلترا الى منح الحماية المدنية لليهود على الرغم من « توجيهات السلطان ، المفعمة بالحكمة والانصاف ، ومن روح شرعة كولخانة الشهيرة » . وقد رفض الوزيران ، في الحال هذه الاسباب واشارا الى ان رعايا السلطان لا تنقصهم الوسائل الفعالة « لايصال شكاويهم الى الباب العالي » . ثم دخلا بكل حزم في المناقشة المباشرة للمطالب الانكليزية الجديدة فرد الوزيران بكل ذكاء :

« ان اعطاء اليهود حق رفع شكاويهم الى الباب العالي بواسطة السلطات الانكليزية يعني وضعهم تحت حماية بريطانيا وبالتالي توجيه طعنة لاستقلال الباب العالي . ان معاهداتنا مع فرنسا تعطيها الحق بحماية الكاثوليك في شؤونهم الروحية . واذا وافقنا على ما تطلبه انكلترا فان فرنسا ستوسع حمايتها للكاثوليك حتى شؤونهم الزمنية ؛ وروسيا ، بدورها ، ستتقدم بمطالب مزعومة ... كل شيء اذن ، يا سيدي اللورد ، يشير الى ان طلبنا سيرفض بعد ان تصل اوامر السلطان .

« اذا كنتم يا صاحب السعادة تريدون القيام بمساع تتسم بطابع اكبر من الرسمية ، فعليكم ان تفعلوا ذلك قبل ان يعطينا الباب العالي الجواب بالرفض كما اتوقع » (٢٩) .

وجاءت توقعات بيزاني في محلها ، اذ اكد السلطان هذا الرفض في الثلاثين من كانون الثاني . وفي الوقت الذي اعلن فيه ان حكومته « ستصغي دائما بايجابية » الى التفسيرات التي قد تقوم بها السفارة البريطانية « لتنوير » المسؤولين بصدد شكاوى الرعايا العثمانيين عامة ، فان السلطان يرفض رفضا تاما اعطاء اليهود حقا « بأن يلجأوا الى وساطة المعتمدين الانكليز » لكي يقدموا شكاويهم .

لم تبق هذه المسألة سرية فقد احيطت السفارة الفرنسية علما بها . وفي السابع والعشرين من كانون الثاني ، اطلع الكونت دوبونتوا وزيره ، غيزو ، على هذه المسألة ، ويبدو انه كان مطلعا تمام الاطلاع على الموضوع. فبعد ان طمأن حكومته بأن انكلترا لم تتقدم حتى ذلك الحين بأي مطلب جديد « بصدد مواصلاتها مع الهند عن طريق الفرات وخليج السويس » ، كتب في تقريره الذي لم ينشر حتى هذا اليوم :

« ... ان الطلب الوحيد الذي تقدم به سفير انكلترا ، على حد علمي ، الى الباب العالي ، في الايام الاخيرة ، كان يتعلق بحصول اليهود ، الذين قد يأتون للاقامة في القدس ، على حق تملك العقارات . وقد اجيب بأنه اذا كان هؤلاء اليهود يريدون ان يصبحوا رعايا فانهم يستطيعون أن يتملكوا بنفس حقوق وشروط هؤلاء . واظن ان المسألة ما زالت ، في الوقت الحالي ، عند هذه النقطة (٣٠) .

وفي الواقع كان على هذه المسألة ان تقف عند هذا الحد . ذلك ان مسألة اخرى اكثر شمولا لم تلبث ان استأثرت باهتمام الحكومات الغربية : وضع المسيحيين في سوريا وبشكل خاص في الاراضي المقدسة ومسألة تدويل القدس او مسألة انشاء مارة . وكان يراد من كل هذا وضع الاماكن المقدسة المسيحية تحت مراقبة وادارة اوروبا المسيحية . الا اننا ، قبل أن نتابع تحليلنا لهذه المفاوضات ، ينبغي ان نوضح الدور الذي قام به السفير البروسي بونسن بالاشتراك مع اللورد اشلي في « صياغة هذه المسألة اليهودية » المرتبطة ارتباطا حميما بمصائر البروتستانتية في القدس .

دور الدبلوماسي البروسي فون بونسن Von Bunsen

ليس ثمة حاجة لان نعيد الى الاذهان الظروف المأساوية التي أدت الى ابعاد بونسن عن سفارته في روما . فقد كان ذلك نتيجة الصراع حول الزواج المختلط (بين الكاثوليك والبروتستانت) ، هذا الصراع الذي اثير بسبب الاساليب الديبلوماسية المثيرة للالتباس وعنف موقف الحكومة البروسية ازاء اسقف كولونيا كليمان اوغيست فون دروشت — فيشرينغ . فبعد ان اوقف البوليس البروسي الاسقف في ٢٠ تشرين الاول ١٨٣٧ ،، احتج البابا غريغوار السادس عشر علانية في خطاب القاه في مجمع الكرادلة في العاشر من كانون الاول باسم « الحصانة الكنسية التي انتهكت والكرامة الاسقفية التي احتقرت والشريعة المقدسة التي اغتصبت ، وحقوق الكنيسة والكرسي المقدس التي ديست بالاقدام » . وكان البابا قد رفض ايضا استقبال السفير بونسن واعتبره ، بالتالي ، شخصا غير مرغوب فيه . وقد غادر ممثل بروسيا روما في ٢٩ نيسان ١٨٣٨ (٣١) .

كان هذا الديبلوماسي — العالم يجمع بين العلم والديبلوماسية معا بفضل حماية معلمه نيبور Niebuhr وبشكل خاص بفضل صداقة ملك بروسيا فريدريك — غليوم الثالث وولي العهد الذي اصبح فيما بعد الملك فريدريك غليوم الرابع. لقد استطاع ، باقترانه من امرأة انكليزية ، ان يقيم علاقات وثيقة مع معظم العلماء والنبلاء في

انكلترا والمانيا الذين كانوا متأثرين بالموجات الرائجة في ذلك الوقت ويقومون «برحلات الى ايطاليا وروما» . لقد كان ، وهو المتبحر بالادب المسيحي القديم ، يهتم ايضا بتاريخ آثار روما القديمة والمسيحية . وعند وصوله الى ميونيخ في ١١ ايار التالي لم يتأخر بونسن في الحصول على اذن بالسفر الى انكلترا في مهمة شبه رسمية وذلك لعدم تمكنه من الذهاب الى برلين حيث كان مروره من هناك امرا غير مرغوب فيه . لقد كانت علاقاته الانكليزية تتيح له العودة الى صداقاته القديمة وانشاء علاقات مع ابرز ممثلي العالم الديبلوماسي والعلمي . وقد وصل الى لندن في ٢٥ اب ١٨٣٨ وهو مفعم بالامل . ولم يغادر بريطانيا الا في الثلاثين من تشرين الاول ١٨٣٩ .

وفي اثناء رحلته الاولى هذه وضع مخططا للثأر او بالاحرى للانتقام واطلق على هذا المخطط اسم « الحملة الصليبية ضد البابا والمنافقين المحيطين به » . وقد جرت هذه الرحلة ظاهريا تحت ستار الرغبة في التماس الراحة النفسية . وكان هناك ثلاثة اهداف رئيسية كان ينبغي لها ان تساعده على اصلاح حالته كانسان مهزوم ومحطم في اوج نضجه . كان اولا يريد ان يطلع اصدقاءه السياسيين والروحيين من حزب المحافظين على مساوىء البابوية ويطلب مساهمتهم في تنوير الرأي العام حول هذا الموضوع . وكان عليه من ثم ان يدرس على الطبيعة كيف يمارس التشريع المقلق بالزواج في حالات الهجر او الانفصال بين الزوجين ، وهذا سيجر حتما الى البحث في العلاقات بين الدولة والكنيسة . واخيرا كان السفير فون بيولو قد كلفه بتصحيح بعض الاحكام التي اطلقت حول الاتحاد الجمركي (زولفرين) للامارات الالمانية (٣٣) .

اننا لا نستطيع ان نتابعه اثناء كل جولاته في انكلترا ولا ان نرافقه عند اصدقائه من عالم الثقافة والسياسة . ولكن مذكراته الغزيرة والمسهبة تتكلم بمزيد من الرضا الصريح عما حصل عليه من متع كثيرة خلال لقاءاته ، وعن المساعدة التي قدمها له المجتمع الانكليزي لتحقيق ابحاثه العلمية الخاصة او لمناوراته ضد البابوية . الا اننا لا نستطيع ان نهمل بعض الشهادات التي هي اعترافات حقيقية نستطيع بفضلها ان نقيس مساهمته في الاحداث الجارية .

صداقة اللورد اشلي وتعاون ماكول

بدأت العلاقة مع اللورد اشلي منذ السادس من ايلول . فقد كان بونسن على درجة من النفوذ مكنته من تلقي دعوة الى مائدة اللورد اشلي منذ ذلك الحين . ولكنه اضطر ، لاسباب صحية ، الى الاعتذار عن تلبية هذه الدعوة وقد اشار الى هذه الواقعة في مذكراته مظهرا أسفه الشديد (٣٤) . ولكن يبدو من الغريب انه لم يشر بكلمة واحدة الى اهتمامات صديقه الانكليزي بالارساليات وبأعمال الخير خاصة فيما يتعلق بفلسطين وبالبروتستانتية الناشئة وبعودة اليهود . كما أن اللورد اشلي ، من جهته ، لم يشر مطلقا الى وجود الضيف البروسي عندما تكلم عن «المشاريع

الكبرى» التي تراوده وخاصة بصدد الاسقفية الانكليكانية في القدس التي كان قد توقع ، في الثالث من تشرين الاول ، قيامها المحتمل بالارتباط مع الكنيسة المنوي انشاؤها على جبل صهيون ومع انشاء القنصلية في القدس لصالح اليهود المهتدين او المضطهدين .

الا ان بونسن كشف ، في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ، النقاب عن لقاءاته مع ماكول ، احد اعضاء « الجمعية اللندنية اليهودية » المعروفين ، واشتراكهما معا في تحرير مقالة « طافحة بالحرب والنار والاندفاع » بعنوان « مؤامرة بابوية للاطاحة بالعرش البروتستانتي » كان من المفروض ان تنشر في مجلة « كواترلي ريفيو » . كان اللورد اشلي ضالعا في هذه المؤامرة التي كانت فيها الاهواء والصراع ضد الكنيسة الرومانية مرتبطة بالمسألة الايرلندية التي كانت مشتعلة آنذاك. وقد وجد بونسن ان المقالة عنيفة اكثر من اللزوم ، فنبه صديقيه الانكليزيين الى ذلك ولكن دون امل كبير في ان يحمله على تعديلها . الا انه بذلك كان قد « انقذ نفسه » بالرغم من شعوره بأنه كان « مفعما بالحماسة والنشاط للنضال ضد العدو » (٣٥) .

« مشروع القدس »

ظل بونسن طيلة شهر كانون الاول على اتصال مستمر مع اللورد اشلي لاعداد ونشر مقالات موجهة ضد الكرسي البابوي بسبب موقفه من الصراع الروماني ـ البروسي حول الزواج المختلط . وفي الثامن من هذا الشهر وصلته برقية ملكية تجدد له جواز اقامته في بريطانيا حتى ايلول ١٨٣٩ . في تلك الاثناء بدأت موجة شديدة من التقوى تطبع حياته وقد ظهر ذلك في الذكرى السنوية الاولى لفشله في مهمته الرومانية . وقد كتب في مذكراته في ٨٠ كانون الثاني كلاما مؤثرا عن استعداداته النفسية للاستسلام للمشيئة الالهية (٣٦) . الا ان بونسن كشف النقاب فيما بعد عن مناسبة لا تنسى قال انها وقعت يوم العاشر من كانون الاول هذا . ففي ١٣ تموز ١٨٤١ ، عشية تعيين اول اسقف انكليكاني للقدس سجل الديبلوماسي البروسي في مذكراته سرا كان قد حفظه حتى ذلك الحين في قلبه . لقد حيا صداقة اللورد اشلي الاخوية وكشف النقاب عن ان هذا الاخير كان :

« الرجل الذي تبنى قضيتنا من كل قلبه وحرك مشروع القدس . لقد وضعنا وناقشنا مشروعنا لوحدنا في سرية تامة ليلة العاشر من كانون الاول ١٨٣٨ ، يوم الذكرى السنوية لخطاب ١٨٣٨ » (٣٧) .

ولكن ما هو بالضبط مشروع القدس الشهير هذا ؟ وفي حال ان المشروع كان يقلق الابرشية المنوي تأسيسها لصالح المرتدين اليهود الجدد فلماذا لم يتكلم عنه قبل ذلك ؟ واذا كان الامر كذلك فلماذا تركز كل نشاط اللورد اشلي في ذلك الحين لا على تحقيق الابرشية في القدس بل بصورة خاصة على مشروع اقامة اليهود في فلسطين وعلى مشروع بناء كنيسة انكليكانية من اجل اليهود المرتدين والمقيمين في القدس ؟

وعلى كل حال فان التسلسل الزمني لمذكرات بونسن ينطوي على خطأ واضح وذلك في الطبعة التـي نشرتها ارملته والتي اكملها فريدريك نيبولد F. Nippold في الطبعة الالمانية المترجمة . يوم الثامن من كانون الاول ١٨٣٨ كان يوما مثقلا ملأه الديبلوماسي بالتأمل مثل المسيح الذي كان يريد ان يكتب حياته وبزيارة اللورد اشلي الذي وافق على تصحيح مقالة مجلة «كواترلي ريفيو» بناء على طلبه وبالفرح الكبير الذي بعثته في نفسه البرقية الملكية التي مددت له اقامته في بريطانيا . كان يوم الثامن من كانون الاول هذا يصادف نهار سبت كما جـاء فـي المذكرات نفسها . اما نهار الثلاثاء التالي فقد كان مؤرخا خطأ في ١٣ كانون الاول في حين انه لم يكن سوى ١١ منه . وقد دون في الساعة الثامنة والنصف مساء احداث الليلة الماضية فذكر انه ظل حتى ساعة متأخرة عند الدوق دولوقا De Lucca وعندما عاد الى بيته في الساعة الحادية عشرة وجد على مكتبه كتاب غلادستون Gladstone الشهير الذي كان قد صدر حديثا بعنوان : « في العلاقة بين الكنيسة والدولة »

« On the relation of the church to the State »

كان هذا الكتاب حدثا هز بونسن وملأه اعجابا بـ « اول انكليزي على قسط كبير من الحصافة الفكرية » . لقد نسي نعاسه ليبدأ بقراءته التي لم يقطعها الا في ساعة متأخرة بعد منتصف الليل ليعود اليه وينهي قراءته في صباح اليوم التالي . لقد سجل ملاحظاته وتعليقاته على هذا الكتاب بذكاء ثم ارسله حـالا الـى ولي العهد في برلين (٣٨) .

من هنا فلا شيء كان يضفي ، على ما يبدو ، على ليلة العاشر من كانون الاول هذه ١٨٣٨ الاهمية التاريخية التي تكلم عنها بونسن بالنسبة الى الابرشية الانكلو ــ نمساوية في القدس . ان لقاء بونسن ــ اشلي قد تم ، استنادا الى معطيات مذكرات الديبلوماسي البروسي ، بعد ظهر الثامن من كانون الاول . وبالنسبة الـى اللورد الانكليزي فانه لم يشر حتى اليها مجرد اشارة عابرة ... على كل حال فهناك اعترافات اخرى في مذكرات بونسن تشهد على اهتماماته الفلسطينية في نفس اتجاه صديقه اللورد اشلـي وبالارتباط مع كـل الحركة الاوروبية المعـاصرة لاستعمار الارض المقدسة (٣٩) .

حملة صحفية معادية للكنيسة الرومانية

وفي اثناء ذلك كان ما يزال منهمكا في حملته المعادية للكنيسة الرومانية . وفي اواخر سنة ١٨٣٨ كتب الى صديقه ارنولد عن هذا الموضوع كاشفا له عن الطريقة التي كان قد نشر بواسطتها ، بالاتفاق مع اللورد اشلي ، ثلاث مقالات في كـل من مجلة « كواترلي ريفيو » ومجلة « فورين كواترلي ريفيو » ومجلة « ادنبورغ ريفيو » بصدد الصراع الناشب بينه وبين البابا غريغوار الخامس عشر . كما كانت تدعمه في حملته المعادية للكاثوليكية عدة شخصيات من حزب المحافظين وكان يصنف هذه الحملة بأنها « احد اهم الاحداث في حياتي واكثرها رومنطيقية » . لذلك فقد طلب مـن

مراسله ان يقرأ بانتباه خاص مقاله المنشور في مجلة « ادنبرغ ريفيو » والذي هو بمثابة « رد على الخطاب البابوي وبمثابة بيان » .

الا ان هذه المبارزة الكلامية لم تكن تمنعه ابدا عن التفكير في السبل الواجب سلوكها للوصول الى اصلاح بنية اللوثرية الالمانية . وبهذا الصدد كان يندد « بالنظام البابوي » و « بنظام القوانين البوليسية الرهيب » في آن واحد معا (٤٠) .

اننا لا نستطيع ان نتتبع بونسن في كل مناوراته ومكائده ضد البابوية ، هذه المناورات والمكائد التي كان يسميها « حرب الصحف » والتي كان يحاول من ورائها تحريك واثارة الرأي العام الانكليزي ضد سوء نية المؤسسة الكنسية الكاثوليكية .

ولقد اعطت حملته الصحافية المدروسة بعناية ومهارة ثمارها . وقد استنتج اللورد اشلي نفسه ذلك في مذكراته المؤرخة في ٢ شباط . كان اشلي ، الذي سبق له ان كتب مقالا عن اليهود يعترف فيه باشتراكه في قضية اسقف كولونيا Cologne ولكن دون ان يشير رغم ذلك لا الى اسم بونسن ولا الى الطريقة التي استعملها لاثارة وتحريك الرأي العام . الا انه رغم ذلك ترك ظلالا من التشاؤم حول الاثر الذي احدثه على « الجمهور الجامد او الجاهل او على الاشخاص اللامبالين من الطبقة الغنية » . الا انه كان يعزي نفسه ، رغم كل شيء ، عندما كان يفكر بأن صديقه الحاخام ماكول، المعاون الثالث لبونسن كان سعيدا وشاكرا الله على الثمار التي اعطاها عمله . اما بالنسبة اليه نفسه فقد كان منهمكا في «عمله» المركز كلية على المسألة اليهودية وعلى مصير نائب القنصل (في القدس) (٤٤) .

ان هذه المقارنة بين شهادتي « الصديقين » الشخصية ، بونسن واشلي Bunsen – Ashley تكشف عن امور ذات ابعاد مهمة . انها تمكننا من اعادة وضع الاشياء في مواضعها الحقيقية بعيدا عن كل تفسير مصطنع ومتحيز يمكن ان يصدر عن قراءة مذكرات بونسن فقط دون سواها مع ما في هذه القراءة من انحياز لجانب واحد . ولقد فهم السير روبيرت بيل Robert Beel ، خليفة بالمرستون ، ابعاد هذه الحملة الغاضبة التي اثارها بونسن واصدقاؤه الانكليكانيون فهما جيدا . وفي ١١ كانون الثاني كتب الى اللورد اشلي رسالة يفصح له فيها عن مخاوفه على اثر قراءته مجلة « الكواترلي ريفيو » . كان « الاغتصاب البابوي والروح البابوية » يبدوان بمظهر مظلم جدا الى حد انه هو نفسه ايضا كان يخشى امتدادهما الى اوروبا كلها وكان يتوقع حتى امكانية قيام صراع ديني بين البابوية والبروتستانتية » (٤٥) .

انقضت الاشهر الاولى من سنة ١٨٣٩ في تنقل مستمر بين المراكز الرئيسية لممثلي الارستقراطية الثقافية والاقطاعية الانكليزية . وكان بونسن يبدو منبهرا من الانفتاح الديني والضيافة الودية اللذين كان يكتشفهما في كل مكان يحل به . اما فيما يتعلق بالمسألة اليهودية وبمسألة ابرشية القدس فلم يكن يتطرق اليهما البتة . الا ان ابحاثه العلمية ومشكلات الخلافة الكنسية ظلت تشكل الخلفية لحياة طافحة بالنشاط وغير مهيأة ، على أي حال ، لنمط النضج الواعي والصامت الواجب توفره في العالم (٤٦) .

انجلترا ، وطن بونسن بالتبني

بعد احتفالات الفصح بدأ بونسن يتصل بالجمعيتين الارساليتين الكبيرتين « الجمعية الكنسية الارسالية » (C.M.S.) و « الجمعية اليهودية اللندنية » (L.Y.S.) وذلك بفضل اندفاع اللورد اشلي الخلاق . وهكذا بدأ بونسن يتعرف بشكل وثيق على المجتمع الانكليزي ويندمج فيه ويشترك في نشاطاته .. وفي ١٢ حزيران ١٨٣٩، دخل رسميا الى صفوف الارستقراطية الانجليزية المثقفة وذلك حين منح لقب دكتوراه فخرية من جامعة اوكسفورد . وقد اعتبر بونسن هذا الحدث اكبر تكريم علني له خلال اقامته في انكلترا . وعرفانا بالجميل قرر ، حسب ما جاء في مذكراته التي كتبها فيما بعد في سويسرا ، الا يتردد امام اية تضحية للعمل في سبيل توثيق العلاقات بين « الدولة والكنيسة النمساوية وبين انكلترا » (٥١) ... كل هذا جعله في وقت لاحق ، على الصعيدين الديني والسياسي ، افضل حليف لانكلترا التي انقذته من فشله الكامل في عمله الاول في روما .

بونسن ، السفير في برن والداعي الى « الارسالية اليهودية »

بعد ذلك بقليل أي في ٢٩ حزيران تلقى بونسن خبر تعيينه سفيرا لبروسيا في سويسرا (٥٣) . الا انه لم يغادر انكلترا الا في ٢٩ تشرين الاول التالي (٥٤) . ولم يبدأ حياته الدبلوماسية الجديدة بشكل كامل وفعال الا في بداية شهر كانون الاول .

... وكما في لندن فقد اخذ بونسن يتصل بالجمعيات الارسالية ويشارك في نشاطاتها . وقد اغتنم فرصة دعوته الى الكلام بمناسبة عيد الجمعية الارسالية اليهودية ليتحدث عن « اعماله العظيمة » في ايطاليا وعن تجاربه في بلاد الانكليز . واشار في خطابه الى صداقته وتعاونه مع ماكول ، احد اقطاب الجمعية اليهودية اللندنية . ويضيف بونسن الى ذلك قائلا :

« ثم ربطت ذلك بالفكرة العزيزة على قلبي ، ولكن بشكل غير مباشر ، والتي خلاصتها انه ينبغي انشاء طقوس دينية كنائسية لليهود ذات طابع يهودي ومسيحي في آن معا وذلك بهدف اقامة منافسة بينها وبين الكنيس اليهودي الحاخامي . **الا انه ينبغي مع ذلك النظر الى مستقبل اليهود كشعب** » (٥٩) .

ان هذه التلميحات المستمرة من عناصر كثيرة التبعثر تلتقي بدون ادنى شك بأفكار اللورد اشلي وماكول . الا انها المرة الاولى التي نجدها بهذه الوفرة تحت قلم بونسن . وكانت هذه الايعازات الجديدة ظاهريا والصادرة عن رجل دبلوماسي ومبشر في آن معا كافية لتقوية اعتباره ونفوذه داخل مجتمع الارساليين . لقد حظي بذلك على ثقة المدراء وصار يشارك بنشاط في المناقشات واصبح احد قادة العمل التبشيري الارسالي في بال (Bale) .

لقد الزمه هذا الاتصال الاول بالجمعية بزيارة اخرى : زيارة فرع الجمعية في بوجن Beuggen الذي كان يديره زلر Zeller . كان زلر ، بالاتفاق مع سبيتلر Spittler وهوفمان Hoffman ، يعد في مؤسسته المبشرين المقبلين من بين الطبقة العاملة ومن بين الاطفال المنبوذين والمنحرفين . كانت احلامه التبشيرية تشمل كل القارة الاوروبية كما ان الشرق الادنى كان عزيزا على قلبه اذ انه كان قد زوج ابنته البكر الى المبشر المعروف جوبا Gobat الذي عين بعد مدة اسقفا على الكرسي الانكليكاني في القدس (٦٠) .

وقامت بذلك علاقات صداقة مفيدة بين متعاونين مقبلين من البعثة اليهودية وابرشية القدس . لم يكن بونسن بعد قد اظهر أي اهتمام خاص بالمسألة الشرقية وبابعادها التبشيرية ذلك ان مذكراته عن رحلته الى انكلترا ورسائله لا تشير بأي كلمة الى الاهتمامات التي كانت تشغل بال اصدقائه وحماته الانكليز . كانت التلميحات الاولى الى « الاستيطان البروتستانتي » او الى التبشير بين اليهود ترجع الى تلك المرحلة الحديثة جدا التي بدأت مع زيارته الى المؤسسات الارسالية المتجمعة حول وتحت اسم بال (Bale) .

كان يبدو ان اتفاق لندن الذي وقعته دول الحلف الرباعي (١٥ تموز ١٨٤٠) هو الذي حدد الاتجاه الجديد في حماسته والتزامه الديني . وقد فتح النجاح الدبلوماسي الانكليزي امام هذا الدبلوماسي ـ المبشر آفاقا واسعة لخياله الغريب . لقد اخذ بسرعة على عاتقه جعل اصدقائه الانكليز يهتمون بحرب صليبية سياسية ـ دينية جديدة . ففي ٣ آب التالي توجه الى غلادستون والى اللورد اشلي برسالتين يطلب فيهما منهما الالتزام بملاحقة تحقيق مخطط يعتقد انه يدخل ضمن مخططات العناية الالهية . لقد ظلت اهداف بونسن في هاتين الرسالتين ضمن حدود العمل التبشيري الذي كانت تقوم به الجمعية اليهودية اللندنية والذي كان يدعو اليه بحماسة نيكولايسون في القدس واللورد اشلي وماكول في لندن . وكانت الرسالتان في جوهرهما متشابهتين . ففي رسالته الى جلادستون عبر الدبلوماسي البروسي عن امتنانه للجهود المبذولة في النضال ضد العبودية وفي حرب الافيون . وقد اراد من وراء ذلك الانتقام لشرف السياسة البريطانية في الميادين الانسانية والتبشيرية ضد « اكاذيب » اعدائها من كل الالوان والاجناس وبشكل خاص ضد مونتالمبرت Montalembert واصدقائه . وبعد هذه المقدمة التي استعملها كمدخل لزيادة حماسة غلادستون اضاف :

« ... طبعا من المستحيل الا نرى اصبع الله في انشاء كنيسة انكليزية وطائفة من اليهود المرتدين الى المسيحية على جبل القدس المقدس . الا ينبغي عليك ان تفعل شيئا للاستفادة من هذه الظروف السياسية التي ليس من الحماقة في شيء وصفها بأنها من صنع العناية الالهية بسبب توافقها مع الدلالات والاشارات التي ترافق انبعاث صهيون ؟ » (٦١) .

ويكمل بونسن الدفاع عن مشروعه مضيفا بعدا جديدا اليه من خلال كلامه عن **تنازلات اقليمية :**

ان انكلترة تستطيع الآن ، بدون مشقة ، ان تطالب السلطان لا بالحرية وبالامتيازات للمسيحيين تلك الامتيازات التي قاتلت اوروبا المسيحية في القرون الوسطى من اجلها ، بل ايضا بتنازلات اقليمية لا بد منها للحفاظ على هذه الامتيازات . ان على انكلترا الا تقف مكتوفة اليدين من اجل الوصول الى هذا الهدف وذلك بسبب صراع الاحزاب داخلها ... ثم يبدي الدبلوماسي البروسي اسفه لان رجال الدولة الانكليز يتركون العديد من فرص العمل تمر ويدفعون غاليا ثمن حريتهم السياسية بسبب الخلافات الحزبية ...

اما رسالته الى اللورد اشلي فقد تميزت بجرأتها وصراحتها . وقد استغل كون المسألة الشرقية تمر بمنعطف حاسم ليعطي رأيه هذا . أليس من المنطقي ان نربط الحل المقترح بمبادرات بونسن الموالي للانكليز من اجل توطين الشعب اليهودي في فلسطين ؟ **وهكذا فان « انبعاث صهيون » كان يرتبط بتصفية السيطرة المصرية :**

« أليس من العناية الالهية ان يكون مصير الارض المقدسة موضوعا في يد انكلترا في هذا الوقت بالذات حيث يتقبل الله ، الذي لمست قدماه هذه الارض ، صلوات المؤمنين باللغة الانكليزية وحسب طقوس الكنيسة الانكليزية وذلك فوق جبل صهيون حيث تتحد ابتهالات العلماء والحاخاميين اليهود بلغتهم الاصلية بابتهالات المسيحيين ابناء انكلترا ؟ اما بالنسبة الي فلا يمكنني ان اعتقد خلاف ذلك . ولكن هل علي ان اعتقد بأنك لا تريد ان ترى في ذلك علامات الزمن ؟ لا ادري كيف ينبغي التصرف في مثل هذه الظروف لانني غير مطلع على الوضع الراهن الذي وصلت اليه المفاوضات من اجل شراء الارض التي ستبنى فوقها الكنيسة ومن اجل حماية اليهود المرتدين الى المسيحية . الا انه يبدو واضحا ان اي عمل معقول من قبل انكلترا سيكون الان مقبولا من جانب الباب العالي » (٦٢) .

ان هذه الرسالة تعطي الدليل الواضح على ان بونسن كان داخل التصور اليهودي ـ المسيحي للورد اشلي . كما اتضح ان « مشروع القدس » كان ضمن الطموحات الراهنة لمرسلي الجمعية اليهودية اللندنية ، أي الحصول على قطعة ارض في جبل صهيون وبناء كنيسة عليها تلبية لحاجات طائفة اليهود المرتدين الصغيرة . ويبدو هنا ان بونسن قد ردد امام سيده وحاميه الانكليزي ما كان هذا الاخير يأمل ويطمح اليه .

في اليوم التالي عاد بونسن الى الكتابة حول هذا الموضوع فوسع الجانب الاقتصادي السياسي للآفاق الجديدة التي كانت تتفتح امام انكلترا في فلسطين وفي كل سورية بالارتباط مع استعمار البلاد من قبل اليهود : ذلك ان التجارة مع الهند كانت قد جعلت في الماضي من داود وسليمان اغنى ملوك الشرق (٦٣) .

كان بونسن يأخذ هذه العملية بمأخذ الجد . ففي ١٧ ايلول التالي راجع برلين

بهذا الصدد كاشفا امامها محتوى مشروعه بالاضافة الى الاجوبة التي حصل عليها نتيجة لذلك . لقد لخص مشروعه بسطرين واضحين تمام الوضوح : الاستفادة من الظروف الراهنة من اجل الحصول على ارض في فلسطين بهدف اسكان اليهود المرتدين ، وبشكل خاص الفقراء منهم ، فيها . لم يكن غلادستون يتابع الازمة الشرقية عن كثب . الا انه تعاطف مع مبادرة صديقه واعلم بها زعيم المعارضة بيل وارسل اليه مقتطفات من رسالة بونسن . وكان اللورد اشلي قد انتهى لتوه من الاجابة على رسالته ، وبصفته رئيسا للجمعية اليهودية ومحركا لمشروع بناء الكنيسة الجديدة على جبل صهيون فقد كان يتبنى كلية آراء صديقه البروسي . وكان قد قرأ رسالته امام بالمرستون الذي اكد له اهتمامه ووعده بارسال تعليمات حول هذا الموضوع الى بونسومبي : وقد كان عند وعده له (٦٤) .

لقد احتل الاهتمام بمصير اليهود في هذه المرحلة الاولى من الازمة السورية ــ المصرية مكانا بارزا ولعبت شخصيات عديدة في هذه الازمة دورا نشيطا جدا الا انه كان في النهاية قليل الفعالية . لقد تخطى هذا العمل حدود الدعاية ليدخل، في وقت من الاوقات ، ضمن التطلعات السياسية للصانع الاكبر للمسألة الشرقية الفيكونت بالمرستون . لقد حاول ، بدون ان يتبنى تماما آراء المنادين بعودة اليهود الى فلسطين ، الاستفادة من هذا المشروع بالحصول على اداة نفوذ شبيهة بتلك التي كانت تملكها فرنسا آنذاك تجاه الكاثوليك . وفي الحقيقة فان هذا المشروع كان بمثابة تطوير وتتويج لمشروع آخر اقل طموحا ولكن اكثر واقعية وهو تأمين حماية فعالة ليهود القدس المرتدين والملتفين حول كنيسة قائمة على جبل صهيون وموضوعة تحت رعاية الطائفة الانكليكانية والعرش البريطاني ...

ورغم كل ذلك فقد كان المشروع انكليزي المصدر . ذلك ان الدبلوماسي البروسي بونسن كان قد تبناه بعد صديقيه اللورد اشلي وماكول اللذين كانا قد احاطاه بكل عطف بعد فشله الذريع في روما وكانا يستحقان بجدارة هذا الدعم الخارجي من شخصية نافذة في برلين . لقد كانت القضية في الحقيقة بمثابة حلف معاد للكاثوليكية من جهة وموال لليهودية من جهة اخرى . الا ان هذين الجانبين في هذه العملية المتكاملة لم يكونا متحدين كما في سيف ذي حدين . وفي الواقع كانا مرتبطين في مبادرات القائمين بها انفسهم دون ان يمثلا وسيلتين متصلتين وسلاحين بين ايدي اعداء معروفين للبابوية . لم يكن يبدو انه ، من اجل النضال ضد « تآمر البابوية على البروتستانتية » في المانيا ، قد تم تخيل « المؤامرة اليهودية » ، مع العلم ان هذه الافكار كانت كثيرة التداول في الغرب في القرن التاسع عشر .

الا ان الاهتمام الاوروبي الذي ادى الى مثل هذا المشروع الموالي لليهود ادى ايضا الى تصور مشروع آخر لصالح الاماكن المقدسة المسيحية . ذلك ان الدول الاوروبية الكبرى كانت تضع ، متخطية في ذلك النظرة البريطانية ، مخططات ترمي الى تدويل مدينة القدس بهدف المحافظة على الامتيازات والحقوق التي كانت ليبرالية محمد علي قد نجحت في وضع اسسها .

هوامش الفصل الثالث

(١) (٢٤١–٢٤٠) *E. Hodder,* The life and Work of the Seventh Earl of Shaftesbury. London. 1886.

A. L. Tibawi, British Interests in Palestine (٣٤–٣٠)

A. M. Hyamson, the British Consulate in Jerusalem in relation to the Jews of Palestine. 1838-1414. London, 1939.

(٢) (١٣١–١٢٩) *A. M. Hyamson,* British Projects for the Restoration of Jews to Palestine. 1426.

(٣) Diaries of Sir Moses and Lady Montefiore London 1890.

(٤) (٢٣٥) *E. Hodder,* The life and Work ...

(٥) (١٣٦–١٣٥) *E. Hodder,* The life and Work.
A. M. Hyamson ...

(٦) نفس المصدر (١٣٦) *A. M. Hyamson,* British Projects ..., art. cit.

(٧) (٣٣) *A. L. Tibawi,* British interests
(٤–٥) *A. M. Hyamson,* The British Consulate.
(٢٤٢–٢٤١) *E. Hodder,* the life and Work.

(٨) (٢) *A. M. Hyamson,* The British Consulate.

(٩) (٣٧–٣٦) *A. L. Tibawi,* The British Interests.

(١٠) (٤–٦) *A. M. Hyamson,* The British Consulate.

(١١) نفس المصدر (١٤) *A. M. Hyamson,* the British consulate ...

(١٢) (١٣٤–١٣٢) Diaries of Sir Moses and lady ...

(١٣) يحتوي هذا الكتاب على طائفة كبيرة من المعلومات عن البعثة البروتستانتية . (١٣٤–١٣٥)

(١٤) (٣٩) *A. L. Tibawi,* British Interests ...

(١٥) نفس المصدر (٣٨–٤١)

(١٦) ر. كتاوي . حكم محمد علي بالرجوع الى المحفوظات الروسية . (٢١٧–٢٦٤) (٣٧٢–٣٧٧)

(١٧) (٧٧) J. F. A. De Le Roi, Michael Salamon Alexander, der erste evangelische Bischof in Jerusalem, Gutersloh, 1897 , 77 .

(١٨) A. M. Hyamson, British Projects ...

(١٩) (٣١٠) (١٣٨) E. Hodder, the life and Work ...

(٢٠) نفس المصدر السابق . (٣١٠–٣١١)

(٢١) النص الكامل لهذه البرقية يوجد في كتاب ا. م. هيامسون : القنصلية البريطانية... (٣٣–٣٤)

(٢٢) (٣١١) E. Hodder, the life and Work ...

(٢٣) نفس المصدر السابق . (٣١١–٣١٢)

(٢٤) النص الكامل لهذه المذكرة في كتاب E. Hodder (٣١٣–٣١٥)

(٢٥) منشورات دريوت . مصر واوروبا . الازمة الشرقية من ١٨٣٩ الى ١٨٤١ . يحتوي هذا الكتاب على المراسلات القنصلية لعملاء فرنسا في مصر . (بالفرنسية) (٣٩–٤٠)

(٢٦) (٣٨–٤٠) *A.L. Tibawi,* British Interests ...

(٢٧) النص الكامل في :
A. M. Hyamson, « the British Consulate in Jerusalem» . (٣٤–٣٥)

(٢٨) نفس المصدر السابق . (٣٥–٣٦)

(٢٩) نفس المصدر السابق . (٣٧)

(٣٠) المحفوظات الدبلوماسية للكي دورسي . سفارة فرنسا في القسطنطينية، تركيا. (٤٢–٤٣)

(٣١) المراجع حول موضوع بونسن كثيرة... (١١–١٦) (١٩–٤١) (٧٢–١٠٠)

(٣٢) حول هذه الجوانب انظر بشكل خاص : (٧٨)
Wilma Hôcker, Der Gesandte Bunsen ...

(٣٣) (٨٧–٩٠) Friedrich Nippold, Bunsen Bio - autobiographie

(٣٤) نفس المصدر السابق (٧–٨)

(٣٥) نفس المصدر السابق (١٩–٢٠) (٨٣–٨٤)

(٣٦) نفس المصدر السابق (٢٥–٢٦)

(٣٧) نفس المصدر السابق (١٧١)

(٣٨) نفس المصدر السابق (٢٦–٢٧)

(٣٩) (٣–٤) (٢٥٠)–٢٥٥ (٣٠٩–٣٦٧) ١٩٥٩ – ١٨٦١ (بالالمانية)
R. Goshe, Bunsen, Notice biographique (٢٣٣ – ٢٣٥)

(٣٠) (٢٩) Friedrich Nippold, Bunsen ...

(٤١) نفس المصدر السابق (٨٥) (٧٩–٨٠) (٣٦)

(٤٢) نفس المصدر السابق (٨٥)

(٤٣) نفس المصدر السابق (٣٥)

(٤٤) (٢٤١–٢٤٢) E. Hodder, the life and Work ..

(٤٥) نفس المصدر السابق (٢٤٢)

(٤٦) (٣٦–٥٦) F. Nippold, Bunsen

(٤٧) نفس المصدر السابق (٥٧)

(٤٨) نفس المصدر السابق (٨٦–٨٧)

(٤٩) نفس المصدر السابق (٥٨–٦٠)

(٥٠) نفس المصدر السابق (٦١)

(٥١) نفس المصدر السابق (٦٤–٦٦)

(٥٢) نفس المصدر السابق (٥٠٥)

(٥٣) نفس المصدر السابق (٨٨)

(٥٤) نفس المصدر السابق (٨٩)

(٥٥) نفس المصدر السابق (٩٥–١٠٦) (٤٦–٧٦) (٩٢–٩٤)

(٥٦) نفس المصدر السابق (١٠٧)

(٥٧) نفس المصدر السابق (١٢٢–١٢٥)

(٥٨) نفس المصدر السابق (١١١–١١٣)

(٥٩) نفس المصدر السابق (١١٣–١١٤)

(٦٠) نفس المصدر السابق (١١٩–١٢٠)

(٦١) نفس المصدر السابق (١٢٠–١٢١)

(٦٢) نفس المصدر السابق (١٥١)

(٦٣) رسالة بالانكليزية مأخوذة من المحفوظات البروسية . (٩٠–٩١)

(٦٤) (١٥١–١٥٢) F. Nippold, Bunsen

فهرس

الفصل الاول ـ القسم الاول

الفصـــل الثاني

القسم الثـــاني
الفصل الاول

الفصـــل الثاني

الفصل الثالث

مطبعة المتوسط ش.م.م.

من منشورات

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

من التراث العربي الحديث

الامام محمد عبده : الاعمال الكاملة

الجزء الأول : الكتابات السياسية
الجزء الثاني : الكتابات الاجتماعية
الجزء الثالث : الاصلاح الفكري والتربوي والإلهيات
الجزء الرابع : في تفسير القرآن
الجزء الخامس : في تفسير القرآن
الجزء السادس : الفهارس والفتاوى

رفاعة رافع الطهطاوي : الاعمال الكاملة

الجزء الأول : التمدن والحضارة والعمران
الجزء الثاني : السياسة والوطنية والتربية
الجزء الثالث : تاريخ مصر والعرب قبل الاسلام
الجزء الرابع : سيرة الرسول وتأسيس الدولة الاسلامية ـ تحت الطبع

عبد الرحمن الكواكبي : الاعمال الكاملة

دراسة وتحقيق : محمد عمارة

رحلات الامام رشيد رضا

جمعها وحققها الدكتور يوسف إيبش



المؤسسة العربية للدراسات والنشر
شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
ص.ب: ٥٤٦٠ - تلفون: ٢٥٦١١٠
بيروت - لبنان